كتاب الحرية
٥٢

الإصلاحيون الجدد

تطوير نظام مبارك السياسى

د. جهاد عودة

سلسلة كتب ثقافية
تصدر عن :

دار الحرية
للصحافة والطباعة والنشر
(شركة مساهمة مصرية)

المركز الرئيسى: ٥ شارع صبرى أبو علم - القاهرة
المراسلات: ١٣٧ محمد فريد (الرمز البريدى ١١٥١٨)
تليفون وفاكس : ٣٩٢٤١٧٦

رئيس مجلس الإدارة
محمد جبر

رئيس التحرير
سليمان عبدالعظيم

التوزيع الداخلى :
مؤسسة الأهرام
تليفون : ٧٧٠٣١٩٥ فاكس : ٧٧٠٣١٩٦

التوزيع الخارجى :
الشركة القومية للتوزيع
تليفون : ٥٧٤١٧١٦ فاكس : ٥٧٤٠٠٠٧

الإصلاحيون الجدد
تطوير نظام مبارك السياسى

الإصلاحيون الجدد
تطوير نظام مبارك السياسى

د . جهاد عودة

مقدمة

■ هذا الكتاب يعبر عن علاقة الدولة بالمجتمع فى عصر الرئيس مبارك حتى ٢٠٠٥، والكاتب يرى أن تطور نمط النظام السياسى يؤثر بطريقة حاسمة على نمط علاقة الدولة بالمجتمع. ولكى تُفهم المقولات الكبرى فى هذا الكتاب، من المفضل المراجعة التفصيلية لكتاب "جمال مبارك.. تجديد الليبرالية الوطنية" والذى نشرته «دار الحرية» فى ٢٠٠٤.

إن الدولة المصرية فى عصر مبارك، عانت من استفحال حالة عدم الانسجام البنائى Structural Incoherence. إن الأبنية القيادية للدولة، تميل إلى إفراز مخرجات متناقضة، الأمر الذى يجعل؟ الدولة دائماً تأخذ صورة الدولة المأزومة. ولهذا جاءت الدعوة للتغيير من داخل النظام وخارجه.

نظام تهدئة الأزمات:

أُسس نظام حكم الرئيس مبارك فى أعقاب نظامين سياسيين عملا على صياغة الواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمصريين، وفقاً لمجموعتين مختلفتين من السياسات والإيديولوجيات. ورغم ما بينهما من اختلاف، فإن هناك عوامل استمرار تتمثل فى اعتبار ثورة ١٩٥٢ مصدراً من مصادر شرعيتهما، وتأكيد العلاقة بين الزعيم والشعب باعتبارهما مصدراً للقوة السياسية والإيمان بأن للدولة دوراً مهماً فى عملية تغليب

طبقة أو فئة اجتماعية على أخرى. فى هذا الإطار من الاختلاف والاستمرار، أتى نظام الرئيس مبارك مبنياً على الحقائق الأربع التالية:

أولاً: إن الرئيس مبارك لم يكن يوماً ما عضواً فى تنظيم الضباط الأحرار، وبالتالى ليست له علاقة شخصية بالشرعية الناجمة عن هذا التنظيم، ألا وهى شرعية ١٩٥٢.

ثانياً: إنه ظل رجلاً عسكرياً محترفاً حتى توليه منصب نائب الرئيس فى ١٩٧٥/٤/١٥، وهذا يعنى أن الجيش وخاصة القوات الجوية التى قادها خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، تمثل المساند الفعال لحكمه، وخاصة فى وقت اشتداد الأزمات. وهذه العلاقة مع الجيش أدت إلى إعطائه علاقة رمزية بشرعية ١٩٥٢، وذلك باعتبار أن ١٩٥٢، كانت من نتائج الجيش وحده. وتكتسب هذه العلاقة مصداقية فى ضوء أن القائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركانه كانا من ضمن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار.

ثالثاً: إنه ورث من النظامين السابقين عليه، خليطاً من السياسات العامة والتى يحكمها منطقان متعارضان فى كثير من الأحيان، حيث إن المنطق الأول يؤكد ضرورة المشروع العام، بينما يتابع المنطق الآخر المشروع الخاص، وبالتالى أصبح عليه فى كثير من الأحيان، أن يحاول التوفيق وإدارة العلاقة المضطربة بينهما.

رابعاً: إنه ورث عن النظامين السابقين عليه، ذلك التوتر الحاد بين آليات السلطوية وآليات الليبرالية، وبالتالى أصبح عليه فى كثير من الأحيان، محاولة تجنب التصادم بينهما، لما يحمله ذلك من توتر للعلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، وبين الأجنحة المختلفة للنظام، من ناحية أخرى.

تجمعت هذه الحقائق الأربع فى مواجهة نقص الشرعية وتكالب

أزمات التنمية السياسية والاقتصادية وعلم تماسك النخبة السياسية لتخلق من نظام حكم مبارك نظاماً لتهدئة الأزمات من ١٩٨١ حتى أبريل ٢٠٠٥ Moderator Reginme)، ذلك النظام الذى تكون مـهـمـتـه الأولى والأساسية هى العمل على الحفاظ على حدود النظام وتماسكه.

والملامح التالية من أهم ملامح هذا النمط من النظم:

أولاً: إن الهدف الأساسى هو تحقيق استقرار التفاعل بين الاتجاهات والمجموعات المكونة للنظام.

ثانياً: عدم استخدام العنف Force إلا فى الحالات التى يكون فيها هذا الاستقرار مهدداً من جماعات من خارج حدود النظام، أما إذا كان مهدداً من جماعات من داخل حدود النظام، فالاعتماد الأكبر يكون على مهارة النظام السياسية Political skill فى السيطرة وتدجين هذا التهديد.

ثالثاً: تأتى شرعية النظام أساساً من رضاء الأطراف المشاركة فى النظام على أسلوب النظام فى إدارة اللعبة السياسية، فالشرعية هنا يصبح مضمونها أن النظام إلى درجة مقبولة عادل Fair فى مواجهة خصومه السياسيين. ومؤشر ذلك فى الأساس هو إدراك الأطراف المشاركة فى النظام لهذه الشرعية.

رابعاً: يصبح معنى الإنجاز فى إطار هذا النظام، هو إيقاف التدهور فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى.

ويجب التنويه إلى أن هذه المجموعة من الملامح الإجرائية لهذا النمط من النظم السياسية، تعبر عن تضارب وتناقض فى الاتجاهات الموضوعية حول الشروط الاجتماعية - الاقتصادية والتوجهات الإيديولوجية لمنع السياسات العامة. فالمجتمع المصرى تحت حكم مبارك خلال هذه الفترة نازعته انقسامات اجتماعية - اقتصادية تدور حول

طبيعة العلاقة بين المشروع العام والمشروع الخاص، وأثر ذلك على السياسات التوزيعية للدولة ،من ناحية، وحول درجة التوجه والمضمون الدينى للممارسات الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية ثانية، وحول حدود دور الدولة فى التوجيه والتأثير على التمايز الاجتماعى، من ناحية ثالثة.

ونتجت عن هذه الانقسامات صورة متشابكة ومختلطة من القوى السياسية والاجتماعية، بحيث أصبح النظام عاجزاً بسبب تداخل هذه القوى مع بعضها البعض، سواء على مستوى القضايا المثارة أو على مستوى سلوكها السياسى، أن يأخذ موقفاً واضحاً، أو أن تكون له قاعدة اجتماعية محددة للمساندة السياسية. وبناء على هذه الحقيقة الموضوعية، فنظام حكم مبارك لجأ إلى أسلوب إدارة تهدئة الأزمات دون أسلوب التعبئة أو أسلوب التوفيق اللذين يفترضان انقساما أقل حدة وتداخلاً على نطاق أضيق مما شهده المجتمع المصرى خلال فترة البحث.

فالصياغة الإجرائية فى هذا السياق، تعبر عن الواقع المصرى كواقع يتميز بالتفتت السياسى وأجندة سياسية مركبة ومتعددة الأبعاد.

أيضاً يجب الإشارة إلى أن هذا النمط من النظم السياسية، يعبر عن نظم ليبرالية أكثر منها ديمقراطية. فالنظام السياسى الليبرالى هو الذى يشهد عملية تحرير مدخلات النظام من سلطوية الدولة، بينما يتميز النظام الديمقراطى بإخضاع مخرجات النظام لنتائج التفاعل والصراع بين التيارات السياسية المختلفة. ويتعلق التعدد الحزبى فى مصر منذ السماح به فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ بعملية التحول الليبرالى للنظام دون عملية تحوله الديمقراطى. ومعيار ذلك يوجد فى حقيقتين أساسيتين:

الأولى: حددت نصوص قانون الأحزاب (القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

والمعدل بقانون ٣٦ لسنة ١٩٧٩) شروط تأسيس أى حزب سياسى، حيث تم التأكيد فى المادة ٤ من القانون بضرورة عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية. وهكذا حملت هذه المادة ضمانة عدم تغير مخرجات النظام الرئيسية تبعاً لتغير نتائج التفاعل والصراع بين التيارات السياسية المختلفة.

الثانية: أرست الدولة بعض المبادئ العملية للتفاعل الحزبى، والتى ظلت الدولة تحترمها منذ ١٩٧٦ حتى الآن، وتتلخص هذه المبادئ فى:

(١) إن الاختلاف بين القوى السياسية يجب أن يكون مقصوراً على الوسائل دون الأهداف. فالأهداف هى من صنع الدولة.

(٢) إن الدولة لا تخضع لأى ضغط من جانب أى قوة سياسية مهما كان حجمها ونفوذها.

(٣) إن الدولة هى الفاعل الأساسى فى صنع الأجندة السياسية.

(٤) إن الدولة هى الفاعل الرئيسى والوحيد فى مجال السياسة الخارجية والأمن.

فى إطار القناعات والمعطيات النظرية السابقة، يثور السؤال البحثى التالى: ما هى العملية أو العمليات التى لجأ إليها النظام السياسى للرئيس مبارك لضمان التحول Conversion السلس لمدخلات متعددة ومتغيرة إلى مخرجات غير خاضعة لمتغيرات التفاعل والصراع بين القوى السياسية المختلفة، وذلك بدون اللجوء إلى استخدام أو التهديد باستخدام العنف، فالأزمة السياسية لهذا النمط من النظام، تنبع من مصدرين:

١- ازدياد عدم سلاسة عملية التحول.

٢- الاضطرار إلى استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد جماعات من داخل حدود النظام.

يأتى اعتبار عمليات التحول الإشكالية البحثية الرئيسية عند دراسة هذا النمط من النظم بناء على الرصد الإمبريالى لخبرة التحول الليبرالى تحت حكم الرئيس أنور السادات من ١٩٧٦ حتى ١٩٨١.

يحدد أيستون Easton الشرط الذى فى ظله تؤدى المدخلات المتعددة والمتغيرة إلى إنتاج تأييد سياسى لمختلف أوجه النظام فى قوله "عندما تكون (ويعنى المدخلات) غير متنافسة أو نافية لبعضها البعض"، وذلك بمعنى أنه عندما تكون المدخلات المتعددة والمتغيرة إلى حد كبير متكاملة، فإن احتمال توليد حالة من التأييد السياسى للنظام تصبح كبيرة. ولكنه فى نفس الموضع يستطرد مذكراً بأنه لا يمكن تحقيق ذلك عملياً "من غير خلق الظروف المؤدية إلى وجود درجة ما من الإجماع". فى ضوء هذا الشرط النظرى، يمكن القول بأن الفترة ما بين ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ كانت فترة تتميز بعدم استقرار ملحوظ، مما أدى فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ إلى انتكاسة خطيرة لعملية التحول الليبرالى.

ويمكن تحديد الأسباب التالية لعدم استقرار الفترة ما بين ١٩٧٦ حتى ١٩٨١:

١- إن الأجندة السياسية للنظام كانت مكونة أساساً من قضايا ومسائل خلافية، مما أدى إلى عدم استقرار نمط المدخلات.

٢- علو حماس الأحزاب السياسية الجديدة (حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أصبح بعد ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى. وحزب التجمع الوحدوى التقدمى وحزب الأحرار وحزب العمل وحزب الوفد الجديد) فى إثبات الذات الحزبية من خلال اتخاذ مواقف خلافية دون اتخاذ مواقف توافقية.

٣- اعتلاء الحياة السياسية بالمستقلين السياسيين، فقد شكلوا فى برلمان ١٩٧٦ - ١٩٧٩ أكبر كتلة برلمانية بعد الحكومة، مما أدى إلى تفتت نمط المدخلات، مما زاد من صعوبة خلق حالة من حالات الإجماع القومى.

٤- لجوء الدولة المتتالى إلى استخدام السياسات الرئيسية، كالتنديد الإعلامى بالمعارضة، فرض التشريعات المقيدة للحريات، تشويه أو إخفاء المعلومات ومفاجأة الحياة السياسية بتحولات فى مجال السياسة العليا للدولة، مما كان سبباً فى تقوية آليات التسلط السياسى على حساب آليات الليبرالية السياسية. وبالتالى إلى ازدياد الإحساس لدى المعارضة بمختلف طوائفها بالاتحاد فى مواجهة النظام.

٥- رغم تجريم التطرف الدينى بقانون الوحدة الوطنية فى عام ١٩٧٢، فإن الدولة فى ظروف متعددة رأت فى تشجيع التطرف الدينى فرصة للنظام فى سعيه من أجل القضاء على المعارضة اليسارية بين الطلاب والشباب. ولكن مع اشتداد ساعد التطرف، بدأت تنظيمات التطرف الدينى تأخذ على الدولة بالعنف، الأمر الذى أدى إلى تكثيف الإحساس بالخطر لدى النخبة الحاكمة، وبالتالى إلى تبنى تشريعات وسلوكيات تقييد الحريات، باعتبارها عاملاً مساعداً فى إيجاد شرعية التطرف.

فالخبرة العملية للفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٧٩ تعطينا الحقيقتين التاليتين، وهى أن هذه الفترة تميزت بدرجة عالية من تسييس المطالب المتعددة والمتغيرة، مما فرض ضغوطاً على النظام، وأثبت النظام السياسى قدرة متدنية فى التعامل بمهارة سياسية معها. وبلغت هذه القدرة أدنى درجة من التدنى مع الإجراءات القمعية التى اتبعها نظام السادات فى سبتمبر ١٩٨١، وذلك عندما اعتقل جميع وجوه المعارضة

الحزبية والدينية وغير الدينية للنظام. شهدت هذه الفترة تفتتا فى النظام السياسى، وذلك من حيث السماح الرسمى للنشاط العلنى لجماعات المعارضة القانونية، مما أدى إلى اختلاط مطالب الجماعات داخل النظام بمطالب الجماعات التى خارج النظام هذا إلى جانب اعتماد النظام، على الجماعات غير القانونية كوسيلة لردع سلوك الجماعات القانونية المتنافسة.

وهكذا جاء نظام الرئيس مبارك ليعمل على تغيير هاتين الحقيقتين فى الحياة السياسية المصرية. وبهذا اكتسب نظام مبارك صفته كنظام لتهدئة الأزمات.

وقبل تحليل عمليات ومؤسسات هذا النظام، يجب إبداء الملاحظات العملياتية cperational التالية، والتى تساعدنا فى التحليل:

(١) يقصد بالمدخلات المتعددة والمتغيرة، هى تلك المطالب التى تحاول القوى السياسية الرئيسية أن تدفع صانعى قرار السياسة العامة إلى تبنيها أو أخذها فى الحسبان عند صنع السياسات العامة.

(٢) يقصد بالمخرجات غير الخاضعة لمتغيرات التفاعل والصراع بين القوى السياسية المختلفة، تلك السياسات والأفعال التى يتبناها النظام السياسى، والتى تؤدى فى نهاية الأمر إلى تدعيم القيمة المعنوية لمؤسسات النظام، من ناحية، وإلى حشد تأييد سياسى متزايد للنظام، من ناحية أخرى.

(٣) يقصد باعتبار دون اللجوء بطريقة دورية إلى استخدام أو التهديد باستخدام العنف، هو أن النظام السياسى لا يلجأ لاستخدام العنف إلا مضطراً، وذلك فى حالة الدفاع عن حدود النظام، وأنه حتى فى هذه الحالة، لا يستخدم عنفاً متزايداً وغير مناسب لحجم الخطر الذى يهدده.

فى النهاية، فإن التحليل الإمبريقى لنظام الرئيس مبارك ينقسم إلى قسمين، أحدهما: يتناول تلك الفترة الممتدة من ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٥، وذلك لتحليل العمليات والمؤسسات الرئيسية فى عملية التحويل من أجل تهدئة الأزمات، وثانيهما: يتناول، تلك الفترة ما بين ١٩٨٦ حتى أكتوبر ١٩٨٧، لتوضيح معالم الأزمة السياسية للنظام، علماً، بأن التركيز فى القسمين سيكون على تطور علاقة الحكم بالمعارضة، وأن هذا التقسيم الزمنى تقسيم نسبى.

انهيار نظام تهدئة الأزمات:

عندما يحدث اضطراب عظيم فى الدولة، من المرجح أن يكون هناك عفن منتشر بداخلها. وهذا قد يكون فساداً قاطعاً يطول روح الأمة، أو غضباً فظيعاً من عدم الاعتناء بأحوال الناس، مما يؤدى إلى عدم الصبر على تقلبات الأيام، أو تجاوزاً كبيراً على استقلال الوطن بشكل يجعل الأفراد يشعرون بمذلة وحسرة عظيمة، أو استهانة عميقة بعقل وحرية الأمة، بحيث يخرج الأفراد عن رشدهم وحبهم للسلامة، ويقبلون بشجاعة على التمرد والعصيان أو الانتحار. عند تجمع هذه الأحوال فى البلد، يأتى العفن منذراً بالتحلل السياسى والاجتماعى والثقافى. فالنخب السياسية لا تسقط فى غفلة من الأيام، ولكن بسبب غفلة نخبتها عن الرشادة والصواب، فضلا عن تصميم نخبتها على السير قدماً فيما هى عليه من خطأ رغم التحذير والإنذار. فمصر مرت بمرحلتين من قبل، حيث دقت أجراس الإنذار عالية ومدوية ولا مجيب من جانب النخبة السياسية، فنفذ سهم القدر وانقلب النظام الملكى قبل ١٩٥٢، واغتيل الرئيس السادات فى ١٩٨١. وتجمع الصفات التالية بين الحدثين:

١- أزمة شرعية عميقة، حيث اجتمعت القوى السياسية الفاعلة فى

الحياة السياسية على إنهاء النظام السياسى. والمسألة ليست كما يعتقد البعض فى حجم القوى السياسية، ولكن فى مدى انضباط أفرادها وفاعليتهم. ففى النظامين انكشف غطاء الرضاء الداخلى للقوى السياسية والاجتماعية الفعالة عن النخبة الحاكمة أو القيادة.

٢- انتشار العنف والمظاهرات والتجمعات العفوية، ففى النظامين أخذت مظاهر العنف تتجمع لتشكل انقطاعاً حقيقياً فى سير الحياة العادية، ومع العنف انتشرت الشائعات الكبيرة والتأويلات الخيالية على سلوك الحكام.

٣- وضوح فاضح لظلم مجتمعى متنام، بحيث هدد بشكل فعال الممارسة الديمقراطية، وانحرفت الجماهير لتفضيل الأفكار الفاشية طالما كانت قادرة على الحماية المجتمعية للفرد والأسرة.

٤- إنكسار كبير للوثبة الرأسمالية الخلاقة من أجل الحفاظ على تربيطات احتكارية عائلية باسم الوطنية.

٥- احتباس سياسى مهول للقوى السياسية الحقيقية لضيق أفق النخبة السياسية وقنواتها المؤسسية.

٦- استهتار بقيم الوحدة الوطنية الجامعة لهذا الشعب. هناك طبعاً اختلافات واضحة بين الخبرتين، ولكن الأهم فى مقامنا هذا، هى مشاهد التماثل بينهما. فللأسف تبدو مصر أو بمعنى محدد النخبة الحاكمة غير عابئة بدروس التاريخ. فالنخبة السياسية الرافضة للنظام الملكى لم تر فى النظام القديم إلا مساوئه دون حسناته، وبالتالى أقبلت على الحياة الجديدة لتجرب فينا قطيعة معرفية مع الماضى فى كل شىء من القانون إلى السياسة إلى الأفكار إلى العادات الثقافية. وأيضاً جاءت النخبة السياسية بعد ١٩٧١ رافضة لكل شىء، وحاولت ممارسة قطيعة معرفية مماثلة لمفهوم الدولة الوطنية، ومفهوم الاستقلال السياسى،

ومفهوم العدالة الاجتماعية، وهى المفاهيم الأساسية التى حاول النظام الناصرى زرعها فى تربة الروح المصرية. وذهب الملك وذهب السادات وبدأ نظام مبارك واعياً بالقيود، وملاحظاً للدروس، وعاملاً على التهدئة.

ولكن القائد العظيم أصبح يخوض بحاراً عميقة ويحتاج لمساعدة من شعبه، ولكن الشعب منهك بالمرض والحاجة والفقر، وغير قادر على المساعدة.

فالشعب لم يصبح قادراً إلا على التذمر والشكوى. فاحتكار الحياة أصبح وقفاً فقط لصالح فئة محظوظة اجتماعياً. الصعود السياسى يأتى مفاجئاً وبدون داع، وانتشر الوعى الزائف والدجل، وهبت علينا روائح عصر الانحطاط المملوكى. فمصر التى كانت معروفة بدقة آليتها البيروقراطية وإحكام صياغتها القانونية وتغلغل مؤسسات حكمها، أصبحت مثالاً للتندر بين أفراد الشعب على عدم وعى النخبة الحاكمة بالتحلل والانهيار. فالنخبة السياسية التى كانت متهمة بالتكلس والتضاؤل أصبحت فى ظل أيديولوجية الإصلاح متهمة بعدم الخبرة والتوجس والانغلاق النفسى والابتعاد عن الناس. ولكن يظل الأمل والتحدى فى توسيع مدارك النخبة وفك انغلاقها وربطها بالناس قائماً. فالصراع الآن هو من أجل خلق روح جديدة لهذه النخبة.

بدون ذلك فنحن مهددون بقطيعة معرفية ثالثة باسم العصرية والعولمة. فنحن نريد عصراً لليبرالية الوطنية، بحيث تجتمع فيه القيم الخاصة بليبرالية الوفد القديم، والنقد الاجتماعى للطليعة الوفدية والحرص الناصرى على حداثة واستقلال الدولة، والقدرة الساداتية على الرؤية الاستراتيجية، وقدرة مبارك على الحفاظ على الاستقرار وعدم المغامرة. ولكن هذه النخبة الجديدة الصاعدة علينا من مكامن الأثرياء الجدد، ليست لديها حتى الوعى الاجتماعى الذى كان لصدقى باشا أو

عثمان أحمد عثمان. فالرجلان كانا يسعيان لشىء واضح، الأول تقوده الرغبة العارمة للحداثة، والثانى تقوده الرغبة الخالصة فى الإنجاز. أما هذه النخبة الجديدة فتقودها الرغبة الحارة للسيطرة والإثراء الفردى وفقط، تدعمها فى ذلك - كما يظن الناس - علاقات خفية مع قوى الفاشية الدينية فى مصر. مصر تريد عصراً جديداً للوسط الليبرالى ووطناً للدولة الوطنية الليبرالية. يقول الشاعر الإنجليزى شيلى فى ختام قصيدته "بروثيموس طليقاً" «إنما الوداعة والعفة والحكمة فى احتمال الخطوب، هى الأختام التى تبرم بها ذلك الميثاق الأكيد، ذلك العهد الذى يوصد أبواب القبر على قوة الدمار».

وهذه اللحظة التاريخية دائما مليئة الاحتمالات والمخاطر، فهى ليست سيفاً مسلطاً على رقاب العباد، ولا هى لعبة من ألعاب الحظ، بل هى عملية من حساب الاحتمالات المعقدة للتغيير الاجتماعى بالمعنى الواسع، والذى يقع فى قلبه التغيير السياسى. ومصر تجتاز هذه اللحظة الآن، حيث نجد معظم القوى السياسية والاجتماعية فى حالة اصطفاف وجيشان من أجل التغيير. ولكن كقانون تاريخى من الأرجح فى مصر أن نجد الطاقة والرغبة على التغيير أكبر من مستوى نضوج تصورات مستقبل التغيير. فالرغبة العارمة فى الرأى العام قد تجهض باستعجال بعض القوى السياسية والاجتماعية عملية التغيير، كما حدث فى كثير من الأحيان فى التاريخ المصرى، الأمر الذى قد يلقى بظلاله الكثيفة على حسابات التغيير. ويمكن القول بأن هناك ثلاثة سيناريوهات للتغيير الاجتماعى والسياسى فى مصر:

أولاً - سيناريو التطور الدستورى القانونى الديمقراطى: ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن الإجراءات الجديدة التى تدخلها السلطة فى مصر على الهيكل التشريعى والسياسى يمهد الطريق لإقامة الدولة

الدستورية القانونية فى مصر. وهناك بالفعل إجراءات جديدة أو اقتراح بقوانين جديدة يزعم واضعوها أنها مع قانون الضرائب الجديد وإجراءات تشجيع الاستثمار، قد تفتح السبيل إلى مصر جديدة تقوم على التنافسية فى السياسة والاقتصاد. ولكن هذا السيناريو يواجه صعوبات كبيرة لكى يرى النور:

أولاها: ما يشوب الإجراءات الجديدة من انقسام سياسى فى الجماعة السياسية سواء بسبب أخطاء فى الإجراءات أو تجاوز عليها من سوء لاستخدام السلطة أو عدم تناسبها لمقتضى الحال أو الحال فى المستقبل.

ثانيتها: عدم وضوح الحركة فى مواجهة العوائق الإجرائية والقانونية لتطبيق العدالة فى الواقع المعاش والممارسة، حيث يبدو أن نخبة الإصلاح تتكالب وتتضاعف عليها مصاعب التوازنات السياسية داخل السلطة وخارجها بشكل أدى بها إلى رؤية الإصلاح وفقط، كعملية إجرائية قانونية غير محاطة أو قائمة على توافق مجتمعى عام، وربما تواضعت هذا النخبة على هذا المنهج الضيق كوسيلة لتمرير خطوات الإصلاح. بعبارة أخرى، إن الإصلاح يركز على إنشاء مفاهيم وإجراءات جديدة بدون الصراع أو إلغاء أو نزع شرعية السياسات والممارسات القديمة. هذا الوضع يولد حالة من الاضطراب العام.

ثالثتها: إن النخبة الداعية للإصلاح تتعرض لاتهامات واسعة فى الصحف الحزبية والمستقلة بالفساد والتحوصل النخبوى، الأمر الذى يصيب شرعية الإجراءات الجديدة فى مقتل، حيث أصبح السؤال بين الناس هو: ما هى الاستفادة الذاتية للنخبة الجديدة من هذه الإجراءات، وليس ما هى استفادة الوطن أو الوضع السياسى والاجتماعى العام من هذه الإجراءات؟

رابعتها: إن بروز دولة دستورية قانونية جديدة فى مصر، سوف تتطلب من ناحية فصل الدولة عن الحزب الحاكم، بحيث هناك فارق بين جهاز الدولة الإدارى والبيروقراطى وجهاز السياسة فى المجتمع، كما يتطلب من ناحية أخرى، إعادة رسم السلطات الثلاث ليس فى شكل مندمج مع بعضها البعض، ولكن فى علاقة توازن مع بعضها البعض.

وربما هذا لا يتطلب من الناحية الفنية النسخ الكامل للدستور ١٩٧١ القائم، ولكن بالتأكيد تعديل بعض المواد المهمة والرئيسة فى الدستور.

ولكن هذا بالأكيد لن يحدث.

ثانياً- سيناريو الاستبدال الديمقراطى: هذا السيناريو قائم على افتراض التسوية لصالح قوى سياسية واجتماعية رئيسية فى المعترك السياسى، بما فيها قوى رئيسية داخل الحزب الحاكم، وأجهزة ومؤسسات الدولة. تقوم فكرة الاستبدال الديمقراطى على تجمع قوى سياسية واجتماعية فعالة حول برنامج محدد والعمل عليه للوصول به إلى السلطة، سواء من خلال خلق اضطرابات واسعة، أو الفوز فى الانتخابات من خلال تعبئة واسعة أو مشاركة بالضغط من بعض عناصر رئيسية فى مؤسسات القهر فى الدولة.

وهذا السيناريو يصبح فعالاً مع تعمق مأزق التغيير من داخل تركيبة الدولة والحزب الحاكم. ويزداد فى نظر الناس حلاوة مع ازدياد عجز التغيير من الداخل. ولكن هذا السيناريو يواجه مخاطر كبيرة لترى نتائجه النور.

أولاها : إن الانقسامات الموجود فى المجتمع فى ظل هذا السيناريو، ستقسم الجماعة السياسية إلى شيع وأحزاب، الأمر الذى قد يفتح الباب واسعاً إلى انكسار الإجماع الوطنى حول التغيير، وربما تساهم طبيعة الشخصيات المتنفذة فى كل فريق أو اتجاه، إلى جانب التاريخ الشخصى لكل

منها، فى تحديد حدة الانقسام والاستقطاب.

ثانيتهاً: من المرجح أن الصراع سيدور فى الأساس بين أجنحة الدولة الملتحمة بالحركات الشعبية، لهذا سيلعب حجم القيادات وما هو أساسها المؤسسى دوراً كبيراً فى تحديد اتجاهات احتمالات حسم الصراع، فمصر دولة ذات الوزن الثقيل من ناحية الفئات المكونة لرأس المال البشرى، فمن المرجح أن يكون اتجاه الحسم لصالح الفئات الأكثر كنوقراطية وشبابية واستعداداً للعمل التطوعى على مدى زمنى طويل نسبياً.

ثالثتهاً: ربما بسبب محورية العلاقة الاستراتيجية والتكوينية مع الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تلعب أمريكا دوراً بنائيا فى هذا الصراع.

رابعتهاً: بسبب أن مصر دولة أيضاً ثقيلة الوزن من الناحية الجيوبلوتكية، فلابد أن يصاحب هذا التوتر والانقسام لفئات الشعب والحكم المختلفة خلق فرصة اختراق كبير للأمن القومى المصرى بالمفهوم التقليدى، وهذا يعنى أنه كلما تنازل فريق ما عن تصميمه لمواصلة النزاع حول السيطرة على الدولة، كلما كان هذا تخفيضاً لفرصة اختراق الأمن القومى المصرى.

خامستهاً: إن هذا السيناريو يزداد تعقيداً كلما دخلت فئات جديدة عالم السياسة، بسبب عدم القدرة على الحسم الشعبى والمؤسسى والدولى.

ثالثاً- السيناريو الثالث، الشلل السياسى: من الملاحظ فى التاريخ السياسى المصرى، أن القوى الاجتماعية والسياسية دائماً وأبداً تحاول تجنب السقوط فى الشلل السياسى، وهو الوضع الذى يتسم:

١- بتوزع الشرعية السياسية والاجتماعية بما تضمنه من مسائل ثقافية بين فرقاء الصراع.

٢- عدم وجود فرقة غالبة أياً كان سبب هذا التغلب.

٣- عدم وجود خطر جيوبولتيكى واضح عبر الحدود. فى هذا السياق، هناك فرق واضح بين الشلل السياسى والفوضى، حيث ينصرف مفهوم الفوضى إلى اختفاء المعايير وانهيار الوضع إلى مستوى الصراع الأهلى. بينما فى حالة الشلل، فالوضع ينصرف إلى عدم القدرة على الحركة، والتى ربما إذا استمرت كثيراً تدهورت إلى التفكك والصراع الأهلى وهذا لم تعرفه مصر الحديثة أو المعاصرة، ولكن عرفته مصر فى نهاية عصور المماليك. على أى حال فى النظام الدولى منذ تعضيد السيطرة الأوروبية على العالم مع بدايات القرن التاسع عشر، لا يسمح لمصر أن تغرق فى التفكك والصراع الأهلى، ولكن ربما قد تساعد على خلق وضع الشلل أو الاستبدال أو التحول للدولة الدستورية.

إن مصر منذ قرنين ونصف القرن فى تحول دائم وعدم استقرار هيكلى، وللأسف هذا التحول ليس مرتبطاً ببرنامج تاريخى للتقدم. إن لمصر أن تستقر على مسار الليبرالية الوطنية، وأن يوقف هذا التحول الاجتماعى الدائم المدمر لصالح مفهوم دولة ورأسمالية كل المواطنين. ويصبح البيان التأسيسى لجماعة النهضة القومية (الليبرالية الوطنية) فى ١٩٤٤ "ما أن وجدت الخصومة العمياء سبيلها إلى صفوفنا وتحكم حب الذات فى إرادتنا وتصرفاتنا وهنًا على أنفسنا، فكنا أهون على غيرنا... وتخبطنا فى سيرنا".

بزوغ نظام التغيير والإصلاح :

إنتهاء وانهيار نظام التهدئة السياسية، وفتح باب التغيير من داخل الدولة ومن داخل المجتمع، وأصبح للناس دور فى العملية السياسية أصبح يجرى الحديث عن الفساد فى مصر بشكل يمس قضايا توزيع فرص الدخل والترقى الفردى فى المجتمع والدولة، هذا بدون مد البصر

إلى أن قضايا الفساد فى الحقيقة مرتبطة وجوداً وعدماً، بحال النظام العام فى الدولة والمجتمع. يقصد بالنظام العام «كل ما يمس كيان الدولة أو يتعلق بمصلحة أساسية من مصالحها التى يستلزم تحقيقها حتى تسير فى طريقها». فالنظام العام هو «مجموعة الأسس التى يقوم عليها كيان الجماعة، سواء كانت أسساً سياسية أو اقتصادية أو مادية أو اجتماعية أو خلقية..». بعبارة أخرى، هى المصالح الجوهرية للدولة والمجتمع والتى يمكن تعريفها بأنها مصالح عامة قومية. فالنظام العام ليس مسألة أيديلوجية ولكنها مسألة عامة فى جوهر وصميم تكوين وآليات المصالح العامة فى المجتمع، فينتشر الفساد عندما نلاحظ:

١- انتشار الغش العقلى، ويقصد بذلك الفصل بين قولين: القول العام والقول الخاص، حيث يترجم القول الخاص موقف الذاتى الحقيقى، بينما ينصرف القول العام إلى مراعاة مقتضيات الموقف العام المعلن من جانب السلطة الأعلى. ويضع الدكتور ذكى نجيب محمود هذه الظاهرة فى سياق أهم بقوله: «إن العلاقات التى تربط المواطن بالوطن قد تغيرت فى صميمها، حتى يكاد الأمر يتحول من كون الأمة أمة واحدة إلى كونها تجمعاً من الأفراد، كل فرد يسعى إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الغنائم بأقل قدر من العمل. أما النتيجة فهى أن الفائزين هم أبرع الناس حيلة وليس أرفعهم ذكاء أو علماً أو عطاء».

٢- انتشار اللامعيارية فى الخطاب والسلوك العام والخاص، ويقصد بمعيارية السلوك سيادة القيم إلى تحدد الإطار الثقافى والاجتماعى الذى بموجبه يتحدد سلوك المجتمع، والتى بالتالى تحدد القيم الإيجابية التى يتحدد على أساسها مكانة الفرد فى الهيئة الاجتماعية. وبالعكس اللامعيارية تعكس حالة من الاضطراب الاجتماعى الشديد فى تحديد قيم السلوك المفروض أو الجائز. والجرائد اليومية تعكس عمق هذه

الحالة المتقدمة من اللامعيارية فى المجتمع.

٣- انتشار العشوائيات والتحايل فنياً على القانون، تعكس هذه الظاهرة حالة محاولة من التكيف السلبى مع القانون من خلال التحايل عليه، وهذا التحايل على القانون يعنى الكذب على القانون حيث التحايل معنى أوسع وقد لا ينصرف بالضرورة إلى الكذب المباشر. والفاعل الرئيسى لهذه العمليات من التحايل هم جماعات تقف خارج نظام الإنتاج المنظم مثل المهمشين وغير الراغبين فى العمل على الإطلاق. وهناك معاناة واسعة فى مصر من هذه الظاهرة. وترجع الظاهرة بهذا الشكل المعقد ليس إلى انتشار الضعف الأخلاقى بين الناس، ولكن إلى انهيار التلائم بين السلطة العامة ومصالح الناس. بعبارة أخرى، إن السلطة العامة لا ترى فى تغيير أحوال الناس أساساً للتشريع والتنظيم والتكيف السلوكى. بعبارة ثالثة: إن السلطة العامة فى مصر لا يتم تكوينها وتسييرها وفقاً لمبادئ المحاسبية والشفافية ومؤشرات الإنجاز. فقد عشنا منذ ١٩٥٢ ونحن نجاهد أنفسنا من أجل الاستقرار والتنمية، ولكن للأسف انتهينا لغياب مبادئ الديمقراطية واقتصادية السلوك العام، وربما الخاص إلى أزمات عميقة فى الإنفاق العام الذى انعكس على سلوك الأفراد والهيئات العامة. والآن جاءت الفرصة للتغيير من الداخل لتولد مصر كالعنقاء من ذاتها من جديد من خلال نخبة جديدة وتشريع جديد بدون ثورة حمراء. فانتخابات الرئاسة التى جرت فى السابع من سبتمبر عام ٢٠٠٥ هى البداية نحو خلق نظام عام جديد مختلف كلياً عن الماضى. هذا لأن هذا النظام الجديد يقوم على مشاركة الناس فى صنع قوانينها وقيمها وإداراتها العامة. فمشاركة الناس فى صياغة النظام العام هى حامى وضامن للثقة العامة بأشكالها المختلفة، والدليل الحاسم على الاستقرار فى الدولة والمجتمع ونموهما.

انتهت مباراة الصراع على رئاسة الجمهورية فى مصر، وأصبح من الواجب علينا أن نقيِّم بصفة أولية ما هى ملامح الواقع الذى من المرجح غالباً بروزه كنتيجة لما حدث من أحداث منذ بداية معركة انتخابات الرئاسة حتى نهايتها:

١- بزوغ عصر المكينات الحزبية، ويقصد بذلك أن الحياة الحزبية المصرية كانت متلية بهياكل حزبية من أحزاب لها رؤساء ومقار وأمناء محافظات وصحف، ولكن الآن بالنسبة للأحزاب التى خاضت غمار المعركة الرئيسية اكتسبت فاعلية تنظيمية جديدة من القدرة على خلق شبكات حزبية فى الأقاليم قادرة على تعبئة الموارد المحلية من مالية وبشرية. فهذه الأحزاب عملت كل جهدها على اجتذاب المؤيدين والعاطفيين عبر الفئات العمرية المختلفة. وعلى التكيف مع ضروريات الاختراق السياسى الحقيقى فى المحليات. ومصر قد عرفت عصر الماكينات فيما قبل ثورة ١٩٥٢، حيث كانت ماكينة حزب الوفد لها قدرة عظيمة فى هذا الشأن. وهكذا لم تصبح الحركات الإسلامية وفقط هى الوحيدة ذات القدرة على خلق شبكات تعبئة للموارد المحلية، بل أصبحت هناك أحزاب مثل الوطنى والوفد والغد لها ملامح المكينات الحزبية. والاختيار الحقيقى لهذه المكينات سيكون فى انتخابات مجلس الشعب.

٢- بزوغ عصر الحملات الانتخابية القومية، كانت معضلة الحياة السياسية المصرية تتجسد فى النحو إلى الجزئية وليست القومية فى حملاتها الانتخابية. ففى انتخابات مجلس الشعب والمحليات كان المرشحون يقومون بخلق حملات جزئية فردية بقصد الوصول إلى المقعد المراد الحصول عليه. فلم تكن هناك إدارات مركزية قوية للحملات البرلمانية والمحلية. فقومية الحملة الرئاسية فتحت الباب واسعاً أمام هذا التغيير.

٣- بزوغ عصر سيادة الخطاب الإصلاحى، دارت هذه المعركة الانتخابية حول كيف يكون للإصلاح المصرى أولوياته، فتبارى المرشحون فى طرح التصورات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تنافسوا فى توضيح مزايا تصوراتهم الإصلاحية.

٤- بزوغ عصر ثقافة التنفيذ والتقويم، كان أحد أهم إسهامات هذه المعركة وتمثل فى تحويل الاهتمام من مسألة صنع السياسات العامة إلى مسألة تنفيذ وتقويم السياسات العامة. فصنع السياسات دائماً مرتبط بخلق تكتل هيكلى بين قوى الدولة وقوى الإنتاج الخاص من أجل خلق سياسات عامة ناجحة.

ولكن هذه الانتخابات طورت المسألة إلى كيف يمكن تنفيذ هذه التصورات الإصلاحية وتقويم ما يتم تنفيذه. فهذه المعركة أدخلت مفهوم مؤشرات الإنجاز إلى الثقافة السياسية المصرية. وأصبح التحدى أمام الحزب الفائز بالرئاسة كيف سيضع مناهج وخططاً وإجراءات لتنفيذ الوعود التى تعهد بها. إن المعركة البرلمانية القادمة سيكون وقودها مدى جدية تنفيذ التعهدات.

٥- بزوغ عصر الرقابة الديمقراطية، وقر فى الذهن العام المصرى كنتيجة لهذه المعركة، أن الرقابة هى جوهر المحاسبية السياسية والاقتصادية. وإن الرقابة الديمقراطية لا تقم بها السلطات فى مواجهة بعضها البعض فحسب، ولكن والأهم قيام المواطنين وقوى المجتمع المدنى وهيئاته المختلفة برقابة تنفيذ الصالح العام ورقابة التطور الديمقراطى ونموه.

٦- بزوغ عصر الصراع الاجتماعى والحركات الاجتماعية والمدنية، إذا كانت هذه المعركة للانتخابات الرئاسية قد مالت إلى عدم التمحور حول قضايا الصراع الاجتماعى الحاد فى البلاد، فهذا سوف لن يكون

الحال فى الانتخابات البرلمانية، وخاصة فى ضوء التنافس الفردى فى المقاعد وعدم تشريع الانتخابات بالقائمة. فالانتخابات بالقائمة إلى جانب أنها تنشط الحياة الحزبية، إلا أنها والأهم تقوم بتحجيم خطاب التمرد الاجتماعى للجماعات والأفراد بسقف حزبى قومى عام. فى ضوء هذه الاتجاهات الستة للتطور الديمقراطى المصرى فى المستقبل، يمكن القول أنه بهذه الانتخابات، قد تم وضع لبنة أساسية لإعادة هيكلة الجماعة السياسية المصرية نحو الديمقراطية الحقيقية، ولكن استمرار هذا لن يأتى كنزهة صيفية بريئة.

يعتبر البدء فى تنفيذ وعود وتعهدات مرشح الحزب الوطنى الفائز فى الانتخابات الرئاسية هى النقطة الفارقة بين شرعيتين، الأولى انتخابية: حصل عليها بامتياز نتيجة إجراءات انتخابية سليمة، والثانية سياسية: والتى تهدف إلى الاستقرار السياسى لنمط الحكم الرئاسى الجديد.

إن الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى السياسية هى معضلة فى حد ذاتها. هذا لأن الشرعية الانتخابية تأتى نتيجة تحالفات انتخابية بهدف وصول المرشح إلى المنصب المستهدف، أما الشرعية السياسية اللاحقة للانتخابات الرئاسية فى نوع جديد لم تعرفه مصر منذ كسر الشرعية الانتخابية الوفدية والقيام بثورة الجيش فى ١٩٥٢. فميراث نظام ٥٢ كان يفهم السياسة باعتبارها الترجمة المباشرة للوعود ومحاولة تنفيذها. ففى سياق شرعية ٥٢ جاءت الوزارات التنفيذية والوزراء الفنيين الذين أحالوا حياتنا إلى حقل تجارب كبير بسياسات قصيرة النفس والنظر.

واستمر الأمر هكذا حتى تشريع التنافس السياسى على منصب رئيس الجمهورية. بهذا التشريع وانتهاء الانتخابات الرئاسية دخلت مصر وولد بها عصر جديد لمعنى تنفيذ الوعود. وبالتالى لمعنى الاستقرار

السياسى، حيث أضحى الاستقرار السياسى يعرف بوجود علاقة إيجابية بين تنمية الموارد الداخلية أو الخارجية للدولة والمجتمع والتوسع فى الاستفادة من الوعود الانتخابية.

ومن الواضح اختلاف هذا عن عصر الثورة بل عصر ما قبل الثورة، ففى عصور ما قبل الثورة كان تنفيذ الوعود مرتبطاً فقط بالقضية الوطنية والدستور، وفى عصور الثورة أصبح تنفيذ الوعود بتصور للشعب للكل بشكل متساو سواء فى الإنتاج أو الخدمات، الأمر الذى أدى إلى تدنيهما بشكل متوالٍ ومتواصل. فعدم وجود تصور سياسى اجتماعى لفئات وطبقات الشعب أدى إلى تسطيح التنمية فى مصر. الآن فقط أصبح لدينا المدخل الصحيح لتنمية الموارد نتيجة لوجود انتخابات تنافسية صحيحة. ولكن كيف يمكن بناء علاقة إيجابية بين الموارد والوعود الانتخابية؟ فى البداية وكمدخل ضرورى، لابد من إعادة بناء البيروقراطية المصرية بشكل يسمح لها بتوليد موارد كبيرة من الداخل والخارج فى إطار خطة لاستخدام هذه الموارد فى ضوء بناء مراحل لتنفيذ الوعود. وإعادة بناء البيروقراطية المصرية لا يجب أن تكون كما كانت فى التجارب السابقة مرتبطة بمسألة تسهيل إجراءات وتذييب إدارى للإدارة الوسطى وكبار المدربين رغم أهمية هذا. ولكننا نعلم بالخبرة المباشرة، أن هذا لم يأت بنتائج كبيرة فى مناهج توليد الموارد أو استخدامها و لكن تتم من خلال إعادة هيكلتها بالكامل من خلال فصل الوظيفة التنظيمية، عن الوظيفة الفنية، عن وظيفة صناعة القرار السياسى. هذا الفصل الثلاثى لوظائف البيروقراطية يساهم فى تعظيم توليد الموارد المحلية. ومن خلال هذا يتم تنفيذ الوعود على المستوى المحلى. لقد انتهى عصر تنفيذ الوعود من خلال البيروقراطية الكبيرة، وبدأ عصر تنفيذ الوعود من خلال المشاركة المحلية. إن تنمية المشاركة

المحلية فى جميع المجالات وخلق المجتمع المدنى المحلى هى مناط تنفيذ الوعود. ومن خلال هذا تعوض السياسة والتفاعل السياسى إلى المجتمع المحلى. ومن خلالها تعد الدولة ديمقراطية بحق. فلتكن انتخابات البرلمان القادم والصراع فيها يكون حول شروط خلق المناخ والشرعية المحلية ومؤسسات وآليات تنفيذ الوعود على المستوى المحلى. هكذا تنهض مصر من جديد من خلال تنفيذ وعود الرئيس المنتخب.

إن واحداً من أهم نتائج العملية الانتخابية الرئاسية هو إعادة البحث فى حدود وأصول ونتائج المسئولية السياسية. فالانتخابات الرئاسية التعددية والنزول إلى المواطن. والحديث المباشر إليه اقتضى من السلطة السياسية الجديدة أن تكون ذات حساسية عالية لما تأتيه النخبة السياسية من سلوك وتصرفات. وهذا ربما لأول مرة منذ محاكمات الغدر التى أنشأتها الثورة بعد قيامها، وأخذت تحاسب النخبة ما قبل ١٩٥٢ على مدى خيانتهم لأمانة المسئولية السياسية. ورغم أن الثورة بدأت طاهرة. إلا أن السلطة من غير محاسبة سياسية مفسدة كبيرة، وهذا ما حدث خلال عصور الثورة من ١٩٥٢ حتى ٦ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث اختلطت المحاسبة السياسية بالمحاسبة الجنائية، وانصرفت المحاسبة السياسية فقط إلى الخصوم وأعفى منها من أثبت ولاء للنظام السياسى، بل فى كثير من الأحيان دخل الاحتجاج بالمقولات السياسية إلى نصوص المرافعات أمام القضاء واستعيض عن المحاسبة السياسية بمفهوم المحاسبة الإعلامية، حتى أضحى الإعلام حامل ميزان العدالة السياسية وعنوان الحقيقة. ولكن أثبت تاريخ ٥٢ الممتد أن هذا الحامل مكسور فى كثير من الأحيان. حيث ثارت الصحافة على شخص أو مجموعة متهمة إياه بالكثير من الصفات المدانة فى الأخلاق أو القانون. ولكن أتى البحث التاريخى لينصفه أو تمت إعادة المحاكمة فى ظروف

مختلفة، فجاء حكم مختلف معبر بصورة أكبر عن الإنصاف.

وتاه مفهوم المسئولية السياسية. ومع إرجاع سياسة المجتمع بعد أن كانت مغترية ومقيدة بقيود ومصالح السلطة انبثق مفهوم جديد للمسئولية السياسية. ويأتى هذا المفهوم ليعكس التطور الجديد نحو إقامة جماعة سياسية قائمة على المحاسبية.

وهذه المحاسبية تأخذ نصب عينيها المصلحة العامة وليس اعتبارات تماسك النخبة الشكلية. بحث تتبع المصلحة العامة من مقتضيات المواطنة والمسئولية المدنية. وهنا مربط الفرس، لا مسئولية سياسية بدون توضيح معالم المصلحة العامة الجديدة، فالدولة التى تتحول من نظام سلطوى مقيت ضيق المشاعر والمصالح إلى نظام ديمقراطى تعددى تعيش حالة من الاضطراب البيروقراطى. فمن مكونات النظام: النظام السياسى المصرى تبرز السلطة السياسية العليا كوحيدة فى تفاهم لما يحدث من تحول وحريصة على أمل المواطنين البسطاء فى التحول إلى الديمقراطية. فالدفاع ضد البيروقراطية وحماية الناس من الحرق والتهديد واغتصاب الحقوق والحوادث والقتل والإرهاب وغيرها هى المصلحة العامة الجديدة. فلتكن المسئولية السياسية مرتبطة بحماية المصلحة العامة الجديدة. هناك من يريد لمصر التدهور إلى الطريق الروسى، لكن هذا ما رفضه السادات ومبارك لوعيهما العظيم بضرورة الحفاظ على النظام العام فى المجتمع. آن للقائد المنتخب شرعياً أن يطور مفهوم المصلحة العامة ليصل إلى حدود الأمل بالقول بأن النظام الديمقراطى الجديد سوف يستمد شرعيته السياسية من الدفاع ضد التوحش البيروقراطى والرأسمالى الذى يفتك بالمواطن البسيط. أن يقول إن هناك حساسية سياسية جديدة تنبثق من ثقة المواطنين بالقيادة. وإنه سوف يعيد هيكلة البيروقراطية ويفتح باب المستقبل أمام الناس. قم أيها

البطل العظيم أكمل معركتك من أجل الصناعات الصغيرة والاستثمار الكبير اللذين لن يتأكدا لا بتأكيد مفهوم المحاسبة السياسية لصالح عموم الناس وقطع رقبة تنين البيروقراطية. إن الانتصار فى المعركة سيفتح الباب ويمهد الطريق لتشكيل جماعة برلمانية مساندة للديمقراطية وللشرعية والقانون.

صيغت العلاقة بين الحاكم والمحكوم تاريخياً فى مصر حتى السابع من سبتمبر ٢٠٠٥ وفق ميراث الرعب، فكان الحاكم لا يرى أهمية لمفهوم المواطن فى فهمه لتقاليد الحكم. فكان دائماً يعتقد أن مصر وطن يطمع فيه العالم ويجب حمايته حتى من المصريين. حيث غلب على الحاكم اعتقاده أن المصريين هم أساس مشاكل الحكم. وكأنه دائماً كان يفضل أن يرث مصر من غير مصريين. وكان الحاكم دائماً يفضل أسلوب وشرعية الرعب والإجهاد البيروقراطى فى إدارة العلاقة مع المصريين الحكوميين. حتى خلال المرحلة الليبرالية فى تاريخ مصر لم يحكم الوفد إلا حوالى خمس سنوات متقطعة لا يصح معها أن يبنى عليها توقعاً بأنه كان سوف يفتح فتحاً جديداً فى نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم. هذا فضلا عن أن الوفد خلال هذه الفترة كان مضطرباً بالانشقاقات وصراعات الأجنحة داخله. على أى حال استمرت تقاليد الرعب والإجهاد خلال العصر الجمهورى الثورى، رغم أن هذا العصر أسس شرعيته على التغنى بالجماهير. فى هذا العصر استفحل الرعب والإجهاد البيروقراطى. أصبحت وزارتا الإعلام والداخلية عنوان الوعى الزائف والقهر المنظم. ولكن مع الانفتاح الديمقراطى الأول فى عصر السادات كانت الديمقراطية رغبة للحاكم ووسيلة للخروج. أو الحد من ميراث الناصرية فى الدولة المتضخمة. ولكن تناقضات مرحلة التحول فى القضايا الداخلية والخارجية برزت فكرة الديمقراطية التى لها أسنان

حادة. هذا مع الدفع من أجل تقليل الإجهاد البيروقراطى. استمر الرئيس مبارك حتى سبتمبر ٢٠٠٥ يعالج آثار الانفلات الأمنى الذى قضى على الرئيس السادات بالاغتيال فى أكتوبر ١٩٨١ بين جنوده وعلى مرأى من شعبه. وعندما استقرت الأحوال الأمنية وتحولت النظم والسياسات الإقليمية لتفضيل السلام وانبثقت الحاجة الدولية لأمن دولى قائم على اعتبارات الديمقراطية، وظهرت حركات اجتماعية سياسية تدعو لحرية كبيرة، دشن الرئيس مبارك الانفتاح الثانى من خلال تشريع وممارسة انتخابات الرئاسة التعددية بين عدة مرشحين. وجاءت الانتخابات الرئاسية وكانت الممارسة سليمة إجرائياً، الأمر الذى رحب بها العالم المتحضر. بهذا الانفتاح الثانى تغادر مصر وربما لأول مرة فى تاريخها الممتد عصور الشرعية القائمة على الرعب لتدلف إلى عصر النور والطمأنينة. فهذا العصر الجديد يؤشر إلى إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمواطن بحيث تؤخذ رغبة المواطن فى الاعتبار، بعبارة أخرى أن هذه العلاقة سوف لا تكون محكومة برغبة الحاكم ورغباته. ولكن وفق اعتبارات المسئولية المدنية والدستورية للمحاكم واعتبارات المسئولية المدنية والاجتماعية للمواطن. باجتماع المسئوليتين فى بوتقة واحدة يبزغ فى مصر لأول مرة فى تاريخها مفهوم «شرعية الطمأنينة» التى تنصرف إلى شرعية الحاكم المسئول دستورياً وقانونياً أمام المواطن المسئول مدنياً واجتماعياً. وظهرت أول بشائر هذا التحول فى الحياد الكبير الذى مارسته أجهزة وزارتى الإعلام والداخلية. إننا نعرف أن التحول الديمقراطى فى بلدان العالم كان فى طريقة أجهزة هاتين الوزارتين مما أدى بالتحول إلى الدخول فى طريق الفوضى والاختراق الخارجى. ولكن التجربة المصرية وضحت فى قدرة هاتين الوزارتين على التكيف القيمى مع مقتضيات التحول الديمقراطى. وربما

كان لتصميم القيادة الاستراتيجية للبلاد على النجاح دور كبير فى مرور هذا التحول بشكل سلس. هذا بالإضافة إلى استيعاب النظام السياسى لجرعة المرأة للحرية والانتقاد التى صاحبت الانتخابات الرئاسية. فنجاح التجربة بان فى قدرة النخبة الاستراتيجية على المثابرة والتعقل.

السيولة وانتخابات برلمان المستقبل ٢٠٠٥:

إلى أى مدى تسعى المعارضة إلى التغيير الذى يساعد على التقدم؟ هذا سؤال مهم يعين على تقويم حركة المعارضة سواء الرسمية أو غير الرسمية من زاوية أن فى تحركها مساعدة على المدى الطويل فى تدعيم الديمقراطية المصرية من خلال خلق البيئة المناسبة للنمو الديمقراطى.

هناك فى مصر الآن ثلاثة أنواع من المعارضة:

الأولى: المعارضة السياسية الرسمية، وهى التى تتجسد فى الأحزاب المعارضة لحكومة الحزب الوطنى.

والثانية: المعارضة السياسية غير الرسمية، والتى تتجسد فى الإخوان (وهم يخوضون انتخابات ٢٠٠٥ لأول مرة من ١٩٥٢ تحت اسم وعنوان (الإخوان المسلمين) و(الحزب الشيوعى المصرى) غير المعلن و(الترتسكيين الجدد) الذين يذهبون تحت اسم الاشتراكيين الثوريين و(حزب العمل) المجمد بقرار من لجنة الأحزاب لتجاوزات مالية وتنظيمية وحزب (الكرامة الناصرى) و(حزب الوسط) الذى يمثل انشقاقاً من الإخوان.

والثالثة: المعارضة المدنية العامة السياسية، التى تتمثل فى (حركة عزيز صدقى) و(الحركات المصرية للتغيير) فى قطاعات الحياة العامة، هذا بالإضافة إلى بعض الصحف المستقلة كالدستور وصوت الأمة والأسبوع.

والإجابة عن هذا السؤال تتم باستخدام المعايير التالية:

المعيار الأول: مدى ما تعبر عنه أفكار هذه الجماعات والأحزاب من أفكار ليبرالية ودستورية أصيلة، فى الحقيقة توجد بعض من هذه الأفكار فقط عند جريدتى الدستور وصوت الأمة وملمح من أفكار حزب الوفد.

المعيار الثانى: ما المدى الذى تدفع به هذه الحركات والأحزاب من حشد لأفكار وتصورات للتقدم الوطنى والإنسانى الديمقراطى العام وهنا نجد ثلاث قيم غير تقدمية تسيطر على هذه المعارضة:

أولاها: الإيمان النظرى المسبق بأن هناك خصوصية للواقع المصرى العربى الإسلامى.

ثانيتها: الإيمان بمحورية مبدأ الصراع الحضارى.

ثالثتها: الإيمان بتصورات شعوبية فى الاقتصاد والسياسة.

.. والمشكلة ليست فى هذه الأفكار كل منها على حدة، حيث إن كل واحدة منها فى حد ذاتها لا تمثل خطراً على قيم التقدم، ولكن الخطورة تأتى فى تأكيد هذه الأفكار غير التقدمية بعضها لبعض، بحيث إن تجمع هذه الأفكار والممارسات يساعد على خلق حالة من عدم اليقين بأن المستقبل سيكون ديمقراطيا تقدميا عاماً، فالتقدم الإنسانى الوطنى العام يتمثل فى إقامة الحريات العامة ودعمها بدون الاحتجاج بالخصوصيات الثقافية، وفرز ثقافة عمل تساعد على التقدم بدون الاحتجاج بمواريث اجتماعية أو توازنات اجتماعية زائفة، وخلق بيئة مؤسسية حاضنة للحساسيات العقلانية فى صناعة القرار.

المعيار الثالث: ما المدى الذى تؤدى به آلية سلوك هذه الأحزاب والجماعات من خلق بيئة تعبر عن استقلال وطنى، حيث أصبحت الأحزاب والحركات تتسابق على طلب الرقابة الأجنبية، الأمر الذى يؤسس لمبدأ شرعية التدخل الخارجى، هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الأحزاب غير الرسمية كالإخوان والتروتسكسين والقوميين العرب وما شابههم من

ناصريين ومن لهم امتداد تنظيمى خارجى، وهذه القوى والأحزاب لا تريد النضال الديمقراطى السلمى فى إطار منظم وفهمى سريع الإرهاق السياسى والصراخ، فالأحزاب المعارضة ليس بها ديمقراطية داخلية يمكن الاعتداد بها. بل إن ظهور حركة سياسية غير رسمية كالإخوان جاء فى سياق بروز القوى المعادية للديمقراطية لدستور ٢٣.

المعيار الرابع: إلى أى مدى تقوم هذه الأحزاب والقوى بالعمل على تنمية ظهير مدنى عام لها، فنجد فقط الإخوان هم من يقومون بهذا رغم فساد دعواهم السياسية. فتنمية ظهير مدنى هو الحاسم فى الصراع السياسى الحقيقى. وهنا يبرز هذا العمل التقدمى الإنسانى الرائع للسيدة سوزان مبارك فى تنمية المناطق العشوائية، بحيث لا تقع تحت طائلة التطرف أو النفوذ السياسى لقوى غير ديمقراطية وغير ليبرالية. ورغم كل هذه المعارضة، فإن مصر تتقدم على المسار الديمقراطى بدقة وثقة فى المستقبل.

من الملاحظ لمتابعى الانتخابات البرلمانية المصرية أن الكثير من ظواهر انتخابات ٢٠٠٥، تم رصدها فى انتخابات ٢٠٠٠. فظواهر العنف السياسى والبلطجة الانتخابية والرشوة الانتخابية، وضعف التمثيل القبطى وتمثيل المرأة وبزوغ الإخوان كقوة سياسية ما، وضعف الأحزاب المدنية السياسية المعارضة، وغيرها الكثير، كلها تجسدت بشكل أساسى فى انتخابات ٢٠٠٠، واستمرت فى ٢٠٠٥. إلا أنه رغم هذا يلاحظ تميز انتخابات ٢٠٠٥، بثلاث علامات كبرى:

١- المفارقة الكبيرة بين ارتفاع الرغبة وحمى الترشيح لعضوية البرلمان، وتدنى نسبة المشاركة العامة فى الانتخابات حتى فى المرحلة الأولى، الأمر الذى يشكل معضلة كبيرة، وربما يطرح الحلول السياسية بشكل عام فى مصر، هى من أعمال النخبة وليس الجماهير، فارتفاع

نسبة الترشيح بشكل كبير فى ٢٠٠٥، عن ٢٠٠٠. ربما يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمل بين القوى السياسية بأن هناك مناخاً جديداً للتنافس فى مصر. وهذا الأمل ارتفع نتيجة توافر ثلاثة عوامل كبرى: أولاً - بدء صياغة إيديولوجية سياسية جديدة تدور حول أن التغيير يأتى من الداخل وليس الخارج، ثانيا: قيام الحزب الوطنى بتغيير توجهه السياسى من تفضيل الاستقرار إلى السعى للتغيير، ثالثاً: قيام رئيس الجمهورية بالدعوة إلى تغيير المادة ٧٦ من الدستور التى تنظم انتخابات رئيس الجمهورية من أسلوب الاستفتاء إلى أسلوب التنافس بين عدة مرشحين، ولكن يظل انخفاض نسبة المشاركة لغزاً رغم ما قام به كل من الحزب الوطنى ومنظمات المجتمع المدنى، والمنظمات الدولية من مجهود كبير فى حث جماهير الشعب فى إصدار بطاقات التصويت الانتخابية وربما يرجع ذلك إلى ما قامت به الأحزاب السياسية المدنية المعارضة من تسفيه لما طرحه رئيس الدولة والحزب الوطنى من تغيير للمادة ٧٦، الأمر الذى ساهم فى نشر التوجس بين طبقات الشعب المختلفة وما أعقبه من دعوة المعارضة بالمقاطعة والالتزام بالمنازل فى يوم الاستفتاء.

٢- رغم أن مستوى العنف فى انتخابات ٢٠٠٥، كان أقل بكثير من مستوى العنف ٢٠٠٠. إلا أن الشكوى العامة من العنف علت بشكل كبير، هذا رغم ما قام به مجلس الشعب عقب انتخابات ٢٠٠٠، من التشريع ضد البلطجة الانتخابية والعنف المجتمعى، ورغم ما شهدته ٢٠٠٥ من حياد ملحوظ للأمن حتى أنه تم اتهام الأمن بالحياد السلبى وقيام القوى السياسية المختلفة بدعوة الأمن بانتهاج منهج الحياد الإيجابى، هذا رغم ما هو معروف بأن الحياد الإيجابى يرفع مستوى العنف السياسى، إلا أن الأمن كان حريصاً أن يقوم بتدخل إيجابى مختار لعدم رفع درجة العنف لمستوى ٢٠٠٠.

ولكن يظل لغـزاً لماذا انطلقت هذه الشكوى العـارمـة؟ فى اعـتـقـادى يرجع السبب أن نشوء حساسية اجتماعية بالتأثر الكبير والسلبى بأى مظاهر للعنف، وترجع هذه الحساسية إلى ثلاثة عوامل كبرى:

أولاً: تعمق ثقافة حقوق الإنسان فى الثقافة السياسية المصرية.

ثانياً: نمو وانتشار الوعى البرجوازى بضرورة حرية السلوك والقرار الفردى وحمايته.

ثالثاً: تعمق ثقافة الفضيحة واللوم فى الفضائيات والصحف المستقلة المصرية، الأمر الذى دعم المعانى الثقافية المصرية العامة والخاصة بتفضيل وإجلال السلوك المحترم النزيه المنصف.

٣- رغم وجود الإخوان كقوة سياسية فى المجتمع المصرى وتنافسها برلمانيا فى عدة انتخابات سابقة، إلا أن انتخابات ٢٠٠٥، تميزت بانطلاق الإخوان كقوة سياسية بامتياز. وهذا الامتياز وصف يعبر عن فاعليتها التنافسية كقوة سياسية، ففى مصر الآن قوتان تتصفان بالامتياز كقوة فعالة فى الحياة السياسية هما الحزب الوطنى والإخوان، لماذا اكتسب الإخوان هذه الصفة بعد انتخابات ٢٠٠٥؟ هناك أربعة أسباب فى تراكمها مع بعضها البعض وتأثرها ببعضها البعض، ومن ثم تم ميلاد صفة الامتياز السياسى للإخوان ربما لأول مرة فى التاريخ السياسى للإخوان، حيث إن صفة الامتياز السياسى صفة بنائية تعبر عن التحولات فى البنية السياسية والانتخابية سمحت للإخوان فى العلو التأثيرى والتنافسى. ولكن يجب معرفة كم قوة سياسية تصعد لهذه الصفة للتحلى بها كما يحدث للإخوان، فإنه يمكن للانخفاض منها ونسخها عنها كما يحدث الآن لحزب الوفد، بعبارة أخرى، هناك عوامل بيئية للنظام السياسى، وعوامل ذاتية بالجماعة، ولدت صفة الامتياز السياسى:

أولاً: بناء نخبة سياسية جديدة للجماعة، حيث تحولت القيادة العليا

للجماعة بشكل أكبر من قيادة أكثر مهنية وعلمية، فقد استمد الأخوان عضويتهم الجديدة من قيادات، وأعضاء النقابات المهنية والمهن العليا، مختلفة بذلك عن هيكل عضوية الجماعة الذى كان يعرف فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى، حيث غلبت عليها المهن التدريسية والمحاماة والمهن الوسيطة، فهذه النخب أدارت نقابات غنية ومتعددة الأفرع والتخصصات. فكانت الخبرة النقابية مصدرهم الأكبر فى الخبرة التخطيطية، حيث تلاحظ تعاظم نسبة المهن العليا فى مرشحى الإخوان فى ٢٠٠٥.

ثانياً: الانتشار الاجتماعى البطىء وانسحاب الدولة الاجتماعية، حيث استفاد الإخوان من التغيرات البنائية للمجتمع المصرى، فانتشار الخصخصة كمرشد لسلوك الدولة فى مجالات الخدمات والإنتاج خلق مساحة كبيرة من الاحتياج الاجتماعى الذى سارعت التجمعات السياسية والاجتماعية المختلفة فى احتلالها، فتقدم الأخوان بتغيير صفة المجتمع من مجرد هيكل للعبادة إلى هيكل للعبادة والخدمات وساحة للترويح. وهذا تم بمعرفة الدولة، وبموافقتها. حيث ارتضت الدولة من الإسلاميين ومنهم الإخوان العمل الخيرى، طالما ليس له أجندة سياسية، وهذا قد غفل عن الدولة ربما لأن قيادتها لا تفكر إلا بشكل بيروقراطى بحد أن الخدمات الاجتماعية هى المدخل الطبيعى فى المجتمعات الفقيرة للولاء والتضامن السياسى. بالإضافة إلى ما قامت به الدعاية الإخوانية فى اللعب على بعض مظاهر التداخل بين الدولة والحزب الوطنى، فنقل اتهام الفساد الذى يوجه إلى الدولة إلى الحزب، وظهر الحزب فى أعين الناخبين، وكأنه لا يهتم بالفقراء والمحتاجين وهم غالبية الناخبين.

ثالثاً : الشد والرخى مع السلطة السياسية، أعادت الدولة منذ الرئيس عبدالناصر، التعامل مع معارضيها بشكل عام على إخضاعهم

للتهذيب السياسى. وهذا بقصد إدماجهم لاحقاً فى الحياة السياسية والمدنية، وهذا ما حدث للأخوان، فالدولة تسعى لهم ليتوافقوا معها وتقوم بردعهم والتفاهم معهم فى نفس الوقت. هذا بالإضافة إلى أن الأخوان تم توظيفهم بنائياً لاحتواء عناصر الجماعة الإسلامية الراديكالية التى عملت الدولة على القضاء عليها، فهذا الشد والجذب خلق مساحات من الاختراق والاختراق المتبادل الذى سمح بتمويه هوية الكثير من مرشحى الأخوان أمام أعين الناخبين.

رابعاً: اللحظة الدرامية فى تغيير المادة ٧٦، صعود قوة سياسية لكى تصبح قوة بامتياز يحتاج إلى لحظة دامية فى الحياة السياسية، بحيث تكون فارقة بين حياتين لهذه القوة، ما قبلها وما بعدها، هذه اللحظة كانت للأخوان فى لحظة تغيير المادة ٧٦، فتغيير المادة حركت الحياة السياسية بشكل كبير سمح للأخوان لأول مرة بالتواجد العلنى الجماهيرى، بينما أخذت الأحزاب السياسية تتمادى فى الرفض للتغيير الدستورى، وما بعدها لمبدأ الانتخابات الرئاسية التنافسية، فراح الأخوان يبنون الجسور مع القوى المختلفة ويتميزون بردود أفعال تفتح المستقبل السياسى أمامهم وتغلق أبواباً أمام القوى السياسية المدنية المعارضة.

الواقع السياسى فى لحظة تحول كبرى ما هو مضمونه فى المستقبل القريب أكثر مما هو ملمح به من أحداث. التمهل فى الصعود لركوب الحصان والتآلف مع طبيعة الحصان من أهم النصائح للراكبين الجدد، فالحصان له قوانينه وعاداته، ويتطلب من الراكبين الجدد عدم الغرور والتسامح، وإلا ألقوا بهم أرضاً.

تخوض مصر فى حالة من التغيير السياسى الكبير الذى يحتاج إلى دفعة كبيرة من الحوار حولها، فمصر تتغير من خلال صندوق الانتخاب، الذى يتطلب أن ينغمس المجتمع السياسى فى حوار ممتد بشأنه، فرأيه

فى الديمقراطيات لا يكون فقط من خلال صندوق الانتخاب، ولكن أيضاً على نفس المستوى من الأهمية تأتى أجهزة الرأى العام (صحف وتليفزيون ومراكز البحوث) وأجهزة الثقافة العامة فى المجتمع، فالاختيار العام فى المجتمع يظهر من خلال هذه العناصر الثلاثة، فالاختيار الديمقراطى لا ينحصر فقط فى صندوق الانتخاب، رغم أهميته، حيث إن الديمقراطية أكبر من صندوق التصويت الانتخابى. فالعنصران الآخران من رأى عام وثقافة عامة هما الكاشفان عن العناصر الأخرى غير التصويتية فى الديمقراطية، فالرأى العام يوضح إلى أى مدى هناك تمسك بالقيم الديمقراطية والليبرالية فى المجتمع، والثقافة العامة تفضح إلى أى مدى مجتمع معين يعيش حالة تعددية حقيقية فى المزاج والفن وأسلوب الحياة.

فنحن نعرف أن صندوق التصويت الانتخابى قد أوصل أحزاباً فاشية إلى الحكم ولكن لم يحكم على هذه النظم باعتبارها فاشية، ويجب النضال ضدها عندما قامت بالحجر على تفتح الرأى العام واختزال الثقافة العامة التعددية فى تصور واحد حتى ولو كان يدعى أنه قادم من السماء، فصندوق الانتخاب يختار وفق حالة الصراع السياسى فى لحظة معينة من الزمن، ولكن الرأى العام والثقافة العامة يعكسان الحياة فى المجتمع والدولة.

وهناك فى الصحافة المصرية تظهر مقالات رأى وتجمعات ثقافية، ربما لا تتوافق مع بعض اختيارات صندوق الانتخاب، وهناك برامج تليفزيونية مثل هذا البرنامج الممتاز «حالة حوار»، وغيرها تعكس أن هناك توجهات فى الرأى جد مختلفة، وربما لها منطق إنسانى وثقافى أكبر عمقاً، إن الظهور السياسى للإخوان المسلمين فى صندوق الانتخاب ليس القول الفصل فى تفاعل الدولة والمجتمع، لأن الانتصار البرلمانى

للأحزاب النازية والفاشية والشيوعية فى أوروبا الشرقية فى التاريخ لم يكن له القول الفصل، إلا عندما اعتدى على الحريات العامة، وتنوعت الثقافة المدنية، ولكن هذا الفوز هو دعوة للحوار والاندماج فى الثقافة المدنية التى ليس لها مرجعيات، إلا التطور العام للمجتمعات الإنسانية نحو مزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية، هذا الفوز فى صندوق الانتخاب التصويتى ما هو إلا دعوة مدنية نحو رد الاعتبار لثقافة سياسية فرعية وليس دعوة للهيمنة الثقافية على كل مظاهر التاريخ والتجليات الثقافية المصرية، فالأخوان جماعة من ضمن جماعات المجتمع وليسوا كل المجتمع السياسى أو الثقافى، والفهم بغير ذلك ينجرف بالأخوان إلى محاولة إقامة نظام فاشى يحكم باسم الله والدين، فالأخوان لديهم خمس إشكاليات كبرى فى الاندماج فى الحياة المدنية التعددية الديمقراطية التى تسعى مصر إلى إقامتها، وهذه الإشكاليات يمكن أن تكون أجندة للحوار الثقافى والإعلامى:

الإشكالية الأولى: الفهم التميزى بين المواطنين، حيث يفهم الأخوان أنه يجب التميز فى الحقوق السياسية والمدنية على أساس الأهلية الدينية، فيتم التميز بين الأقباط والمرأة والأطياف والفرق الإسلامية التى لا تتوافق مع التصور السنى الخاص للأخوان.

الإشكالية الثانية: طبيعة تصور النظام الدولى، حيث يتم تقديم اعتبارات الصراع الدولى على اعتبارات التفاهم الدولى، يقدم الأخوان الصراع الدولى وتجميع القوة دون أى اعتبار لطبيعة القوة الدولية والتطور الحادث عليها، فالأخوان يتصورون وهمًا سهولة تحويل ما هو ثقافى إلى ما هو سياسى، فالدول الكبرى لم تبن قوتها لأنها عظيمة ثقافياً، ولكن بنت قوتها لأنها عظيمة سياسياً وتجارياً، فالأخوان يتصورون أن الدول تبنى مصالحها على أساس دينى، أو يجب أن نقيمها

على هذا الأساس، والقول بهذا يعرض الدولة لخطر التقديرات الوهمية، فكفانا فى التاريخ المصرى والإسلامى الانزلاق إلى تقديرات وهمية.

الإشكالية الثالثة: طبيعة التصور للحياة المدنية، فالإخوان يقدمون تصوراً للحياة المدنية ذا خلفية ومرجعية دينية إسلامية، هذا علماً بأن كثيراً من القضايا الحياتية فى العالم الحديث وما بعد الحديث، قد تم تنميطها فى أنماط للسلوك الدولى للأخلاق والعمل والمعرفة، بالتالى يفتح الأخوان باباً كبيراً من الشعور بالدعوة للتجريب فى حياة الناس، كما أن التصور للأخوان فى هذا الشأن يقوم على مخاتلة تتمثل فى أن القول بوجود حياة مدنية تتناقض مع وجود مرجعية دينية أياً كانت نوع هذه المرجعية، لأن المنطق المدنى للسلوك والفعل يقوم على الانفتاح الإنسانى بينما المنطق الدينى، أياً كان نوع الدين، يقوم على التحريم النمطى للفعل، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى صراع بين المعنيين، هذا الصراع الذى انتهى فى الغرب بهزيمة المسيحية. ولكن السنة الرحبة غير الأخوانية أو الأصولية طورت مفهوماً للوسطية صالحاً للموازنة بين المنطق الدينى والمنطق المدنى.

الإشكالية الرابعة: طبيعة تصور الديمقراطية، الأخوان ليس لديهم تصور محدد للديمقراطية من غير كلمات قليلة موحية دون تحديد القول بأن الإسلام يحض على الشورى، وهذا حقيقى. ولكن المعضلة تأتى من أن الأخوان يستخدمون أيضاً مفهوم الحضارة الإسلامية دون إدراك أن الحكم الإسلامى للإمبراطوريات الإسلامية كان دائماً ملكاً عضوضاً، ولم يكن ديمقراطياً بأى معنى، بل هناك الكثير من وقائع التاريخ الإسلامى التى تشير إلى القهر المدنى وقهر الرأى وقتل المتنافسين على الحكم، إن عظمة الحضارة الإسلامية أتت من الرغبة فى رقى سلوك المعاملات والاندفاع فى البحث والإبداع،حيث يدعو الله المسلمين إلى النظر

والتمحيص فى الافاق والنفس والأحوال.

الإشكالية الخامسة: طبيعة تصور التنظيم والحشد. فالأخوان مازالوا أسرى مفاهيم سلطوية فى التنظيم والحشد، وهذه المفاهيم تصلح جيداً لمنطق حركة الجماعات الصغيرة المغلقة إيديولوجيا، ولكن من الاندماج واتباع مبادئ التنظيم الحديث سيعانى الأخوان من اتساع الفرق بين القضايا التنظيمية الفنية والقضايا الثقافية والدعوية للتنظيم، هذا الاتساع الذى سيولد الشقاق والنزاع إذا لم تحميهما ثقافة تسمح بالتسامح الأصيل والتعددية، فالمجتمعات المعقدة تختلف فى إداراتها عن إدارة الجماعات السرية الصغيرة.

دعنا ننزل إلى بحر الخلاف بدون وجل أو خوف أو تهديد.

د. جهاد عودة

1

مفاهيم
التحول
الإصلاحى

تجتاز مصر هذه الأيام لحظة مهمة من تاريخها المعاصر. فهى تشهد تحولات فى مؤسساتها الاقتصادية الداخلية، وفى سياستها الخارجية، تقود لإعادة صياغة مصر فى شكل ومنهج ربما لم يكن معروفاً أو معتادا عليه طوال الأربعين سنة الماضية. فعلى جانب مؤسساتها الداخلية، نلاحظ لأول مرة منذ بدأت موجة الانفتاح تقنيناً جديداً لممارسة القطاع العام لأعماله يؤدى إلى محصلته النهائية عند التطبيق إلى زحزحته من مركزية قيادة الاقتصاد المصرى.

وعلى جبهة السياسة الخارجية، تتجمع السحب الجادة والكثيفة فى الخليج والمغرب العربى والقرن الأفريقى لتعمل على تحجيم الدور المصرى فى مجال الأمن القومى العربى. فالدولة المصرية المعاصرة التى وضع أساسها ثوار يوليو ١٩٥٢ سواء من اليمين أو اليسار من حيث قيادة الدولة للعملية الاقتصادية قد لعب دوراً محورياً فى قضايا الأمن العربى يبدو أنها على وشك التغيير والتبديل الجذرى.

والذى يبدو بارزاً كبديل لنموذج يوليو للدولة والمجتمع المصريين فى المجال الاقتصادى هو القطاع الخاص كمحور للتنمية وليس مجرد منشط لقطاع الدولة للمنافسة الاقتصادية السليمة. وفى مجال الأمن هو العزلة عن العمليات الأساسية للتفاعل الأمنى فى المنطقة العربية والمفترض وفقاً لهذا البديل الجديد أن تنشط قوى السوق فى الاستثمار والتنمية وأن تركز الدولة نظرها على قضايا أمنية شرق أوسطية بالمعنى الضيق وبحر متوسطية بالمعنى العريض. فمصر التى يقترحها البديل الجديد هى مصر تجارية وبحر أوسطية تتناسب وتتوافق مع التحولات الأوروبية للوحدة وانتهاء أفكار ونماذج التنمية المركزية وتفتت العقم العربى إلى قيم أمنية مستقلة فى مواجهة بعضها البعض.

ويتحدد مستقبل هذا البديل فى إيقاف هدر الإمكانات المصرية

وتحسين أداء مؤسساتها الاقتصادية وفى تحسين مركزها الإقليمى والدولى على أساس عاملين لا ثالث لهما، أولاً: مدى النضج الفكرى وتوافر الإمكانات للقوى الاجتماعية صاحبة النموذج البديل لمستقبل مصر، ثانياً: مدى اقتناع قوى مؤسسات الدولة الأمنية وفى السياسة الخارجية بأن هذا البديل هو سبيل مصر لاستعادة مكانتها الدولية وإحساسها بالأمن الإقليمى.

ومن غير الدخول فى تفاصيل كثيرة، واعتمادا على مشاهدات عدة يمكن رصدها، يمكن القول بأن القوى الاجتماعية صاحبة المشروع البديل لمستقبل مصر لا يزال أمامها الكثير لكى يكتمل نضجها الاجتماعى بشكل يسمح لها أن تهيمن على مقدرات الأمور بأسلوب قيادى فعال لحل مشاكل مصر بدون تهييج قوى عدم الاستقرار. فهذه القوى لابد لها أن تعيد التفكير فى قضايا المعيشة والثقافة بأسلوب وطريقة خلاقة وجديدة. وأما إذا كان كل ما انتهت إليه هذه القوى هو جمعية للنداء كالتى يجرى تشكيلها فى الآونة الحاضرة وكتابة مجموعة مقالات صحفية غامضة تحتوى على تمنيات غير متصلة بالواقع العلمى للسياسة والحاجات الثقافية والمعيشية للناس. فإنه لابد من الانتظار أطول ما يتوقع المراقب لكى تتضج هذه القوى.

إن الإبداع الليبرالى الحقيقى لا يمكن إلا أن يأتى من مثقفى المحليات وأصحاب المهن والحرف بها. هذا فضلاً عن أن الطبقة الرأسمالية المصرية مازالت عازفة عن استخدام أموالها ومدخراتها الخاصة فى الاستثمار والإنتاج فأغنياء المحليات والعاصمة لا يزالون يعتمدون على الدولة ويخطبون ودها السياسى ولا يستثمرون أموالهم فى الأغلب إلا فى الأنشطة الاقتصادية التى لا تؤدى إلى رفع المستوى المعيشى لمجموع الشعب.

وأيضاً بالنسبة لقوى الدولة الأمنية وفى السياسة الخارجية. فالبديل

لا يعطى لها إجابات محددة على ما تعارفوا عليه، كتهديدات لأمن الدولة أو وسائل فعالة للتعامل مع المتغيرات التى من شأنها الإنقاص من المكانة الإقليمية والدولية لمصر.

كل هذه القضايا سيتم تناولها فيما بعد. إن الليبرالية المصرية أصبح لديها فرصة لصياغة الحياة المصرية ولكن يبدو أنها غير مستعدة لها.

خلط الأوراق بين اليمين واليسار:

واحد من ألغاز الحياة السياسية المصرية هو تقسيم الأحزاب والقوى السياسية إلى يسار ويمين. فيقال إن حزب التجمع يسار، بينما حزب الوفد يمين، ويقف بينهما حزبا الوطنى الحاكم والعمل الإسلامى فى الوسط. كما يفترض أن الشيوعيين والناصريين بدرجات مختلفة داخل اليسار، وأن الحركات الإسلامية تنتمى إلى اليمين.

ورغم ما قد يبدو من هذا التقسيم من معقولية ظاهرية، إلا أنه عند تدقيق النظر لا نجد منطقاً متكاملاً وحاكماً لهذا التصنيف.

فإذا كان التصنيف يعتمد على الموقف من الطبقات الفقيرة. بمعنى أن يحق لها التمتع بمستوى من الحقوق الاجتماعية فى الإسكان والصحة والتعليم وفرص العمل بحكم القانون، فنقول يساراً من يؤيد هذا، ويمينا من يعارضه. نجد أنه ليس فقط حزب التجمع فى جانب التأييد، ولكن أيضاً أحزاب وقوى أخرى مثل الحزب الوطنى وحزب الوفد بل والعمل الإسلامى، فماذا نجد أن ما يعتقد أنه يمين يصبح يساراً.

وإذا كان التصنيف يعتمد على مدى الإيمان بدور التنمية الرأسمالية فى الإصلاح الاقتصادى. فإننا نجد أن حزب التجمع يعلن أن للتنمية الرأسمالية دوراً مهماً فى الإصلاح الاقتصادى، مشاركاً فى ذلك كلاً من حزبى الوفد والوطنى.

ويتشابه الأمر فى اختلاط الأوراق، إذا أخذنا معيار العداء للقرب

كمعيار للتصنيف. حيث نجد أن التجمع والحركات الإسلامية وحزب العمل الإسلامى فى خندق واحد. بل ونجد أجنحة فى الحزب الوطنى متأججة فى عدائها للغرب، وداعية للاعتماد على الذات. فى كل مرة نأخذ معياراً معيناً سوف تختلط أوراق اليمين واليسار بشكل يصبح الأمر معه صعباً فى التعرف على من هو فى اليمين ومن يقف على اليسار.

والمرجع فى تفسير ذلك التقاطع والاختلاط بين الأحزاب والقوى فى رؤاها السياسية والأيديولوجية، يوجد فى ثلاثة عوامل أو أسباب كبرى متشابكة، وهى:

١- قانون الأحزاب، فهذا القانون يفرض على الأحزاب الشرعية صياغات أيديولوجية معينة، لابد للأحزاب أن تعبر عن نفسها من خلال هذه الصياغات. الأمر الذى يؤدى بالدارس للحياة الحزبية المصرية إلى التخبط الحقيقى فى معرفة من هو يمين ومن هو يسار. فلا يصبح أمام الدارس والملاحظ إلا اللجوء إلى تفسيرات مساعدة مثل محاولة معرفة وقراءة ما بين السطور، ومعرفة تاريخ قيادات كل حزب، والتعليقات الصحفية فى صحيفة كل حزب. ولكن فى الغالب تؤدى هذه التفسيرات إلى تعقيدات أكبر فى معرفة الحدود بين اليمين واليسار.

٢- إن التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى والدولى منذ السبعينيات، أنتج أزمات عدة، ساعدت على توليد قدر ما من مناخ التوافق فى الرؤى بين أغلب الأحزاب والقوى، فأصبح هناك توافق على سبيل المثال على ضرورة التوسع فى الممارسة الديمقراطية وتشجيع القطاع الخاص ،وأن للقطاع العام دوراً مهماً فى الحفاظ على السلام الاجتماعى، وأن البيروقراطية تمثل عائقاً مهماً أمام التنمية، وأنه يجب الحفاظ على حقوق الإنسان.

٣- إن التغيرات الاجتماعية السريعة والدولية المفاجئة منذ منتصف

السبعينيات، ساعدت من ناحية أخرى على إرباك الكثير من الأحزاب فى تحديد مواقفها. فنجد مثلاً أن حزب العمل الإسلامى الذى يؤمن بأن التنمية هى الطريق الوحيد، ويجب أن تكون من خلال استلهام التراث الإسلامى، يقوم فى نفس الوقت بتأييد شركات توظيف الأموال رغم ما يعرف عنها بالنهب والتبديد. وذلك لما ظهر من صبغة إسلامية لهذه الشركات، ولما أتاحته من فرصة لتعظيم من قوة الحزب.

أما بالنسبة للتجمع، فرغم موقفه الأصيل من العداء للتدخل العسكرى الأجنبى، يقوم بتأييد التدخل السوفييتى فى أفغانستان، ورغم موقفه الأصيل من العداء للدكتاتوريات العسكرية ووأد الديمقراطية، نجده يعلن غضبه للتدخل الأمريكى لاستعادة الديمقراطية فى بنما، وإزالة حكم نورتيجا العسكرى. أما بالنسبة للحزب الوطنى، فإننا نجده يؤيد الشىء ونقيضه، بل ويجمع بينهما وكأنهما متسقان.

هذه الأسباب الثلاثة الكبرى، أدت فى المحصلة النهائية إلى حياة حزبية لا نعرف فيها يميناً من يسار، ولا نعرف حدود الاتفاق والاختلاف. فهى كما يظهر متوافقة وتظهر فى نفس الوقت مختلفة.

إن المشكلة الحقيقية فى الحياة الحزبية المصرية تنبع من أنه لا يوجد فرز سياسى وحزبى حقيقى للقوى الاجتماعية والفكرية. وعدم وجود هذا الفوز، أدى كما لاحظ الكثير من المراقبين وبصدق، إلى فشل بل وإفلاس الحياة الحزبية. إن مصر تثبت للمرة الثانية فى تاريخها الحديث، أنها غير قادرة على إقامة حياة ليبرالية ديمقراطية قائمة على فرز اجتماعى وسياسى حقيقى.

ثقافة سوق :

واحد من التحديات الرئيسية التى تواجه مصر فى التسعينيات ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، هو تغير التوجهات الأساسية التى تحكم

عملية التنمية. فقد اتبعت مصر نموذجاً للتنمية خلال الستينيات، يقوم على قيادة الدولة لعملية الإنتاج وتوزيع الدخل.

ومع السبعينيات والثمانينيات انتهجت سياسات تنموية تقوم على التوسيع من دور القطاع الخاص فى الإنتاج والدخل، ولكن مع استمرار سيطرة الدولة البيروقراطية على مقاليد عملية صنع القرار فى التنمية.

فإذا كان ما شاهدناه فى الستينيات لا يمثل بأى معنى من المعانى الصحيحة اشتراكية، وذلك لقيام البيروقراطية بتملك أدوات الإنتاج، فإن ما اختبرناه فى السبعينيات والثمانينيات ليس رأسمالية حقيقية، وذلك لاستمرار الجهاز البيروقراطى فى السيطرة على أدوات صنع القرار فى الإنتاج والاستهلاك والادخار.

ففى التجربتين نجد دوراً حيوياً ورئيسيا للبيروقراطية، سواء بالتملك والتحالف مع قيادات القطاع العام والقطاع الخاص المندمج فى الدولة فى الستينيات، أو بالهيمنة والتحالف مع سماسرة العملة والتصدير والاستيراد فى السبعينيات والثمانينيات. فى الحالتين كانت التنمية فى جوهرها بيروقراطية تقوم على ثقافة بيروقراطية فى فهم التفاعل الاجتماعى الاقتصادى.

ساهمت هذه الثقافة البيروقراطية فى إحداث تشوهات عظيمة للسوق فى مصر، ظهرت هذه التشوهات ليس فقط فى استمرار اختلال الأسعار مع تكلفة الإنتاج، وفى تعميق تبعية المواطن الاقتصادية والاجتماعية على القرارات البيروقراطية فى مجال التنمية، وفى انهيار احتياطى العملات الأجنبية، ولكن والأهم هو فى خلق حالة مستمرة من العجز الفردى عن اختيار قرارات اقتصادية واجتماعية فردية، تؤدى إلى إفادته على المدى الطويل، وبالتالى إلى إفادة الاقتصاد القومى.

وهناك مثلان على ذلك:

أولهما: ما أصبحنا نعرفه من سلوك كبار الرأسماليين من استهلاك ترفى وإقبال على أعمال لا تفيدهم على المدى الطويل، لأنها لا تساهم فى تراكم لرأسمال حقيقى، وبالتالى لا تفيد الاقتصاد القومى.

وثانيهما: يتمثل فى انتشار حالة البطالة الاختيارية عند حد الدخل المنخفض، بعكس ما يجرى فى العالم أجمع. ففى مصر تقل البطالة الاختيارية عند حد الدخل الأعلى، وتزيد عند حد الدخل المنخفض، والسبب وراء ذلك ينبع من أن البيئة المتخلفة تصنع للفرد تطلعات محدودة يسهل إشباعها بالقليلْ من العمل. فإذا توافق ذلك مع وجود ندرة مفتعلة لعنصر العمل كما حدث فى السبعينيات والثمانينيات بسبب الهجرة والتوسع الاقتصادى. فيحصل هذا الفرد على أجر مرتفع. مع هذا الأجر المرتفع ومع تدنى الطموحات يزداد الميل للبطالة الاختيارية والزهد فى العمل والانسحاب من السوق.

وهكذا يكون القرار الفردى لكثير من الفقراء غير نافع لهم على المدى الطويل، وبالتالى مضر للاقتصاد القومى. وربما كانت الظاهرة الريانية المتمثلة فى هجرة العمل والعيش شهرياً على ربع المدخرات القليلة لأكبر مثال على ذلك الخلل فى صنع القرارات الفردية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مصر وهى مقبلة على تحدى التسعينيات من حيث ضرورة الإصلاح الاقتصادى والسياسى، الذى يؤدى إلى توليد قدرات تنافسية على مستوى السوق العالمية، لابد لها أن تعمل على بناء ثقافة سوق حقيقية. ثقافة تساهم فى تحجيم وترشيد السلطة البيروقراطية على الاقتصاد، وتساعد الفرد سواء فقيراً أو غنياً على اتخاذ قرارات اقتصادية واجتماعية تفيده على المدى الطويل، ومن ثم تفيد الاقتصاد القومى. فثقافة السوق الحقيقية تفرض على الغنى النظر إلى المسئولية الاجتماعية للثروة باعتبارها قراراً رشيداً من الوجهة الاقتصادية. كما

تدفع الغنى إلى الانغماس فى مشروعات ذات نفع حقيقى للاقتصاد القومى. وثقافة السوق الحقيقية تؤدى إلى ترشيد سلوك الفقير فى قضايا الإنفاق والادخار والعمل. كما أنها ترشد البيروقراطية بحيث تحولها من مهيمن إلى شريك ضمن شركاء آخرين فى عملية الإنتاج والقرارات الاقتصادية بصفة عامة.

فثقافة السوق هى المعبر الحقيقى للتكيف مع العالم، كما أنها المقدمة الضرورية واللازمة لتحقيق الديمقراطية فى مصر. إن ثقافة السوق من حيث قيامها على حرية المعلومات ومبادىء المنافسة، ستدفع نحو تغير الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية التى تعانى منها، بل وربما ستدفع نحو مزيد من الاتصال الاجتماعى وتحجم مساوئ المجتمع الجماهيرى فى مصر.

إن مصر إذا كان لها أن تنهض قومياً وتعود لتبهر العالم ثقافيا وإنتاجيا، فلابد أن تقوم هذه النهضة على ثقافة سوق حقيقية. ميراث الدولة الفرعونية البيروقراطية لن يساهم كثيراً فى رفعة ورخاء مصر خلال القرن الواحد والعشرين.

خطأ متعمد.. فصل الاقتصاد عن السياسة:

هناك قدر كبير من الحقيقة العملية والعلمية فى مقولتى أن الاقتصاد أخطر من أن يترك للاقتصاديين فقط، وأن القرار الاقتصادى فى جوهره هو قرار سياسى. من هذا المنطلق، لابد من النظر إلى قضايا الإصلاح الاقتصادى باعتبارها قضايا سياسية بالمعنى العريض. وذلك نشير إلى أن الإصلاح الاقتصادى فى مصر ما كان له أن يتم ما لم يكن هناك اتفاق، أو بعبارة أدق وفاق قومى سياسى حوله. فالوفاق السياسى هو الذى سيوجد العلاقة والصياغة المناسبة بين الدولة والمجتمع، التى تسمح بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادى يؤدى إلى فاعلية الاقتصاد القومى

من ناحية، وإلى توفير حد أدنى من الحياة الكريمة اجتماعياً وسياسياً ومدنياً لمجموع المواطنين، من ناحية أخرى.

إن الإصلاح الاقتصادى الناجح هو القائم على رؤية من جانب النخبة الحاكمة، باعتباره عملية سياسية، المقصود منها توليد شرعية جديدة للنظام السياسى. هذا إلى جانب خلق تكتل سياسى واجتماعى قادر على حماية المجتمع من التمزق والتفتت خلال المراحل الأولى الصعبة من برنامج الإصلاح الاقتصادى. إن أى برنامج للإصلاح الاقتصادى هو فى الأساس برنامج سياسى من الدرجة الأولى. وعدم إدراك هذه الحقيقة من جانب قوى رجال الأعمال فى الدولة والمجتمع خطأ استراتيجى كبير.

إن الانسياق وراء دعاوى فصل الاقتصاد عن السياسة والمجتمع واعتبار الاقتصاد مجموعة من القضايا الفنية والتى فى إطارها لا يحتاج أى برنامج اقتصادى لكى ينجح إلا تحقيق الاتفاق بين مجموعة من الفنيين والاقتصاديين، إن الانسياق وراء هذه الدعاوى لن يؤدى إلا إلى كارثة سياسية واجتماعية كبرى. وذلك لأن هذا البرنامج للإصلاح الاقتصادى يحتاج سلطة لتنفيذه. والسلطة هى حقيقة سياسية بحتة، والسلطة فى مصر هى بالتأكيد حقيقة سياسية من أولها إلى آخرها.

والقول بهذا لا يعنى الحديث عن الاقتصاد غير العارف. فهو علم دقيق، ولكن هذه الدقة لا تعنى بأى حال من الأحوال، أن نرى الاقتصاد خالياً وغير ذى صلة بالمعارف والمسائل والقيود والمحددات السياسية والاجتماعية. إن مصر ليست فى حاجة إلى وفاق بين الاقتصاديين بقدر حاجتها إلى وفاق قومى حول قضايا الاقتصاد، فالاقتصاد أولاً وأخيراً حقيقة اجتماعية، وتعبير عن واقع اجتماعى محدد.

فى هذا السياق، لابد من طرح أجندة للوفاق القومى حول قضايا الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى تتضمن التساؤل حول

التالى:

١- إلى أى مدى تضر الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية وبالعكس؟

٢- كيف يمكن تحقيق الحد الأدنى من الحرية الكريمة اجتماعيا لمجموع المواطنين، فى الوقت الذى تزداد فيه الندرة الاقتصادية فى المجتمع كنتيجة للتضخم وعدم مرونة جهاز الإنتاج؟

٣- عند تقيد دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى مَنْ سوف يتحمل أعباء المسئولية الاقتصادية والاجتماعية تجاه الطبقات الأكثر فقراً فى المجتمع؟ هل الرأسماليون من رجال الأعمال قادرون على تحمل أعباء هذا الدور؟ وما هى مقترحاتهم فى هذا الصدد؟

٤- هل يعنى العمل على رفع درجة رشادة الاقتصاد القومى وكفاءة المجتمع الاقتصادية فى التحليل الأخير العمل على تغير الطبيعة البيروقراطية للدولة؟ كيف يمكن القيام بهذا التغير؟ وما هو تأثيره على استقرار السوق والعملية الإنتاجية والاستقرار السياسى؟

٥- ما هى القرارات والإجراءات والقوانين اللازمة لتقوية القطاع الخاص التصديرى؟ كيف يمكن للدولة أن تحصل الضرائب على أنشطتهم التصديرية؟ بالنسبة للقطاع الخاص الذى لا يصدر، كيف يمكن له أن ينهى مديونيته بالدولار للبنوك؟ هل يحتاج ذلك لقرار سياسى؟ هل نعمل على تصفية هذا القطاع غير المصدر فى ضوء أن برنامج الإصلاح الاقتصادى يسعى لتقوية القدرة التصديرية المصرية؟

٦- هل يمكن القول بأن أنسب الحلول لقضية الدعم بكافة أشكاله تكون من خلال إنشاء صندوق للدعم منفصل عن الموازنة العامة للدولة ولا يمول من خلال الإصدار النقدى الجديد ولكن ذاتياً من خلال الضرائب؟

هذه كلها وغيرها الكثير، قضايا سياسية رغم أنها تتعامل مع مشاكل اقتصادية، إنها قضايا اقتصادية تحتاج فى النهاية إلى قرار سياسى..

إن مصر تحتاج إلى وفاق قومى حول قضايا الإصلاح الاقتصادى وليس مجرد اتفاق فى الرأى بين مجموعة من الاقتصاديين حول إجراءات اقتصادية للإصلاح.

تحديات الإجماع الوطنى:

يكثر الحديث هذه الأيام حول الإجماع الوطنى وضرورة تحقيقه بين القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية فى البلاد. فنجد محاولات نحو ذلك عند رجال الأعمال، وأخرى: عند مجموعات من المثقفين ورجال الدولة السابقين، وثالثة عند الحزبيين، ورابعة بين أساتذة الجامعة، بل ونجد هناك دعاوى ضمن الخطاب السياسى للنظام السياسى تدعو إلى ذلك وتحث عليه. ومن الواضح أنه حتى الآن، لم تنجح أى من هذه المجموعات فى خلق الظروف الملائمة لتوليد مثل هذا الإجماع المرغوب فيه.

ولعل من أول أسباب الإخفاق فى تحقيق ذلك، عدم وضوح الرؤية الاجتماعية لدى كل طرف عن الأطراف الأخرى. فمن المؤكد أن كل طرف ليست لديه معلومات أو تصورات واضحة عن الأطراف الأخرى، سواء فى مجال القيادات أو المطالب أو مصادر القوة أو خطط المستقبل. الأمر الذى يدفع كل طرف إلى الحديث والحركة نحو الإجماع فى جو يسوده الغموض السياسى والاجتماعى.

وينبع هذا الغموض من ثلاث حقائق كبرى عن الحياة السياسية، وهى:

● سيولة الحياة السياسية، وذلك بمعنى أن هناك من العلاقات والمصالح التحتية والفوقية الكثير بين قيادات القوى السياسية، والتى

تساهم وبشدة فى عدم تحديد مواقف هذه القيادات بشكل واضح وعلى مدى زمنى طويل نسبياً. وفى تفضيل هذه القيادات اللجوء إلى قنوات المصالح والعلاقات الشخصية والعائلية لحل الخلافات فى الرأى.

● عدم الاستقلال أو التعبير المؤسسى للتمايز الاجتماعى. هذا بالإضافة إلى عدم مؤسسية بعض القوى السياسية مثل الناصريين والإخوان المسلمين والشيوعيين. فهناك قوى وفئات اجتماعية عديدة سواء بدون تمثيل مؤسسى مستقل أو منضمة بحكم القانون فى مؤسسات لا تستطيع أن تعبر عن نفسها من خلالها أو فى مؤسسات تحت السيطرة الحكومية الكاملة. كل ذلك يساهم فى تصوير المطالب بشكل غير حقيقى وفى ظهور قيادات غير ممثلة تمثيلاً حقيقياً لقواعدها، وفى استبعاد قوى مهمة بدونها لا يمكن لإجماع أن ينعقد ويستمر.

● غموض الأجندة السياسية للدولة. هذا بالإضافة إلى التفكك البيروقراطى للدولة، فالدولة المصرية لا تعبر بصراحة عما تريد تحقيقه. ومن يقرأ الخطاب السياسى لقيادات الدولة على مستوياتها المختلفة، لا يمكن أن يخلص إلى معرفة ما هى الأهداف التى تسعى إليها الدولة فى المدى القصير والمتوسط والطويل، وما هى الوسائل المستخدمة فى ذلك، بل لا يمكن معرفة الحقائق والأحداث، ومن المسئول عنها. كما أن الدولة المصرية أصبحت تتسم ببعض الصفات الإقطاعية، وذلك بمعنى أن هناك من المؤسسات والهيئات التى أصبحت تتصرف وكأن لا رقيب عليها ولا حساب لقياداتها. كل ذلك ساهم ويساهم ليس فقط فى خلق حالة من البلبلة العامة، بل يجعل من الصعب حدوث إجماع وطنى من أجل الإنقاذ يكون محوره الدولة.

والقول بهذه المصاعب الكبرى فى مواجهة تحقيق الإجماع الوطنى لا يعنى أن الإجماع مستحيل تحقيقه، ولكن يعنى أن الإجماع لابد أن يتم

بأسلوب يتميز بالابتكار. والمقترح ليس أسلوباً جبهوياً أو قائماً على التفاوض بين ممثلين لفئات وقوى. ولكنه أسلوب قائم على التحالفات الجزئية القطاعية والإقليمية عبر الدولة والمجتمع. وهو ما يشبه حلقات الوصل المتداخلة والتى يمكن ربطها وفكها لتنتظم فى أشكال مختلفة.

وهذا الأسلوب يقوم على الاعتراف بأنه لا توجد قوة سياسية أو اجتماعية يمكن بمفردها أن تنفرد بالحكم والتقرير. وأنه يجب مراجعة القانون بشكل يسمح بتجريم التضخم المؤسسى وإخفاء المعلومات وتأثير العلاقات والمصالح الشخصية على الحكم والقرارات. كما يقوم على السماح بالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتراف بضرورة توفير حد أدنى من الحياة الكريمة للأفراد من خلال توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الإقليم من خلال العمل والمجهود المشترك بين سلطات الإقليم المنتخبة والجمعيات التطوعية.

إن مصر فى أمس الحاجة إلى إجماع وطنى حقيقى. فمصر اليوم قد شبت عن الطوق، ولم يعد الإجماع الوطنى الذى تحقق فى الأربعينيات وظل يحكمها حتى الآن صالحاً لها.

التطور الديمقراطى:

تعتبر قضايا التطور الديمقراطى من المشاغل المهمة على أجندة تفكير وحركة مختلف القوى السياسية المصرية. ومن أهم هذه القضايا تبرز قضيتا العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسى، ومدى احترام السياسة العامة لمقتضيات الاختلاف فى الرأى والمصلحة بين فئات الشعب المختلفة. وسيتم هنا التركيز على القضية الأولى.

يبدو أن الاعتقاد السائد بين بعض الأحزاب السياسية فى مصر، أن التطور للديمقراطية جاء نتيجة لضغط من جانب قوى اجتماعية فى المجتمع، وضد مصالح قوى اجتماعية أخرى فى السلطة. بعبارة أخرى،

أن الخطاب الحزبى السائد يدعونا إلى الاعتقاد بأن التوسع فى الممارسة الديمقراطية، لابد أن يأتى بعناصر من عدم الاستقرار السياسى.

والمشكلة مع هذا الاعتقاد، أنه أولا: غير حقيقى تاريخيا. وثانيا: وهو الأهم، أنه يؤدى إلى أفعال وسلوكيات تضر بالتطور الديمقراطى.

برز اعتبار الحفاظ على الاستقرار السياسى كواحد من المواقع الكبرى وراء دفعات التطور الديمقراطى فى مصر منذ ١٩٦٨. فالتوسع فى الممارسة الديمقراطية عبر عن مدى مرونة المؤسسات الحاكمة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات المرتبطة بالشرعية السياسية. إن التطور الديمقراطى يدين فى جزء كبير منه إلى مدى إدراك المؤسسات الحاكمة بمشاكلها وطرق ووسائل مواجهتها. وقد جاء تطور القوى الاجتماعية المؤيدة للتوسع فى الممارسة الديمقراطية كعامل مساعد ومؤيد لإدراك المؤسسات الحاكمة بضرورة الديمقراطية.

فالتحول الديمقراطى المصرى من نظام سلطوى يعتمد على هيمنة وسيطرة الحزب الواحد، إلى نظام يسمح بممارسة الاختلاف السياسى العلنى للأفراد والجماعات لم يأت تعبيراً عن نضوج قوى اجتماعية تسعى للهيمنة على المجتمع، وترى فى النظام الديمقراطى الحزبى نظاما ملائما وفلسفة مناسبة لمصالحها ومصالح المجتمع بصفة عامة.

فالتحولات الديمقراطية المصرية نشأت فى إطار اللعبة السياسية، وعمليات توسيع قاعدة النخبة السياسية. فهى لم تنمو نتيجة الصراع حول قواعد العمل فى المصانع أو قوانين التجارة أو مبادئ الارتباط المدنى بين الأفراد من زواج وشركات وجمعيات ونقابات. فهذه المجالات بدأ يصيبها بعض التحول الديمقراطى البسيط للغاية نتيجة للسماح بالممارسة الديمقراطية السياسية.

وتقف إيديولوجيات أحزاب المعارضة، بل والحزب الحاكم دليلاً على

عدم الإيمان بالديمقراطية الاجتماعية بشكل أصيل. فالخطاب الحزبى لا يدعو إلى السماح بالحرية الاجتماعية القائمة على الاختيار الفردى المدنى الحر. فالنظرات الشمولية للمجتمع، بدرجات مختلفة، وتحت مسميات متنوعة، تشكل رؤية الخطاب الحزبى لمستقبل المجتمع المصرى.

ومما سبق تبرز جدلية التطور الديمقراطى المصرى ومأزقه، فهو من ناحية جاء كوسيلة لتحقيق الاستقرار السياسى على مستوى النخبة والمؤسسات الحاكمة، ومن ناحية أخرى، تمارس أحزاب المعارضة الديمقراطية من أجل هز الاستقرار السياسى للمؤسسات الحاكمة لصالح رؤى شمولية سلطوية أو متخلفة.

وهذه الجدلية، من الواضح حتى الآن، أنها لم تخلق صياغات جديدة تسمح بتجاوز هذا التضاد والتعارض الأصيل. فقضية الاستقرار السياسى مازالت تحتل مكانة مهمة على أجندة المؤسسات الحاكمة، ومازالت المعارضة فى غيها تسعى لتمكين أيديولوجيات شمولية أو متخلفة من خلال تعميق مشاكل النظام السياسى. فإذا كان المطلوب من المؤسسات الحاكمة أن تعمل على صياغة الحرص على الاستقرار السياسى فى مفردات ليبرالية، فإن المطلوب من أحزاب المعارضة البدء فى التخلص من وهم أن هناك فى المجتمع المصرى فئات وقوى اجتماعية تستطيع أن تؤثر على أجهزة الدولة، وتجعلها حريصة على توسيع الممارسة الديمقراطية.

ولدفع التطور الديمقراطى نحو مزيد من التوسع والشمول، لابد من توافر شرطين، أولهما: العمل على أن تعبر الديمقراطية المصرية عن ديمقراطية اجتماعية، أساسها الدين لله والوطن للجميع، والمسئولية الاجتماعية للثروة الفردية، وأصالة الملكية العامة، والحرية الفردية المدنية. وثانيهما: تأسيس مبادئ للمسئولية السياسية للممارسة الديمقراطية.

فباسم الديمقراطية لا يمكن السماح بزعزعة الاستقرار السياسى، بأى شكل من الأشكال، سواء من جانب المعارضة أو من غيرها.

شروط الإجماع الوطنى:

تعليقاً على مقال رأى سابق تحت عنوان «تحديات الإجماع الوطنى» أرسل القارئ الكريم السيد المهندس الزراعى على على العزبى، وكيل وزارة الإصلاح الزراعى سابقاً، خطاباً معترضاً على ما أوردته من ذكر فى الإجماع ما له أن يتحقق طالما كان الشيوعيون والأخوان المسلمون والناصريون من غير مؤسسات حزبية، وجوهر اعتراضه يتمثل فى أنه لا يجوز الحديث عن الشيوعيين كقوة سياسية فى مصر بعد أن - وفق تعبيره - انهارت أركان الشيوعية فى كل أقطار الأرض. ويذهب القارئ الكريم إلى الاعتراض على ذكر الإخوان المسلمين والشيوعيين فى سياق واحد، وذلك لما بينهما من خلاف. أما بالنسبة إلى الناصريين. فالقارئ يعتقد أن التوفيق قد خاننى عند الحديث عن الناصريين، مؤكداً أهميتهم، وذلك لسببين، أولهما: ما اتصف به الحكم الناصرى من شدة وقهر. وثانيهما: ما سببه الحكم الناصرى - وفق تعبيره - من نكسة أصابت الأمة العربية بهزيمة ساحقة، مكنت إسرائيل حتى اليوم من أرض فلسطين.

إن نقطة الخلاف بينى وبين القارئ الكريم، تتمثل فى قضية محددة وهى، هل يمكن تحقيق الوفاق والإجماع القومى من غير الاعتراف للقوى السياسية المختلفة بالحق فى التمثيل الحزبى المستقل؟ هذا وبصرف النظر عن مدى توافقها أو اختلافها مع روح العصر. أو مدى ما بينها من اختلافات أو توافقات، أو مدى ما ساهمت به أيديولوجياتها أو ممارساتها فى فترات سابقة من نجاحات أو إخفاقات أو حتى نكسات وهزائم؟ إن السؤال الجوهرى: هل يكون من الصحيح اشتراط الحق فى

التمثيل الحزبى المستقل للقوى السياسية المختلفة متوقفاً على مدى اتساقها مع التطورات العالمية أو براءتها من المساهمة فى هزائم وإخفاقات أو عدم وجود فروق كيفية وعميقة بين هذه القوى؟

للإجابة عن هذا السؤال، لابد فى البداية من القول بأن الإجماع الوطنى هو اتفاق بين قوى اجتماعية وسياسية مختلفة على مواجهة تحدٍ مشترك. فالدعوة للإجماع لا تكون إلا فى حالة مواجهة الأمة لأزمات عميقة لا تصلح معها سيطرة قوة واحدة منفردة على مقاليد الحكم، هذا مع امتلاء الساحة السياسية بقوى عديدة مختلفة فيما بينها من حيث الأيديولوجية والأهداف بل والوزن السياسى. فالإجماع هو عملية سياسية المقصود منها إيجاد مشترك بين هذه القوى المختلفة بقصد تعبئة الموارد فى المجتمع والدولة من أجل مواجهة أكثر فاعلية للأزمة التى تأخذ بتلابيب الوطن.

فى هذا السياق دعنا نتفق أولا أنه لا يمكن منطقياً أن تتم عملية الإجماع بالشكل المحدد سلفا، إلا بقدر من الحرية يسمح للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة فى التبلور، فى شكل مؤسسى أو حزبى وفكرى يتيح التعرف على الوزن النسبى لهذه القوى بين فئات المجتمع المختلفة، من ناحية، ومعرفة المطالب المحددة وتصوراتهم عن الأزمة وأساليب حلها، من ناحية أخرى. أيضاً من المنطقى لإحداث الإجماع ألا تكون هناك اشتراطات وقيود على حق القوى المختلفة فى تشكيل تنظيماتها المستقلة.

والشرط الوحيد الذى يجب أن يتوافر أن تقوم، جميع القوى عن الإعلان بتقيدها بالقواعد الديمقراطية للمنافسة السياسية، وقواعد الحوار الموصل للتفاهم. فلا تحاول أن تسعى قوة إلى فرض رأيها على الآخرين بحجة أن أيديولوجياتها أكثر أخلاقية أو أكثر ثورية أو أكثر عصرانية أو أكثر حباً للوطن.

في ضوء ما سبق، لا يصبح من العدل افتراض أن الشيوعيين أو الإخوان المسلمين أو الناصريين لا يمثلون قوى مهمة فى الشارع السياسى. وذلك لأننا لا نعرف بالدقة مدى حجمهم الحقيقى، طالما ليست لهم منظمات حزبية مستقلة. ربما تكون أيها القارئ الكريم على حق فى افتراضك، وربما لا تكون كذلك، فالمعيار هو حياة ديمقراطية سليمة لا تتنافس فيها فقط هذه القوى، ولكن أيضاً تتنافس فيها قوى أخرى مثل الرأسماليين والعمال وحزب الدولة ومنظمات الأقلية الدينية وغيرها من قوى سياسية واجتماعية أخرى.

إن الإيمان بالحق غير المشروط للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة فى تنظيماتها المستقلة، هو جوهر الديمقراطية، وهو الخطوة الأولى ناحية الإجماع. فالتاريخ المصرى منذ ١٩١٩ حتى الآن، ملىء بالإدانات تقريباً لجميع القوى السياسية والاجتماعية، حيث لا توجد قوى سياسية أو غيرها مبرأة تماماً من الأخطاء الفادحة. إن فتح باب عزل قوى ما بسبب ما ارتكبته من أخطاء فى تاريخها لا يعنى إلا معنى واحداً ألا وهو إخلاء الساحة تماماً من جميع القوى، وترك الحياة السياسية فريسة للعنف والتمزق والديكتاتورية.

محنة السياسة العامة:

تعتبر قضايا السياسة العامة من القضايا المهمشة فى الحياة السياسية المصرية. فالاهتمام الغالب على الصراع الحزبى والسياسى فى مصر، ينصب على مسائل متصلة بسلوك الحاكمين أو المحكومين من زاوية ما يساهم به من استقرار لنظام أو توسيع لديمقراطية أو تعميق لصراع اجتماعى أو إقرار لشرعية اتجاه سياسى أو أيديولوجية ما.

هذا دون الاهتمام بطرح تصورات محددة حول الوسائل والأساليب التى تعمل على تعظيم الفائدة الاجتماعية من السياسات الحكومية، ومن

نشاط الأفراد والجمعيات الخاصة فى مجالات توزيع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وثقافة ونقل وإسكان وحكم محلى وعداء وأمن عام.

فالديمقراطية المصرية لا تلتفت كثيراً، وإن التفتت فبغير جدية، إذ الفرص والعوائق التى يواجهها المصرى فى حياته اليومية. فالحديث عن المصاعب اليومية دائماً يأتى فى سياق الهجوم على الحكومة أو من أجل إدانة المعارضة. فرغم أننا نجد فى أدبيات الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة الإشارة الدائمة إلى هذه المصاعب، فإنه قلما توجد تصورات عملية لكيفية التعامل مع هذه المصاعب. فالمطروح هو إما تغيير النظام أو التسليم بالوضع القائم، ويصبح السؤال لماذا تطورت الديمقراطية المصرية فى هذا الاتجاه، ألا وهو ذلك الانفصال بين القضايا السياسية الكبرى من شرعية واستقرار وديمقراطية وبين قضايا السياسة العامة من تحسين فرص المعيشة والحياة وتحجيم المصاعب للرجل العادى فى الحياة اليومية. بعبارة أخرى، لماذا تجرى الحياة الديمقراطية فى مصر بمنطق تعميق الأزمة من جانب أحزاب المعارضة أو إدارتها من جانب المؤسسات الحاكمة، وليس بمنطق تحسين الفرص وتحجيم المصاعب.

هناك ثلاث مجموعات من الأسباب وراء ذلك تشكل ما يمكن أن يطلق عليه محنة السياسة العامة فى مصر.

أول مجموعة من الأسباب تتصل بأسلوب بناء النظام البيروقراطى المصرى، فهذا النظام رغم ما تعرض له من عمليات تحديث ودمقرطة، فمازال نظاما مغلقاً، ونعنى بذلك أنه نظام لا يقوم بتعريف المشاكل العامة، أو بتحديد الوسائل المناسبة لحلها بناء على تفاعل مع الذين يعانون من هذه المشاكل. أو الذين يستفيدون من الخدمات التى تقدمها البيروقراطية المصرية، فاللوائح الإدارية والقوانين وأساليب العمل اليومى

والتى بناء عليها يتم تعريف المشاكل وتخصيص الموارد وتنفيذ البرامج. وفق مقتضيات غير متصلة بتغيرات الحياة اليومية، واختلاف المواقع الإقليمية والاجتماعية. فإذا أضفنا إلى ذلك ما تتميز به البيروقراطية المصرية من تعدد هائل للإدارات المسئولة عن نفس العمل، وتضارب للقوانين واللوائح المنظمة لنفس النشاط. يصبح أمامنا نظام بيروقراطى ليس فقط، بل مغلقاً غامضاً ومتضاربا. وهناك أمثلة عديدة على ذلك فى مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد.

وثانى مجموعة مرتبطة بأسلوب تصميم الموازنة العامة للدولة. ويمر إعداد الموازنة بتسع مراحل: تبدأ بمنشور دورى تصدره وزارة المالية وتوجهه إلى جميع أجهزة الدولة، وتنتهى بإقرار مجلس الشعب لمشروع الموازنة كما تقدمه الحكومة، والنشر من خلال وزارة المالية. المهم هنا ملاحظتان، أولاهما: أن إسهام المجتمع بقواه وفئاته المختلفة بالرأى والمشورة غير وارد على الإطلاق فى خطوات تصميم الموازنة. فتقديرات الموازنة الأولية تأتى فقط من الوزارات والهيئات وترسل إلى وزارة المالية لتصاغ فى مشروع عام، يعرض على مجلس الوزراء بعد ذلك.

كما إنه لا يجوز لمجلس الشعب إجراء أى تعديل فى مشروع الموازنة إلا بعد موافقة الحكومة - وهذا وفقاً للدستور - كما أن اعتماد المجلس لأبواب الإيرادات لا يعتبر - قانونا - أكثر من إجازة تحصيل لهذه الإيرادات. هذا وإن كانت الموازنة تربط سنوياً بموجب قانون، ولكنها تعتبر فى نفس الوقت عملاً إدارياً تنفيذياً. وهكذا نكون بالنسبة لأهم وثيقة تحدد اتجاهات السياسة العامة للدولة فى الإنفاق والاستثمار فى عام. أمام عمل غير متصل بصفة رئيسية بالتفاعل مع المجتمع.

وثالث مجموعة تتعلق بنظام تقييم السياسات العامة للدولة:

فالسياسات العامة للدولة يدار تقييمها وفق ما يطلق عليه معدلات الإنجاز، وذلك ليشير إلى الكم المتحقق من وحدات، كمدارس ومستشفيات وخلافه. خلال عام فى أغلب الأحوال. فالتقييم لا يتم وفق إيجاد علاقة بين الموارد والنتائج، ولكن وفق حجم النتائج خلال عام إلى حجم نتائج عام سابق. وهكذا ينصب الاهتمام على العدد المتحقق وليس على مدى استفادة المستهدفين من الخدمة والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لهذه الخدمة.

فى ضوء هذه المجموعات الثلاث، لا تصبح الديمقراطية علاقة بصنع السياسة العامة فى مصر. فرغم أن للديمقراطية أصلا وجدت فى النظرية والتجارب الأوروبية لتحسين أداء السياسة العامة، فهى فى مصر لا تساهم بسبب هذه المجموعات من الأسباب، إلا فى نشر عدم الاستقرار السياسى. فمحنة السياسة العامة فى مصر تتلخص فى عبارة واحدة وهى أنها تصنع وتنفذ وتدار ليس بغرض تحقيق استقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ديمقراطية بدون ديمقراطيين:

ليس بجديد القول بأن الديمقراطية المصرية فى أزمة حقيقية، وكما أنه ليس بجديد الاحتجاج بعدم وجود ديمقراطيين لبناء الديمقراطية كأحد الأسباب الكبرى لهذه الأزمة الخانقة. إلا أنه من الملاحظ أنها المرة الثانية فى تاريخ مصر المعاصر الذى تجد فيه أن الأيديولوجية السائدة والحاكمة لعلاقة الدولة بالمجتمع لا يوجد أنصار خلص لها فى مواقع القيادة والتأثير فى أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع. ففى مجتمع ودولة عبد الناصر، شاهدنا بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين، والآن ها نحن نعيش مرحلة بناء الديمقراطية بدون ديمقراطيين.

فإذا عرفنا أن الاشتراكية بنيت بدون اشتراكيين، لأنهم كانوا فى

السجون، ورجال الأمن فى مواقع القيادة الجماهيرية، والبيروقراطية مسيطرة على أدوات صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. يصبح السؤال: لماذا لا نجد ديمقراطيين وفكرا ديمقراطيا رغم الحرية الفكرية الموجودة والنشاط السياسى المحموم فى بعض قطاعات المجتمع، كالنقابات على سبيل المثال. لماذا لا نشاهد تعميقاً فكرياً للأفكار الديمقراطية.. ولا نقرأ لمحاولات مزج هذه الأفكار بالواقع المصرى، ولا نتساءل حول مدى فاعلية هذه الأفكار فى حل المشاكل والأزمات المصرية.

الحديث فى مجمل الحياة المصرية يدور حول أفكار وحلول وتصورات لأيديولوجيات مناقضة للتفكير الديمقراطى أو على الأقل غير مدعمة للإيمان بالأفكار الديمقراطية.

هناك ثلاثة أسباب كبرى لهذا الانفصال الذى نعيشه بين ممارسة الديمقراطية وشيوع الفكر الديمقراطى. هذا الانفصال الذى يهدد كل التجربة الديمقراطية بالنكسة والتحولات المليئة كما حدث لتجربة عبد الناصر الاشتراكية:

١- ما يتعلق بالقيم والثقافة السياسية المصرية، فالتوجه العام فى مصر يدور حول الاحترام العميق للسلطة أو الخوف منها. وربما يرجع ذلك إلى الميراث البيروقراطى لهذا البلد. ويرتبط بذلك التوجه النفسى العام بعدم الإيمان بالفردية وفاعليتها. فالفردية فى سياق المفاهيم المصرية تعبر عن حالة مرضية وتساهم فى التمزق والتدهور. فى سياق هذه المفاهيم والمبادىء، يفهم الصراع الفردى والأطماع الفردية فى المقام الأول، كتعبير عن حالات نفسية غير طبيعية، ويتم استدعاء التقاليد لإخمادها والسيطرة عليها.

٢- ما يتعلق بالتطور الاجتماعى والطبقى منذ ١٩٥٢، فالطبقة الوسطى المهنية والتى تعاظمت وهيمنت بعد ١٩٥٢، وهى طبقة فى

جوهرها تابعة للدولة من حيث مصادر دخلها وأهدافها الاجتماعية.

فهذه الطبقة استخدمت سلاح القوانين والإعلام بل والقهر فى بعض الأحيان، لتحزيم الطبقات الأخرى فى المجتمع، بما فيها الشرائح المتوسطة التى لها دخل خاص وغير مقيد بنشاط الدولة فى أشكال من الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات السلطوية للنشاط المهنى والاجتماعى والسياسى، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى نفى استقلال هذه الطبقات وخصوصياتها الفكرية، فالطبقة الوسطى المهنية فى مختلف قطاعات المجتمع والدولة تؤمن بما يتصل بمبادئ الحرية والنمو المستقل للأفراد والجماعات.

٣- ما يتصل بهيمنة الدولة، لقد أثبتت الدولة المصرية قدرة خارقة على الاستمرار فى السيطرة رغم الأزمات والصعاب والهزائم. فالدولة المصرية منذ ١٩٥٢ سجلت براعة منقطعة النظير فى تبنى إجراءات وأيديولوجيات متعارضة ومتناقضة وبدون إجراء أى تعديل جوهرى فى بنائها المؤسسى. فالتوجه التكنوقراطى للدولة ونخبتها هو العامل الحاسم فى تلك المرونة فى التنقل من أيديولوجية إلى أخرى. فالدولة فى مصر لا تسمح بممارسات تؤدى إلى تخليق أفكار مضادة لهيمنة الدولة.

فالدولة دائماً حريصة على الانتقاء من الأيديولوجيات المختلفة ما يسمح لها من عوامل استمرار الهيمنة والسيطرة.

إن ضحالة الفكر الديمقراطى فى مصر تعكس بوضوح أزمة الليبرالية، هذه الأزمة وإن كانت كما أوضحنا تجد مصادرها المباشرة فى خبرات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد ١٩٥٢، إلا أنه من العدل أن نقول إن الجذور الأولى لهذه الأزمة توجد فيما حدث فى مصر قبل ١٩١٩ وبعد ١٩٣٠، وهذا ما سوف نؤصله فى مقالات قادمة. إلا أنه من المهم التأكيد على أن هذه الضحالة للفكر الديمقراطى هى المساهم

الفعال فى خلق بيئة الفساد والانحراف والتسلط والتعصب التى اتصفت بها الدولة والمجتمع خلال معظم تاريخها الحديث والمعاصر.

جماعات المصالح السياسية:

تعرف مصر العديد من جماعات المصالح السياسية، والتى تعمل جاهدة على إعادة صياغة الجوانب المهمة من النظام السياسى والحياة السياسية لصالحها. ويمكن تعريف هذه الجماعات بأنها تلك الجماعات التى يكون هدفها الأعظم هو تغيير النظام السياسى أو بعض جوانبه المهمة من خلال اختراق أو التأثير على مؤسسات النظام سواء تلك المؤسسات التى فى الحكم أو التى فى المعارضة.

وبمعنى أكثر دقة، هى الجماعات التى يميزها عن غيرها السعى لأهداف سياسية، فهى فى الأساس لا توجد لأسباب ولأهداف اقتصادية أو اجتماعية ضيقة، بل سياسية ترتبط بصميم أسلوب تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهى قد تنشأ خارج السلطة أو داخلها.

فعلى سبيل المثال، تعتبر جماعة «الإخوان المسلمين» واحدة من أهم جماعات المصالح السياسية والتى نشأت خارج إطار السلطة فى مصر خلال القرن العشرين. فى هذا السياق تأتى جماعات كجماعة النهضة القويمة وهى التى تأسست فى ١٩٤٤ وتفرق أعضاؤها بعد ١٩٥٢. وحركة أنصار السلام، وجماعة الغد، وجماعة شباب محمد، واللجنة العليا للعمال والطلبة فى ١٩٤٦. وغيرها من النوادى السياسية فى الجامعات خلال السبعينيات، إلا أنه من الملاحظ مع نظام عبد الناصر، أخذت جماعات المصالح السياسية تتكاثر وتنتشر من داخل جهاز الحكم، وربما كان من أشهر هذه الجماعات هو ما عرف بجماعة ١٥ مايو، أو ما عرف قبل ١٩٦٧ بجماعة المشير عامر، أو ما عرف منذ ١٩٥٢ بجماعة الضباط الأحرار. أو ما أصبح يطلق عليه خلال السبعينيات بجماعة

عثمان، نسبة إلى عثمان أحمد عثمان.

أما الآن فى أواخر الثمانينيات فتعرف مصر جماعات كالتى يمكن تسميتها بالسلفيين المجددين، وهى الجماعة الفكرية التى تدعو إلى تحليل الواقع المصرى والعربى من منظور إسلامى حضارى، وينشط سياسيا وفكريا فى إطارها العديد من الشخصيات العامة من المثقفين كعادل حسين وطارق البشرى والدكتور حسن حنفى. ويتصل بها بعض القيادات فى أجهزة الدولة. هذا بالإضافة إلى الإخوان المسلمين، وبعض الجماعات الناصرية أو التى تؤمن بالقومية العربية، وهذه الجماعات وغيرها تجدها منتشرة داخل الأحزاب القائمة أو على اتصال بها.

ويرجع سبب وجود هذه الجماعات السياسية للمصالح رغم وجود أحزاب إلى سببين رئيسيين، أولهما: اقتصار الإعلان الرسمى للأحزاب على تيارات سياسية معينة دون غيرها، وثانيهما: عدم استطاعة الأحزاب القائمة على القيام بمهمة تجميع المصالح فى شكل يتسم بالاختزال والاتساق السياسيين.

فجماعات المصالح السياسية خارج السلطة تساهم فى نشر عدم الاستقرار السياسى فى الحياة السياسية، وذلك لعدم توافر الآليات والأشكال المناسبة للتحكم فى هذه المصالح وضبطها وجعلها أداة تدعيم فى مواجهة تصاعد الرغبة المنفلتة للمشاركة السياسية.

أما بالنسبة لجهاز الحكم فقد حرص الرئيس مبارك على التغلب على الأسباب التى تؤدى إلى نشوء هذه الجماعات داخل جهاز الحكم.

وقد لجأ الرئيس مبارك إلى القضاء وتحجيم هذه الجماعات إدراكاً منه لمدى ما تسببه فى داخل نظام الحكم من نشر لعدم استقرار للعمل الحكومى، وما تطرحه فى أذهان الشعب من تصورات حول عدم التماسك بين أفراد القيادة السياسية. وما تثيره من احتمالات من صراع

سياسى على السلطة، وخاصة فى لحظات التوتر المصاحب للإصلاح الاقتصادى أو تعميق الديمقراطية.

واستند فى تحقيق ذلك على عدة وسائل وأساليب، نذكر منها حرصه على المتابعة اليومية للقضايا. وتوسيع نطاق المشاركة فى تدبير القرارات المهمة، ومراقبة الارتباطات والاتصالات بين الأفراد فى المناصب العليا للجهاز السياسى، وجماعات المصالح السياسية خارج السلطة، ورسم العلاقات بين الأفراد فى الحكم، بشكل لا يستدعى عند الصراع بينهم التجاء أحدهم إلى الاستعانة بجماعات سياسية للمصالح من خارج الحكم والسلطة. فى هذا السياق تم تطبيق سياسة أن يكون معظم القائمين على التخطيط والتنفيذ فى الأجهزة والمناصب السيادية أو المهمة كالتى فى مجال الاقتصاد من الذين ليس لهم ولاء أو علاقات خاصة بإحدى جماعات المصالح السياسية خارج الحكم أو أحد من كبار التنفيذيين.

إن انتشار جماعات المصالح السياسية، يقف مؤشراً على توافر صفتين أساسيتين للنظام السياسى المصرى فى أواخر الثمانينيات. وهما فشل الأحزاب القائمة على القيام بوظائف حزبية مهمة كالقدرة على تجميع المصالح السياسية والتعبير عنها فى شكل متسق ومتماسك وكلى، والاعتماد شبه الكامل على متابعة الرئيس لمدى تماسك جهاز الحكم، الأمر الذى قد يعنى عدم وجود آليات فى الحكم تؤمن ضد بروز مثل هذه الجماعات.

الديمقراطية داخل الأحزاب:

يتجمع الحوار السياسى فى المجتمع المصرى منذ فترة حول نقطة مهمة تتعلق بالديمقراطية داخل الأحزاب. وتتسم معظم التعليقات والندوات الدائرة حول هذا الموضوع بالغموض، وذلك لعدم تحديد عن

ماذا يتم الحديث والتعليق، فهل يتحدث عن مدى وجود انتخابات داخل الأحزاب، أم عن المشاركة فى صنع القرار الحزبى من جانب القواعد الحزبية، أم عن أسلوب تمثيل المصالح المختلفة داخل الحزب فى هيئات الحزب العليا، أم عن شكل النظام الحزبى الداخلى وتأثيره على الإدارة اليومية لشئون الحزب.

وبصفة عامة، يثير الحوار قضايا مهمة مثل: هل هناك علاقة ضرورية بين أن تكون هناك ديمقراطية داخل حزب ما وبين صدقه وإخلاصه فى التحرك السياسى وفق مبادئ الديمقراطية فى الحلبة السياسية.

ولفض هذا الغموض، من المستحسن أن تكون هناك مجموعة من المبادئ التى تحكم التفكير فى هذا الموضوع، وهناك أربعة مبادئ رئيسية تحدد مدى الديمقراطية داخل حزب ما وهى: ١- مدى تمثيل المصالح المختلفة فى الهيكل القيادى للحزب. ٢- مدى تحرك الحزب لإشباع المصالح الحالية لأعضائه وليس المصالح البعيدة المدى. ٣- مدى وجود هياكل للوساطة بين المصالح المختلفة المنطوية تحت راية الحزب. ٤- مدى سهولة وشرعية الاختلاف والخروج من عضوية الحزب من جانب الجماعات التى قد ترى مصالحها مهيمن عليها من جانب جماعات ومصالح أخرى. وبالنظرة المتفحصة لهذه المبادئ الأربعة يمكن القول بأن الديمقراطية داخل الحزب ليست مسألة متعلقة بعلاقة الأقلية بالأغلبية. فقضية الديمقراطية داخل الحزب.

وبتطبيق هذه المبادئ الأربعة على الأحزاب المصرية سواء فى المعارضة أو فى الحكم، يتضح أن محنة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية منذ السماح بها فى ١٩٧٦ تتمثل فى أنها تتعامل مع الشعب بشكل شامل وكلى. وذلك بمعنى أنها لا تنظر إلى الشعب على أنه مكون من مصالح مختلفة، بل إنه فى حالة بعض الأحزاب

نجدها تستخدم مصطلحات ولغة فى التعامل مع أعضاء الحزب أقرب إلى المصطلحات السلطوية، كأن تخاطب أعضاء الحزب على اعتبارهم جماهير الحزب. أو لا تفصل فى خطابها السياسى بين أعضاء الحزب وغير الأعضاء، فهناك فى الحياة السياسية المصرية من الأحزاب التى ترى نفسها كممثلة للأمة، أو للشعب أو للمسلمين.

كما تركز معظم الأحزاب المصرية على المصالح البعيدة المدى، وليست على المصالح الحالية والقريبة لأعضاء الحزب، فالأحزاب المصرية تصيغ إيديولوجيتها، والكثير من مواقفها صياغات عامة، لا يظهر فيها التكوين الاجتماعى لأعضاء الحزب، هذا بالإضافة إلى أن برامج هذه الأحزاب فى الأغلب الأعم لا يتضح منها كيف تتحقق مصالح الفئات المكونة للحزب من خلال تغير اجتماعى وسياسى ما. فتصنيف الأحزاب وتحديد المصالح التى يعبر عنها، هو فى معظمه يعكس رؤية المحلل السياسى، أكثر من تعبيره عن الإعلان الصريح عن الهوية الاجتماعية والفئوية للمصالح المكونة للحزب.

أما بشأن سهولة وشرعية الخروج من الحزب، فهو غير متوافر بشكل كبير. فالخروج من الحزب فى مصر يتم بأسلوب فردى وليس بطريقة جماعية مؤسسية. وتشهد مصر فى الآونة الحالية أول خروج جماعى مؤسسى. ذلك المتمثل فى الانشقاق الذى يقوده أحمد مجاهد ضد إبراهيم شكرى فى حزب العمل.

وهنا يثار السؤال حول أسباب عدم وجود ديمقراطية داخل الأحزاب وفق المبادئ الأربعة السابقة، وهناك أسباب خمسة لذلك:

١- وجود قانون للأحزاب يساهم فى تمييع المصالح الاجتماعية التى يعبر

عنها كل حزب، بل ويعمل على خلق البيئة التى تضفى عدم شرعية على الخروج الجماعى المؤسسى من الحزب.

٢- تأثر الثقافة السياسية السائدة بمفاهيم واتجاهات فكرية شمولية، ونعنى بذلك غلبة مفاهيم مرتبطة بالعوامل التى توحد بين المصالح المختلفة على المفاهيم التى تلتف حول العوامل التى تصنف المصالح وترى الفروق بينها.

٣- عدم الخبرة أو الرغبة الحزبية فى بناء أنظمة داخلية للأحزاب، تشجع الفرز بين المصالح وبين الاتجاهات الفكرية.

٤- بناء النظام الاجتماعى والقانونى والتنظيمى للدولة والمجتمع بصفة عامة، بأسلوب يحض على التزام وخضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا، سواء فى نطاق الأسرة أو المؤسسة، أو السلطة.

٥- تطور الأزمة الاقتصادية بشكل مجتمعى شامل، لا يعبر فقط عن أزمة قطاع أو طبقة، الأمر الذى يعنى عملياً تحديد المصالح الاقتصادية والاجتماعية من منظور وحدة المصالح وليس اختلافها.

فى النهاية، إن محنة الديمقراطية داخل الأحزاب بمصر هى أحد جوانب الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمع يتسم بالجمود التنظيمى والثقافى فى نهاية القرن العشرين.

لأول مرة تحالف جديد لقوى الإنتاج :

حدث فى مصر فى الآونة الأخيرة على الجبهة الاقتصادية - السياسية تطوران مهمان يشيران إلى الخطوط العريضة لمستقبل مصر الاجتماعى فى التسعينيات. والتطوران هما: أولاً: توقيع عقد اتفاق المؤسسين لشركة الاسكندرية للإطارات، فى ١٥ مايو ١٩٨٩. وثانياً : توقيع بيان مشترك بين الاتحاد العام للعمال وأصحاب الأعمال، فى نهاية شهر مايو ١٩٨٩. فى هذا المقال، سيتم التركيز على إيضاح ما يحتويه عقد شركة

الإسكندرية للإطارات من أبعـاد، ثم فى مـقـال تال يتم تناول البيان المشترك.

والمقولة العامة هنا، أن هناك تحالفا جديداً لقوى الدولة والمجتمع أخذ فى البروز، ويسعى إلى تنظيم صفوفه لمواجهة تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى من المرجح أن تشهدها مصر مع بداية التسعينيات.

بالنسبة لشركة الإسكندرية للإطارات. فهى شركة وفق قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤. تساهم فى رأس مـالهـا بنوك القطاع العـام الأربعة، ومجموعة من بنوك القطاع الخاص، والشركة المصرية لإعادة التأمين، وشركة النقل والهندسة. وهى إحدى شركات هيئة القطاع العام للصناعات الكيماوية، وشركة بيرللى الإيطالية، بالإضافة إلى بنك الاستثمار القومى بالنيابة عن العاملين.

وهناك ثلاث ملاحظات أساسية ومترابطة:

أولاً: أن توقيع العقد تم بمباركة الدولة وموافقتها الكاملة، وجاء وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٣ فلابد من موافقة رئيس الوزراء على مساهمة شركات القطاع العام فى شركات أخرى بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الأفراد. هذا بالإضافة إلى قيام البنك الأهلى المصرى ليس فقط بدراسة المشروع والترويج له، بل بدور المدير للتمويل والضمانات ووكيل المؤسسين.

وثانى الملاحظات. هى أن العقد استحدث نظام تمليك العاملين لنسبة من رأس المال وقدرها ٣٠,٥٪ بمقدار ٤٢ مليون جنيه مصرى. على أن يتم تمويلها بقرض من وزارة التعاون الدولى من الحساب الخاص لهيئة التنمية الدولية الأمريكية، هذا ويقوم بنك الاستثمار القومى بدور المقترض المؤقت نيابة عن العاملين، والإشراف المالى على الأسهم

والملاحظة هنا تتعلق بعناصر ثلاثة، أول هذه العناصر: يتصل بمفهوم العاملين. فوفقاً للقانون المصرى ينصرف مصطلح العاملين إلى العمال والإداريين فى المنشأة.. وفى ضوء الخبرات السابقة، يستولى الإداريون على نصيب الأسد، سواء فى الأرباح أو الدخل، فإذن من المنتظر أن يسيطر الإداريون وليس العمال على جزء أكبر، من هذه الأسهم.

ومن هذه العناصر ما هو مرتبط بدور بنك الاستثمار القومى، والذى يرأس وزير التخطيط مجلس إدارته، فدوره هنا غير تقليدى، حيث ينحصر دوره وفقاً لقانون إنشائه رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ فى تمويل وحدات القطاع العام فى إطار مشروعات الخطة. وهو هنا لا يقوم بالتمويل ولا يقرض (قطاع عام). بل يقوم بدور المقترض نيابة عن أفراد غير محددين. الأمر الذى يثير التساؤل حول كيفية قيام العاملين بالتعامل مع بنك الاستثمار بخصوص هذا القرض، علماً بأن البنك لا يتعامل مع أفراد، فهل ستتدخل الدولة من خلال إحدى هيئاتها أو إحدى المؤسسات المندمجة بها كوسيط بين الأفراد والبنك. ويبدو أن البنك الأهلى المصرى سوف يقوم بهذا الدور.

وهناك أيضاً عناصر مرتبطة بدور هيئة المعونة الأمريكية. فتمويل المعونة لقرض بنك الاستثمار، تم باستخدام فوائض المعونة من الجنيه المصرى. وتعتبر هذه الفوائض منحة لا ترد وبدون فوائد. هذا بالإضافة إلى قرار تخصيصها هو من سلطة الوزير المختص فقط لا غير، وهو هنا وزير الصناعة. ويشير هذا العنصر إلى مدى التنسيق فى السياسات العامة بين هيئة المعونة والوزارة ومن ثم الدولة، من جانب، وإلى سياسة وزارة الصناعة فى عدم استخدام فوائض المعونة فى تعديل الهياكل التموينية لبعض شركات القطاع العام المهمة، من جانب آخر.

والملاحظة الثالثة ترتبط بدور وزارة الصناعة ومن ثم الدولة فى صنع

سياسات وبناء هياكل تسمح بتنظيم نشاط القطاع الخاص الأجنبى والمصرى، فى علاقة هيكلية مع الدولة. فنظرة سريعة إلى المساهمين فى رأس المال، نجد أن أعلى نسب المشاركة فى رأس المال تأتى من مؤسسات الدولة، فشركة النقل والهندسة تساهم بمقدار ١٥٪، وبنك تنمية الصادرات المصرى يساهم بمقدار ٧,٥٪، هذا فضلاً عن أن الدولة تستخدم قروضا من الحكومة الإيطالية ممنوحة لها فى المشروع. ويبدو أن الدولة تسعى إلى إعادة دمج النشاط الخاص من خلال خلق هيكل جديدة للنشاط التصديرى.

مما سبق، يمكن القول، بأن شركة الإسكندرية للإطارات بالعامرية، هى مؤشر على أن هناك تنظيماً جديداً لقوى الإنتاج فى الدولة يأخذ فى شق طريقه، فهذا التنظيم يمكن القول باختصار إنه يعتمد على دور بنوك الدولة وهيئاتها التمويلية وهيئات التمويل الأجنبية والقطاع العام والبنوك الخاصة والعاملين، فضلاً عن أن الهدف من الإنتاج هو التصدير وتغطية العجز فى ميزان المدفوعات.

فى هذا السياق، يأتى البيان المشترك للعمال ورجال الأعمال ليضع اللبنة الثانية فى بناء تحالف جديد لقوى الدولة.

تحالف قوى الدولة الجديد:

يأتى توقيع رجال الأعمال واتحاد نقابات العمال على وثيقة مشتركة، ليمثل حدثاً مهماً فى تاريخ التطور السياسى لمصر منذ ١٩٥٢. ولبيان أهمية هذا الحدث فى سياق صياغة التحالفات السياسية الحاكمة لمصر منذ الثورة، لابد أولاً: من توضيح معالم هذا البيان. وثانياً: يتم الربط بين هذه المعالم والأبعاد مع تحديات أزمة المجتمع والدولة فى مصر فى نهاية الثمانينيات.

أول معالم هذا البيان: أنه قد تم طرحه فى الأصل بمبادرة خاصة

من جمعية رجال الأعمال فى مواجهة النقابات المهنية والعمالية المختلفة، بغرض المناقشة والاتفاق بين مختلف فاعليات المصالح المهمة فى المجتمع. وثانى هذه المعالم، أن البيان يتسم بالشمول فى مطالبه المتعلقة بمختلف أبعاد العملية الإنتاجية. فتتراوح المطالب من كيفية تنظيم التعليم إلى إعادة النظر فى ضريبة التركات واستصلاح الأراضى فى الوادى الجديد. وثالث المعالم: هو قيام البيان بالحديث عن أطراف العملية الاقتصادية باعتبارهم ثلاثة أطراف. وهم أصحاب الجهد، وأصحاب المال، والبيروقراطيون. ورابع المعالم: هو غياب تصور محدد أو حتى إشارة إلى الأسلوب المفضل، والذى سوف يتبع لتنفيذ هذه المطالب، وخامس المعالم: يتمثل فى تحديد الهدف الأسمى والأعلى لمصر فى جذب الاستثمارات. الأمر الذى أدى بوثيقة البيان إلى القول بضرورة وضع مشكلات المستثمر المصرى فى مركز الأهمية الأولى بالرعاية من جانب الحكومة. وسادس هذه المعالم: يتجسد فى التوجه نحو طرح اقتراحات لتنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، بما يكفل للمستثمر المصرى ومن ثم الاستثمار فى قيادة العملية الإنتاجية والتأثير على الاقتصاد ككل.

فى ضوء هذه المعالم الكبرى الستة، يعكس هذا البيان خمسة توجهات جديدة فى التطور السياسى المصرى منذ ١٩٥٢. وهذه التوجهات هى:

١- قيام إحدى جماعات المصالح المنظمة بالاتصال المباشر وليس من خلال قنوات وهيئات السلطة السياسية بجماعات مصالح أخرى بغرض تنسيق المطالب الفئوية والعامة، ووضعها فى وثيقة تطرح أمام سلطة اتخاذ القرار السياسى.

٢- القيام بتقديم قوى اجتماعية جديدة. وهى البيروقراطيون، إلى

التقسيم المتعارف عليه للقوى الاجتماعية السياسية منذ ١٩٥٢. فمنذ ذلك التاريخ، قد استقر الأمر على أن هناك خمس قوى أساسية فى المجتمع السياسى المصرى. وهى الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسماليون.

٣- تحديد العمل على صلاحية البيئة الاجتماعية والقانونية والإدارية للاستثمار، باعتبارها عملاً أساسياً للدولة والحكومة. وهذا التحديد لا يأتى كما كان فى فترات ماضية، متصلا بالرفاهة الاجتماعية للطبقات الفقيرة أو خادماً للسعى نحو سلام إقليمى، أو فى إطار تشجيع التعاون الدولى بين مصر ودول أخرى.

٤- القيام بالدعوة إلى القطاع الخاص ليكون قطاعا قائداً فى العملية الإنتاجية.

والبيان يدعو إلى إعادة تشكيل القطاع العام وفق المبادئ التى تحكم نشاط وهياكل القطاع الخاص.

٥- القيام بتخطيط تغيير أسلوب اتخاذ القرار الاقتصادى المعتمد على هيمنة السلطة التنفيذية. ليصبح معتمداً على التوفيق والتنسيق بين مصالح رجال الجهد والمال والبيروقراطيين، «الجهاز الحكومى».

بعبارة مختصرة يتضمن هذا البيان معالم نظام اجتماعى وسياسى جديد، تقوم فيه الدولة بدور الضامن والحامى لمناخ الاستثمار، على أن ينصرف المستثمرون فيه إلى الاستثمار والعمل إلى الإنتاج.. كل ذلك تصاحبه سياسات ترشيد لسلوك الأفراد واتخاذ القرار.

إذا كان هذا البيان يمثل ما نفيستو لنظام من السياسات العامة الجديدة، فإنه يصبح من المفضل والمفيد فى نفس الوقت، توضيح بعض التحديات التى يمكن أن تعوق هذا النظام، فى أن يشق طريقه بسهولة ويسر إلى التطبيق.

ويمكن الإشارة إلى خمسة تحديات كبرى. وهى:

١- طبيعة وأسلوب بناء الدولة المصرية، فالسلطة السياسية فى مصر هى سلطة رئاسية تستند إلى تقاليد ومؤسسات تحميها ضد الدعوة والعمل من أجل تقليص سلطتها فى اتخاذ القرار.

٢- تقاليد الثقافة السياسية المصرية. فهذه الثقافة مازالت رغم تحولاتها فى السبعينيات قائمة على فكرة جوهرية مفادها أن من عدم العدالة أن تكون لفئة من فئات هذا الشعب نفوذ مسيطر على عملية اتخاذ القرار.

٣- النمو الديمقراطى، إن التحول للديمقراطية بما يتضمنه من قدرة على التعبئة المضادة للمصالح والجماهير، من المرجح أن يجعل من هذا النظام سبباً رئيسياً لإضعاف شرعية الحكم، هذا بالإضافة لازدياد درجة التفتت والتسيس فى المجتمع.

٤- الجمود البيروقراطى، إن البيروقراطية المصرية - رغم كل التحولات فى السبعينيات - مازالت أسيرة مبادئ وقواعد تقوم على منطق رئيسى وهو عدم مرونتها للتطويع من خارجها.

٥- الضعف الهيكلى والتاريخى للرأسمالية المصرية. إن الرأسمالية المصرية لأسباب عدة منها ما له صلة بتكوينها، ومنها متعلق بالنظام الرأسمالى العالمى من الضعف فى مواجهة رأسماليات دولية كبرى. الأمر الذى يجعلها دائما بين اختيار صعب، فإما الخضوع للدولة أو التبعية للخارج.

إن مصر وهى تشهد هذا الحدث الضخم المتمثل فى بيان رجال الأعمال، واتحاد نقابات العمال، يخالجها الشعور بأن هذا كله ما هو إلا قمة جبل الصراع الاجتماعى الحاد الدائر تحت جلد المجتمع المصرى.

٩ و ١٠ يونيو - الرئاسة والجماهير:

يعتبر شهر يونيو ١٩٦٧، من الأشهر التى لا تنسى فى تاريخ مصر المعاصرة. ففى هذا الشهر ليس فقط انهزمت مصر هزيمة عسكرية كبرى، تظل بعض آثارها السياسية والنفسية المهمة معنا حتى الآن، بل أيضاً قامت فيه فئات عريضة من جماهير الشعب بالتظاهر العارم. وربما لأول مرة منذ ١٩٥٤. رافضة الاستقالة التى أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر من خلال بيان ألقاه فى مساء التاسع من يونيو، هذا بالإضافة إلى رفضها اقتراحه بترشيح السيد زكريا محيى الدين بدلاً منه لرئاسة الجمهورية.

وقد استمرت هذه المظاهرات طول ليل التاسع ونهار العاشر من يونيو، حتى أعلن رئيس مجلس الأمة، وكان آنذاك هو السيد أنور السادات، بتوجيه الرئيس جمال عبد الناصر رسالة إلى المجلس معلنا فيها تراجعه عن الاستقالة، والاستمرار فى منصبه حتى إزالة آثار العدوان.

سنحاول هنا معرفة كيف عبر هذا الحدث عن الآليات السياسية للنظام السياسى فى ظل عبد الناصر، من ناحية، وكيف يوضح بعض الآليات السياسية المستمرة فى نظامنا السياسى حتى اليوم، من ناحية أخرى.

وهناك خمس دلالات مهمة لهذا الحدث الكبير، سواء بالنسبة لنظام عبد الناصر أو بالنسبة للديناميات السياسية فى وقتنا الحاضر:

١- يعبر هذا الحدث عن اختفاء الدور الفعال لمؤسسات الحكم فى ظل عبد الناصر، فالحدث عكس أهمية العلاقة المباشرة بين عبد الناصر والجماهير، باعتبارها العلاقة الأساسية فى النظام السياسى. فمؤسسات مثل مجلس الأمة، والمفترض أنها تمثل الشعب، لم تكن من القدرة بمكان على محاسبة أو حتى مناقشة عبد الناصر فى بيانه أو

أسباب استقالته. ففى النظام السياسى المصرى تعتبر العلاقة بين الرئيس والشعب علاقة مباشرة وليست من خلال المؤسسات التمثيلية لهذا الشعب. الأمر الذى ساهم فى كثير من الأحيان فى إضعاف المؤسسات الشعبية بصفة عامة. وفى أن القيد الفعال على سلوك الرئيس فى كثير من الأحيان لا يأتى إلا من خلال الحركة المباشرة للشعب. فكما كان هناك التاسع والعاشر من يونيو، فهناك ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧. فالرئاسة فى النظام المصرى لا تستطيع تجاهل مطالب الحركة المباشرة للشعب.

٢- يكشف هذا الحدث عن عدم وجود آليات سياسية لتبديل نخبة المؤسسات القائدة، فالرئيس عبد الناصر قدم استقالته ورشح هو بدلاً منه زميله ورفيق سلاحه السيد زكريا محيى الدين، فعبد الناصر لم يترك الساحة خالية وقام بالدعوة لاختيار رئيس جديد، ولكن حدد اسم من يخلفه. وبصفة عامة نجد هذا المنطق متكرر. وربما يوجد تفسير لذلك فى الميراث الإسلامى والسلطوى للثقافة السياسية المصرية.

٣- يعكس هذا الحدث البدايات الأولى لدور مؤسسى لمجلس الأمة. فالرئيس عبد الناصر لم يلق ببيان معبراً عن الرجوع عن الاستقالة، بل أرسل خطابا إلى مجلس الأمة. وفى ذلك إشارة إلى بداية عهد جديد من الاعتياد على الحديث إلى الشعب من خلال المؤسسات، إلا أنه من الملاحظ أن هذه البدايات الأولى، لم تتبلور حتى الآن بشكل يسمح للمجلس بمساحة مستقلة فى الحركة، باعتباره صوت الشعب. فرغم التحول للديمقراطية والتى يمكن أن نجد أصولها الأولى فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، مازال المجلس لم يبرأ من كونه انعكاسا لتيارات السلطة. إلا أنه يجب الاعتراف بأن ما حدث فى التاسع والعاشر من يونيو وما تبعه من مظاهرات طلابية خلال الأعوام التالية حتى ١٩٧٣، سمحت

للمجلس فى بعض الأحيان بأن يلعب دور الوسيط بين الشعب والنظام السياسى.

٤- يشير هذا الحدث إلى تغير جذرى فى أسس شرعية نظام عبد الناصر، فبعد أن كانت هذه الشرعية قائمة على انتصارات دولية، بالإضافة إلى قيادة لتحولات اجتماعية، أصبحت معتمدة فى الغالب على عقد جديد بينه وبين الشعب، ببقائه فى الحكم حتى إزالة آثار العدوان، فى مقابل التأييد الشعبى له. وربما كان ذلك هو المنطق الذى حتم على عبد الناصر بعد ذلك فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، الدعوة إلى وحدة الشعب المصرى خلف القيادة وإسقاط التصنيفات الاجتماعية السياسية لفئات الشعب وطبقاته.

٥- يبين هذا الحدث من خلال ما قامت به الجماهير من رفضها لأن يكون السيد زكريا محيى الدين بديلاً لعبد الناصر كرئيس للجمهورية، انحسار تأثير أعضاء مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٢ على المسار السياسى للبلاد، وتأكد هذا الانحسار باختفاء المشير عامر من قيادة القوات المسلحة، وبلغ قمته بانتخاب الرئيس حسنى مبارك رئيساً للجمهورية، وهو الذى لم يكن عضواً ولا مساهما فيما حدث فى ١٩٥٢. بعبارة أخرى، وضح هذا الحدث أن مرحلة جديدة نحو مدنية النظام السياسى قد بدأت.

إن حدثاً ضخماً كمظاهرات التاسع والعاشر من يونيو، يجب الاحتفال به من كل عام، لأنه كان فى الواقع مؤشراً وممهداً لأحداث وتغيرات كثيرة ومهمة صاغت مصر السبعينيات والثمانينيات.

ثورة ٢٣ يوليو وأخطاء الدولة:

يأتى يوم ٢٣ يوليو من كل عام لبعض الفرق السياسية فى مصر ليكون مناسبة لتكثيف حملة النقد ضد نظام جمال عبد الناصر بصفة

خاصة، وثورة يوليو بصفة عامة.

وتدور حملة النقد ضد يوليو - وعبد الناصر فى الأساس - حول موضوعين كبيرين، أولهما: أن دولة يوليو وعبد الناصر ارتكبا من الأخطاء الكثير، مما أثر على مصير مصر بالسلب فى العديد من المجالات، كتلك المتعلقة بالعمل الدبلوماسى أو العسكرى، أو اتخاذ القرار السياسى الداخلى، وثانيهما: أن ثورة يوليو بسبب تغييرها للمجتمع بشكل فيه الكثير من العشوائية وغلبة رغبة تصعيد وتفضيل فئات اجتماعية جديدة لدى حكام يوليو، ساهمت بشكل مباشر وحاسم فى تأزيم المجتمع، ونشر عادات وسلوكيات مضرة للإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتعبير السياسى.

فى هذا المقال سنتناول بالتحليل النقد الأول المتعلق بأخطاء الدولة، وفى مقال آخر، أزمة المجتمع.

يعتبر تحديد معايير لتعريف خطأ الدولة من الموضوعات الصعبة والمعقدة. فالمعايير تختلف ليس فقط باختلاف الثقافات، بل والأهم باختلاف السياق الاجتماعى والسياسى والمؤسسى لسلوك الدولة وباختلاف القيم الفردية والمنظور التحليلى. فمعايير الخطأ والتى تستوجب الحساب والتعويض فى نظام ديمقراطى حزبى على الطريقة العربية مختلفة عن تلك المتصلة بنظام سلطوى يقوم على مبدأ احتكار السلطة السياسية، ويهدف إلى تغير فى العلاقات الاجتماعية. ففى النظام الديمقراطى ينبع الخطأ من ثلاثة مصادر أساسية، وهى مدى احترام القانون السائد، مدى عقلانية العلاقة بين الأهداف والوسائل، ومدى تحقيق وفاق مجتمعى والمحافظة على الحريات الفردية.. أما فى النظام السلطوى الهادف للتغير الاجتماعى، فمصادر الخطة ثلاثة أيضاً، وهى عدم القدرة على تعبئة الموارد، عدم القدرة على قيادة العملية

التحديثية، وعدم القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية. بعبارة مختصرة أن تحديد معيار خطأ الدولة يجب أن يتم تحديده فى إطار الشروط الاجتماعية والسياسية والمؤسسية التى تعمل فى ظلها، فليس من العدل التحليلى أن يتم تطبيق معيار من خارج سياق الدولة على سلوك الدولة.

وتنبع مشكلة تحديد خطأ الدولة فى عهد عبد الناصر، من مجموعتين من العوامل، أولاهما: أن ميراث الدولة هو ميراث مختلط من المصادر، فهناك القانون المصمم على النهج الليبرالى القائم على احترام الحقوق الفردية والنابعة عن العلاقات التعاقدية والمفترضة فعلاً نسبياً واضحاً بين السلطات، وهناك التقاليد التاريخية لهيمنة رأس الدولة على مقدرات وزمام الأمور، وهناك الثقافة السياسية والتى تعطى لقيم العدالة الفردية والجماعية مكاناً رئيسياً وأولياً فى قائمة القيم الاجتماعية المفضلة. فربما بسبب هذا الاختلاط لميراث الدولة نشهد تناقضات واسعة فى الحكم على سلوك الدولة. وثانى هاتين المجموعتين يتمثل فى الاعتماد فى أغلب الأحوال على مبدأ الآثار غير المباشرة فى تعريف الخطأ. وهذا يعنى الميل إلى تحديد الخطأ فى ضوء آثاره غير المباشرة عندما تكون غير مرغوب فيها. فمثلاً يتم القول عند بعض الفرق إن عبد الناصر أخطأ فى قرار التدخل العسكرى فى اليمن لما كان لذلك من أثر غير مباشر على خفض كفاءة الجيش المصرى ضد إسرائيل فى ١٩٦٧. وهكذا بدلاً من أن يتم تحديد الخطأ فى ضوء فاعلية تعبئة الموارد وقيادة العملية التحديثية، يتم التركيز على أثر غير مباشر للقرار لم يكن من الممكن تصوره عملياً فى ١٩٦٢.

فالحكم على ثورة ٢٣ يوليو هو مسألة تاريخية. وذلك بمعنى أنه لا يمكن الحسم فيها بصفة نهائية على سلوك الدولة. ولكن القول بذلك لا يعنى عدم القدرة على الاتفاق بين الفرق السياسية المتحاربة

فى مصر على مجموعة من المبادئ التى من شأنها ربط الماضى بالحاضر. وهذا يساعدنا فى ترشيد خطوات الدولة الحالية فى ضوء الاستفادة بخبرة النظام الناصرى. ويمكن القول بخمسة مبادئ أساسية :

١- معرفة أن الجهاز الحكومى المصرى من التفتت والبيروقراطية بمكان بحيث إنه يمكن لأعظم القرارات أن تتقلب عند التنفيذ إلى خطط غير ذات معنى ومناقضة لأهداف هذه القرارات.

٢- معرفة أنه بسبب التضارب والتناقض فى مصادر ميراث الدولة، فهناك دائماً عدم قدرة على خلق إجماع بين نخبة أجهزة الدولة على الأولويات والأهداف وكيفية تنفيذها.

٣- معرفة أن طبيعة النظام الحاكم من حيث كونه سلطوياً أم لا، له من الأثر الحاسم على تحديد آليات اتخاذ القرارات وتشكيل السلوك.

٤- معرفة أن النظام السلطوى الهادف للتغير الاجتماعى فى الأغلب الأعم، يتحرك فى بيئة مثقلة بالضغوط والعوائق، الأمر الذى يجعل قراراته فى جوهرها استجابة لهذه الضغوط.

٥- معرفة أن للدولة السلطوية عقلانية خاصة تتمثل فى الرغبة فى إحداث التغير، ولكن بدون التسبب فى قدر عال من الهدم والتدمير. فالدولة السلطوية تميل إلى المحافظة على حد أدنى من التوافق بين المتناقضات.

إن هذه المعرفيات الخمس تقودنا إلى القول، بأنه من عدم العدل تحديد أخطاء دولة عبد الناصر من المنظور الليبرالى الديمقراطى، ولكن إلى القول بأن أخطاء دولة عبد الناصر هى فى الأساس أخطاء طبيعية بحكم السياق، ولذلك لا يجب إدانتها من منطلق مجافاتها للصواب. المهم هو فهمها، والعمل على عدم توفير السياق الذى تنمو فيه.

ثورة يوليو وأزمة المجتمع :

يذهب كثير من نقاد يوليو ونظام عبد الناصر إلى القول بأن ما نعيش فيه الآن، من أزمات اقتصادية واجتماعية، يرجع فى الأساس إلى سياسات وتوجهات ثورة ١٩٥٢ والنظام الناصرى. فنجد عند فرق اليمين السياسى الزعم بأن التغير الاجتماعى الذى قاده عبد الناصر، هو السبب فى انهيار الضبط الاجتماعى، واختفاء روح ونوازع العمل الفردى، ونشر البيروقراطية والتواكل الشعبى على الحكومة.

أما عند فرق اليسار، فنلاحظ أن النقد ينصب فى الأساس على اتهام يوليو وعبد الناصر، بأنهما وراء تمتين برجوازية الدولة من خطة التنمية، الأمر الذى أدى فى المحصلة النهائية إلى انحراف سياسات العدالة الاجتماعية عن هدفها فى تحقيق توزيع عادل للفرص الاجتماعية. وكان من أثر ذلك، اغتراب القوى الشعبية عن عملية الإنتاج والرقابة، وتعظيم برجوازية الدولة لنفسها. بعبارة مختصرة، يتفق اليمين واليسار على أن نظام يوليو ساهم فى صنع أزمة، مجتمعية لمصر، وإن كانا يختلفان فى توصيف أبعاد الأزمة، فاليمين يرى جوهر الأزمة فى انهيار الضبط الاجتماعى والطبقى فى المجتمع، بينما يعتقد اليسار أنها أزمة الطبقة المسيطرة على الدولة والمجتمع.

لمناقشة هذه القضية - وهى تحديد دور يوليو وعبد الناصر فى تخليق أزمة المجتمع المصرى - لابد من الاسترشاد بمجموعتين من الحقائق التاريخية، والتى هناك إجماع عليهما من المؤرخين:

أولاً: إن ما حدث فى يوليو ١٩٥٢، جاء فى سياق تغير اجتماعى واقتصادى هائل للمجتمع المصرى. ربما وجد بعض أسبابه الكبرى فى أزمة ١٩٣٠ الاقتصادية. وحرب ١٩٤٥ العالمية، وانتشار التعليم والنمو الحضرى والسكانى.

ثانياً: إن يوليو ١٩٥٢، جاءت فى إطار نمو لحجم الدولة ووظائفها، فمنذ ١٩٣٠ والدولة المصرية تتوسع فى الفئات التى تخضعها للتنظيم وتتعدد فى المهام والوظائف التى تمارسها. فثورة يوليو جاءت لتدل على انهيار النظام القديم. وليس على انهيار الدولة. بعبارة أخرى ثورة ١٩٥٢ عبرت عن أزمة فى المجتمع المدنى ناتجة عن صراع اجتماعى ممتد، من ناحية، وعن صعود لقوة الدولة، من ناحية أخرى.

وربما كان لهذه الطبيعة المتناقضة، الأثر الكبير والحاسم فى إيجاد علاقة بين يوليو وعبد الناصر وأزمة المجتمع المصرى. ففى ظل يوليو كان هناك دائماً نمو للدولة، وتسكين وتأميم للصراع فى المجتمع. الأمر الذى أدى إلى فصم العلاقة العضوية والجدلية بين من فى الحكم ويسيطر على أدواته وقوى المجتمع بمختلف أشكالها. فعلماء السياسة المصريون يتفقون على أن نظام عبد الناصر رغم توجهاته الاجتماعية نحو الطبقات الفقيرة، فإنه دائماً فضل تأكيد سمو الدولة وسيطرتها على المجتمع، وظهر ذلك سواء فى طريقة اختيار أفراد النخبة السياسية أو فى أسلوب صنع القرارات، أو فى أسلوب بناء الاتحاد الاشتراكى. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر عبد الناصر، لم تكن تمر إلا من خلال شخصيته التى تمتعت بحب شديد من الجماهير، هذا بالإضافة إلى أجهزة وإجراءات السيطرة السياسية.

فنظرة متعمقة لما يزعمه اليمين ويفترضه اليسار كأزمة المجتمع المصرى، تقودنا إلى اكتشاف أن الفريقين ينعيان هماً واحداً ألا وهو فصل العلاقة الحيوية بين الدولة والمجتمع، فهذا الفصل عند فرق اليمين السياسى، هو الذى أدى إلى اتخاذ قرارات فى مجالات الاقتصاد وغيرها.

كان من شأنها عدم مراعاة الملاءمة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية

للمجتمع. وهذا الفصل بالنسبة لتيارات اليسار هو الذى ساهم بشكل حاسم فى نمو قوى اجتماعية فى أجهزة الدولة لا ترعى إلا مصالحها الخاصة الضيقة. فاليمين يرى أن ذلك قاد إلى انخفاض الإنتاجية والكفاءة فى المجالات المختلفة. أما اليسار فيربط ذلك بانتشار النزعة الاستهلاكية ونهب الدولة وعدم التقدير العميق لمصالح الوطن والمجتمع لدى الفئات الحاكمة.

ففصم العلاقة الطبيعية بين الدولة والمجتمع، هو جوهر الأزمة المجتمعية لمصر. وربما كان ذلك هو الدافع لليمين واليسار معاً إلى المطالبة بالديمقراطية. فالديمقراطية ستوفر لأول مرة منذ ١٩٥٢ القدرة للفئات الاجتماعية المختلفة على أن تكتشف مصالحها بنفسها، من ناحية، كما ستعمل على جعل الدولة أكثر حساسية نحو المطالب والتغيرات والظروف الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية أخرى.

إن إعادة العلاقة الطبيعية بين الدولة والمجتمع هى الهدف من الديمقراطية.

وتأتى هذه المحاولة فى وقت يتسم فيه المجتمع - بسبب التغييب المستمر عن قرارات الدولة - بالضعف والتفتت وعدم الانتظام. كما تتم فى ذات الوقت الذى تعانى فيه الدولة بازدياد لأزمتها المالية والأيديولوجية والقيادية. الأمر الذى يعنى أن هذه المحاولة فى الديمقراطية لكى تنجح فلابد من فهم ووعى عظيمين، وتحالف بين قيادات مستنيرة فى الدولة والمجتمع لتوفير الظروف الملائمة لإعادة الالتحام بين الدولة والمجتمع.

المشروع القومى.. إعرف مجتمعك :

تعتبر فكرة الحاجة إلى مشروع قومى يجسد الآمال المشتركة للقوى الفاعلة للشعب فى لحظة تاريخية ما من الأفكار والدعاوى الأساسية

لدى الجماعة الثقافية المصرية.

فالاعتقاد السائد أن وجود مثل هذا المشروع يساهم وبقوة نحو توفير تكامل بين فئات وأفراد الشعب من خلال إعطاء معنى شامل للوجود الاجتماعى لهذه الفئات. ومن الأمثلة المفضلة للجماعة الثقافية المصرية لمعنى وأبعاد المشروع القومى، هناك مشروع السد العالى، ومشروعات التعمير المختلفة، ومشروعات محو الأمية وما شابه ذلك من مشروعات.

ورغم الإلحاح بهذه الدعوة خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، فإن الجماعة الثقافية المصرية فشلت فى الاتفاق على ما هو المشروع القومى الواجب تبنيه. فى هذا المقال، يتم اقتراح محدد للمشروع القومى يتناسب مع التطورات السياسية والاجتماعية والدولية لمصر فى عقد التسعينيات.

والفكرة الرئيسية التى يقوم عليها المشروع القومى المقترح، هى أننا فى مصر اليوم نحتاج إلى إطار فكرى نستطيع من خلاله وفى إطاره أن نختلف ونتفق. بعبارة أخرى، أن مصر نتيجة لما مرت به من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودولية، أصبحت مساحة الاختلاف والصراع بين الأفراد والجماعات والفئات أكبر بكثير من مساحة الاتفاق حول القيم والأهداف المرجوة.

على ذلك، ما نحتاجه ليس مشروعا يقفز فوق الفوارق الفئوية والطبقية والاقتصادية والسياسية والجغرافية، ولكن مشروعا يسمح لنا بالقدرة على إدارة هذه الخلافات والاختلافات بشكل يخلق الفرصة الحقيقية لاكتشاف المصالح المشتركة وحدودها والمصالح المتعارضة ومداها. إن ما تحتاجه مصر فى هذه الآونة وهى مقبلة على التسعينيات، هو مشروع يعطيها فرصة لاكتشاف ذاتها الاجتماعية، هذه الذات التى تعانى من التمزق والتضارب.

والمقترح هو أن يكون هناك إطار فكرى ومؤسسى تكون مهمته هى

اكتشاف الذات الاجتماعية المصرية من خلال مزج الحوار القائم على الدراسة بالخبرة المستمدة من العمل. ففى داخل هذا الإطار يجب الاهتمام بقضايا الإسكان العشوائى والتجمعات التعاونية، والروابط التطوعية، ونظام المهن، وبناء المؤسسات الصحية. وما شابه ذلك من قضايا تتعلق بطريقة مباشرة بأسلوب إدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر المعاصرة. والمقصود هنا ليس مجرد الدراسة للمعرفة وفقط، ولكنها الدراسة المؤدية إلى الحلول العملية للمشاكل، والاقتراحات المحددة لتطوير الطاقات، والمشروعات القابلة للتنفيذ للتنمية المحلية والقطاعية.

فالمقترح هو مشروع قومى يتناسب مع الديمقراطية من ناحية، ومع حقيقة أن الدولة فى أزمة مالية كبرى، من ناحية أخرى، فالمقترح هو خلق شبكة عريضة من الاهتمامات والمصالح بين فئات وقوى المجتمع المختلفة تدور حول هدف مواجهة الأزمة الاقتصادية. وتعميق الإحساس بوجود مصالح مشتركة بين فئات الشعب المختلفة. تعميق المعرفة بمدى الاختلافات والخلافات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع والظواهر المرتبطة بها، التوصيف الدقيق للمشاكل، وأخيراً تعيين وتحديد الحدود بين الدولة من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى.

وجوهر هذا المشروع هو خلق بؤرة من العلاقات والاهتمامات تكون شعارها اعرف مجتمعك، فالمشروع القومى هذه المرة ليس مبنى أو جهازاً أو عملاً سلطوياً أو مجموعة من الأوامر والخطب، ولكنه نمط جديد من الثقافة السياسية، بمعنى الدعوة إلى خلق إطار مدنى للعلاقة بين الدولة والمجتمع فى سياق هذا المشروع، ربما تأتى سلسلة «الدولة والمجتمع فى مصر المعاصرة» والتى بدأت عالم الكتب فى نشر أول كتبها.

فإذا كانت مصر قد تبنت مشروعاً قومياً بعد ١٩٥٢ جوهره الفعل الاجتماعى المسيطر عليه من جانب الدولة. فقد حان الوقت لأن تتبنى

مصر مشروعاً قومياً جوهره المعرفة المدنية. أى تلك المعرفة المتعلقة والتى مصدرها مؤسسات مدنية وما يرتبط بها من ظواهر، فالديمقراطية فى مصر لن تتطور إلا من خلال انتشار المعرفة المدنية الهادفة إلى معرفة الخريطة الاجتماعية لمصر.

فليس حقيقياً ما زعمه البعض بأن التفكير فى المشروع القومى رفاهية، فالمشروع القومى المقترح ضرورة حيوية لاستقرار النظام الديمقراطى فى مصر.

القطاع العام والتحالف فى المحليات :

الجديد فى الحملة لبيع القطاع العام، هو الدعوة إلى بيع وحدات القطاع العام فى المحليات، وبصرف النظر عن كون هذه الوحدات خاسرة أم لا. فما المقصود بالقول بأن هناك وحدات للقطاع العام بالمحليات، فهل المقصود أن هناك وحدات للقطاع العام تشرف عليها السلطات المحلية وتديرها لحسابها، وثانياً: ما هو المغزى السياسى والاجتماعى للربط بين المحليات والقطاع العام؟ يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على هذه الأسئلة.

يعتبر كل من القرار الجمهورى رقم (٥) لسنة ١٩٧٩، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وقرار رئيس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩، بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام الحكم المحلى هى الأساس القانونى الذى ينظم علاقة السلطات المحلية بوحدات القطاع العام.

واعتماداً على هذا الأساس، أصبح المحافظ هو الرئيس الأعلى لكل العاملين المدنيين فى المؤسسات العامة بالمحافظة. كما أصبحت لوحدات الحكم المحلى سلطة الإشراف على جميع المؤسسات العامة بالمحافظة، هذا بالإضافة إلى مباشرة جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها. وأصبح بناء على ذلك للوحدات

المحلية الحق فى إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرة اختصاصها، وذلك ما عدا ما يعتبر بقرار من رئيس الوزراء مرفقاً قومياً.

ومنذ ذلك التاريخ، عرفت مصر نمطين من وحدات القطاع العام. أولهما: هو الوحدات التى تعتبر مرفقاً قومياً، وثانيهما: الوحدات التى تعتبر مرفقاً محلياً. ووحدات القطاع العام المحلى هى إذن الوحدات التى يخصص نشاطها للمنفعة العامة والتى تنشئها أو تديرها السلطات المحلية. وهى توجد فى أغلب مجالات النشاط كقطاعات الصحة متمثلة فى المؤسسات العلاجية. والسياحة كالفنادق والمنظمات السياحية. والصناعة كالمحاجر والملاحات وبعض مؤسسات الصناعات الخفيفة والصغيرة. والتموين والتجارة الداخلية كالمجازر والمخابز الآلية ومنافذ توزيع البضائع والسلع المختلفة والمستودعات والزراعة، كالهيئات المختلفة لتنمية الثروة الخشبية والمالية والحيوانية والداجنة والمستشفيات والمعامل البيطرية.

فى ضوء هذه الخلفية، يثار التساؤل حول الأسباب التى تدعو بعض القوى إلى دفع الدولة إلى بيع وحدات القطاع العام المحلى، وخاصة إذا عرفنا أن هذه الوحدات توفر قدراً من الدخل العام للمحليات، ولا تشكل عبئاً مالياً مباشراً على الحكومة.

من المرجح أن الإجابة عن هذا السؤال، ترتبط فى المقام الأول بأزمة الهيمنة الاجتماعية والسياسية لقوى السيطرة والنفوذ بالمحليات. وليس بأزمة الحكومة المالية.

يمكن القول بأن قوى السيطرة والنفوذ الاجتماعى والسياسى فى المحليات، تعبر عن تحالف من ثلاث قوى أساسية، وهى: كبار الملاك الزراعيين، وكبار رجال البيروقراطية المحلية، ورجال الأعمال المحليون.

وتختلف علاقات القوة بين هذه القوى الثلاث من محافظة إلى

أخرى، ومن إقليم اقتصادى إلى آخر.

وقد نجح هذا التحالف فى السيطرة على مصادر القوة والنفوذ خلال عصر السبعينيات، وذلك من خلال تغير وتعديل العديد من التشريعات المهمة فى مجالات الضرائب، ومجال الحكم المحلى ومجال الملكية، ومجال القطاع العام والبنوك، وتجسد رمز السيطرة والنفوذ لهذا التحالف فى المشروعات المشتركة ما بين بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات وصناديق الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات، كمشروعات الأمن الغذائى المختلفة. وتجسد رمز السيطرة أيضاً فى سياسة تعيين المحافظين من أبناء المحافظة وذلك فى ١٩٧٨. وفى إشراك وحدات القطاع العام المحلى فى مشروعات خاصة طبقاً لقانون الانفتاح، ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، ولقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد واجه هذا التحالف أزمته فى السيطرة على المحليات فى الثمانينيات ونبعت هذه الأزمة من مصدرين.

أولهما: ما حدث فى عهد الرئيس مبارك من تقوية لأجهزة الدولة للرقابة الإدارية، مثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. ففى عام ١٩٨٢، بدأ الجهاز فى تطبيق خطة شاملة لإعادة تنظيم دواوين المحافظات ووسائل تأدية الخدمات المحلية. وفى هذا الإطار قادت الدولة حملة قومية ضد الفساد بين كبار رجال البيروقراطية المحلية. كما تم إحكام سيطرة الحكومة على المحليات من خلال إلغاء منصب وزير الحكم المحلى وتقرير تبعية المحافظين الإدارية لرئيس الوزراء.

وأيضاً فى هذا الإطار - وخاصة من خلال القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ - تم تحجيم نفوذ كبار الملاك الزراعيين ورجال الأعمال المحليين، وذلك بوضع المجالس الشعبية المحلية تحت السيطرة الكاملة للمحافظ. وقد تم تغيير المحافظين الذين عرف عنهم أن لهم اتصالات ومصالح مع

قوى النفوذ والسيطرة فى محافظاتهم.

وثانى هذين المصدرين: تمثل فى تحجيم وتشديد الرقابة المالية على بنك التنمية الوطنية. ففى ١٩٨٧ فرض البنك المركزى سقفاً ائتمانياً متغيراً على حسب حجم الودائع، كما تم تغيير مجلس الإدارة لبنود القرية والائتمان الزراعى والتنمية فى ١٩٨٦. هذا بالإضافة إلى تحجيم شركات توظيف الأموال، وما كان لها من دور فى تمويل مشروعات هذه القوى فى المحليات. أدى ذلك كله إلى ظهور أزمات مالية عميقة لهذا التحالف، مع افتقاد ملحوظ لرجاله للنفوذ والسيطرة.

ولم يصبح أمام رجال هذه الطبقة إلا الدعوة لبيع وحدات القطاع العام المحلى بغرض استعادة بعض النفوذ المالى والسياسى. فهذه الدعوة هى ورقتهم الأخيرة فى مواجهة الدولة التى تستعيد هيبتها بخطى واثقة.

خطر إفلاس الديمقراطية :

تتعرض الديمقراطية المصرية فى هذه الآونة إلى خطر حقيقى يتمثل فى تدهورها إلى حالة الإفلاس.. ويقصد بذلك أن الأحزاب القائمة بما فيها الحزب الحاكم، أصبحت تلعب دوراً هامشياً فى تشكيل الرأى العام، وفى التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

فما الأسباب التى أدت إلى ذلك؟ وما النتائج المحتملة لهذا التهديد لمستقبل الديمقراطية فى مصر ونحن مقبلون على التسعينيات من هذا القرن.

وقبل الدخول فى تعداد الأسباب والنتائج المحتملة. دعنا نوضح المظاهر المختلفة لتدنى فاعلية الأحزاب القائمة. من هذه المظاهر تبرز عدم قدرة هذه الأحزاب على خلق حالة من حالات الاجماع السياسى حول أى قضية من القضايا المهمة التى تواجه مصر الآن، فقضايا مثل مصير القطاع العام وحدود دوره، مستقبل الصراع الحزبى الإسرائيلى

ومـا يتـصل بـه من تـأسـيس لـدولة فلسطينيـة، واقـع وطبـيـعـة نشـاط الجماعـات المدنيـة وعـلاقـتهـا بالدولة، ومـا يرتبط بذلك من تغيـر فى دور الدولة من دور حـاكم للأحداث إلى دور مـرشد لهذه الأحـداث، بل قـضـايا مثل تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى.

كل هذه القـضـايا وغيـرهـا لا نجد للأحـزاب القـائمـة نشـاطا بشـأنهـا يهدف إلى تجـمـيع آراء المهتمـين سـيـاسـيـاً حـول برنامج مـرحلى ومـحـدد للتغيير. فمـازالت الأحزاب مشغـولة بصغـائر الصـراعـات، ومسـتغرقـة فى جدل عقيم حول مسائل تاريخية أو إيديولوجية.

ومن هذه المظاهر يبـرز أيضـاً عـجـز هـذه الأحـزاب على اسـتـيعـاب قـضـايا وهمـوم ومـشـاكل الشـبـاب. فـقـضـايا مـثل انتـشـار المخـدرات والانحـراف والتـفـكك الأسـرى، لا نجـد للأحـزاب القـائمـة إسـهـامـاً فى مواجـهـتـهـا. فـمن الملاحظ أن القـواعـد والكوادر الحـزبيـة لا تتـفـاعل مع البيئة المحيطة بهم.

ومن ثالث هذه المظاهـر أن الأحـزاب، وربما عدا حـزب الوفد إلى حد ما لم تبلور مصالح اجتماعية محددة للتعبير عنها والتحدث باسمها.

فـالأحـزاب المصرية مـازالت بعد مـا يربو على ثلاثة عشـر عـاما سـابحـة فى الفـضـاء بدون تحـديد دقـيق لما تريد أن تعبـر عنه، وربمـا كـان ذلك هـو السـبب العـميق لما تعانيـه من تضـاؤل التأييـد الجـمـاهيـرى، رغم نزوع الرأى العام المصرى نحو تأييد الديمقراطية ومبدأ الحياة الحزبية.

أمـا عن الأسـبـاب وراء تـدهـور فـاعليـة الأحـزاب القـائمـة فـيمكن تقسيمها إلى أربعة أسباب كبرى:

أول هذه الأسـبـاب: يوجـد فـى اخـتـفـاء الديمـقـراطيـة داخل هذه الأحـزاب. فـرئيس كل حـزب لا يمكن تغـيـيـره إلا بإحـداث انشـقـاق حـزبى. والصراع الداخلى لا ينظر إليه إلا باعتباره مؤامـرة حكومية، هذا بالإضـافة

إلى أن أغلب القواعد الحزبية يتم تربيطها من خلال مصالحها الضيقة.

وثانيها: هناك القوانين المنظمة للنشاط السياسى والحقوق السياسية. فهذه القوانين لا تؤدى إلا إلى طغيان السلطة التنفيذية على مجمل الحياة فى مصر.

وثالثها: هناك ازدياد فى فاعلية الدولة فى مواجهة قضايا الاستقرار والاقتصاد، فالدولة المصرية قد تحولت من كونها مديراً للحياة السياسية والاقتصادية، إلى لعب دور المرشد العام لهذه الحياة. الأمر الذى أتاح لها، رغم مصادرها المالية الضعيفة، وتعرضها فى كثير من الأحيان للحرج السياسى، أن تمارس نفوذاً متنامياً فى المجتمع المصرى. فعودة الدولة فى ثوبها الجديد أدت إلى وضع الأحزاب فى موقف حرج للغاية.

ورابع هذه الأسباب: يتصل بإيديولوجيات هذه الأحزاب، ففضلاً عن أن هناك أحزاباً لها إيديولوجيات وهمية، هناك أحزاب تتبنى إيديولوجيات لا تسمح لها بأن ترى المشاكل الحقيقية للمجتمع والدولة فى أواخر الثمانينيات.

وهكذا تواجه الديمقراطية المصرية خطر الإفلاس. وربما يتجسد هذا الإفلاس فى أجل معانيه فيما سطره حزب الوفد بقلم رئيسه فى ذلك الوقت، وذلك فى قوله، إن حزب الوفد لا يسعى إلى السلطة.. لأنك لو عرضت مسئولية حكم مصر فى المزاد العلنى فلن تجد من يتقدم إليها من الأحزاب، وبهذا يعلن أكبر حزب منافس ومعارض فى مصر عن تخليه عن مهامه ووظائفه الحزبية. ويقف هذا دليلاً على إفلاس الأحزاب القائمة من زاوية عدم رغبتها أو قدرتها فى لعب دور البديل للحكومة القائمة أو المشارك فى حل الأزمات التى يتعرض لها الوطن.

وربما كان إحساس الرئيس مبارك بهذا الخطر هو الدافع وراء دعوته إلى حوار قومى من نوع جديد، يتم فيه تجاوز الخلافات الصغيرة من

أجل تأسيس جبهة إنقاذ للديمقراطية والوطن.

ومن الواضح أن الأحزاب القائمة بما فيها الحزب الوطنى، لم تستجب لروح الدعوة من أجل حوار قومى من نوع جديد، فإذا كان الأمر كذلك، فلا يصبح أمام مصر المستقبل المتمثل فى تزايد هامشية الحياة الحزبية فى مصر، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد العنف السياسى، وبالتالى إلى المعالجات الأمنية للدولة، ومن ثم إلى استقرار سياسى عميق.

إن الأحزاب المصرية أصبحت فى أواخر الثمانينيات جزءاً من الأزمة العامة للمجتمع والدولة فى مصر، وليس كما كان يؤمل منها عند نشأتها فى أن تكون جزءاً من الحل لهذه الأزمة، إن البديل خطير ومخيف.

الدولة القاسية :

للدولة فى مصر وجهان، شأنها فى ذلك شأن الكثير من الدول فى العالم، أحدهما: رحيم وخير، والآخر: قاس وقاهر، والوجه الرحيم يظهر بوضوح فى السياسات الاجتماعية فى مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والأجور..

فكلما توسعت الدولة فى هذه السياسات، بحيث تشمل فئات اجتماعية فقيرة وعريضة فى المجتمع، كلما أصبحت الدولة رحيمة وخيرة. أما الدولة القاسية، فهى التى تعتمد على أدوات القهر والضبط السياسى والاجتماعى فى تسيير أمور المجتمع، فكلما انغمست الدولة فى تنظيم شئون المجتمع اعتماداً على ما لديها وما تمتلكه من سلطة قهرية، كلما أصبحت الدولة قاسية، واتسمت بالطغيان. ففى ظل الدولة القاسية والطاغية، لا يصبح أمام الفرد إلا احتمالان لا ثالث لهما، فإما أن يخضع أو يقهر.

وقسوة الدولة المصرية تنبع من ميراث أولوية الدولة على المجتمع، فالدولة هى المحيط الذى يتم فى إطاره تقرير السياسات اللازمة لمواجهة

أزمات التحول الاجتماعى، فاختيار السياسات وتطبيقها لا يتم فى ضوء حاجات المجتمع، ولكن فى ضوء ما تراه النخبة الحاكمة باعتباره ما يجب أن يكون المجتمع عليه، بعبارة أكثر اجمالا، أن هذا الميراث هو ميراث احتكار أدوات السلطة فى يد نخبة تريد تشكيل المجتمع وفقاً لما تراه من مصالح وأيديولوجيات. فى هذا الإطار يكون المجتمع دائماً فى وضع المتلقى لهذه السياسات. وبالتالى تعتبر أى دعوة من المجتمع للمشاركة أو الانفراد بصنع السياسات العامة دعوى للتمرد والهدم وتغير النظام العام الحاكم.

وتتصف قسوة الدولة المصرية بعدة صفات، من أهمها: أنها فى كثير من الأحيان ،تكون بدون فاعلية حقيقية. ففى حالات عدة يتم استخدام أدوات القهر فى غير محلها، أو بقدر لا يتناسب على الإطلاق مع المستهدف تغيره. فأحداث القوة التى مارستها الدولة ومازالت، فى مواجهة مسجونى الرأى والاعتقاد لتقف دليلاً على عدم الفاعلية، فهذه الأحداث لم تساهم فى خلق حالة من الولاء أو الاستقرار الدائم فى المجتمع. وثانى هذه الصفات: يتمثل فى أنها فى الأغلب الأعم قسوة انتقالية. وذلك بمعنى أنه لا توجد قواعد عامة ومعروفة لماذا وضد من بالتحديد تمارس القسوة. فالتجربة منذ ١٩٥٢ علمتنا أن كل فرد سواء كان مؤيداً أو معارضاً، وسواء كان صغيراً أو كبيراً، وسواء ذا فكر أو شخصاً عادياً يمكن أن يكون معرضاً لأن تمارس ضده القسوة، وثالث هذه الصفات: يتجسد فى أنها قسوة تمارس من خلال مؤسسات لا تخضع فى كثير من الأوقات إلى المراجعة أو الرقابة، حتى من سلطات الدولة الأخرى.

والملاحظ أن هذه الصفات الثلاث لم تتغير وتتبدل مع تغير النخبة الحاكمة أو التوجهات الرئيسية لنظام الحكم. وإنما الذى تغير هو أسلوب

تطبيق القسوة. فتم التوسع فى مدى القسوة فى عهد، وضيق المدى فى عهد آخر. كما جرى العمل على الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة لتطبيق القسوة فى زمن، وجرى التحرر منها فى زمن آخر. ولكن ظلت الصفات كما هى، والمنطق الحاكم كما هو.

والمثير أن تغير أسلوب تطبيق القسوة مرتبط فى المقام الأول بالتغير فى أسلوب أداء المؤسسات المنوط بها التطبيق، بل إن التغير فى أداء المؤسسات يتعلق فى كثير من الأحيان بالمزاج والرؤية الشخصية وطبيعة الأفراد المكلفين بممارسة القسوة، فليس صحيحاً أن التغير فى أسلوب التطبيق فى مصر له علاقة مباشرة بتطور الأزمة الاجتماعية والاقتصادية منذ ١٩٥٢.

ومعضلة الدولة القاسية فى مصر، أن صفاتها ومنطقها الحاكم لا يتغير، بينما يتغير ويتبدل أسلوب الممارسة. وقد يرجع ذلك إلى أن التغير فى نظام الحكم فى معظم الوقت، لا يؤدى إلى تغير فى طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فالدولة دائماً وأبداً هى المسيطر والمسير للمجتمع، وأن التغير فى نظام الحكم يأتى ليعبر عن غلبة فئة على الأخرى من الفئات المسيطرة على الدولة. فى هذا الإطار تظهر فاعلية الديمقراطية المصرية أكثر من مجال تطبيق القسوة، وليس مجال صفات ومنطق القسوة فالصراع الدائم بين القوى والأحزاب السياسية مع السلطة الحاكمة يدور حول ضرورة التزام السلطة الحاكمة بتطبيق القسوة بطريقة غير وحشية.

وربما تكون جمعيات حقوق الإنسان الدولية والعربية والمصرية هى القوى الوحيدة التى تسعى إلى إحداث التغير الضرورى فى المنطق الحاكم للدولة القاسية. وبهذا تكتسب دعوة الرئيس مبارك بالعمل على المحافظة على حقوق الإنسان المصرى وللدعوة إلى حوار قومى أحد أسسه هو المحافظة على الحياة الكريمة للمصريين مغزى مهماً فى سياق

النضال من أجل بناء دولة غير قاهرة أو طاغية على أرض مصر.

السلوك الفئوى والديمقراطية:

ثارت فى مصر فى الآونة الأخيرة تساؤلات حول مدى ما يساهم به السلوك الفئوى فى تدعيم الديمقراطية. وقد ذهبت آراء عدة إلى تأكيد الآثار السلبية لهذا السلوك على تطور الديمقراطية.

ويأتى القول بالآثار السلبية للسلوك الفئوى على الديمقراطية من الإيمان بأن هذا السلوك يؤدى وبشكل مباشر إلى تعميق المصالح الضيقة لفئة ما، الأمر الذى بدوره يساهم فى تزويد الأعباء على الحكومة، وخاصة ما يعرف عنها من أزمات مالية وإدارية وسياسية. كما أن تعميق المصالح الفئوية الضيقة يعطل دور الديمقراطية فى إحداث حالة من حالات التوازن فى المصالح بين فئات الشعب المختلفة. هكذا فالسلوك الفئوى والتمسك به لا يؤدى فى نهاية الأمر إلا إلى عدم الاستقرار السياسى واستنزاف الموارد الحكومية ونشر الفرقة فى المجتمع. ويذهب هذا الرأى إلى أن الديمقراطية لا تنمو إلا عندما تقدم الفئات المختلفة المصالح والاعتبارات العامة على مصالحها الفئوية الضيقة. وقد أكدت أجهزة عديدة فى الدولة هذا الاعتقاد طوال الأعوام الماضية فى ردها على ما قامت به العديد من النقابات والفئات الاجتماعية من ضغوط من أجل مصالحها الفئوية.

والنظرة المتعمقة للمنطق خلف هذا الرأى، توضح مدى فساد وتناقض هذا المنطق، رغم ما يبدو عليه من تماسك ومعقولية ظاهرية.

ويظهر فساد هذا المنطق فى العناصر التالية:

١- الاعتماد على فكرة الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة: فعند هذا الرأى، يعتبر اتباع المصالح الخاصة والتمسك بها من المصادر الرئيسية لإفساد المصلحة العامة. هذا بدون أن يقول لنا بطريقة واضحة، كيف يتم تشكيل وتحديد المصلحة العامة فى المجتمع. المرجح أن

أصحاب هذا الرأى يرون فى السلطة الحاكمة المصدر الرئيسى لتحديد معنى وأبعاد المصلحة العامة.

٢- القول بمبدأ أن النظام العام فى المجتمع بل والنظام السياسى أيضاً ليس نتاج عملية تفاوضية وعقد اجتماعى بين الأطراف المختلفة للدولة والمجتمع. فعند هذا الرأى يعتبر التمسك بالمصالح الفئوية هو فى ذات الوقت تمسكاً بالعداء للنظام العام.

٣- الاعتقاد بأن الديمقراطية قائمة أولاً وأخيراً على مبدأ حرية القول والاعتقاد الفرديين. فعند هذا الرأى أن هذه الحرية لا يجب لها أن تنمو من النطاق الفردى إلى نطاق حرية الاعتقاد الجماعى. فالفرد حر فى الرأى والاعتقاد، ولكن الأفراد بشكل جماعى داخل فئة معينة ليسوا أحراراً فى الرأى والاعتقاد. فالديمقراطية فى هذا الإطار هى مسألة تتعلق بالحريات الفردية وليس باعتبارات تنظيم الجماعات والسلوك الجمعى. فيؤكد هذا الرأى أن وظيفة الديمقراطية هى السماح بالحريات الفردية وتنظيمها، وليست هى تنظيم اختلاف المصالح الخاصة وتنظيم التفاوض بينها.

وبالتأكيد كان فساد هذا المنطق هو المحرك الأساسى لبعض أجهزة الدولة لرد أى سلوك جمعى لفئة من الفئات بالقوة فى كثير من الأحيان، باعتبار هذا السلوك سلوكاً غير ديمقراطى ويهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى، فلو كانت ديمقراطية وظيفتها الأولى تنظيم المصالح الخاصة وتحقيق عملية تفاوض هادئة بينها، ما كانت الدولة تتورط فى أفعال غير عقلانية وتؤدى إلى أزمات كبرى. هذا بالإضافة إلى أن حصر الديمقراطية فى إطار الحريات الفردية وفقط، يساهم فى تفتيت المجتمع السياسى بشكل يصبح من الصعب على الدولة الوصول معه إلى قناعات مشتركة حول القضايا الكبرى التى تواجه مصر فى نهاية القرن

العشرين. كما أن تفتيت المجتمع السياسى يضع عبئاً أمنياً على الدولة، لا تستطيع معه القيام بأى أعمال أخرى، هذا بالإضافة إلى توريطها فى أزمات هى فى غنى عنها.

إن التمسك بالسلوك الفئوى وبعقلانيته، هو الأداة التى يمكن استخدامها لدرء خطر إفلاس الديمقراطية بمصر. فالسلوك الفئوى سيساهم فى تنشيط وبلورة الجماعات المدنية، كما سيقوم بتقييد لنزوع الأفراد للنمو النفسى والاجتماعى خارج حدود المهن ومتطلباتها. هذا بالإضافة إلى ما سوف يؤدى به من تنشيط للأحزاب السياسية وربطها بأسس اجتماعية متبلورة ومعروفة.

إن الإيمان بأن إطار السلوك الفئوى هو من أوائل الإطارات المدنية التى يمارس بداخلها الفرد علاقته بالمجتمع والدولة، لهو شرط ضرورى ولازم ليس فقط لتدعيم إطار مدنى شامل لعلاقة الدولة بالمجتمع فى مصر، بل هو شرط ضرورى ولازم لتحقيق الاستقرار السياسى، ولتدعيم تحول الدولة المصرية من دور المهيمن على المجتمع إلى دور الوكيل عن هذا المجتمع.

تطوعوا لعلاج أزمة الديمقراطية :

يعتبر تشجيع العمل التطوعى الفردى هو أحد المخارج المهمة والرئيسية فى أزمة التدهور والإفلاس التى تواجهها الديمقراطية المصرية. فإذا كان إفلاس الديمقراطية يعنى فى المقام الأول الفشل فى إقامة مجتمع مدنى مبنى على تمايز المصالح الخاصة بين الجماعات فى المجتمع، وعلى قدرة هذه الجماعات على الدفاع عن مصالحها الخاصة، فإن التطوع الفردى سيساهم فى بناء هذا المجتمع المدنى..

إلا أن التطوع الفردى فى مصر يعانى من أزمة عميقة، وتنبع هذه الأزمة من التناقض بين أن التطوع كمبدأ عام يعتبر متسقاً مع أحكام

الدستور المصرى، الاجتماعى الأهلى، وبين أنه كتراث لخبرة تعامل الأفراد وتفاعلهم مع البيئة المحيطة بهم جاء فى الأغلب الأعم فى إطار أفكار الإصلاح الاجتماعى وليس فى إطار الدفاع عن المصالح الخاصة للفئات غير المتميزة اقتصادياً أو اجتماعياً بالمجتمع، وهى الوظيفة التى قامت بها النقابات والاتحادات المهنية والفئوية أو التنظيمات السياسية. بعبارة أخرى، إن التطوع الفردى أخذ منطقه الحاكم من التفاعل مع البيئة المحيطة بالفرد والجماعة من أجل إصلاحها، ولم يتطور وفق منطق تنمية المصالح الخاصة لفئة ما وربطها بتطور الصراع الاجتماعى السياسى السائد فى المجتمع.

وربما كان ذلك هو السبب الكبير وراء ما عاناه التطوع الفردى من عثرات خلال فترة الستينيات، ففى هذه الفترة كانت الدولة هى القائم الأساسى على الإصلاح الاجتماعى، الأمر الذى أدى إلى نفى الحاجة الموضوعية إلى التطوع الفردى. فتدهور نفوذ الكثير من الجمعيات التطوعية. ونجد فى المقابل أنه فى السبعينيات والثمانينيات مع تغير دور الدولة هناك نشاط وإحياء للتطوع الفردى.

إن التطوع الفردى لكى يكون أداة نحو تعميق الديمقراطية، فلابد من أن يتطور من مجرد أداة لحل المشاكل الخاصة لفئة ما إلى كونه أداة لبلورة مصالح خاصة لهذه الفئة. وتوجد فى مصر اليوم البوادر الأولى نحو فكرة التطوع الفردى فى إطار الدفاع عن المصالح الخاصة. وتظهر هذه البوادر فى نشاط كل من جمعية رجال الأعمال ونادى القضاة ونوادى هيئات التدريس بالجامعات. وهى كلها جمعيات قائمة قانوناً على مبدأ العمل والارتباط التطوعى. وهذه الجمعيات وبصرف النظر عن مدى الاتفاق مع ما تقوم به من سلوكيات وإجراءات تعمل على تطوير منظور خاص لكل منها يسمح بإدراك أن حل مشاكلها الخاصة يتطلب

تحديداً لمصالح خاصة بها، هذا مع ربط هذه المصالح ومدى تحقيقها بالتطور نحو الديمقراطية. فجمعية رجال الأعمال طورت رؤية لاستراتيجية تنموية يمكن من خلالها أن تحقق مصالحها الخاصة وليس فقط من أجل حل مجموعة مشاكل لها متعلقة بحوافز الاستثمار الخاص، وهى فى ذلك قد استفادت من ميراث رجال الأعمال فى اتحاد الصناعات قبل ١٩٥٢. أما بالنسبة لرجال القضاء وهيئات التدريس بالجامعات، فما زالوا فى أول الطريق نحو تطوير استراتيجية لتحقيق مصالحهم تكون مرتبطة بإحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية معينة. أما غير ذلك من جماعات تطوعية وخاصة تلك المرتبطة بالفئات غير المتميزة اجتماعياً واقتصادياً، فلم تنجح حتى الآن فى تطوير مصالح خاصة لها..

وتكمن أسباب هذا التحول التدريجى فى منهج العمل التطوعى، رغم اقتصاره على عدد ضئيل من التجمعات التطوعية حتى الآن، فيما حدث فى المجتمع المصرى من تطور اجتماعى اقتصادى نحو زيادة وتعميق للانقسام والتمايز المجتمعين. فرؤية المهنيين، على سبيل المثال، كفئة موحدة لها مصالح خاصة واحدة كما كان فى الستينيات. لم تصبح صالحة لتنظيم المجتمع. فتطور الوعى الذاتى والمصالح المهنية والمؤسسية لكل مهنة خلال السبعينيات أدى إلى تمايز للمهن فى مواجهة بعضها البعض.

هذا بالإضافة إلى الخلل الرهيب الذى أصاب نمط الحراك الاجتماعى والذى اعتادت واستفادت منه فئات عريضة خلال الستينيات، فهذه الآليات ساهمت فى جعل المصالح الخاصة لفئات عريضة متشابهة أكثر منها مختلفة. مما أعطى الانطباع بوحدة المصالح.

أما بشأن التجمعات التطوعية للفئات غير المتميزة اجتماعياً، فتقف

أمام تطورها عقبات عدة. منها ما هو متصل بإدراك النخبة الحاكمة بأن أى تطور لهذه التجمعات سوف يصب فى تيار عدم الاستقرار الذى تحاول هذه النخبة السيطرة عليه، وما هو متعلق بالأساليب المقررة قانوناً لتعبئة المال والاتصال، وهى الأساليب التى تنحاز إلى صف من هو ذو نفوذ وسلطة فى المجتمع.

إن تحرير العمل التطوعى ليصبح من أجل الدفاع عن المصالح الخاصة، لهو ضرورة لإنقاذ الديمقراطية المصرية، بل ولاستمرار الدفع الذى بدأه الرئيس مبارك من أجل خلق الدولة العقلانية القانونية.

أزمة المثقفين مع الديمقراطية :

واحد من الأسباب الكبرى لأزمة الديمقراطية المصرية يكمن فى الدور الهش والمتضائل الذى يلعبه المثقفون فى خلق الوعى الديمقراطى لدى الفئات والقوى المختلفة.

فالمثقفون المصريون فى السبعينيات والثمانينيات، صرفوا معظم طاقتهم الإبداعية والفكرية فى مناقشة قضايا غير مرتبطة عضوياً بالوعى والسلوك الديمقراطى لدى القوى الاجتماعية المختلفة. فهم إما استنفدوا فى قضايا الصراع والتعاون مع الأصدقاء والأعداء لمصر، أو فى قضايا ما يجب أن تكون عليه سلوكيات السلطة وكيف تكون قراراتها رشيدة فى تعبئة الموارد وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، أو فى موضوعات العدالة الاجتماعية وكيف أن تحولات السبعينيات أدت إلى ظلم اجتماعى وحرمان لفئات عريضة من الشعب، أو فى أفكار ذات علاقة بالهوية الوطنية من حيث الصراع والتوافق بين الأصالة والمعاصرة، ومن حيث توصيف موقف الغرب من ثقافتنا وكيفية تطبيق الشريعة الإسلامية.

وعندما تمت مناقشة قضايا أصيلة فى الارتباط بالديمقراطية الاجتماعية، كقضايا المرأة وحريتها وحقوقها، تمت مناقشتها فى أحد

الأطر السابقة وليست فى إطار الحقوق الديمقراطية لفئة من الفئات الاجتماعية. وهكذا سار الأمر بالنسبة لقضايا الديمقراطية الاقتصادية والثقافية والسياسية. فعلى سبيل المثال، رغم الحديث عالى النبرة حول الديمقراطية السياسية فى بعض الصحف المصرية، فإنه لا توجد مناظرة كبرى أو حوار أخاذ حول الحقوق السياسية للأقليات الفكرية والاجتماعية أو الدينية، أو حول توضيح ما هى أبعاد الخلاف الإيديولوجى بين أحزاب تبدو للناظر متماثلة، وغيرها من القضايا الكثير. فالمثقفون يتحدثون عن الديمقراطية السياسية فى مواجهة السلطة، ولا يجرون حواراً حول الديمقراطية السياسية بين بعضهم البعض، أو بينهم وبين الشعب.

فما أسباب ضعف دور المثقفين فى خلق وعى ديمقراطى بمعناه الشامل؟

يمكن القول بالمجموعات المترابطة الأربع التالية من الأسباب وراء هذا الضعف:

أولاً: غلبة ظاهرة المثقف المؤسس. فقد عرفت مصر بعد ١٩٥٢ ظاهرة المثقف المؤسس، الذى لا يُعرف أولاً بأفكاره ولكن بأفكار المؤسسة المنضم إليها. اللهم بعض الأسماء القليلة كالدكتور لويس عوض وخالد محمد خالد، بل وتغير لقب المثقف ليصبح الكاتب. فأصبح لدينا كتاب مجلة الكاتب وكتاب مجلة الطليعة وأساتذة الجامعات وكتاب الصحف اليومية والمجلات الدورية. كل من هؤلاء عبروا أكثر عن فكر جمعى تبنته المؤسسة التى يكتبون فى إصداراتها وكان لهذا التحول أثره فى تحديد القضايا التى يتم طرحها للحوار العام. فتم نقاش العديد من القضايا المهمة ما عدا قضية الديمقراطية بالمعنى الشامل. وحتى عندما كان هناك من يتحدث عن الديمقراطية من ضمن هؤلاء الكتاب، فكان

الحديث لغزاً بغرض تهريبه من الرقابة المؤسسية. وهذا لأنه لم تكن هناك - وربما حتى الآن - مؤسسة تتبنى قضية الديمقراطية.

ثانياً: قيام الدولة باحتكار العمل الثقافى من الناحية الإدارية، الأمر الذى شجع وبطريقة مباشرة ليس فقط بروز ظاهرة المثقف المؤسس، بل والأهم جعل السلطة الإدارية مرجعاً مهماً فى تحديد أولوية القضايا المطروحة للحوار العام. فقد احتكرت الدولة النشر والكتابة.

ثالثاً: غلبة الروح الدعائية والإعلامية على نظرة الدولة للعمل الثقافى. فأى عمل هو فى جوهره عند الدولة وسيلة إما لتدعيم أفكار معينة أو بعضها، الأمر الذى ساهم فى تقييم أى عمل ثقافى من منظور مدى مساهمته فى تدعيم منظومة الأفكار المسيطرة. ولأن المنظومة الفكرية السائدة والمسيطرة على تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع، وعلى تنظيم علاقة القوى الاجتماعية مع بعضها البعض غير ديمقراطية فى جوهرها، فليس غريباً أن تصبح قضايا الديمقراطية من أقل القضايا التى تجرى الدعاية لها ويتم الإعلام عنها.

رابعاً: سيطرة نمط من الثقافة السياسية يقوم على التقليل من شأن الديمقراطية، باعتبارها مجرد صالون فيه رفاهية اختلاف الآراء. وباعتبارها فلسفة خالية من معانى العدالة الاجتماعية، وباعتبارها مدعاة ومسببا للفرقة فى المجتمع، ومشجعاً على عدم الإنجاز. الأمر الذى أدى إلى تبلور فكرة النهضة فى مقابل الديمقراطية. وقد ساهمت تيارات عدة فى ذلك تتراوح من اليسار حتى الإسلاميين، وبالتالى يتم الحديث، وهذا إذا حدث. عن الديمقراطية على استحياء شديد ومن منظور عام. فالثقافة السياسية السائدة تقوم على فكرة خاطئة عن الديمقراطية، وذلك باعتبارها فلسفة غير تقدمية أو فعالة للإنجاز التنموى.

إن على المثقفين فى مواجهة أزمة الديمقراطية مراجعة الذات، والتحرر من قيد مؤسسية الأفكار والدولة. هذا إذا كان للديمقراطية أن تزدهر وتؤدى إلى النهضة والتنمية. يجب أن يعلو التفكير على الفكر.

طبيعة السياسة المصرية :

تؤدى النظرة المتأملة إلى التساؤل والاستعجاب حول العديد من الألغاز فى السياسة المصرية، فرغم وجود سياسات انفتاحية قوية تؤدى فى التطبيق إلى تراجع دور الدولة وانكماشه، فإن الدولة تأخذ فى النمو من حيث عدد العاملين بها، ونفوذها السياسى، والاقتصادى، وقدرتها على الحسم.

ورغم ما يلاحظ على الدولة من تنام للقدرة على التدخل الفعال، إلا أن سلوكها يبدو غير متسق فى كثير من الأحيان، هذا بالإضافة إلى عدم ملاءمة توقيت التدخل أيضاً.

فرغم وجود ديمقراطية معلنة وحرية لتبادل الآراء، فإن الأحزاب والقوى السياسية الكبرى فى المجتمع تبدو مجهدة ومستغرقة فى حبائل الأحداث والقضايا الصغيرة. فلا توجد استراتيجيات طويلة الأمد لتغيير السياسات المطبقة. فكل حزب أعلن موقفه من هذه السياسات سواء بالتأييد أو المعارضة ثم انصرف إلى حاله، ولا يعود صوته مرة أخرى إلا كرد فعال لحدث ما أو قضية مهمة.

ورغم هذه الحالة السياسية للأحزاب والقوى الرئيسية وغير الخافية على أحد من صانعى القرار، فإننا نجد حملات إعلامية وغيرها هائلة ضد الأحزاب من جانب الحكومة. وكأن الأحزاب تمارس تهديداً حقيقياً لاستقرار هذه التناقضات وغيرها الكثير تدعو المراقب إلى التفكير فى طبيعة السياسة المصرية، أو بعبارة أخرى تثير فى الذهن تساؤلات حول الأسباب الثقافية العميقة التى تقف وراء مثل هذه الظواهر.

يمكن القول بأربع مجموعات من الأسباب الثقافية العميقة التى تشكل طبيعة السياسة المصرية وهى:

١- الميل الثقافى للاعتماد على فاعلية الكلمة دون الفعل: فإن النظرة المتعمقة لممارسات الجماعة السياسية المصرية تكشف مدى عمق الاعتياد على اعتبار الكلمات بديلاً عن الأفعال لإنجاز المطالب، فالتهديد بالكلمات أشد قسوة من التهديد بالأفعال. بل إنه من خلال نظم الحديث فى الملتقيات الفكرية يتم السعى للتأثير على الأحداث، فالأحداث تبدو فى ذهن معظم الجماعة السياسية، هى مجموعة من سلوكيات الأفراد التى يتم تغييرها من خلال تغيير تصوراتهم الذهنية حول فاعلية هذه السلوكيات. إن القوى السياسية الوحيدة التى تعلى الفعل على الكلمة فى خلق الأحداث هى الحركة الإسلامية، وربما يكون هذا هو إضافة سيد قطب الكبرى للثقافة السياسية المصرية.

٢- بيروقراطية السلوك: إن السلوك البيروقراطى المصرى هو القائم على التعامل مع القضايا، باعتبارها مكونة من جزئيات صغيرة. وعلى احترام السلطة، وعلى التوجه نحو تفضيل الحلول الوسط والمنطقية والخطوات الصغيرة القائمة على توازنات معقدة.

وأخيراً، على الاعتبارات الذاتية والتبريرات، وهذه الصفات بأشكال ودرجات مختلفة، من السهل اكتشافها فى سلوكيات معظم الفاعلين فى الحياة السياسية المصرية.

٣- النزوع نحو عدم تراكم الخبرات السياسية: وذلك بمعنى أن الأحزاب والقوى السياسية تتعامل مع الأحداث والقضايا، وكان لا يوجد فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر ميراث طويل فى كيفية التعامل معها، فهناك تجاهل تام لخبرات التجربة الديمقراطية قبل ١٩٥٢، بل وتجرى مناقشة القضايا وكأنها لم تناقش من قبل ولم يصل فيها

المتناقشون إلى قرار أو إجماع، ولا يتم استدعاء الماضى إلا فى إطار الحرب الأيديولوجية القائمة على الفخر والهجاء.

٤- احتقار السياسة: وذلك بمعنى أن هناك نزوعاً ذهنياً ونفسيا لرؤية السياسة كعملية مسببة للفرقة وضياع الوقت وعدم الإنجاز، ويبلغ هذا الاحتقار أبلغ معانيه فى التأكيد الحماسى والمتتالى لجميع القوى السياسية، بأن نشاطها ورغبتها للوصول للحكم ما هو إلا تعبير عن رغبتها فى خدمة الصالح العام، وأن ما تراه من آراء هو فى الحقيقة فى صالح المجموع. فالصحف الحزبية عبارة عن صحف قومية ليس فيها من سياسة غير مقالات عامة تدعو لما يرونه الصالح العام.

إن القوى السياسية المصرية لا تنظر للمجتمع المصرى على أنه مجتمع منقسم إلى مصالح متعارضة ومتناقضة. وأن السياسة هى عملية راقية لإدارة هذا الانقسام المصلحى.

وربما جاء ميراث احتقار السياسة مع بروز الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد، وتأكد وتعمق فى الأرض مع ثورة ١٩٥٢.

فى ضوء هذه المجموعات الأربع، يمكن بسهولة فهم لماذا تمتلىء السياسة المصرية بالألغاز والتناقضات بين الفعل والقول، وبين الواقع والممكن، وبين الفعل وآثاره، والحاضر والماضى، وبين المجموع وأفراده. إن هذه التناقضات تشكل الأساس لأزمة الديمقراطية المصرية، بل ولأزمة التنمية بشكل عام.

إن السياسة فى مصر تحتاج إلى ثورة ثقافية تهز الجذور، تحتاج لدفعات متتالية ومستمرة من التنوير العقلانى من أجل أن تلحق مصر بالقرن الواحد والعشرين، فالخشية كل الخشية ألا تستطيع مصر اللحاق بالقرن القادم.

البحث عن المجتمع المدنى :

هناك فى مصر وفى خارجها من يقول بأن المجتمع المدنى خلال السبعينيات والثمانينيات أخذ يصحو ويتمدد. واعتمد القائل فى قوله على الملاحظ من نشاط متزايد للمعارضة السياسية من جانب النقابات المهنية، ومن ظهور أكبر لرجال الأعمال فى الحياة العامة، ومن حرية أوسع لتكوين الجمعيات التطوعية.

ويبدو أن هذه القناعة حازت قبول العديد من المهتمين والمراقبين للحياة السياسية المصرية.

غير أن هذا المقال والذى يليه، يذهبان إلى القول بأنه لا يوجد فى مصر مجتمع مدنى لكى يصحو ويتمدد، وأن ما لوحظ من مظاهر هى فى الواقع دلالة على الانحسار النسبى للهيمنة السياسية والاقتصادية للدولة، وليست دلالة على صحوة المجتمع المدنى، حيث إن هذا الانحسار لا يعنى فى ذات الوقت تعدداً للمجتمع المدنى، بل يمكن القول بأن عدم توافر العناصر الأساسية لوجود هذا المجتمع فى مصر، ربما يكون هو الأساس الاجتماعى والاقتصادى لأزمة الديمقراطية وخطر إفلاسها.

إن وجود المجتمع المدنى من عدمه، يتعدد بمدى توافر العناصر المكونة لهذا المجتمع، وليس بمدى وجود مجموعة من المظاهر الخارجية.

وهنا يصبح من المهم والحيوى فى الحوار حول مدى وجود المجتمع المدنى من عدمه فى مصر، أن نحدد ما هى العناصر المكونة بالضرورة لهذا المجتمع.

فالفاعلية السياسية هى مسألة تتعلق فى المقام الأول، بمدى توافر الظروف الملائمة للنشاط السياسى، والوعى بالفرق بين العناصر المكونة للظاهرة وبين الظروف التى تحتها تنشط هذه الظاهرة وتتطور هو وعى مهم ومقدمة لابد منها لصحة التحليل.

ونضرب مثالاً على ذلك بمظاهرة الحركة الإسلامية. إن العناصر المكونة للحركة الإسلامية متوافرة على الساحة العربية منذ سقوط الدولة العثمانية، هذا رغم ما عكسته هذه الحركة من اختلافات كبيرة فى سلوكها السياسى، والذى تأثر باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من وقت إلى آخر، ومن بلد إلى آخر.

ويمكن إجمال العناصر المكونة للحركة الإسلامية فى: أزمة الهوية، وانقسام الأمة الإسلامية إلى دول ذات سيادة قانونية، والإيمان بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية. وطالما استمرت هذه المكونات فى الوجود. استمرت الحركة الإسلامية، بصرف النظر عن مدى حجمها وفاعليتها.

ويرجع عدم وجود المجتمع المدنى فى مصر لعدم توافر العناصر الثلاثة التالية:

١- أن تكون الملكية الفردية هى أساس التقييم الاجتماعى للأفراد والجماعات.

٢- أن تكون حقوق ومراكز الأفراد القانونية والمالية غير قابلة للانتقاص أو التعديل من خلال الإجراءات الإدارية القسرية.

٣- أن يكون للأفراد والجماعات حقوق وواجبات أخلاقية نحو خلق الأدوات والأشكال الثقافية الملائمة للصراع والتعاون.

وكمقدمة للحديث عن الأسباب الهيكلية وراء عدم وجود المجتمع المدنى، لابد من توضيح الصورة الذهنية التى تقف خلف هذه العناصر الثلاثة.

إن المجتمع المدنى كصورة ذهنية يعنى ذلك المجتمع الذى يشكل وفق ثلاثة أطر مرجعية، وهى: محو الفرد على المجموعة، وسمو الغايات على الوسائل، وسمو الحاضر على المستقبل.

فلا يوجد فى هذا المجتمع مبدأ التضحية بجيل من أجل أجيال قادمة،

وذلك لأنه قائم على مبدأ التطور والارتقاء الاجتماعى، وليس مبدأ إحراق المراحل والنهضة الشاملة. وأيضاً فى هذا المجتمع يعلو مبدأ الصراع على مبدأ التعاون بين الأفراد والجماعات، كما أن هذا المجتمع لا تعتبر صفته الأولى متمثلة فى التكامل الاجتماعى والاندماج القومى، ولكن فى جدلية الاتصال والانقطاع الاجتماعيين والثقافيين بين الأفراد والجماعات.

فى هذا النوع من المجتمعات، لا تلعب الدولة دور المولد الرئيسى للثروة أو المكانة، ولكن دور المتكلم الاجتماعى وربما الاقتصادى للصراع والتعاون بين الأفراد والجماعات.

وتعتبر صورة المجتمع الجماهيرى هى الصورة المناقضة والنافية لصورة المجتمع المدنى.. فالمجتمع الجماهيرى هو المناقض الموضوعى للمجتمع المدنى، فالمجتمع الجماهيرى هو المجتمع الذى يتميز فى الجوهر باختفاء الفرد فى خضم المجموع. واعتبار السلطة السياسية والإدارية هما المصدر الأول لتكوين المكانة الاجتماعية، وبفرض اعتبارات وشروط عامة للعدالة الاجتماعية على مختلف الأفراد والجماعات فى المجتمع.

إن مصر بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تعرف ملامح المجتمع الجماهيرى، وبعد ١٩٥٢ دعت أسس هذا المجتمع ليكون المجتمع السائد والمسيطر.

أزمة المجتمع الجماهيرى :

تعيش مصر منذ ١٩٥٢ فى ظل مجتمع جماهيرى يقوم فى الأساس على تعميق وخلق القيم والأشكال المؤسسية المرتبطة بمبادئ العدالة وتعبئة الطاقات من أجل التنمية والنهضة، وتكثيف الإحساس بالهوية المشتركة بين أفراد المجتمع.

ورغم الاختلاف الشديد بين عهود عبد الناصر والسادات ومبارك فى

إدراك هذه المبادئ، وما من سياسات اقتصادية وقيم اجتماعية وثقافية ومؤسسات سياسية. إلا أنه من الملاحظ أن مبدأ العدالة بمعنى إتاحة الفرص الاجتماعية لتحسين ظروف المعيشة لغالبية أفراد المجتمع قد استمر، وأن مبدأ التنمية وضرورة النهضة وتحقيق الرخاء والدعوة للصحوة قد استقر، وأن مبدأ الهوية الجامعة وأولوية الولاء لقيم المجتمع الأساسية قد تعمق فى الأرض.

وفى عبارة محددة، أن التناقض الذى أخذ شكلاً حاداً فى بعض الأحيان، بين هذه المبادئ وانعكاساتها فى قوانين للملكية، ولإدارة المؤسسات والموارد، ولتوزيع الدخل وتأمين الفرص الاجتماعية وبين سياسات ومؤسسات ورجال وإدراكات الأنظمة السياسية بعد ١٩٥٢، لقد شكل لب أزمة المجتمع الجماهيرى فى مصر الثمانينيات والأزمة وجذورها من منظور تاريخى تمثل فى التناقض بين أن تاريخ مصر منذ الحرب الأولى حتى الآن هو تاريخ صعود المجتمع الجماهيرى وهيمنة قواه الاجتماعية، وبين أساليب واستراتيجيات الإدارة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المجتمع بعد ١٩٥٢.

فالمجتمع الجماهيرى هو نتاج ظروف وقوى اجتماعية وسياسية نشأت فيما بين الحربين الأولى والثانية، وربما كانت من مظاهرها الأولى ظهور حزب الوفد عن طريق التوكيل الشعبى وليس كحزبى الوطنى والأمة من خلال اتفاقات مصلحية وأيديولوجية بين فئات فى المجتمع. وربما كان الوعى العظيم لسعد زغلول بأن هناك قوى اجتماعية فى طور التشكيل وصاعدة تاريخياً هو الدافع وراء إطلاق شرارة ثورة ١٩١٩.

وبلغت قوى المجتمع الجماهيرى نضجها الاجتماعى، وبدأت فى زحفها على السلطة السياسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وربما كان ذلك السبب التاريخى العميق فيما قبل ١٩٥٢ للدعوة للإصلاح

الزراعى والتحول لتأكيد المفردات الثقافية الإسلامية والجماهيرية القائمة على مبادئ أولوية العدالة الاجتماعية وتحقيق الهوية واحتقار السياسة الحزبية والإفلاس السياسى والفكرى للأحرار الدستوريين وبروز شخصيات كعزيز المصرى وحسن البنا وهنرى كورييل وأحمد حسين من ضمن آخرين كرموز سياسية لقوى المجتمع الجماهيرى الصاعدة، وأخيراً وليس آخراً بروز فكرة وتنظيم الضباط الأحرار.

وجاءت ١٩٥٢ كرمز لصعود هذه القوى للسلطة السياسية. وجاءت ١٩٥٤ لتؤكد مدى التعنت السياسى والإيديولوجى لهذه القوى من ناحية، وسيطرة قطاع وحيد منها على السلطة السياسية، من ناحية أخرى. منذ هذه اللحظة أخذت عناصر أزمة المجتمع الجماهيرى فى التشكل والتجمع، وأخذت هذه العناصر قوتها الدافعة من عدم وجود إجابات مسبقة، وبالتالى اللجوء للتجريب فى الإجابة عن الأسئلة التالية:

كيف يمكن بناء المجتمع والدولة اللذين يحققان أهداف القوى والطبقات الجماهيرية؟

كيف يتم تحقيق السيطرة والاحتواء السياسيين لهذه القوى والطبقات؟ كيف يمكن الحفاظ على شكل المجتمع كمجتمع جماهيرى فى الوقت الذى يحدث فيه حراك اجتماعى من الريف للمدينة ومن الطبقات الدنيا للطبقات العليا والمتوسطة. بعبارة أخرى، كيف يمكن تقيد النزوع والأطماع الطبقية للصاعدين الجدد اجتماعيا بالقيم والمؤسسات والشرعية الجماهيرية؟

كانت إجابات الأنظمة السياسية الثلاثة بعد ١٩٥٢ مختلفة، فعند عبد الناصر تلخصت فى الإنماء الاقتصادى والاجتماعى لهذه القوى مع التقيد السياسى. هذه الاستراتيجية أدت إلى حدوث تناقض طبقى بين من نمى اقتصادياً واجتماعياً، ومن كان يأخذ طريقه فى النمو. وتناقض

ســيــاسى بين من ســيطر على الحكم منذ ١٩٥٢ وبين الجناح المهنى للطبقات الجماهيرية والقوى السياسية التى هزمت فى ١٩٥٤.

وجـاء السـادات باسـتـراتيـجـيـة أخـرى، وفـى إطلاق العنان للنمـو الاقـتـصـادى لمن كـان فى طريقـه فى النمو تحت عـبـد الناصـر. هذا مع مـحـاولة الاحـتـواء السـيـاسى المهنى لطبـقـات الجـمـاهـيـر وقـوى ١٩٥٤ السـيـاسـيـة. ولكن هذا أدى إلى تناقض طبـقـى أعـمق بين الطبـقـات الجـمـاهـيرية، وخـاصـة فى ضـوء أزمـة اقـتـصـادية عـمـيقـة، وإلى تفتت سياسى واسع النطاق، وجاء مبارك باستراتيجية ثالثة وهى قائمة على محاولة تقيد الصراع الطبقى بالشرعية الجماهيرية فى العدالة والهوية والتنمـية واسـتـحداث أسـاليب السـيـاسـة لـتحـقيق قدر من التمـاس بين مختلف القوى السياسية والفئات المهنية للطبقات الجماهيرية.

فى هذا السياق التاريخى، فإن ما نشهده فى مصر الآن ليس صحوة المجتمع المدنى، ولكن أزمـة تطور اجتمـاعى سياسى لمجتمع جـماهيرى والخروج من هذه الأزمة إلى مقال قادم.

الخروج من الأزمة:

عبـر مقالين سـابقين تم الخلوص إلى أن المجـتمع فى مصـر هو فى جوهره وطبيعته مجتمع جماهيرى وليس مدنياً، وذلك بمعنى أن القواعد والمبـادئ المنظمـة لعـلاقـة الفـئـات بعضـهـا ببـعض، وعـلاقـة هذه الفـئـات بالدولة، والثقافة السياسية المسيطرة، هى كلها ذات طبيعة جماهيرية.

حيث تسـمـح هذه القـواعـد والمبـادئ للنخـبـة الحـاكـمـة فى التـأثيـر والتوجيه المباشر لفئات الشعب المختلفة، بصرف النظر عن خصوصيات المهن أو القـيم التى تنتمى إليهـا هذه الفئـات. كما تسمح هذه القـواعـد والمبادئ للأفراد من الشعب بالحصول على مزايا اجتماعية وسياسية بصرف النظر عن مدى تعليمهم أو خبراتهم أو مهنهم.

بعبارة بسيطة، فالمجتمع الجماهيرى هو المجتمع الذى يمكن الأفراد بشكل عام تغيير وضعهم الاجتماعى والسياسى من خلال ما تصنعه السلطة من سياسات وقرارات، أو من خلال علاقاتهم بمن فى السلطة. أيضاً هو المجتمع الذى يكون لمن فى السلطة القدرة العظيمة وربما المتناهية على تعبئة أفراده بشكل عام وقت الحاجة إلى ذلك، وإلى التأثير المباشر على مراكزهم القانونية والمالية عن طريق احتكار السلطة الإدارية. هذا المجتمع باختصار، مجتمع الحماسة والصعود والهبوط الاجتماعى والسياسى السريع للأفراد والجماعات. هذا المجتمع إذن لا يمكن أن يوصف بكونه مجتمعاً مدنياً قائماً على مبادئ وقواعد مؤسسة الملكية الفردية والحقوق والواجبات الأخلاقية، وعدم قدرة السلطة على التأثير الإدارى القسرى على مراكز الأفراد القانونية والمالية. وأيضاً تم الخلوص إلى أن هذا المجتمع ليس مجتمعاً مفاجئاً على مصر. بل هو تطور تاريخى منذ ما بين الحربين. وإن هذا المجتمع والسلطة الناشئة عنه يعانيان أزمة حقيقية، تتمثل فى عدم استقرار وسائل ومؤسسات الحكم والسيطرة فى هذا المجتمع، وسرعة تغيره الاجتماعى والسياسى نتيجة التغيرات السريعة فى النخب الحاكمة وتصوراتهم، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاستطاعة فى تحديد وتصنيف المهن فى المجتمع. هذا مع انتشار الغموض حول اتجاهات التغير الاجتماعى للأفراد والجماعات. وهذا المجتمع يعيش أزمة تفتت لقواه الاجتماعية وعدم قدرتها على التماسك الداخلى أو فيما بينها، الأمر الذى يؤدى دائماً إلى وجود أزمة فى الهيمنة الطبقية، وإلى الحاجة الدائمة إلى زعيم سياسى قادر على التوحد مع هذه القوى من خلال الأيديولوجية السياسية والشعار السياسى. فهذه القوى الاجتماعية لا تتماسك ولا تتوحد من خلال آليات السوق أو تماثل المهن أو من خلال القيم العصرية. فإن ما

نشاهده فى مصر لا يمكن وصفه كصحوة للمجتمع المدنى، ولكن كأزمة تفتت اجتماعى واقتصادى تقوى المجتمع الجماهيرى، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن الخروج من هذه الأزمة؟

يجب إقرار أن الخروج يكون من مجتمع جماهيرى إلى مجتمع مدنى، هذا لأن شروط المجتمع المدنى غير متوافرة، أو على الأقل غير ناضجة تاريخياً أو عملياً فى مصر. فالخروج المطروح هنا هو الخروج من هذه الحالة البائسة من التفتت الاجتماعى والاقتصادى. بعبارة محددة، الهدف هو مجتمع جماهيرى لا يتميز بالقابلية للتفتت الاجتماعى والسياسى السريع. وربما يكون تحقيق ذلك هو الخطوة الأولى على طريق طويل نحو مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية والحرية الفردية.

كما يجب الاعتراف بأن المصدر الأول لتفتت المجتمع الجماهيرى متعلق بأسلوب تنظيم الحياة العامة من سياسية واقتصادية، من حيث قدرة النخبة الحاكمة على التأثير غير المحدود على المجتمع. ومن حيث تعرض الأفراد والجماعات للصعود والهبوط الاجتماعى والسياسى المفاجىء، فالهدف هو تنظيم وربما التقييد المحدود لقدرة النخبة الحاكمة، من ناحية، وتقليل قابلية الأفراد والجماعات للتعرض للتحولات الاجتماعية والسياسية المفاجئة، من ناحية أخرى.

ويمكن تحديد أساليب ووسائل الخروج من الأزمة فيما يلى، على أن تناقش هذه الوسائل والأساليب فى مقال تال:

١- رسم خريطة قومية للمهن والفئات الاجتماعية فى مصر.

٢- تشجيع الصحافة الأهلية فى المحليات.

٣- تبسيط الهيكل الإدارى للدولة، مع إصلاح النظام الضريبى.

٤- زيادة إنفاق الجماعات الرأسمالية فى مجالات الخدمة العامة والاجتماعية.

٥- تشجيع المناظرات الفكرية والسياسية والثقافية.

٦- محاربة الفساد.

هذه الوسائل الست ليس المقصود منها تنوير العلاقات الاجتماعية أو طبيعة المجتمع، ولكن المقصود هو إصلاح المجتمع الجماهيرى. فإن عهد الإصلاح لم يمض، إن إصلاح المجتمع الجماهيرى وليس الثورة أو الانقلاب هو الطريق الوحيد لتطويره.

زمن الإصلاح:

قد حان زمن الإصلاح الاجتماعى ومصر تدخل عالم التسعينيات، فالأزمة المتولدة عن تدهور الديمقراطية حتى خطر الإفلاس هى المظهر الأصغر لضرورة الإصلاح الاجتماعى، بينما الأزمة المجتمعية المتولدة عن التفتت الاجتماعى والاقتصادى لقوى المجتمع الجماهيرى والذى تحدثنا عنه طويلاً هى المظهر الأكبر لهذه الضرورة.

فجوهر هاتين الأزمتين يكمن فى العجز العميق للجماعة السياسية والثقافية فى الدولة والمجتمع، على طرح تصور اجتماعى وسياسى للحاضر والمستقبل من أجل بناء أسس جديدة للشرعية الفعالة.

والمقصود بالشرعية الفعالة هى تلك المجموعة من الرجال والقيم والأهداف والمؤسسات التى تقود المجتمع والدولة نحو تطوير طاقاتهما الإبداعية فى مجالات التنظيم والأخلاق والعمل والفعل من أجل تخليق أدوات ورؤى لمواجهة أزمات الواقع واحتمالات المستقبل. إن الدعوة للإصلاح هى دعوة لوجود الشرعية الفعالة التى تسمح بتنظيم وتحسين الطاقات فى المجتمع والدولة لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر فى عقد التسعينيات.

والدعوة الشرعية الفعالة ليست دعوة ضد الدولة، ولكن من أجل الدولة. بعبارة أخرى، إن الدولة فى مصر قد بدأت فى بناء الشرعية

الفعالة منذ بداية الثمانينيات، وقد سمح ذلك لها بالتصدى لمشاكل مزمنة بكفاءة عالية. من هذه المشاكل نذكر مشاكل بناء الأبنية التحتية من طرق ومواصلات واتصالات وغيرها، ومشاكل متصلة بإعادة العلاقات الطبيعية مع البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بمصر ومشاكل متعلقة بربط الإصلاح الاقتصادى بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى. قد نجحت الدولة بلاشك فى التعامل الفعال مع هذه المشاكل. وحققت إنجازات لا يمكن موضوعيا إنكارها أو التقليل من قيمتها. فالدعوة للإصلاح الآن فى هذا السياق، تعنى الدعوة إلى تطوير الشرعية الفعالة للدولة نحو استثمار هذه الإنجازات من أجل الخروج من أزمة المجتمع والدولة الشاملة. إن الإصلاح من خلال تطوير الشرعية الفعالة للدولة هو واحد من أهم مظاهر الإصلاح.

والدعوة للشرعية الفعالة كطريق للإصلاح هى أيضاً دعوة من أجل المجتمع. فقد عانى المجتمع المصرى خلال الثمانينيات من التفتت الاجتماعى المكتوم، والذى أخذ فى بعض الأحيان صوره العنيفة فى وجود جرائم جديدة على الوعى المصرى وانتشار الإدمان وتزايد البطالة بين المتعلمين. فالمجتمع قد تطور خلال العقدين الأخيرين بشكل لم يكن يتصوره إنسان خلال الستينيات، وذلك من حيث المهن وأنماط الدخول والعادات والقيم والمؤسسات والعلاقات. لهذا تعتبر الدعوة الشرعية الفعالة فى هذا السياق، دعوة لبلورة اتجاهات التطور ومضامينه الاجتماعية والسياسية، وما يحصل بذلك على مطالب وصراعات اجتماعية وسياسية. بعبارة أخرى، إذا كانت دعوة الإصلاح بالنسبة للدولة هى دعوة لتطوير الإنجاز، فالدعوة للمجتمع هى لمعرفة معالم التطور الاجتماعى، وما يحصل به من تحديد لطاقات ومطالب الفئات المختلفة.

والدعوة للشرعية الفعالة هى من ناحية ثالثة، دعوة لبناء ديمقراطية

جديدة تقوم لتحقيق الاتصال الفعال بين الدولة فى سعيها لتطوير الإنجاز، وبين المجتمع فى محاولة لمعرفة تطورات ذاته الاجتماعية. إن هذه الديمقراطية المرغوب فيها. لن يكون من أهدافها الاتحاد ضد الدولة. ولكن التجمع مع الدولة ضد الأزمة. إن الاتحاد ضد الدولة يثير رواسب سلطوية ومخاوف أمنية لن يكون ناتجها إلا تعميق الأزمة المجتمعية فى مصر. وفقدان فرصة الإصلاح. بينما التجمع مع الدولة ضد الأزمة. رغم أنه لن ينفى الصراع بين الدولة والديمقراطية، فإنه - وهذا هو المهم - سيساهم فى تعميق الشرعية الفعالة لكل من الدولة والمجتمع. إن الديمقراطية الجديدة لابد أن تستلهم مسارها سواء للنخبة الحاكمة أو المعارضة السياسية من التجارب والخبرات المعاصرة فى أوروبا الشرقية وغيرها من البلدان.

لابد لنا أن نمسك بتلابيب هذه الفرصة للإصلاح، لأنها قد تكون فرصتنا الأخيرة قبل نهاية القرن العشرين. فتضيع هذه الفرصة بتمحيكات إيديولوجية أو حسابات سياسية صغيرة، أو لمخاوف غير واقعية، أو تحليلات وهمية سيكون ناتجها ازدياد الاضطرابات الاجتماعية والتمزق النفسى والتدهور الاقتصادى والتسلط السياسى. لابد من معرفة أن هذا المجتمع بحالته هذه ليس سائراً إلى تقدم. وليس متغيراً إلى معاصرة القرن الواحد والعشرين، وليس شاهداً على رخاء وحرية. إن مصر تنتظر عدم ضياع الفرصة الأخيرة للإصلاح.

الأيام الخطرة :

تعيش مصر بلا جدال فى هذه الآونة أياما صعبة، فهى أيام اتحاد المعارضة ضد الدولة، كما أنها أيام الكساد الاقتصادى والبطالة. فتشهد هذه الأيام انقطاع الصلة بين المعارضة والدولة، كما أصبحت قطاعات واسعة من الشعب تتحرز مما يخبىء لها المستقبل من صعوبات الحياة،

خطورة الأيام التى نعيشها تتبع من أن كل فريق ينظر للآخر بشك عميق، بل وينحو سلوكا ينم عن التجاهل لمطالب الفريق الآخر.

فالدولة لها خططها وإجراءاتها والتى لا تستجيب فى جانب منها لمطالب الأحزاب والقوى السياسية والعاطلين والمحصورين اقتصاديا، لما لهم من آلام ومتاعب لا يستجيبون لدعوى الدولة للإنتاج والانضباط، والأحزاب والقوى السياسية لما لهم من تصورات عريضة ومصالح خاصة، لا يتفقون على ما يتصل بهموم رجل الشارع.

إن أيامنا خطرة، لأنها تحمل معانى المواجهة لا احتمالات الإجماع السياسى. فهى خطرة لأن الجو النفسى الحاكم والمسيطر أصبح يبعث أطراف الحياة السياسية على رؤية نقاط الاختلاف والتناقض بينها، أكثر من استحسان نقاط الاتفاق والالتقاء. وهى خطرة لأن الدعوى للصراع السياسى المكشوف تتم بين أطراف سياسية، الغالب عليها عدم الإيمان العميق بالديمقراطية. فهى خطرة لأن الديمقراطية سوف تكون الضحية الأولى. فالانقسام السياسى الحاد فى زمن الكساد والبطالة، لا ينتج إلا انتفاضات عنف وعنف مضاد.

وقد وصلنا إلى هذه الأيام عبر طرق عدة، ولكنها متشابهة. منها أننا تصورنا الديمقراطية مجموعة من الحقوق تمارس بدون حدود، ومنها أننا تصورنا أن الحكم مجموعة من الإجراءات التى تدور حول تأكيد الاستقرار وتأمين الاستثمار وفقط؛ ومنها أننا مارسنا النقد بأسلوب الفضح الأخلاقى، ومنها أننا مارسنا الإدارة وإصدار القرار بمعنى بيروقراطى.

فالأولويات والأفضليات تم وضعها وصياغتها بصرف النظر عن آثارها غير المباشرة. ففضل الكساد كعلاج للتضخم. ولم نحسب حساب البطالة وإفلاس صغار المستثمرين. وفضل الاستقرار كضابط للحيوية

السياسية. بدون حساب لما لذلك من آثار على الشرعية والقدرة على التعبئة، من ناحية، وعلى ازدياد الإحساس بالانعزال السياسى، من ناحية أخرى. وفضل أن يتم فهم كل مطلب أو سلوك أو إجراء فى سياق الأغراض الخاصة، فلم نعتد الحوار حول المطالب باعتبارها سعياً للصالح العام.

ومن المنتظر أن تعيش معنا هذه الأيام الخطرة. بل وتزداد فى الخطورة مالم نبدأ بالعمل على الإصلاح القائم على التجمع ضد الأزمة. إن استمرار الأيام الخطرة يضر كل الأطراف من الدولة إلى الأحزاب إلى القطاع الخاص إلى الشباب، مروراً بجماهير الشعب ككل. فلابد من معرفة أن المجتمع المصرى ذا الطبيعة الجماهيرية ولدولته ذات الطبيعة البيروقراطية قانونهما الخاص فى التغير من أسفل. فالتغير من أسفل لا يتم بضغط التهديد بالثورة. ولكن من خلال الارتباط المصلحى بين الدولة وبين القوى التى تسعى للتغيير.

ففشل الأحزاب فى إيجاد مصلحة حقيقية بين إيديولوجيتها وقوى اجتماعية مهمة فى المجتمع، هو كما ذكرنا فى مقالات سابقة، أساس فشلهم فى خلق مصلحة للدولة فى تبنى منظوراتهم السياسية، وهو بالتالى السبب وراء هزيمتهم أمام القوى التى لا تسعى للتغيير. فقوى الأمر الواقع نجحت خلال السنوات الأخيرة فى ربط الدولة بمصلحة تأكيد الاستقرار. بينما ظلت الأحزاب تخسر موقعاً بعد الآخر بسبب عدم رقى ممارستها وتخطيطها السياسيين.

ومعضلة القوى التى تسعى للتغيير هى أنها بدون الدولة لن يكون بيدها أدوات التغيير. فهذه القوى محاصرة بين خسارتها لمواقع الثقة مع الدولة وبين عدم امتلاكها أدوات التأثير لدفع الدولة إلى التغيير. وتشتد

حالة الحصار مع انتهاج الدولة منهج الريبة فى هذه القوى، ومع ازدياد أزمة فاعلية الدولة المالية والسياسية.

إن النظم السياسية كنظامنا السياسى لا تتغير إلا ببطء، ومن خلال تراكمات طويلة المدى. وإنه إذا كان من الضرورى على نخبة الأحزاب أن تجدد نفسها فهذا أيضاً واجب على نخبة الدولة.

صراع حول المواطنة :

يدور الحوار حول الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد من منظور، ما هى حدود مسئوليات الدولة فى المجالات الاجتماعية المختلفة، وما الواجبات التى على الأفراد أن يتحملوها فى سبيل سعيهم لتأمين أو لرقى وضعهم الاجتماعى والاقتصادى. ورغم أهمية هذا المنظور فى الحوار الداتر من حيث ما يطرحه من أسئلة حول الشكل الواجب أن تكون عليه علاقة الدولة بالمجتمع، فى وقت تشتد فيه الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. إلا أن الحوار يبدو غير قادر على الوصول إلى نتائج متفق عليها بين أفراد الجماعة السياسية. والقول فى هذا المقال إن المشكلة فى هذا الحوار أن هناك مجادلات حول ما يطرحه منظور العلاقة بين الدولة والمجتمع من أسئلة، دون الوعى الكامل بالقناعات الفلسفية والفكرية التى يقوم عليها هذا المنظور.

من أولى هذه القناعات: تأتى فكرة ومفهوم المواطنة، فالفرد فى المجتمع الحديث هو مواطن بمعان ثلاثة. وهذه المعانى هى:

أولاً: معنى مرتبط بالحقوق المدنية، مثل حريات التعبير والتفكير والاعتقاد والحق فى العدالة القضائية.

وثانيا: معنى متصل بالحقوق السياسية من حيث مشاركة الفرد فى ممارسة القوة والتأثير السياسيين.

وثالثاً: معنى متعلق بالحقوق الاجتماعية، من حيث توافر الحد

الأدنى من الضمان فى التعليم والصحة والرفاهة الاقتصادية، فالمواطن الكامل هو الفرد الذى يتمتع بهذه الأنواع الثلاثة من الحقوق.

فى هذا السياق، كما سمحت العلاقة بين الدولة والمجتمع للمواطن بممارسة هذه الأنواع الثلاثة، كان هناك توافر وتحقق لمفهوم الوطن الواحد لكل أفراد الشعب، وبالتالى توافر إمكانية كبرى للتنمية والتقدم. وفى المقابل. كلما وقف تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع أمام الفرد فى المجتمع ليكون مواطناً كاملاً، كان ذلك سبباً للعديد من مشاكل عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى.

فى إطار هذه القناعة، يصبح التحدى الحقيقى للإصلاح الشامل فى مصر هو تحدى المواطنة، وذلك بمعنى كيف يمكن تحقيق الإصلاح فى إطار تحقيق المواطنة الكاملة للأفراد فى المجتمع، وهذا التحدى فى الحقيقة يضع الدولة والمجتمع فى مصر، أمام معضلة كبرى تتمثل فى أنه إذا كان الهدف هو تحقيق المواطنة الكاملة للأفراد فى المجتمع، فكيف يمكن تحقيق ذلك فى وقت تتزايد فيه الندرة الاقتصادية فى المجتمع، وتتعمق فيه الفوارق الاجتماعية، ويتعاظم الضغط والتوجس السياسى، وكيف يمكن تحقيق ذلك فى وقت يعاد فيه توجيه مسارات الاستثمار العالمى إلى مناطق أخرى غير المنطقة العربية. ويتم فيه استعمال فنون إنتاجية عالمية من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - المساهمة فيها بشكل فعال، ويتم فيه غلق أسواق خارجية بأكملها أمام صناعات واستثمارات وطنية، وتزداد فيه درجة الاعتماد على السوق العالمية بكل تقلباتها السياسية والاقتصادية من أجل الغذاء ومستلزمات الإنتاج. وجوهر المعضلة هو أن الظروف المحيطة والضاغطة على الدولة والمجتمع، تدعو للتضحية ببعض جوانب ومعانى مفهوم المواطنة الكاملة. بينما مازالت هناك قوى اجتماعية وسياسية وأيديولوجية رئيسية وقائدة

فى الدولة والمجتمع، تصبو إلى تحقيق مفهوم المواطنة الكاملة للأفراد.

فى مواجهة هذه المعضلة، هناك منهجان رئيسيان، أولهما: هو منهج قائم على فكرة الخطوات الصغيرة من أجل تحييد الضغوط التى تدفع إلى تضحيات كبرى لبعض جوانب مفهوم المواطنة الكاملة. وثانيهما: هو منهج قائم على فكرة القفز إلى الأمام وإحراق المراحل من أجل الهروب من خطر التهميش العالمى، حتى ولو أدى ذلك إلى تضحيات كبرى بمفهوم المواطنة بجوانبه المختلفة. إن الصراع بين هذين المنهجين وهاتين الرؤيتين هو الصراع الحقيقى الدائر الآن فى مصر حول الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى بكل ما يتضمنه هذا الإصلاح، من قضايا لها علاقة بالحريات السياسية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

وتستخدم جميع الوسائل والحجج فى هذا الصراع، وتصاغ فى إطاره الزمانى والمخاوف. فأصحاب منهج الخطوات الصغيرة يدخلون هذا الصراع بأيديولوجية الاستقرار والتقدم ببطء. بينما يرفع أصحاب منهج القفز إلى الأمام وإحراق المراحل شعارات الإنجاز وروح العصر.

إن مصر بها صراع عظيم بين أصحاب المنهجين، يدور حول تحدى المواطنة الكاملة فى زمن متغير وقاس. والخوف كل الخوف أن يستمر هذا الصراع ككل الصراعات الاجتماعية التى شهدتها مصر المعاصرة بدون حسم، فلا تنجح فى التقدم ببطء، ونقدر على القفز إلى الإمام، وإنما نظل ندور حول أنفسنا كما اعتدنا فى كثير من المواقف. آملين أن يقوم الزمن بالحسم.

أصحاب العنف السياسى :

يسود بين الكثير من المراقبين والمهتمين بتطور ظاهرة العنف السياسى والاجتماعى، الاعتقاد بأن هذه الظاهرة أوجدتها التفاسير غير محدودية التطور الديمقراطى، من ناحية، وفى اشتداد مظاهر التغريب

الثقافى والاختلال فى توزيع الدخل بين الفئات والأفراد فى المجتمع، من ناحية أخرى. وتأسيساً على هذا التوصيف للظاهرة، يذهب المراقبون إلى نصيحة النظام ونخبته الحاكمة إلى ضرورة العمل إلى توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، وعلى الاجتهاد فى التوافق مع القيم التقليدية والممارسات الإسلامية، وتحقيق قدر من عدالة توزيع الدخل، هذا إذا أراد النظام الحاكم أن يتجنب تطور الظاهرة وتأثيراتها السلبية على شرعيته وقدراته المختلفة. بعبارة أخرى، إن الكثير من المراقبين يرى أن تطور العنف السياسى فى جوهره يعبر عن اشتداد الحاجة إلى الممارسة السياسية المشروعة، من ناحية، وعن عمق الاعتراض على الظلم الاجتماعى والاغتراب الثقافى، من ناحية أخرى. وإنه بالتالى ومنطقياً عند إجراء إصلاحات تتعلق بالممارسة السياسية والعدل الاجتماعى والهوية الثقافية تأخذ الظاهرة فى التلاشى. وذلك لانتفاء أسبابها. فظاهرة العنف عند هؤلاء تدور وجوداً وعدما مع أسبابها.

ورغم ما لهذا الرأى والحجة من قبول عام، وربما يرجع ذلك إلى بساطة بنائها المنطقى، فإن هذا الرأى ليس فقط مضراً لعملية التطور الديمقراطى، ولكن أيضاً يفترض ويقوم على علاقة غير منطقية بالضرورة بين أسباب انتشار الظاهرة، وبين الحلول المقترحة للسيطرة عليها وتجنب آثارها.

إن ظاهرة العنف كما يدلنا البحث المتعمق فى إحداثها وتحولاتها، وكما شاهدناها فى أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات، لم ترتبط سببياً فى مجملها مع حاجة القائمين بالعنف إلى الدخول فى قنوات التعبير المشروعة والمغلقة أمامهم. فهم لم يمارسوا العنف من أجل دفع النظام إلى قبولهم كأطراف فى الترتيب الديمقراطى القائم، فالعنف لم يمارس فى سياق تهديد النظام سعياً وراء قبوله لعضويتهم فى الترتيب

الديمقراطى الحاكم. ولكن كل الغالب عليهم هو السعى من خلال العنف لإجبار النظام، إما على تغير توجه سياسى اجتماعى له أو سلوكه بصدد قضية ما. هنا تمت ممارسة العنف للإجبار وليس فى إطار الدفع من أجل توسيع عضوية الممارسين الشرعيين للديمقراطية. وللحقيقة كانت هناك بعض ممارسات للعنف فى هذا الإطار وخاصة بين بعض النقابيين، ولكن لم يفهم مدلولها الديمقراطى بسبب ما ولدته وعظمته ممارسات عنف الإجبار من شك وترقب وتأهب للعنف المضاد من جانب الدولة. ويصبح السؤال: هل لو كان الترتيب الديمقراطى يسمح بقبول الممارسين لعنف الإجبار، فهل كان لهم أن ينزلقوا إلى ممارسة هذا النوع من العنف؟ الإجابة عن هذا السؤال الافتراضى صعبة من الناحية العملية. ولكن يمكن الترجيح بنعم اعتماداً على أن التجربة الديمقراطية فى أوروبا الغربية علمتنا أن الديمقراطية يمكن أن تنمو وتتوسع فى نفس الوقت الذى تنمو فيه وتزداد ظاهرة ممارسة العنف من أجل إخضاع الدولة.

كما أن ظاهرة العنف فى بعض تياراتها الرئيسية، كانت بالفعل ضد مظاهر التغريب الثقافى، ولكن هل يمكن القول بأن انتفاء هذه المظاهر يعنى بالضرورة عنف هذه التيارات؟ للإجابة عن هذا السؤال، لابد من التفرقة بين نمطين من التغريب الثقافى، أولهما: مرتبط بمضمون الإطار الاجتماعى لطبقات وفئات معينة، وثانيهما: غير مرتبط بهذا المضمون.

ففى عهد عبد الناصر، كانت هناك حركة تغريب ثقافى واسعة النطاق سواء فى السينما أو فى العادات والتقاليد، ولكنها لم تكن تعبيراً صريحاً على الفروق الاجتماعية فى المجتمع. بينما كان الأمر بالعكس فى عهد السادات، وربما حتى الآن، حيث الفروق الطبقية بين الفئات والأفراد. إن عنف بعض هذه التيارات يقل كلما ضيقنا فى مجال التغريب

الثقافى الدال على الفروق الاجتماعية بين الأفراد. أما بشأن التغريب الثقافى غير المرتبط بالفروق الاجتماعية، فإن تضييق مجاله، فضلاً عن ضرره العام على قضيتى التحديث والتقدم بصفة عامة. فإنه من المرجح أن يؤدى إلى مزيد من العنف من جانب بعض هذه التيارات. ويرجع ذلك إلى ما سوف يعكسه ذلك التراجع من خضوع. الأمر الذى سوف يثير شهية هذه التيارات إلى الحصول على مزيد من التنازل من جانب الدولة والمجتمع. فيزداد العنف، وهنا يمكن توقع تولد عنف مضاد من الجماعات التحديثية.

تعريف الملكية العامة :

واحدة من القضايا الأساسية التى لابد من مواجهتها على مستوى الفقر، والعمل فى إطار مجابهة انهيار المهن فى مصر، وما يسببه من فوضى سياسية، هى كيفية تحديد وتعريف نمط الملكية من عامة وخاصة وتعاونية.

وتتبع العلاقة بين نمط الملكية وطبيعة المهن، من أن النمط السائد للملكية فى المجتمع يولد قطاع المهن القائد والمؤثر على صانع القرار السياسى، من ناحية، وعلى الاستقرار السياسى، من ناحية أخرى.

يذهب بعض أطراف الحوار السياسى فى مصر إلى أن الفرق الأساسى بين الملكية الخاصة والعامة، مرتبط بتحديد نوع المالك، من حيث هل هم أفراد أم دولة. فإن كان أفرادا فنحن أمام قطاع خاص، وإن كان دولة، فنحن أمام قطاع عام، والمشكلة الرئيسية مع هذا الاتجاه فى الحديث، أنه قائم على فهم مغلوط لحقيقة تعريف وتحديد أنماط الملكية من عام وخاص.

يعطينا القانون المصرى حقيقة أن الملكية الخاصة ليست مقصورة فقط على الأفراد، أو على ما يخضع لتنظيم النشاط التجارى الخاص

من أشكال قانونية كالشركات. فالقانون المصرى يقرر بصريح العبارة، أن الأصل فى الأشياء المملوكة للدولة أن تكون ملكيتها لها خاصة. ولا تعتبر مملوكة للدولة ملكية عامة ألا إذا ثبت تخصيصها للمنفعة العامة، بعبارة أخرى، إن أصل الأشياء هو الملكية الخاصة ليس فقط للأفراد، بل أيضاً للدولة، وأنه فقط عن تخصيص الملكية الخاصة للمنفعة العامة سواء بقانون أو قرار جمهورى أو بقرار من الوزير المختص أو بالفعل تصبح هذه الملكية الخاصة ملكية عامة.

بمعنى أعمق، نجد القانون المصرى يقول لنا ضمنياً أن الملكية العامة ليست فى الأغلب الأعم ملكية أصيلة، وذلك بإشارته إلى أنها نتاج تخصيص، يقر ويرفع حسب قانون أو قرار إدارى. فالدولة تمتلك أموال الشركات المساهمة العامة ملكية خاصة، ما لم ينص على خلاف ذلك فى قرار أو قانون الإنشاء.

وكذلك الوضع فى أموال القطاع العام والأراضى الصحراوية وطرح النهر.

فتقرير التخصيص للمنفعة العامة، والذى ينتج ملكية عامة وقطاعاً عاماً عملية فى جوهرها سياسية. فتحالف الإرادات السياسية هى التى فى الأساس تدفع إلى صدور قرارات التخصيص للمنفعة العامة، وهى التى تحافظ على استمراره، وعلى صدور قرار أو قانون بإزالة التخصيص للمنفعة العامة، فهذا الصراع السياسى قد يكون فى جانب منه ضد قوى سياسية فى المجتمع، تدعو ضد مبدأ المنفعة العامة أو فى جانب آخر، ضد قوى مؤثرة فى الدولة تتبنى سياسات تستدعى إزالة التخصيص المنفعة للعامة.

وكانت هذه هى المعركة الكبرى فى السبعينيات من أجل الحفاظ على القطاع العام فى ظل الانفتاح. حيث سمحت الدولة لشركات القطاع العام

بالمساهمة فى شركات تخضع لقانون الانفتاح. ومن ثم تتحول هذه الشركات العامة إلى شركات خاصة، وربما واحدة من الخطوات المهمة التى اتخذها النظام السياسى للرئيس مبارك، تمثلت فى إصدار قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣، بشأن هيئات القطاع العام وشركاته. وما ارتبط بها من قرارات جمهورية تنص بصراحة على أن أموال هذه الهيئات أموال عامة. فيما سبق، كان يتم التأكيد على ملكية الدولة التامة للأموال، وفى معظم الأحوال دون الإشارة إلى أنها أموال عامة، ومن أهم هذه القرارات القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٣، والذى حظر على شركات القطاع العام المساهمة فى شركات أخرى بالاشتراك مع أفراد أو أشخاص اعتبارية خاصة إلا بموافقة رئيس الوزراء، فالصراع السياسى فى مصر الآن فى جانب منه وربما فى جوهره، يدور بين قوى اجتماعية تدعو الدولة لإزالة التخصيص من أجل المنفعة العامة.

وتفضيل المنفعة الخاصة القائمة على مبادئ الملكية الخاصة وقوى اجتماعية أخرى ترى فى التخصيص للمنفعة العامة والتوسع فيه، وسيلة أكيدة لتحقيق الاستقرار وكلتا القوتان لهما من الأنصار والميلشيات السياسية الكثير فى أجهزة الدولة وهيئات المجتمع.

ولرفع هذا الصراع، لابد من العمل الفكرى والقانونى والفلسفى والسياسى لتأسيس الملكية العامة كملكية أصيلة، وليست مجرد ملكية خاصة مع الإيقاف، فالمسألة هنا لابد وأن تتصل بإعادة تأسيس فكرة الدولة المصرية كدولة تهدف فى الأساس - وطبقاً لأصل الأشياء - للمنفعة العامة، وللقيام بذلك لابد من مراعاة أن الديمقراطية كالخبز والحفاظ على البيئة والأمن القومى من المنافع العامة الأصيلة للبشر فى نهاية هذا القرن.

استيعاب الفوضى السياسية :

انتهينا فى مقال سابق، إلى أن مصر تتعرض إلى عدم استقرار نابع أساساً من اختلال رهيب فى نمط المهن والأعمال السائد. فالخلل فى مواصفات المهن، وعدم اتساق البرامج الرسمية للتأهيل والتدريب مع متطلبات السوق، وانتشار أنماط استهلاك غير مشجعة إلى التجويد فى العمل والمهنة، ودافعة إلى التركيز على منطق توليد الدخل الكبير وليس أداء العمل بأصالة واحتراف، كل ذلك بسبب عدم استقرار سياسى من الدرجة الأول.

فليس من الغريب مثلاً، أن نجد أن معظم المندفعين فى إطار العنف السياسى ذوو مهن هامشية، لا تحتاج إلى تدريب أو إتقان، أو أن بعض القواعد السياسية لبعض الأحزاب الداعية للتغير الشامل والتجديد لجذور المجتمع مستمدة من مصادر مهنية تتسم بعدم الاستقرار المؤسسى، من حيث أسلوب الدخول للمهنة أو ممارستها أو الخروج منها.

باختصار، إن مشكلة مصر السياسية الأولى ليست فى الأحزاب، وعدم إتقانها للعبة الديمقراطية، بل فى انهيار نظام المهن فى المجتمع. الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض فى كفاءة الأداء على جميع مستويات المجتمع والدولة. وإلى نزوع الأفراد إلى النمو النفسى والاجتماعى والاقتصادى خارج قيود المهنة ومتطلباتها.

واقتراح سياسات عامة لمواجهة هذه الفوضى السياسية، لابد أن يكون متضمناً الإدراك بأن هذا الانهيار وهذه الفوضى هما عمليتان اجتماعيتان وتاريخيتان. وذلك بمعنى أنهما جاءتا وسوف يستمران لوقت من الزمن لأسباب متعلقة بأسلوب تكوين المجتمع والدولة بمصر، فالهدف من أن سياسة فى ضوء هذا الإدراك تتصرف إلى العمل، على ألا يساهم هذا الانهيار فى المهن إلى سيولة مجتمعية تغرق النظام

السياسى فى طوفانها. بمعنى أكثر تحديداً، تبغى السياسة العامة فى هذا الصدد، إلى خلق البرامج والأفعال الهادفة لإيقاف انهيار المهن، ولمنع تركز وتعاظم الفوضى السياسية.

فى هذا الإطار، يمكن القول بعدد من السياسات، وهى:

١- التنظيم الدقيق والتحديد الكافى لمواصفات المهن: وهذا التنظيم لابد أن يغطى القطاع العام والقطاع الخاص للمهن، ففى مصر لا يوجد إلا توصيف وتنظيم عام للمهن فى القطاع العام، وذلك وفقاً للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨. ويمكن فى هذا الإطار أن تشرع الدولة فى تحديد الوظائف الأساسية فى مجالات القطاع الخاص. فتقوم بتحديد من هو رجل الأعمال، وما مواصفات الاستثمار الإسلامى إلى آخره.

والمشكلة الحقيقية هنا، هى فى توصيف المهن والأعمال فى القطاع غير الرسمى، وذلك لما يتصف به من موسمية للأعمال، وعدم تطلب خبرة فى أدائها، وعدم ثبات المقابل المادى لها.

وللسيطرة الفنية على هذا القطاع، والذى فى كثير من الأحيان، يكون المصدر الرئيسى للعنف والفوضى السياسيين، يتطلب الأمر أن تتم الموازنة بين العمل على تقنين وتأسيس الوظائف التى يحتويها هذا القطاع، وبين اعتباره متنفساً للأفراد من أجل زيادة دخولهم بشكل يساعدهم على مواجهة ضيق وكساد البطالة فى السوق الرسمية.

٢- شروع النظام فى صنع إيديولوجية رسمية قائمة على تحديد شروط أخلاقية للعمل السياسى وللسياسيين: ومن المستحسن التأكيد على معانى المسئولية والأمانة والكفاءة والانضباط فى العمل السياسى. فكثير من العاملين بالسياسة سواء فى الدولة أو الأحزاب يشوب سلوكهم الكثير من عدم الانضباط الأخلاقى. فى هذا السياق، لابد من الإثبات من خلال القانون الحاسم أن المال العام له حرمة وقدسية، وأن

العمل الخاص لا يعنى الثراء غير المبرر. وأن العمل السياسى هو عمل فيه من بذل الذات وإنكارها أكثر من الربح والصعود الاجتماعى.

٣- العمل على كسر التحالف المصلحى بين قيادات الدولة العليا والوسطى وبعض قطاعات القطاع الخاص القائمة على الاكتساب أساساً من وراء تدوير المال العام فى المشروعات الخاصة، فقد أثبتت الدراسات المتعددة والخبرة العملية أن هذا الشكل من الاستثمار لا يساهم فى خلق مهن مستقرة أو تعظيم للمال العام أو زيادة فى الاستثمار الخاص. فهذا التحالف هو المستفيد الأساسى من انهيار المهن والفوضى السياسية، وذلك لما يتيحاه لهذا التحالف من تعظيم ثروته.

والتحدى هنا هو فى العمل على بناء شبكة من التعاون الوظيفى المحدد بين القطاعات الإنتاجية من القطاع الخاص وقطاع الدولة، وخاصة فى مجال توافق التوصيف المهنى والأجور وأنسياب العاملين بينهما. فيمكن أن يشترط التدريب المشترك للعاملين فى القطاعين كشرط للعمل.

٤- تشجيع النقابات المهنية على أن تكوّن اتحادات نقابية وذلك لزيادة قدرة الاستيعاب المؤسسى لهذه النقابات، فالمهنة الواحدة الآن فى مصر، أصبح بها تخصصات عدة. وللحفاظ على هذه التخصصات وتعميقها، فلابد من الاعتراف لها بأشكال مؤسسية للتمثيل المهنى. فمن الملاحظ أن المهن التى تعانى من انهيار يصاحبها عدم الاعتراف للتخصصات المختلفة داخل المهنة بالتمثيل المؤسسى، هذا فى الوقت الذى نشاهد فيه الحفاظ على مستوى المهنة فى المهن التى يصاحبها الاعتراف المؤسسى للتخصصات الفرعية بها.

فى النهاية، هذه السياسات ما هى إلا مقترحات يكون من المفيد

الاسترشاد بها فى مواجهة الفوضى السياسية النابعة من انهيار المهن فى مصر.

فن خلق الاستقرار السياسى :

يعتبر فن خلق الأحداث وتطويعها فى إطار هادف لتحقيق مصالح معينة، من أهم المهارات التى يجب أن تتوافر فى صانع القرار، سواء فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية. ويقصد بهذه المهارة، القدرة على خلق المواقف الملائمة لتحقيق أهداف لصانع القرار سواء كان فرداً أو جماعة أو مؤسسة، وسواء كان هذا أو تلك حاكماً أو محكوماً، والمواقف الملائمة نوعان، فهى إما مواقف مكونة من وقائع متناثرة، تتصف بأن الرابط بينها ضعيف وواهٍ. أو مواقف أولية تتميز بالقابلية إلى التطور والتطويع فى اتجاهات مختلفة.

وجوهر هذه القدرة يتمثل فى معرفة صانع القرار للآليات الخاصة بصنع الموقف المرغوب فيه، هذا بالإضافة إلى تملك الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، وسنقصر الحديث فى هذا المقال على شروط ومظاهر هذه القدرة فى إطار قدرة الدولة المصرية على الفعل فى مجال تحقيق الاستقرار السياسى.

أول شروط القدرة على خلق المواقف الملائمة، هو توافر المعرفة الكاملة لعناصر البيئة، التى تتم فى إطارها الحركة الهادفة للاستقرار السياسى، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الاستقرار السياسى يجب أن يفهم فى إطار تطور المهن وأنماطها، بشكل يسمح بخلق تكوينات اجتماعية ضد عدم الاستقرار الاجتماعى ومن ثم السياسى. ويمكن القول بأن علاقة المجتمع بالدولة وهى مقبلة على التسعينيات تتميز بالصفات التالية:

١- نمو المهن والأعمال بشكل غير مرتبط بالدولة، وذلك بمعنى أنه لم

يعد تصنيف المهن المرتبط بالعمل البيروقراطى والاقتصادى للدولة، ذا فاعلية فى معرفة ما هى الأعمال التى يشغلها الأفراد فى المجتمع.

ويرتبط بهذا النمو، ذلك التغير فى الشكل المؤسسى الذى تأخذه هذه المهن، وفى أسلوب توليد الدخل، وفى علاقات الولاء والتبعية المتضمنة فى هذه المهن والأعمال.

٢- تشابه وتماثل المهن والأعمال بين الحضر والريف وبين الطبقات المختلفة. فلم تعد هناك أعمال مقصورة على أهل المدينة وفقط. أو على أفراد طبقة بعينها دون غيرها. بل وصل الأمر إلى اختفاء الفواصل بين الأعمال والخبرات المختلفة داخل المهنة الواحدة.

٣- ازدياد الانفصال بين حاجة السوق إلى مهن معينة والتدريب ونظم التعليم الرسمى للدولة. الأمر الذى أدى فى المحصلة النهائية إلى ازدياد البطالة الناتجة عن عدم التأهيل للمهن والأعمال المطلوبة فى سوق العمل.

٤- عدم ارتباط إنتاج السلع للاستهلاك بنمط المهن والأعمال السائد. فالسلع المعروضة فى السوق بصفة عامة، لا تدعو أو تشجع على رقى المهن أو تميزها أو تمايزها. فأغلب هذه السلع تدفع الأفراد إلى التركيز على المقابل المادى للمهنة دون حرفية المهن أو مدى جودة الإنتاج.

٥- تعمق الانفصام بين المهن والأعمال والثقافات المهنية والاجتماعية المرتبطة بها. فأصبحت هناك مهن حديثة تستدعى فى العاملين بها، الأخذ بعادات وأخلاقيات اجتماعية حديثة وعلمانية، كى تؤدى هذه المهن والأعمال بشكل كفء، نجدها غارقة فى شبكة من العلاقات الاجتماعية والتنظيمية للعمل لكل ما توصف به، بأنها متخلفة ولا تتيح أداء هذه المهن والأعمال بشكل كفء وراق.

٦- ازدياد عجز النقابات والهيئات التمثيلية للمهن والأعمال عن

الدفاع عن المصالح المهنية للمنضمين لها.

فإذا كانت العلاقة بين المجتمع والدولة من زاوية تطور المهن والأعمال تتصف بما سبق الإشارة به، فإن هناك صفات أخرى لهذه العلاقة، إذا نظر إليها من منظور علاقة المهن والأعمال بالنظام السياسى ، هذه الصفات هى أربع صفات رئيسية، كالتالى:

١- عدم اتخاذ النظام السياسى مهنة أو مجموعة مهن معينة كقاعدة اجتماعية له، يؤسس عليها شرعية وجوده السياسى، فمصر المعاصرة انتقلت من اعتبار العاملين فى الدولة بقطاعيها البيروقراطى والإنتاجى إلى جانب الفلاحين متوسطى الملكية التكتل المهنى القائد فى المجتمع إلى النظر إلى العاملين فى المهن والأعمال المرتبطة بالأعمال الحرة والاستثمار باعتبارهم القطاع المهيمن اجتماعياً.

٢- اعتياد النظام السياسى التعامل مع المهن والأعمال باعتبارها خالية من أى مضمون سياسى، مما أدى إلى أزمة فى العلاقة بين النظام وأصحاب مهنة أو مجموعة مهن معينة، عندما يتم اكتشاف الارتباط بين ممارسة المهنة والنزوع نحو قيم سياسية غير مرحب بها من جانب النظام.

٣- انتهاج النظام منهج أن تكون مؤسسات كل مهنة مسئولة اجتماعياً وسياسياً عن العاملين بها. الشأن الذى دفع إلى ازدياد تحميل المطالب والمسئوليات على عاتق هذه المؤسسات، وبالتالى إلى عجزها المالى والإدارى.

٤- ثبات رؤية النظام للمهن، باعتبارها أداة للسيطرة والتحكم، الأمر الذى دفع الكثير من العاملين ببعض المهن الرئيسية إلى طرح المهنة، باعتبارها أداة فى مواجهة الدولة، فأصبحنا نشاهد المطالب بأن تكون المهنة سلاحاً فى يد أصحابها لمواجهة أو ترشيد أو الاستقلال عن

الدولة.

فى ضوء ما سبق، يتضح أن هناك فى مصر الآن خللاً رهيباً فى نمط المهن والأعمال السائد، الواقع الذى يدفع العلاقة بين المجتمع والدولة إلى عدم الاستقرار. فى مقال لاحق ستتم مناقشة كيف للدولة أن تتعامل مع هذا الموقف غير الملائم للاستقرار من أجل تطويعه إلى موقف ملائم للاستقرار.

غنائم السلطة :

تعانى الحياة السياسية فى مصر من مشكلات عديدة. وربما من أهم تلك المشكلات على الإطلاق، عدم وضوح واستقرار تقاليد وقواعد وحدود للانتفاع الشخصى والفئوى للقائمين بالسلطة السياسية.

ففى بعض البلدان كالولايات المتحدة الأمريكية، هناك تحديد دقيق لكيفية الانتفاع الشخصى والفئوى من القائمين على السلطة السياسية، فالوظائف التى يمكن التعيين فيها لأسباب سياسية محددة ومعروفة، وأساليب تعظيم الدخل الفردى للمسئولين معروفة، ولها قواعد ويتم مراقبتها بحرص شديد من جانب هيئات محددة وفعالة، هذا إلى جانب رقابة الرأى العام متمثلاً فى الصحافة والتليفزيون.

والفكرة الجوهرية وراء هذا التحديد، هى الرغبة فى إحداث التوازن بين مجموعتين من الاعتبارات :

المجموعة الأولى: تقوم على الاعتراف بأن الدور السياسى فى حياة الأفراد هو دور عارض، وأن هذا الدور لا يجب أن يكون مدخلاً وسبباً فى تعطيل سعيهم لجمع الثروة وتنمية دخولهم الخاصة.

أما المجموعة اثانية: فتقول بأن الدور السياسى لا يجب أن يكون وسيلة لتنمية وتعظيم الثروات الخاصة لمن يقومون به، وأن الدور السياسى لا يجب أن يكون إطاراً يستطيع أحد التكتلات الشخصية أو

الاجتماعية من خلاله تعظيم الفوائد الخاصة بها.

وأخيراً، فإن القيام بالدور السياسى بفاعلية، يتطلب وجود بعض علاقات الثقة الشخصية بين القائمين بالدور ومساعديهم أو المشاركين معهم فى هذا الدور.

ورغم التناقض الجوهرى بين هاتين المجموعتين، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد قواعد للتوفيق بينهما بشكل يسمح بممارسة سياسية سليمة، وبالتالى بديمقراطية أوسع، وكان أبلغ دليل على قوة هذه القواعد هو قدرة المحاكم الأمريكية على دفع جيم رايت رئيس مجلس الشيوخ على الاستقالة، بعد اتهامه باستغلال منصبه فى البرلمان للإثراء الشخصى.

وهناك الكثير من الحوادث فى التاريخ الأمريكى فى هذا السياق. وتوجد دول أخرى فى العالم مثل المملكة البريطانية وفرنسا والدول الاسكندنافية لها خبرات مماثلة. ويمكن ضرب العديد من الأمثلة من تاريخها المعاصر تدل على ذلك.

وفى إطار التجربة المصرية تبرز أسئلة كلها تدور حول لماذا لا توجد لدينا مثل هذه التقاليد، التى تسمح بتنظيم غنائم السلطة؟

وإشكالية غنائم السلطة طرحت وبشدة فى الفكر السياسى المصرى فى شكل قضايا الفساد السياسى. وهذه القضايا لم يتميز بها عهد من غيره، فكافة العهود السياسية منذ ١٩١٩ عرفت قضايا الفساد السياسى. وإن كانت بدرجات مختلفة من الحدة والانتشار. ولإدراك مدى حساسية الشارع السياسى لهذه القضايا، فيلاحظ أنه يكفى لأى نظام سياسى - أياً كانت إيديولوجيته وتوجهاته السياسية - أن يرفع شعار محاربة الفساد حتى يحصل على شرعية وقبول كبيرين.

وإجابة عن سؤال: لماذا تستمر قضية الفساد السياسى فى مصر

رغم كل الإجراءات والتحولات، وتغير العهود؟ يمكن القول بصفة أولية بمجموعتين من الأسباب:

أولاً: ما يتعلق بمنطق السلطة فى المجتمع المصرى بصفة عامة، ونظام الحكم بصفة خاصة، فالسلطة فى الثقافة المصرية تعبر عن الحق فى التحكم والانفراد فى تقرير الأفعال. بهذا المنطق فالسلطة فى مصر سلطة مغتربة عن المجتمع. الأمر الذى يجعل السلطة دائماً فى حاجة إلى السيطرة على هذا المجتمع، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال الفساد السياسى، حيث تقوم السلطة بخلق ولاءات شخصية وفئوية فى مقابل ما تمنحه من أسباب الثروة والسلطة.

فالسلطة فى مصر هى سلطة مانحة فى المقام الأول، ومن الغريب أن نلاحظ أن التجربة الليبرالية قبل ١٩٥٢ لم تغير من طبيعة السلطة فى مصر.

ثانياً: ما يتعلق بأسلوب الوصول إلى السلطة، فالوصول للسلطة فى تاريخ مصر، لا يتم فى الأغلب إلا عن طريقين لا ثالث لهما. إما الوصول عن طريق الانقلاب سواء الدستورى أو غيره، أو عن طريق الميراث سواء ميراث النسب أو ميراث الاستخلاف. وهاتان الطريقتان لا يمكن إلا وأن تؤديا إلى تهيئة الظروف للفساد السياسى، حيث يعتبر الفساد السياسى هو الآلية المهمة والضرورية لضمان تماسك السلطة واستمرارها فى مواجهة المنافسين.

وتبدو أن إشكالية غنائم السلطة سوف تستمر معنا إلى وقت بعيد، وذلك لفشل التجربة الديمقراطية الثانية فى تاريخ مصر الحديث فى الوصول إلى اتفاق حول القواعد والتقاليد التى يمكن من خلالها تنظيم ممارسة السلطة السياسية. وسوف تزداد هذه الإشكالية حدة وإلحاحاً على الوجدان السياسى المصرى، نظراً لتعمق الأزمة الاقتصادية من

ناحية، ولتزايد أهمية الاعتبارات السياسية فى القرارات والإجراءات التى يقوم بها نظام الحكم، من ناحية أخرى.

دفاعاً عن الجمهورية :

جاء بيان المعارضة السياسية إلى رئيس الجمهورية، ورد بعض كبار كتاب الصحف القومية عليه، ليثير العديد من الإشكاليات حول التفكير فى المستقبل السياسى لهذا البلد، فبيان المعارضة السياسية يتمحور حول مقولة حاجة مصر إلى مشروعية دستورية جديدة، تكون المدخل الطبيعى لتغيير نظام الحكم من رئاسى - له ملامح برلمانية - إلى نظام برلمانى على النسق البريطانى.

هذه الدعوة بالطبع أثارت كتاب الصحف القومية لما فيها من افتئات على النظام الرئاسى وإدانة له. ودارت رحى الحرب الإعلامية بين الفريقين، ولكن دون الانتباه إلى إثارة السؤال الكبير فى التفكير السياسى المصرى، ألا وهو ما معنى أننا تطورنا إلى النظام الجمهورى بعد ١٩٥٤، وما هى خصائص هذا النظام؟ وكيف يمكن أن يتحول إلى مزيد من الديمقراطية. بعبارة أخرى، هل نظامنا الجمهورى هو نظام رئاسى بطبيعته، وإنه إذا كان لنا أن نتحول إلى البرلمانية، فهل لابد من إلغاء النظام الجمهورى.

لمناقشة هذه القضية، لابد أولاً من التأكيد على أن القول بإلغاء النظام الجمهورى كما هو متضمن فى دعوة زعماء الأحزاب إلى البرلمانية لا تعنى العودة إلى شكل النظام الملكى. بل تعنى بالتحديد إلغاء العلاقة المباشرة بين الرئيس والشعب كمحور أساسى وأولى للسياسة فى البلاد.

فالجمهورية كمبدأ سياسى وكتطور فكرى فى السياق السياسى المصرى، أصبحت تعنى قدرة الرئيس المباشرة على تعبئة فئات عريضة من الشعب من أجل قضايا الاستقلال والتنمية بالمعنى العريض للكلمة.

هذا فضلاً عن انصراف معناها إلى تأكيد العوامل المجمعة لفئات الشعب المختلفة على عوامل الصراع والفرقة. فالتاريخ السياسى لأوروبا علمنا أن محاولة المزج بين الجمهورية والبرلمانية هى محاولة فاشلة، ولا تؤدى إلا إلى الانهيار الدستورى والتطرف والتمزق السياسى والاجتماعى، كما حدث فى جمهورية فيمار الألمانية والجمهورية الرابعة بفرنسا، هكذا فالقول بإلغاء النظام الجمهورى يعنى بناء نظام جديد لا يقوم على هذين المعنيين المحوريين. بعبارة محددة، فإنه لا يمكن تصور نظام جمهورى فعال بدون وجود نظام رئاسى.

وبيان المعارضة يبدو أنه لم يأخذ فى الاعتبار إشكالية النظام الجمهورى فى مصر، وكيف يمكن تطويره إلى نظام ديمقراطى. والغريب أن تجاهل هذه الإشكالية لا يتسق والبناء الفكرى لحزبى الوفد والتجمع.

فالوفد هو حزب قريب للنظام الجمهورى من حيث إن هذا النظام نظام علمانى فى الجوهر، كما أن التجمع وفق بنائه الفكرى والإيديولوجى يفضل نظاماً به قدر من القدرة على التعبئة للموارد والجماهير. وهذا يعتبر من إحدى علامات النظام الجمهورى. ولهذا لا يمكن فهم السقوط الفكرى والفلسفى لكل من الوفد والتجمع بالدعوة إلى التمييز بين المسلمين، وغير المسلمين كما جاء فى البند الثامن من البيان وبالدعوة إلى فصل بين صلاحيات رئيس الجمهورية. وبين اختصاصات السلطة التنفيذية، كما جاء فى البند الخامس من البيان.

بنظرة سريعة على تجارب الدولة التى تحولت إلى الديمقراطية فى العالم الثالث، نلاحظ أن هناك غلبة على الدول التى لم تأخذ بالنظام البرلمانى على النسق البريطانى، حيث نجدها تعتمد أكثر على نظم جمهورية رئاسية. فالإشكالية التى على المفكرين المصريين التعامل معها بإبداع حقيقى، تتمثل فى كيف يمكن نزع سلطوية النظام الجمهورى

الرئاسى، مع الاحتفاظ بطبيعته كنظام جمهورى رئاسى.

ربما يكون التأكيد على حقوق الإنسان والولاية العامة للقضاء وصحة الانتخابات العامة، وبناء نظام أخلاقى ضد الفساد، يكون كل ذلك هو المداخل الحقيقية لنزع الصفة السلطوية عن النظام الجمهورى المصرى.

إن النظام الجمهورى المصرى تطور إلى السلطوية نتيجة لممارسات قواد ١٩٥٢، وليس لأى طبيعة خاصة بالنظام الجمهورى الرئاسى. إن الكثير من مثقفى هذه الأمة، والذين يرون أنفسهم الصفوة، ارتضوا بهذا التطور ونعموا فى ظله. إن التحدى الحقيقى يكمن فى ديمقراطية النظام الجمهورى الرئاسى، رغم أنف الصفوة المثقفة، وأنف زعماء الأحزاب الراغبة فى دفع البلاد إلى عدم الاستقرار البرلمانى.

2

الإصلاح من أسفل فى الحزب الوطنى

استجابة لدعوة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، بادرت أمانة الحزب بالقاهرة - وتولى د. جهاد عودة هذه المهمة- بالتخطيط لإعداد برنامج لتدريب خمسمائة شاب فى القاهرة، بواقع عشرة عن كل قسم من أقسام القاهرة (٤٠ قسما) وأكثر وهم مائة شاب من الشباب النشيط فى العمل فى الأمانة.

التعريف بالتدريب السياسى والهدف منه:

وتم ذلك من خلال اجتماعين بمقر الأمانة بتاريخ ٩ و ١٣ مايو ١٩٩٦، حيث جرى تحديد الهدف من برنامج التدريب السياسى بأنه التوعية السياسية القائمة على فكرة الواقع والخدمات وليست فكرة التعبئة التى سيطرت على العمل السياسى الجماهيرى فى الستينيات من خلال إطار الاتحاد الاشتراكى ومنظماته السياسية والجماهيرية، فالمرحلة القادمة من العمل الحزبى فى ظل الظروف السائدة، تتطلب توعية سياسية تهدف إلى المساعدة على وضع برنامج خدمى سياسى يستجيب للواقع الاجتماعى ولحقائق العصر.

ويتسم الواقع الاجتماعى فى مصر الآن، بأنه يتطور بشكل سريع ومتغير، الأمر الذى يفرض عليه ظلالاً من الغموض هكذا، والواقع ليس له نمط يقينى نعرفه من خلال الحراك الاجتماعى، فالمهمة الآن هى تدرب الشاب على رصد الواقع الاجتماعى بقصد استجلاء جوانب الغموض فيه، ورصد تطوراته والتغييرات التى تطرأ عليه، ووضع تصور الحراك الاجتماعى صعودا وهبوطا، وذلك على مستوى الشياخة والقسم. كما يهدف برنامج التدر يب إلى الاهتمام بالعلاقات الدولية وتطوراتها فى مرحلة لاحقة، لما تنطوى عليه من آثار داخلية تحدثها بسبب وجود رعايا للدولة فى العديد من بلدان العالم. كما حدث أثناء

أزمة العدوان العراقى على الكويت.

ولتحقيق هذا، يتم التدريب على تقديم تقرير حول البناء الاجتماعى بكل قسم على حدة، ويساعد هذا التقرير ، الذي يُقدم بشكل دورى كل ستة أشهر مثلا، على توجيه البرنامج الخدمى والسياسى، على مستوى القسم أو القطاع، ويجب أن يكون الاهتمام بقضايا الفقر وعدم الاستقرار، ولابد وأن تأخذ هذه القضايا حيزا أكبر من الاهتمام عند تنفيذ البرنامج المعد لذلك، ولابد كذلك من إعادة تقييم مشروعات الحزب دورياً مثلا كل ستة أشهر على ضوء التطورات والتغيرات الحادثة على مستوى القسم.

ويتضمن برنامج التدريب السياسى برنامجاً خدمياً لخدمة الشباب فى جميع الأقسام، ويتم تصميم هذه البرامج التى تركز على المشاكل الرئيسية الخاصة بكل قسم على حدة، ووضع تصور بالحلول المقترحة المناسبة لهذه المشاكل، والتحرك للتصدى لها، والتعامل معها، ومن أمثلة ذلك:

القيام بحملات لمدة أسبوع مثلا للتوعية ضد مشكلة رئيسية واحدة تواجه القسم كمشكلة البانجو أو المخدرات مثلا فى بعض أقسام القاهرة كقسم المطرية مثلا، وذلك بالاشتراك مع الجهات والأجهزة المعنية أو الاهتمام بتقديم خدمات طبية وتعليمية وثقافية من خلال مقار الحزب الوطنى فى الأقسام للتخفيف عن أعباء محدودى الدخل والفقراء على مستوى القسم.

هذا ولابد من التمييز بين التدريب السياسى باعتباره معرفة الواقع السياسى، من حيث الحجم والشكل والموارد وبين التثقيف السياسى كمعرفة المقولات الأساسية لهذا الواقع، فالهدف فى الأساس من الترتيب السياسى هو التوعية الشبابية القائمة على فكرة توصيف الخدمات والمطالب على مستوى كل قسم.

برنامج التدريب السياسى:

ومن ثم جرى تصميم برنامج للتدريب السياسى على مستوى الأقسام، تبدأ مرحلته الأولى بتنظيم ثلاثة معسكرات لتدريب وتخريج خمسمائة شاب من جميع أقسام القاهرة، على إعداد ومتابعة ثلاث خرائط تصف القسم من ناحية البناء الاجتماعى وتوزيع الثروة والموارد الموجودة على مستوى القسم من إنتاجية وخدمية لإعداد السياسيين والحلفاء والأصدقاء، وقد تم فى المعسكر الأول (معسكر الإسماعيلية): اختيار شخص واحد عن كل قسم تم تدريبه ليكون بمثابة مسئول عن التدريب السياسى على مستوى القسم الخاص به. وفى المعسكر الثانى: تم توسيع دائرة المشاركة لتشمل مسئول التدريب السياسى، بالاضافة إلى خمسة أشخاص آخرين من كل قسم. وفى المعسكر الأخير: يتم تدريب وتخريج العدد المستهدف من الشباب الذى تلقى التدريب السياسى، وهو عشرة شبان من كل قسم.

وفى مرحلة لاحقة لاعتبارات تتعلق بالتخطيط .. تم تقسيم القاهرة إلى أربعة قطاعات هى:

قطاع غرب:

ويضم أقسام: الدرب الأحمر والظاهر وباب الشعرية والجمالية ومنشية ناصر وعابدين والموسكى، والأزبكية وقصر النيل وبولاق أبوالعلا والزمالك والوايلى..

قطاع شمال:

ويضم أقسام: الساحل وشبرا وروض الفرج، والشرابية والزاوية الحمراء والأميرية وحدائق القبة والزيتون.

قطاع جنوب:

ويضم أقسام: السيدة زينب والخليفة ومصر القديمة ودار السلام والمنيل والبساتين والمعادى وحلوان والتبين و١٥ مايو.

قطاع شرق:

ويضم أقسام: مدينة نصر ومصر الجديدة والمطرية والنزهة وعين شمس والسلام والمرج والنهضة والعبور.

وهكذا، فإن كل قطاع يضم عدداً من الأقسام وفق التقسيم المعتمد لدى الحزب الوطنى الديمقراطى بالقاهرة، ويكون مسئول القطاع بمثابة منسق للبرامج والأنشطة على مستوى القطاع ككل، خصوصا فى القضايا التى تشترك فيها الأقسام التى يتشكل منها القطاع.

وفى مرحلة لاحقة، يجرى التخطيط للإعداد لبرامج تدريب سياسى ذى نوعية خاصة بالعمال، خريجى المدارس المتوسطة، والطلاب وصغار التجار وتجار التجزئة وصغار المستثمرين ورجال الأعمال الشباب فى إطار البرنامج العام للتدريب السياسى.

الخرائط:

أ- خريطة البناء الاجتماعى:

وتضم خريطة البناء الاجتماعى أربع خرائط نوعية هى:

أ) خريطة المهن فى القسم.

٢) خريطة الثروة فى القسم.

ج) خريطة النفوذ فى القسم.

د) خريطة الموارد فى القسم.

أ- خريطة المهن:

تؤثر تأثيرا كبيرا فى التعبئة السياسية وتوسيع العضوية وتحديد المطالب، فمطالب العمال تختلف عن مطالب التجاريين والمهن المختلفة، والمهم هو معرفة تركيب المهن الموجودة داخل كل قسم، وما هى المهنة السائدة وإذا لم تكن هناك مهنة سائدة لابد من معرفة المهنة المؤثرة.

مثال ذلك:

فى حلوان: المهنة السائدة هى الصناعات الحربية «العمال»، ويمكن أن توجد مجموعة من المهن السائدة أو هناك مهن جديدة وهناك مهن تخرج من مهن ،ولابد من مراعاة تغير الواقع، ومراجعة ذلك كل ستة أشهر، ومعرفة كيفية تكوين المطالب، وهى مسألة فنية، لأن معرفة مطلب جماهيرى ما فى القسم، وبعد تكوين المطالب، يتم تجميع المطالب بشكل اختزالى، والمهم هنا هو معرفة كيفية تكوين المطالب العامة والقوى الاجتماعية التى تقف وراءها وكيفية الارتباط بها.

ب- خريطة الثروة:

من يملك ماذا ولماذا؟

فى أى قسم ودائرة، من الضرورى أن تعرف الذى يملك الثروة؟وما هو شكلها؟ هل هى فى شكل أموال أم عقارات أم عمال ومدى تأثير أصحاب العقارات. ففى القاهرة يكون التأثير المالى هو (الفلوس) ولابد له من تحديد الغنى والفقير فى القسم، وحجم ثروة الغنى. فهناك درجات بين الغنى والفقر، والفقراء لهم خريطة فى المشاركة، إما المساندة أو الاعتراض. أما الأغنياء والطبقة الوسطى فنمط المشاركة لديهم غامض، وبالتالى لابد أن يعرف كل شخص شكل مشاركة

الأغنياء فى قسمه، وهل يمكن أن يشاركوا أم لا؟ والمهم هنا هو معرفة نمط الثروة، من ناحية، ونمط المهن، من ناحية أخرى، وكيف يحدث التفاعل بينهما؟

وفكرة المكون الثالث تقوم على التفاعل بين خريطتى المهن والثروة.

ج- خريطة النفوذ:

والنفوذ يختلف عن المهن والثروة.. من الذى يؤثر على من؟ ولماذا يعبر عن أصحاب التأثير؟ وهناك من يستطيع أن يؤثر رغم أن الثروة ليست معهم. والمهن السائدة ليست معهم، والأخطر أن يكون هناك تفاعل بين الثروة والمهن والنفوذ، ورغم أن مكون الثروة والمهن لدى الحركة الإسلامية ضعيف، إلا أن مكون النفوذ لديهم يمكن أن يكون قويا لكيلا يمثل خطراً، طالما ظل منفصلا عن الثروة والمهن.

إن النفوذ لا يكون إلا فى إطار حالتين: أن يكون هناك نفوذ شخصى مستقل عن الثروة والمهن، وهو نفوذ طبيعى تعبر عنه فكرة «القائد الطبيعى» الذى يكون قائدا بعلاقاته الاجتماعية.

ويمكن أن يحدث توافق بين المكونات الثلاثة والمهنة والثروة والنفوذ، وهى مكونات رئيسية.

كذلك يمكن أن يحدث تناقض بينها، ويكون للثروة نفوذ، ولا يكون هناك أساس مهنى فى بعض الحالات ويحدث صراع اجتماعى حاد. والمهمة الأساسية فى الحزب الوطنى الديمقراطى هى أن يحاول طول الوقت أن يوفق بين كل مستوى من مستويات التفاعل بين المكونات الثلاثة، ويتجنب عدم التوافق بين المكونات الثلاثة، وهناك بعض الناس هدفهم حدوث عدم التوافق الاجتماعى. أهم نظرية هنا هى فكرة التحالف، وهى قائمة على فكرة المركز الحاكم لهذه المكونات الثلاثة، وهى الثروة والنفوذ والمهنة من خلال تجنب التوتر الاجتماعى الناتج

عن عدم التوافق بين المكونات الثلاثة. وعلى سبيل المثال، نجد فى مدينة نصر قطاع شرق القاهرة، توجد قوى عمالية كبيرة فى شركات مصر الجديدة للإسكان والتعمير والمصانع الحرفية، وطبقة الموظفين هى قوة اجتماعية، حيث توجد مصالح حكومية مثل الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء- الجهاز المركزى للمحاسبات- شركة البترول، وهناك قوة تجارية لكنها ليست قوية.

فى النزهة قوى فلاحية كما فى المرج وجزء من المطرية.

القوة الزراعية موجودة فى المرج- كفر الشرفا- دار السلام- عين شمس- عزبة الطوايلة- العتبة- الزاوية الحمراء- الأميرية- الوايلى- الساحل- البساتين- حلوان- كفر العلو- التبين- المعصرة.

والأراضى الزراعية، إما أن تكون أراضى زراعية، أو تتحول إلى عشوائيات. والعائلات المهمة تتركز فى المخاليف والمسطاوى فى المطرية.

وفى قسم السيدة زينب. هناك ١٥ شياخة، وهناك شياخات حاكمة مثل شياخة المدبح.

وهناك تجار قطع غيار السيارات، وأشهرهم عضو فى مجلس الشورى قدم مجموعة من الخدمات التى يؤديها حاليا الصندوق الاجتماعى بالإضافة إلى الخدمات الشخصية.

ومن الآليات المهمة للحفاظ على الثروة، آلية الأصول الثابتة فى شكل عقارات، ولكن هذه الأصول ضعيفة التأثير فى القاهرة، فالمال أقوى تأثيرا من العقار، ولا يمكن دخول العقار فى العملية السياسية فى مصر، والقيمة الحقيقية للفلوس تكون فى الأرض، لأنها مرتفعة السعر، وتعتبر قيمة حقيقية للحفاظ على الثروة.

والأسعار مرتفعة فى المطرية والسيدة زينب ومدينة نصر، وأكثر

ارتفاعا فى المناطق القديمة مثل العجوزة وروض الفرج وبولاق.

ومع هذا، فإن سوق العقارات وبورصة العقارات ليس لها دخل فى الانتخابات، سواء كانت محلية أو مجلس الشعب.

د- خريطة الموارد:

المجموعة الثانية من الخرائط: مجموعة خرائط الموارد، وهى تنقسم بدورها إلى خريطتين:

الخريطة الأولى: خريطة الخدمات. الخريطة الثانية: الموارد الإنتاجية.

خريطة الخدمات التى فى القسم:

تنقسم إلى خدمات حكومية- خدمات خاصة- خدمات تعاونية - والبنوك إحدى الخدمات، وكلما كانت الخدمات موجودة داخل القسم كلما كان القسم موجودا على خريطة الدولة والبناء الاجتماعى. والفرق بين خريطة الموارد أو الخريطة الكلية للبناء الاجتماعى والفئات الاجتماعية لا يوجد إلا فى أماكن الخدمات، أما مدارس، لغات فليست فى أقسام عشوائية، ولكنها فى الأقسام المؤسسة تأسيسا تقليديا مثل قسم الزيتون، ولكن هناك تبلوراً اجتماعياً فى القسم، وبناء اجتماعياً وتمايزاً اجتماعياً تقليديا، وكلما كان فى فهم الانتخابات ولها علاقة أساسية بعملية الخدمات ومهمة جدا فى الخدمات وكلما كان القسم عشوائيا كلما كانت الخدمات منهارة، وليس من المعتاد أن تكون هناك علاقة ارتباطية ضرورية بين الطبقات العليا وبين التطرف الإسلامى، وهو يظهر فى المناطق التى ليس بها خدمات.

الخدمات الحكومية:

هناك ثلاثة أنماط من الخدمات: حكومية - خاصة - تعاونية.

والخدمات تطلب بالعامة وهى خاصة لأنها ليست حكومية، والخدمات التعاونية التى تقدمها لمنظمات غير حكومية.

وتشمل الخدمات: المدارس والإدارات والمبانى والملاجئ والسجون والخدمات الأمنية والخدمات الحكومية وهى ليست فقط الظاهرة، ولكن هناك خدمات غير ظاهرة أو مستترة:

١- الخدمات الحكومية الظاهرة:

مثل المدارس والمستشفيات والمياه والصرف الصحى، والتى لابد من توافرها لتحقيق رفاهية الإنسان. والحكومات الحديثة مهامها الأساسية تقديم الخدمات الظاهرة.

٢- خدمات حكومية غير ظاهرة:

مثل الخدمات الأمنية، وكلما كان القسم مميز اجتماعيا بالناس والشخصيات الموجودة فيه، كلما كانت الخدمات غير الظاهرة، أرقى وأفضل، مثل رصف الطرق والخدمات الأمنية نظرا للأهمية النسبية للمكان نفسه.

ولابد من معرفة التمايز الاجتماعى الموجود فى القسم، وفى بعض الأحيان توجد أحياء تكون مميزة اجتماعياً لكن بعض الخدمات قد لا تكون راقية وغير موجودة.

ففى قسم المعادى مثلا، رغم أنه مميز اجتماعيا، لكنه فى بعض الأماكن، توجد أماكن منهارة جدا، ويمكن أن يكون الفارق شارعاً مثلا. هذه تكون مهمة جدا، وذلك فى الخدمات الظاهرة والأمنية وخدمات الصحة والمخابز خدمة عامة، وممكن لها أن تكون خدمة خاصة، وكل ما هو ظاهر له علاقة بخدمة عامة أن يعتبر مؤشرا للتمايز الاجتماعى، وخدمات الدولة تتعلق بالهيكل العام للدولة

ومواردها مثلا.

الحكومة لها ميزانية، وخارج هذه الميزانية تكون خدمات الدولة، فالدولة أكبر من الحكومة، والحكومة هى الجهاز التنفيذى للدولة، وهو جزء منها، لأن الحكومة تتغير أو حتى شكلها، أما الدولة فموجودة.

٣- الخدمات الخاصة:

مثل المدارس الخاصة، والمستشفيات الخاصة، وبعض شركات توظيف الأموال، وشركات الصرافة والسياحة، والمهم توزيع أنواع الخدمات توزيعا متساويا، والخدمات الخاصة أكثر رقيا، والتوسعات الجديدة تكون غير منضبطة، والاستغلال المالى فيها وليس هناك توزيع متساو بين أنواع الخدمات.

ففى دار السلام يكون هناك من يقومون بالبناء، وليس هناك خدمات فى الشوارع، مثل لا يكون هناك سباك، وهو واحد من أبناء العشوائيات. البناء الجديد وماكينات الكهرباء الخاصة تعتبر من الخدمات. والأقسام القديمة ليس فيها توزيع خدمى كامل، أما الأقسام الجديدة مثل المعادى، فإن التوسعات الجديدة بها أنواع التشوه الخدمى.

٤- الخدمات التعاونية «الأهلية»:

من عادة المصريين الاهتمام بتعليم أولادهم، لأنه جزء من الثقافة الاجتماعية، لأنه الطريق الأساسى للرقى، وذلك يفسر فكرة أن الخدمات التعليمية منتشرة جدا، والحركة الإسلامية لابد أن تنتشر، ولأنهم يريدون الناس من الأوائل، فإنهم يهتمون بثقافة الأولاد، ولذلك المدارس الخاصة منتشرة جدا.

مثلا هناك أقسام لا توجد فيها مدارس بنات أو مدارس صناعى أو تجارى وهى مهمة جدا أو عدم وجودها أو قصورها يؤدى إلى التوسع فى التعليم الخاص، والتوسع فى أقسام الخدمات العامة يخدم الأقسام فى الأماكن الجديدة بعكس التوسعات الجديدة، وبالتالى العلاقة تختلف مع الأقسام النوعية، وانتشار خدمة التعليم فى الخدمات القديمة يفرض قيوداً على التعليم الخاص مثل الخدمات الحكومية الجديدة.

والحياة فى الأقسام الجديدة يمكن أن تكون جحيماً حقيقياً وربما لهذا التغيير، أن التطرف الإسلامى منتشر فى التوسعات الجديدة وفى المناطق الجديدة.

والجمعيات التعاونية الأهلية تقدم خدمات خاصة، وهى جمعيات لا تهدف للربح، بحكم أنها موجودة فى القانون المدنى، فيقال عنها خدمة مدنية غير هادفة للربح، ويوجد فى جمعيات خدمة الإنسان المنظمات الأهلية، وهناك جمعيات تعاونية تتبع قانون التعاونيات وهى حركة رهيبة، وهناك قانون الجمعيات والخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات ليست خاصة وليست عامة فى جزء كبيرة منها ليس المقصود بها الربح ولكن مهمتها خدمة البيئة ،ومن حيث المبدأ، فإن الناحية السياسية فى هذا النوع من الجمعيات غير موجودة، وعلى الحزب الوطنى أن ينشط وأن يكون أعضاؤه فى جمعيات لها وضع خاص فى القانون المدنى والقطاع الخاص باعتبارات القطاع العام وباعتبارات أخرى.

ولابد أن تستميلها، فالتطرف الإسلامى كان تقريبا قد وجد الحل لصالح الوطن لأهداف سياسية، وإن كانت هناك خدمات بها تطرف إسلامى يشغل الحزب أقباطاً أو فتيات وعلى أعضاء الحزب الوطنى

أن يملأوا الفراغ، لأن هناك جزءاً كبيراً منها قطاع له قوانين، وإذا لم تكن هناك ربحية فلا ضرورة للعمل إطلاقا، والدولة فى حالة إصلاح اقتصادى فى الأشياء المتعلقة بالخدمات، ولابد أن يملأوا الفراغ بمجهود تطوعى أو بقوانين خاصة، وهذا هو التحدى المهم للتنمية فى الحزب الوطنى والتنمية فى القطاع العام والخاص، وهناك التنمية التطوعية وهى التى تسد الثغرة فيما بين التنمية العامة والخاصة، ولابد أن الحزب متباين فى تأدية التنمية الأهلية.

والمجال ملىء بالمتطرفين، ولهم أهداف واضحة ضد الدول أو بعض الليبراليين الذين لهم أهداف تحتية ،فلا تجد مشاركة من الحزب الوطنى فى هذا المجال، وليس هناك أعضاء منضمون للحزب الوطنى فى التنمية، ولابد من الجمعيات ومن ديمقراطية شديدة وتعصب، لكن فى النهاية لابد من الدخول فى هذا المجال.

الجمعيات:

ليس كل جمعية إسلامية تكون جمعية سيئة، لأن الإسلام أمر بالبر، والجمعيات التعاونية وكل جمعيات الأثاث فى بولاق ومصر القديمة والدرب الأحمر، جمعيات خاصة للأعضاء ولا يستفيد منها غير الأعضاء، ويبيعون للأعضاء باعتبارها مصدراً ولها محال وجرائد ولكن يقودها محمد حسن السباعى من الحلمية الجديدة.

ومن أهم الجمعيات فى القاهرة: جمعيات تنمية المجتمع المحلى، ونوادى المسنين، ومساعدات اجتماعية، فلابد من دخول أعضاء الحزب الوطنى فى الجمعيات، وأهم الجمعيات فى مصر تنمو بشكل بطىء، ومعظمها مغلق، وهناك جزء من العمل التنظيمى فى الحزب الوطنى، فى أن تحضر هؤلاء الناس وتقنعهم بالدخول فى الجمعية، ومحاولة الدخول فى جمعية قديمة أو تأسيس جمعيات جديدة ولكن مهم أن يكون.

الموارد الإنتاجية فى القسم:

لابد من مسح القسم لمعرفة عدد المصانع، كم مصنع، وكم عامل فى المصنع، وشكل العمالة فى المصنع، وهل هى عمالة دائمة أم عمالة موسمية ،وهل هى منتظمة أم غير منتظمة، وعدد العمال فى المصانع وعدد المصانع ونوع المصنع وهل المصنع له تأثير على الاقتصاد، وحجم العمالة هل له تأثير على اقتصاد القسم، مثلا مصنع تريكو يشغل ٥ فتيات مثلا فيكون ليس له تأثير على اقتصاد القسم.

ولابد من الاهتمام باشتغال المصانع من حيث شكل التكنولوجيا المستخدمة فيها ومستواها، وتنقسم التكنولوجيا إلى ثلاثة أنواع (بدائية ومتوسطة وراقية).

ونوع التكنولوجيا المستخدمة يؤثر على طبيعة الدخل، ويؤثر نهائيا على طريقة إعداد الأفراد والكوادر ومن المرجح أنه عند وجود تكنولوجيا راقية فى القسم، فإنها تحدد أوقات الفراغ، ولابد من وجود ميزانية ووقت وعامل أو فنى كمبيوتر الذى يعمل من الساعة ٧ صباحا إلى ٨ مساء وبالتالى يكون له مدخل معين لدخوله الحزب أو جذبه، لابد له من أسلوب معين لجذبه، فهناك علاقة بين التكنولوجيا المستخدمة والورش وأساليب التجنيد وطرق التجنيد.

ولابد أن يهتم تشكيل أعضاء الحزب الوطنى من البداية للناس المستخدمة للتكنولوجيا الراقية، ويكون عندك توازن اجتماعى. والتكنولوجيا باختصار هى مقدار المجهود المبذول فى العمل، وكلما كان المجهود المبذول في تشغيل الآلة أقل، كلما كانت التكنولوجيا راقية والمجهود الفكرى أكبر، ولابد من وجود أربعة أنواع تكنولوجية لها علاقة بالمهن، فتتوقف على وجود قوانين وموارد إنتاجية بمعنى

تجنيـد الموجـودين فـى المصـانع والـورش، ولابد أن يتـضـمن شكل العضوية فى الحزب الوطنى المهن كلها، ويساعد ذلك على الشكل.

فالهدف ليس معرفة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الهدف أن تكون ورشاً وكوادر.

والهدف السياسى للحزب أن بكوِّن أعضاء، ثم بعد ذلك كيف تشغل هؤلاء الأعضاء.

ج- خريطة العداء السياسى:

تساعد خريطة العداء السياسى على تحديد العدو، والعدو الأول هو الإسلام المتطرف، وباختصار الأخوان والجماعات.

والتنافس درجة أقل من العداء، ولابد أن أعرض العدائيات لكى أعرف التنافسات والوضع فى مصر.

العداء أخطر، وتنقسم خريطة العدائيات السياسية إلى ثلاث خرائط فرعية وهى:

١) خريطة الحزب فى القسم.

٢) خريطة التحالفات.

٣) خريطة العدائيات.

١- خريطة الحزب الوطنى فى القسم:

ما هو حجم الحزب فى القسم؟ وما هى الأجنحة التى تعمل حسب الهيكل فى القسم، وهناك أقسام فى الحزب الوطنى ليست قوية وفى بعض الأقسام ٣٠٪ ، ٩٠٪، ٢٠٪ وما هى نوعيات الناس ومؤهلاتها، ولابد من خلق مركز صغير لاتخاذ القرار داخل القسم من خلال أصدقائك ولابد أن أعرف تاريخ كل واحد ومؤهلاته والمتحالفين معه.

وأهمية هذه الخريطة تتضح فيمايلى:

الأول: هى الخريطة التى من خلالها أعلم حجم كادر سياسى لدىَّ، وحجم الأشخاص الذين يمكن أن يقفوا على الصناديق فى الانتخابات وفرص النجاح فيها.

الثانى: من خلال وحدة المعلومات والحزب الوطنى فى قسمك، يمكن مراقبة التغييرات الاجتماعية، ولابد فى كل قسم من وجود آلية للتقدير الاجتماعى، والتقييم الاجتماعى، وبالتالى هذه الخرائط مهمتها ليس فقط عمل الخريطة ،ولكن أن آخذها وأعطيها لقسمى، وألاحظ ما الذى يتغير فيها كل ستة أشهر.

وعندما تكون هناك مشكلة تواجه الحزب فى القسم، فلابد من العمل على خلق أشكال غير رسمية مؤقتة، وهى ليست بديلا لأى هيكل رسمى فى القسم، وذلك لتنشيط الشكل الرسمى مثل جماعة أصدقاء، لأننا لا نعمل حزباً جديداً ولكن نقوم بعملية نقل دم وتنشيط، وليس عملية خلق جديد، ولو لم تكن هناك معرفة بهذا الفارق تحدث مشاكل.

جماعات الهوايات مثل هواية البيئة، وتنشط بصفتها، وتدخل الحزب، ثم تنشط الحزب ويتغير كل شىء، ولكن تكون هناك ضرورة للعمل وذلك لقهر الحركة الإسلامية، وإذا كان الحزب بيشتغل ٨٠٪ فلن تكون هناك مشكلة إلا موافقة الحزب الوطنى على ما تقوم به من أنشطة معاونة.

٢- خريطة التحالفات - الأصدقاء والحلفاء:

أ- الأصدقاء:

أصدقاء الحزب ليسوا أعضاء فيه، وإنما يعملون فى الحزب، وهم جماعات أصدقاء صغيرة.

ب- الحلفاء:

وهم أصحاب المصالح والخدمات، وأصحاب الأهداف القومية فى الحزب، والحلفاء أساسهم للنظام الاجتماعى، فيكونون مثلا طلبة أو خريجين، أى ليس لهم وظائف ومهن مرموقة.

٣- خريطة العدائيات:

خريطة مهمة جدا، ومن أهم الخرائط، لذا توجد مجموعة من المبادئ منها:

(١) لابد أن يكون هناك عدو للحزب، فهو حزب ضد قوى اجتماعية، وضد أحزاب أخرى وقضايا معينة، مثلا الحزب الشيوعى الصينى، جعل قضية الأفيون عدوه واكتسب مساعدة الشعب كله وقضى على الأفيون. وخريطة العدائيات والتحالفات هى مخرجات العمل السياسى، وجوهر العمل السياسى والعدو قد يكون حزبا مثل حزب العمل، أو جماعة مثل الأخوان المسلمين، أو قضية من القضايا مثل قضية المخدرات.

ففى قسم المطرية مثلا: نظموا حملة لمدة أسبوع ضد المخدرات وضد التطرف، فلابد أن يكون هناك عدو، ولا يوجد حزب بدون عدو، ولابد من معرفة ذلك، ومن الممكن أن يكون تنظيماً اجتماعياً، وممكن أن تكون هناك أشياء كثيرة بدون عدو.

ولا يوجد حزب إلا بتجميع المطالب والتوفيق بينها، ولا يوجد حزب إلا لو حدد من هو العدو، والمشكلة أحيانا فى الحزب الوطنى أن العدو غير واضح فى الأقسام، أو عدم وجود اتفاق كامل عليه، وهناك بعض رؤساء الأقسام يوافقون على قيام بعض الجماعات الإسلامية.

(٢) أن يكون الحزب قادرا على إدارة الصراع مع المنافس، ولأن الدنيا مليئة بالمنافسين، فلابد من اختيار المنافس الذى تتصارع معه،

وليس شرطا أن تكون مواردى المتاحة متناسقة مع موارد المنافس، فممكن يكون أقل أو أكثر بنسبة ٢:١ مثلا. فلا يمكن أن يكون لدى عدو موارد أكبر بكثير دون أن يستخدمها وعند تعظيمها تكون ٢ : ٥ فيكون الصراع معه محكوماً عليه بالفشل، فلابد من اختيار الصراع ومستوى الصراع. بمعنى آخر لابد أن يسيطر على الموقف، والمهم أيضا القدرة على السيطرة على موقف التدهور وموقف الهزيمة وهذا مهم جدا.

ولتحقيق التناسب بين مواردى وموارد العدو، لابد من خلق مراحل لخوض الصراع.

(٣) أن تكون قادرا فى لحظة ما، على التحالف معه فى الوقت المناسب وذلك يفيد، فلابد أن يكون هناك تكامل بين كل قسم، وهى آليه مهمة جدا، فلابد أن تعرف فى لحظة استراتيجية ما هو الوقت المناسب للتحالف مع العدو، فمثلاً ستالين كان يكره أمريكا، ولكنه تحالف معها، وأيضا صلاح الدين كان يكره أولاد نور الدين ولكنه تحالف معهم.

وفى كثير من الأحيان، ليس من السهل أن تعمل تحالفات، خصوصا لو كان الصراع شديدا، أو أن يكون هناك جمود فى الصراع لعدم القدرة على إعادة التحالفات، من هذا الموقف إما بعمل طرف ثالث يكون وسيطا او مجموعة ،وهناك أيضا التحالف الضمنى، أى التحالف مع بعض، ولا يمكن ذلك من آليات الوسيط والتحالف الضمنى.

التحالف الضمنى:

مثل إنسان يعبر الشارع فى سياق ضمنى، فكل واحد يتصور ويتوقع ردود الأفعال، وذلك هو التحالف الضمنى، أى التحالف مع

بعض، فلا ضرورة لأن يجلسوا مع بعض.

مثلا لك حاجة ضمنيا مع فرد، فعند التحالف فى انتخابات يحصل إعطاء بعض الأشخاص أصواتاً دون التحالف معهم.

وأيضا التحالفات تتم فى طريقين : ما هى مواردك وما الذى تود أن تعمل إليه؟ وهل عقليتك يمكن أن تخطط أم لا فى النهاية.

برنامج التدريب السياسى ١٩٩٧

هدف التدريب السياسى هو وصف الواقع بما يتضمن هذا الواقع من خرائط ثلاث:

- البناء الاجتماعى..

- الخدمات والموارد..

- العداء السياسى..

البرنامج فى هذه المرحلة هو البرنامج الثانى للتدريب السياسى، والهدف منه هو تطوير البرنامج الأول من أجل الوصف العميق للواقع.

وإذا كان الهدف من البرنامج الأول هو رسم خريطة كلية للواقع فى القسم، فإن البرنامج الثانى يهدف إلى رسم خريطة تفصيلية لبعض قطاعات الواقع، أى أنه لا يمكن فهم الخريطة التفصيلية قبل الخريطة الكلية.

ونحن هنا نبحث فيما يطلق عليه (رأس المال الاجتماعى)

والهدف فى هذه المرحلة، هو رسم شبكات للعلاقات الاجتماعية بناء على خرائط التدريب السياسى.

ويقصد برأس المال الاجتماعى مايلى: إذا كان رأس المال المادى يتمثل فى الآلات والتكنولوجيا، ورأس المال البشرى يتمثل فى التعليم والخبرات والمهارات العلمية والفنية، فإن رأس المال الاجتماعى يتمثل

فى القدرة على خلق علاقات تساعد وتسهل خلق رأس المال المادى والبشرى، بمعنى أن رأس المال الاجتماعى مفهوم أولى يسبق مفهومى رأس المال البشرى والمادى. ورأس المال الاجتماعى هو القدرة على خلق علاقات اجتماعية أو تطوير علاقات اجتماعية لصالح أو من أجل الإسراع بالإنتاج والخبرات.

والبرنامج التدريبى السياسى - فى هذه المرة - يدور حول وصف العلاقات الاجتماعية المساهمة فى خلق الإنتاج والخبرة، بمعنى أنه برنامج لوصف العلاقات بين الجماعات الاجتماعية (الأسرة، الطائفة الحرفية.. وغيرها من جماعات اجتماعية صغيرة فى إطار القسم) للحاجات الصغيرة.

هنا نشير إلى أن المقصود هو ليس الجماعات على المستوى القومى، وإنما الجماعات على مستوى القسم.. كما أن العلاقات ليست العلاقات الرسمية.. ويهدف هذا البرنامج إلى معرفة كيف تتم الاستجابة والتطويع للجماعات الاجتماعية المختلفة، بما يساهم فى العملية الإنتاجية وعملية بناء الخبرات بمواطن النفوذ ومواطن المشاكل.

تعريف الجماعة الاجتماعية:

هناك خمسة عناصر يتضمنها تعريف الجماعة الاجتماعية:

(١) التكوين الفئوى- الاجتماعى، الجماعة تفهم باعتبارها فئة من المجتمع «فئة اجتماعية من المجتمع» أى أنها قسم من المجتمع المحلى.

(٢) الحافز الاجتماعى للانضمام للجماعة: فالانضمام للجماعة يعطى الأفراد سبباً او منطقاً للوجود الاجتماعى، فالأفراد من غير الجماع ليس لهم منطق اجتماعى، وربما يكون هذا الحافز الاجتماع إيجابى،اً أى أن يتمثل فى مكافأة اجتماعية (إيجاد وظائف- توفير

موارد- وغيره) ويكون حافزاً اجتماعياً سلبياً، بمعنى أنه ينم عن الرغبة فى تجنب معاداة الجماعة فينضمون إليها.

(٣) الاعتماد المتبادل بين أفراد الجماعة: لابد أن يوجد بين أفراد الجماعة قدر أساسى من الاعتماد المتبادل، إما فى التفكير أو فى التخطيط، أو فى بناء الفرص، او فى العلاقات، وهذا هو ما يعطى لها صفة الجماعة.

(٤) التفاعل: لابد أن يكون هناك تفاعل بين أفراد الجماعة، فالتفاعل ينقسم إلى قسمين: فهناك أعضاء أساسيون للجماعة، وهناك أعضاء ثانويون أو على الأطراف «على الهامش».. والفرق بين العضو الأساسى والعضو الهامشى هو مدى فكرة العضو على المشاركة الفعالة فى خلق الاعتماد المتبادل فى الجماعة.

(٥) التأثير: لكل جماعة لابد وأن يظهر تأثير لها، فالتأثير هو المخرج الرئيسى للجماعة. أى جماعة لا تكون جماعة حقيقية بدون تأثير فى مجتمعها المحلى العام، ومعنى التأثير هو القدرة على استخدام كل عناصر أو صفات الجماعة لتحقيق صالح أفراد الجماعة، سواء كأفراد أو جماعة، فالتأثير هو القدرة على تدعيم أو إحداث تغيير فى نمط العلاقات القائمة.

من المفترض على كل قسم أن يرسم تصوراً للجماعات المسيطرة فى القسم، سواء الجماعات المسيطرة من حيث النفوذ الاجتماعى أو المسيطرة على الموارد، أو فى إطار العداء السياسى، أى المسيطرة على مستوى كل من الخرائط الثلاث فى كل قسم.. ولابد وأن تكون هناك معرفة بالخرائط الثلاث فى القسم قبل وضع تصور للجماعات المسيطرة.

وهناك مبادئ عامة لرسم الشبكات الاجتماعية:

فى المرحلة الأولى: يتم رسم الخرائط الثلاث:

فى المرحلة الثانية: يتم رسم شبكة للعلاقات الاجتماعية بناء على هذه الخرائط:

(١) أن تأتى فى جماعة، لابد أن يكون لها مركز

(٢) ولكن هناك أشكالاً متعددة للعلاقات داخل الجماعات، وهو ما سوف نعرضه فى خمسة أشكال للعلاقة داخل الجماعة:

الشكل الأول:

فى هذا الشكل، تكون العلاقات بين مركز الجماعة (م) وأطرافها (أ،ب،جـ،د) هى علاقة مباشرة إيجابية، فى حين لا تكون هناك علاقة بين الأطراف وبعضها البعض.. فهى علاقات ذات اتجاه واحد من المركز إلى الأطراف..
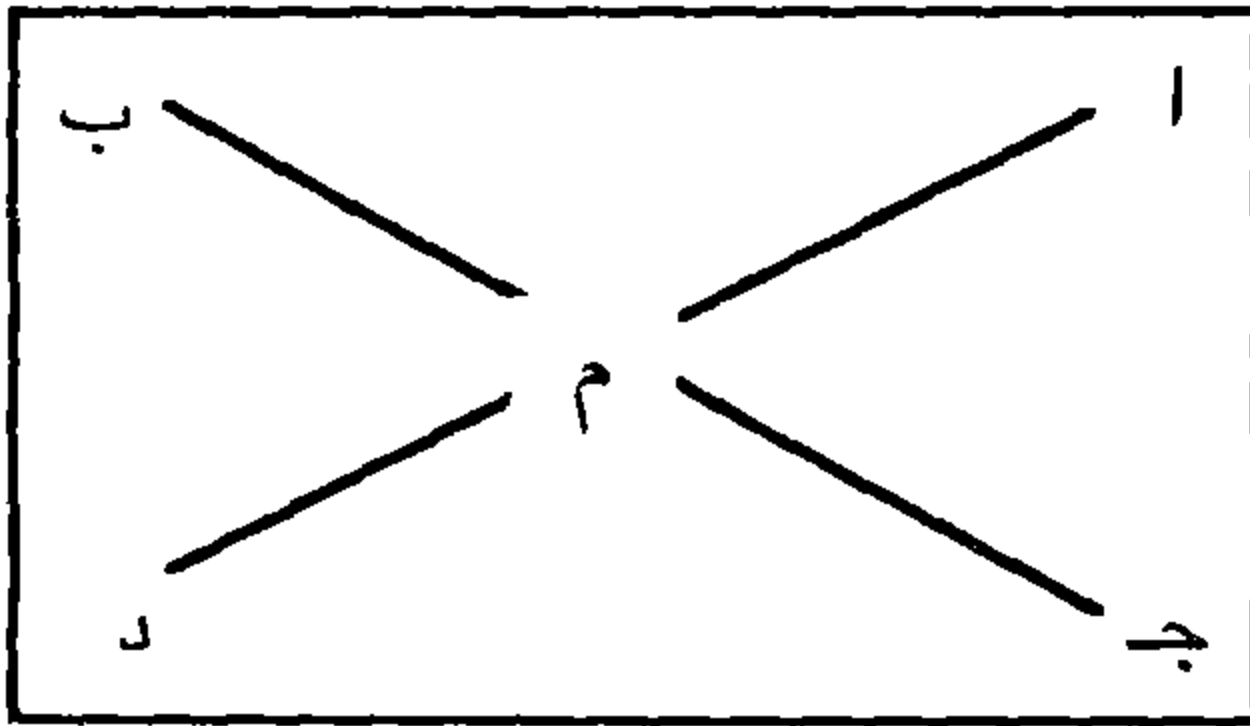
ويقوم المركز بمعاقبة كل من يقيم علاقة مع طرف من الأطراف «بمعنى التحالف مع بعضهم البعض حتى لو كان ذلك لصالح المركز وإذا كانت هناك مصلحة للمركز فيكون التحالف بموافقته ولبعض الوقت).

الشكل الثانى:
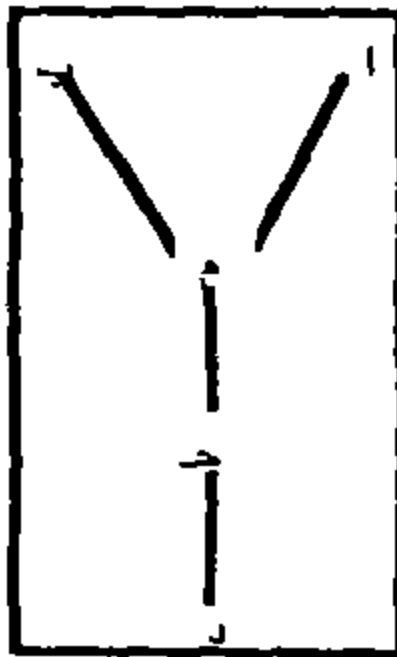
علاقة التبعية المحدودة، وهو شكل الشجرة ذات الفرعين.. فى هذا الشكل يكون الطرفان (أ.ب) علاقة إيجابية مباشرة مع المركز (م) فى حين أن الطرفين (جـ،د) يتبعان المركز (م) تبعية غير مباشرة

وتراتبية حيث يدوران وجوداً وعدماً معه.

الشكل الثالث:

شكل السلسلة المفتوحة:
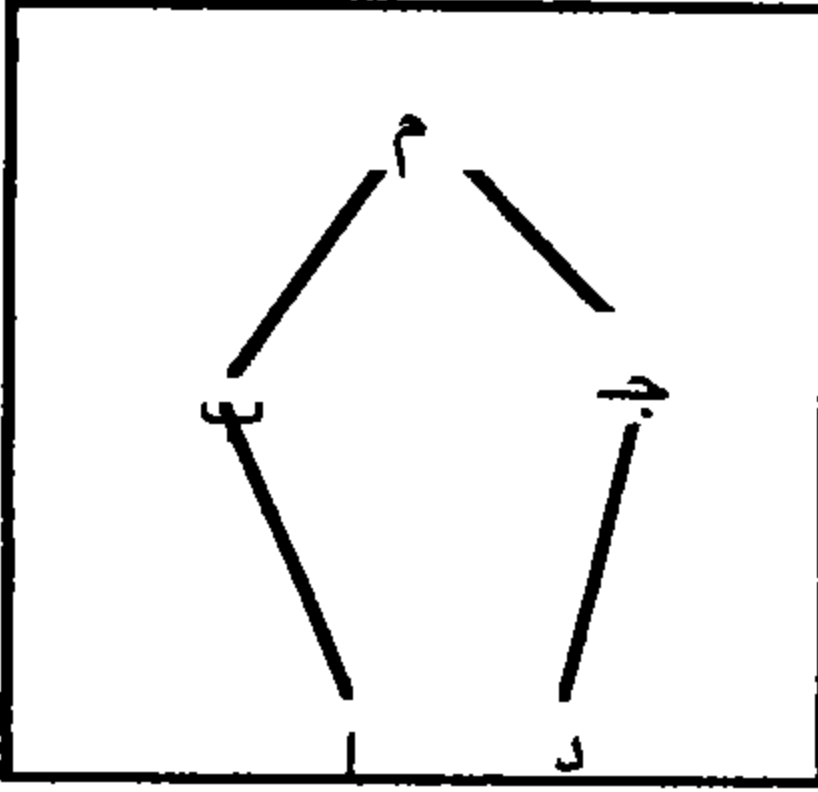
وفى هذا الشكل يكون هناك ارتباط مباشر بين الطرف (أ) والطرف (ب) الذى يرتبط بدوره ارتباطا مباشرا بالمركز (م) ويرتبط المركز ارتباطا مباشرا بالعنصر (جـ) بينما يكون هناك ارتباط مباشر بين الطرفين (جـ) و (د) ولا توجد علاقة مباشرة بين الطرفين (أ) و (د)، وفى هذا الشكل فإن التأثير ينتقل من (أ) إلى (ب) ومن (ب) إلى (م) إلى (جـ) من (جـ) إلى (د).

الشكل الرابع:
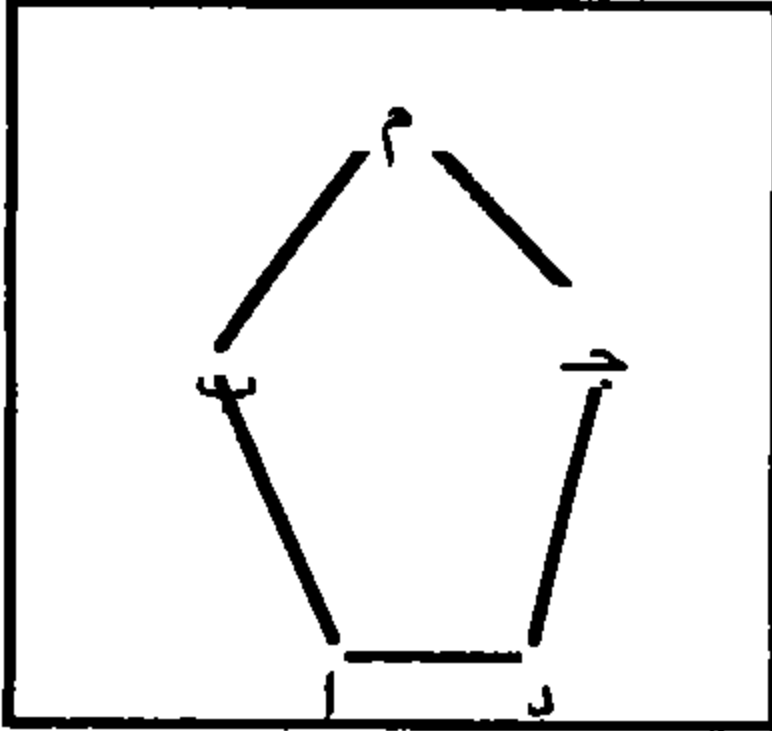
شكل الدائرة.. ويختلف هذا الشكل عن الشكل السابق فى وجود علاقة مباشرة بين العنصر (د) والعنصر (أ) ويكون انتقال التأثير فى هذا الشكل انتقالا كاملا، بمعنى أنه ينتقل من (أ) إلى (ب) ومن (ب) إلى (م) المركز من (م) إلى (جـ) ومن (جـ) إلى (د) ومن (د) إلى (أ).

الشكل الخامس:

الشكل التفاعلى الشامل:

وفى هذا الشكل تكون هناك علاقة مباشرة بين كل من المركز (م)
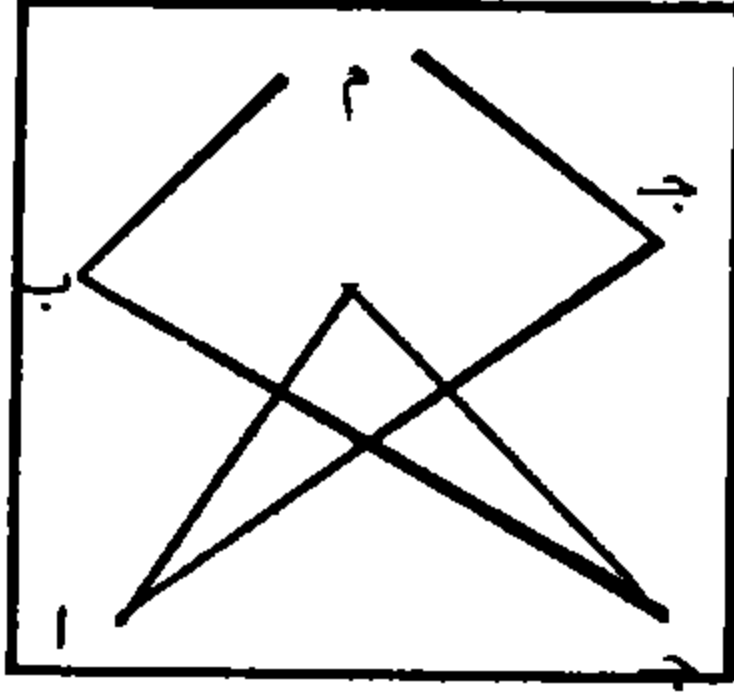
وبين الاطراف (أ،ب،جـ،د) وكـــذلك بين هـذه الأطراف وبعضها البعض..

وأخيراً.. أغلق البرنامج من خلال تغيير شكله ليصبح مجرد عملية تثقيفية نظرية، وهذا لصرامة الحزب.

3

الديمقراطية..
وسياسات
الأمن العام

إن قضية الأمن العام قضية محورية وحيوية، إذ إنها مرتبطة بالديمقراطية، فإذا ساد الأمن العام وتعمق، أصبحت هناك فرصة للتطور الديمقراطى، فإذا كانت الديمقراطية تعرف- ضمن ما تعرف به - بأنها التداول السلمى للسلطة ولها قيمة معينة ، فهى بذلك تحتاج إلى بيئة مناسبة بها نوع ونظام من الأمن العام، حتى يستطيع المرء فى ظله الممارسة والمشاركة السياسية، وتأتى أهمية الأمن العام فى إطار مفهوم الأمن القومى ، لأن أحد المخاطر التى تهدد الأمن القومى هى انهيار الأمن العام، والذى يسبب اختراقاً للدولة، ويتحول إلى اضطرابات شديدة داخل الدولة مما قد يفتح الباب أمام التدخل الخارجى .

إن الأمن العام هو جزء من السياسات العامة وآلياتها، فعندما ندرس سياسة الصحة ، التعليم ،سياسة التموين تأتى نقطة الالتقاء مع قضايا الأمن العام . فالأمن العام هو البناء التحتى للسياسة العامة، فعندما يتحقق الأمن والاستقرار تتحقق التنمية .

ويرتبط الأمن العام بفكرة تطويرية، إذ إن الأمن العام يعكس تطور المجتمع ومؤسساته، فإذا وجد نظام سياسى منفتح ومتطور ديمقراطيا، يكون لديك أمن عام متطور . .

إن وزارة الداخلية من أقدم الوزارات فى مصر، فهى من الوزارات القديمة والتى تعادل وزارة الرى من حيث النشأة، إلا أن غالبية الدراسات تركزت حول الاهتمام بدور وزارة الداخلية، ومن ثم توجد ندرة فى الكتابات التى تهتم بالوزارة نفسها ودورها .

وانطلاقاً من ذلك كان من الضرورى دراسة الأبعاد المختلفة المرتبطة بقضايا الأمن العام، خاصة محاولة فهم ديناميكيات تنفيذ القرارات فى سياق وزارة الداخلية، وتمثل ذلك فى العناصر التالية:

١-المبادئ الأساسية للسياسة العامة بالوزارة.

٢-حفظ النظام العام.

٣-دور الوزارة فى تسهيل الخدمات للمواطنين.

٤-الأمن الاقتصادى.

٥-التجاوزات الفردية لبعض لرجال الشرطة.

٦-دور الوزارة فى التأهيل الاجتماعى.

وعلى ضوء ذلك، فإننا نحاول فهم ديناميكيات تنفيذ القرارات فى سياق وزارة الداخلية. والمفهوم الحاكم هنا هو آلية صنع تنفيذ القرارات، حيث إن تنفيذ القرارات فى دولة مثل مصر ، وهى دولة بيروقراطية عتيدة، ربما تكون أهم وأكثر تأثيرا من صنع القرار فى المقام الأول .

وهنا نعرض المبادئ العامة للتحليل :

١-مجموعتان من العوامل والمتغيرات التى لها تأثير حاسم على تنفيذ السياسات، أولاهما : الانحياز الاجتماعى من حيث الخلفية الاجتماعية والثقافية للمنفذين وقيم وقواعد التنفيذ داخل المنظمة أو المؤسسة ، وثانيتهما : الموارد سواء الخاصة بالمنظمة ذاتها، أو التى يمكن استمدادها من النظام العام للسياسات أو من المجتمع .

٢-إن تنفيذ الأمن بصفة عامة هو مسألة متعلقة بالانحياز الاجتماعى، بمعنى أن كل المواطنين يتمتعون من الناحية النظرية بحقوق متساوية ولكن ليس كل المواطنين يحصلون على فرص متساوية فى التطبيق.

٣-إن الانحياز الاجتماعى فى تطبيق الأمن العام، ليس انحياز طبقيا بالمعنى الضيق، ولكنه انحياز فوق مفهوم السلام الاجتماعى والحفاظ على الأمن العام، فالتطبيق هذا وفق هذا المفهوم، ينحاز للقوى الاجتماعية والثقافية المؤثرة والتى من شأنها خلق آثار سلبية على الأمن العام، سواء على مستوى الوطن أو مستوى الإقليم أو مستوى القطاع

الاقتصادى أو مستوى التكوينات الاجتماعية .

٤-إن الانحياز فى التطبيق هو انحياز يقوم فى جانب منه بالأهداف العامة للوزارة .

٥-إن التنفيذ يتم من خلال إجراءات محددة والتى تكون ممارستها فى المحصلة الأخيرة وفق التصورات الاجتماعية والثقافية للمنفذين ، حيث انه لايوجد فى وزارة الداخلية معيار واضح ومستمر لاختيارات التنفيذ فى المجالات غير الشرطية .

٦-إن اختيارات التطبيق إلى جانب تأثره بالانحياز الاجتماعى العام، يتأثر أيضا بتصورات المنفذين وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية .

٧-ويلاحظ أن النمط العام للحفاظ على الأمن العام فى التنفيذ، يقوم على المحاولة الدائمة لفض المشكلات دون تسويتها أو حلها، فمنطق فض الاشتباك هو منطق حاكم فى التنفيذ، وفى كثير من الأحوال لايمتد إلى تسوية أو حل ، هذا كما تظهر حاليا فى وسائل المرور والاشتباكات بين الأفراد .

٨-تتعاظم أهمية دور التنفيذ والتطبيق والقرارات والقوانين مع ازدياد تعقد المجتمع اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً .

من هذا المنطق، سوف نتناول العناصر الأساسية التالية :

١- المبادئ الأساسية للسياسة العامة للوزارة.

٢- حفظ النظام العام.

٣- دور الوزارة فى تسهيل الخدمات للمواطنين.

٤- دور الوزارة في توفير الأمن الاقتصادى.

٥- التجاوزات الفردية لبعض رجال الشرطة.

٦- دور الوزارة فى التأهيل الاجتماعى.

أولا - المبادئ الأساسية للسياسة العامة للوزارة :

فى بيان لوزير الداخلية أمام لجنة الدفاع والأمن القومى لمجلس الشعب فى ديسمبر عام ١٩٩٩، أوضح السيد حبيب العادلى أن محاور السياسة الأمنية تقوم على الثوابت الآتية :

١-التزام المبادئ الأمنية بالمبادئ الثابتة فى مواجهة الإرهاب والتطرف، وفى مقدمتها الردع الفورى، والإجهاض المبكر، ورفض المساومة مع الالتزام بالإجراءات القانونية .

٢-الاحتفاظ بفاعلية تأمين المواقع السياحية والأثرية واستكمال الخطط المحددة لدعم إجراءات تأمينها .

٣- إن تنفيذ الأمن بصفة عامة هو مسألة متعلقة بالانحياز الاجتماعى، بمعنى أن كل المواطنين يتمتعون من الناحية النظرية بحقوق متساوية، ولكن ليس كل المواطنين يحصلون على فرص متساوية فى التطبيق.

٤-مضاعفة الجهود فى مكافحة المخدرات.

٥- مضاعفة الجهود والإمكانات لرفع معدلات تنفيذ الأحكام، باعتباره عنصراً مهماً فى تحقيق العدالة والردع الخاص والعام للحد من الجريمة.

٦-دعم أجهزة قطاع الأمن الاقتصادى والجنائى فى مجال مكافحة جرائم الفساد التى تمس الاقتصاد المصرى وحقوق المستهلك ، وذلك استجابة للمتطلبات العاجلة للحكومة .

٧-تحقيق المزيد من الدعم لإمكانات وفاعليات الأجهزة المرورية فى إطار السياسة الرامية لتحقيق السيولة المرورية.

٨-إجراءات شاملة لفاعليات الوزارة المعنية بتقديم خدمات جماهيرية.

وأوضح الوزير أن مفهوم الأمن يُقصد به منظومة متكاملة من الإجراءات والخطط التى تستهدف تعميق الشعور بالأمن، ومحاصرة جميع صور الجريمة، وضرب أوكارها فى إطار الالتزام بسيادة القانون .

ويقول السيد الوزير: إن الاستراتيجية الأمنية تهدف إلى توفير المناخ الآمن للاستثمار ، والوجود الشرطى الفعال فى المناطق الاستثمارية لتأمين المنشآت والمشروعات ومستلزمات الإنتاج، وتقديم العديد من الخدمات الأمنية للمستثمرين، وأن ما تشهده البلاد من تنمية ونمو اقتصادى وازدهار سياحى يأتى ترجمة لنجاح أجهزة الأمن فى تحقيق الاستقرار وأن هذه النجاحات تفرض على جهاز الأمن بذل المزيد من الجهود لحماية أمن الوطن و المواطنين.

والخطة الاستراتيجية الأمنية تشمل :

١- الأمن الوقائى: ويعتمد على منع الجريمة فى كثير من الاحيان، وتقوم هذه السياسة على أسس علمية مدروسة ، حيث يتم جمع المعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامى، وذلك لتحقيق الردع المطلوب وإحكام التركيز فيها للوصول إلى نتائج مؤثرة يتم بمقتضاها تحقيق الأمن والأمان للمواطنين .

٢- كشف الجريمة عند وقوعها .

٣- ضبط الجناة وتقديمهم للعدالة .

ووفق المادة المنشورة، يلاحظ أن الجريمة شهدت خلال الآونة الأخيرة انحسارا ملحوظا نتيجه للجهود التى تبذلها جميع أجهزة الأمن المتعددة لمواجهتها والملاحقة الدقيقة لها، والتنسيق بين مختلف القطاعات الأمنية ذات الخبرة فى مجال البحث والمراقبة والمواجهة .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك، قيام أجهزة البحث الجنائى بحملات فى شرق الدلتا شملت السويس والشرقية والقليوبية ودمياط وبور سعيد

والإسماعيلية، تم من خلالها ضبط ١٩٩قطعة سلاح أبيض ، وتم ضبط عدد ١٤ تشكيلا عصابيا ارتكبوا ٨٧ حادث سرقة ، وأيضا أسفرت الحملة عن تنفيذ ١٦٧ حكما جنائيا وضبط عدد ١١٧٧٠ حكم غرامة و٤٦٩ قضية مخدرات و٤٧٩ قضية تموين وعدد ١١٤١ قضية مخالفة للآداب العامة. وفيما يتعلق بمتابعة العناصر الخطرة، أشار اللواء شعراوى أن التعامل معها يتم بموجب إجراءات اعتقالية للحد من خطورتهم على المجتمع .

كما أن الإنتربول المصرى خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠١ استرد ١٤٩ متهماً صدرت بشأنهم أحكام من ٦ دول عربية ودول صديقة، وهم مطلوبون لدى سلطات الأمن المصرية، ومتهمون فى قضايا قتل وإحراز أسلحة وقضايا مخدرات.

أما بشأن جرائم القتل، فأرقام وزارة الداخلية تشير الى أنها بلغت فى نفس الفترة ٧٠٠جريمة على مستوى الجمهورية، حيث انخفضت عن الفترة من عام ٢٠٠٠ والتى وصل عددها إلى ٧٥٩ جريمة .وتم ضبط ٨٧١ تشكيلا عصابياً خلال نفس الفترة، وتجاوز عدد المقبوض عليهم ٣٠٠ مجرم .

ثانيا - حفظ النظام العام :

فى خطابه احتفالاً بعيد الشرطة فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠، قال الرئيس مبارك: إن علينا ألا نغفل لحظة واحدة عن أهمية توفير الاستقرار والأمان للمجتمع فى كل بقعة من الأرض المصرية الطاهرة ، تستوى فى ذلك المدن الكبيرة والقرى الصغيرة والنجوع النائية، فهذا شرط أساسى لتحقيق المساواة بين المواطنين فى مجال الخدمات الأمنية، كما أنها عنصر لازم لتوفير المناخ المناسب للنهوض الاقتصادى أو تحقيق معدلات مرتفعة للنماء والتقدم.

وفى نفس الاتجاه، قال اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية فى بيانه أمام لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب فى يناير ٢٠٠٠: كان لزاماً علينا أن نراجع فاعليات الأمن ليكون الإيقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ، إن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من الحزم لدعم الاستقرار ، ومزيداً من الحزم فى مواجهة أى خروج على القانون أو تجاوز للشريعة الدستورية، وهو الأمر الذى يفرض بدوره تطويراً للخطط والبرامج والآليات الأمنية .

وكان أول هذه الأهداف للحفاظ على النظام العام، القضاء على الإرهاب، حيث أكد الوزير على المحاصرة الفاعلة للإرهاب والسيطرة على تلك المسارات التى عملت بالداخل والخارج لمحاولة إحياء النشاط والتجديد لقنوات الاتصال.

ومن هذا المنطلق تنتهج وزارة الداخليـة الأسلوب العلمى فى تحليل الظواهر والإحصائيات الجنائية اليومية والأسبوعية فى مختلف أنحاء العاصمة، مع ملاحظة المناطق التى تتمركز فيها، فالوزارة لديها خريطة جنائية من خلال تحليل هذه الظواهر وتحديد أماكن نموها بسبب زحف العشوائيات فى أطراف القاهرة. حيث الوزارة هى المختصة دون غيرها فى منح أو منع الترخيص بإحراز أو حمل سلاح أو سحبه مؤقتا أو إلغائه بشرط أن يكون قرارها مسبباً ومطابقاً للقانون.

لعل أهم الظواهر التى تقوم فيها وزارة الدخلية بحفظ الأمن العام هى الخلافات التى تنشأ بين المسلمين والأقباط، فيما اصطلح البعض على تسميته " فتنة طائفية " وكان أحد هذه الأحداث هو ما شهدته إحدى قرى محافظة المنيا فى ١٠ يناير ٢٠٠٢، حيث حدثت أحداث شغب محدودة بين المسلمين والأقباط نتج عنها إصابة ١١ شخصاً بينهم اثنان من رجال الشرطة . وقد تمكنت قوات الأمن من السيطرة على الموقف

وإلقاء القبض على المتهمين.

وكانت أحداث الكشح الأولى والثانيـة أبرز دليل على تعامل الشـرطة مع الأحداث لحفظ الأمن العام، ولن نخوض هنا فى تفسير الأحداث.

ففى حالة الكشح الأولى، أشارت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى حدوث بعض التجاوزات لرجال الشـرطة تعكس آلية عمل أجهزة الأمن تجاه المواطنين بشكل عام، أثناء الحقيقات، ،لذا فقد أعلن اللواء حبيب العادلى أن الوزارة لا تتستـر على أى تجاوزات، حيث تم تحـريك أربعة ضباط من مواقعهم بعد أحداث الكشح لضمان حيدة التحقيقات الجارية، وأن التحريك جاء لضمان عدم تأثير الضباط على الشهود. وأكد الوزير أن الشـرطة ستواجه بكل حزم أى خروج على الشريعة والقانون .

وفى أحداث الكشح الثانية، حضر كبار القيادات الأمنية بسوهاج وانتشـرت قوات الأمن بشوارع القرية، مما أدى إلى حدوث خسائر بسيطة، وكانت المهمة الأولى لقوات الأمن هى التأمين وفض الاشتباك، ولم تمتنع الشرطة عن تنفيذ أمر بضبط وإحضار متهم، وقد تم توزيع قوات الأمن داخل الكشح فى مناطق تمركز محددة تحيط بمداخل القرية وأطرافها المشتركة مع القرى الأخرى، ووصلت قوات خاصة من الأمن من القاهرة وسيطرت على الأحداث، ومنعت وقوع صدامات أخرى . وكانت الشرطة قد قررت إغلاق القرية وتحويل مسار السيارات العابرة بالقرب من الطرق القريبة بالقرية.

ورغم ما أثير من أقاويل حول أداء قوات الأمن فى أحداث الكشح الثانية، والاتهامات التى وجهت لبعض رجال الأمن فى الأحداث، يؤكد أنه خلال بداية الأحداث فى .كشح الثانية بدا واضحا أن السلطات الأمنية المحلية ليس لديها تعليمات أو قواعد واضحة للتعامل مع مثل هذه

الأحداث، التى يبرز فيها العامل الدينى فور وقوعها، بما يؤدى الى إخمادها ، فقد جرى العرف الأمنى فى هذه الحالات على إحالة الأمر إلى الجهات الأمنية الأعلى التى ترفعه بدورها إلى الأعلى منها حتى تصل إلى أعلى سلطة أمنية وسياسية فى القاهرة . ولا شك أن هذه الإحالة المتتابعة قد أخرت التدخل الأمنى وشلت يد السلطات الأمنية عن التخلى السريع والحاسم فور وقوع الأحداث، مما أدى إلى تفاقمها . وجاء تردد الأمن- بل أحيانا توقفه- غداة أحداث الكشح ومثيلاتها إنما يعد نتيجة مباشرة لغياب القواعد الضابطة للقانون التى يجب أن يتم تطبيقها على جميع المواطنين والقطاعات، بغض النظر عن مواقعهم أو أماكنهم.

وهنا يمكن الإشارة إليه فى سياق الانحياز فى التطبيق، فبرغم السيطرة الفاعلة على الأحداث فى الكشح وبروز بعض التجاوزات - من رجال الشرطة - وغياب الدقة والسرعة فى معالجة الأحداث - الكشح ٢ - أدى ذلك بجانب عوامل أخرى إلى ظهور انحياز فى التطبيق للحفاظ على الأمن العام الذى يعد أبرز المهام المنوط بها جهاز الشرطة فى مصر.

ولكن لايمكن اتخاذ حالتى الكشح "١-٢" كمثال وحيد فى النظر إلى دور رجال الأمن فى المحافظة عليه، بل هناك عوامل أخرى تتدخل لإثبات حالة التوتر الطائفى فى مصر، وأبرزها العوامل الخارجية، وسوف نسوق هنا مثالين للتأكيد على أن الحوادث الجنائية قد تتحول إلى طائفية ، أو أن تظل الحوادث فى حقيقتها جنائية دون تصعيدها .

أولا: فى يناير ١٩٩٩، أصيب اثنان من الأقباط بعدة طلقات نارية أثناء سيرهما بقرية رويهب بمركزالمنشأة بسوهاج، وقد توفى أحدهما، والحادث جنائى، حيث اتضح أن أحد الأقباط على علاقة بإحدى سيدات القرية، وأن أحد أقارب السيدة (مسلم) قام بتنفيذ الحادث، وقد بثت

وكالة الأنباء الفرنسية هذا النبأ على أنه توتر طائفى .

ثانيا: فى قرية الزوتنة مركز جرجا، قامت عائلات مسيحية بترميم مضيفة يمتلكونها منذ مائة عام، وبعذ هدم المضيفة ادعى بعض مثيرى الفتنة أنهم وجدوا فى أرضيتها هلالاً ودعوا إلى إقامة مسجد فى نفس الموقع، ورددوا أن الأرض ملك للأوقاف، ورفضت عائلات المسلمين فى القرية محاولات الفتنة، وشهد ممثلون عنهم بملكية الأقباط للأرض والمضيفة، وتدخل مدير الأمن لتمكين أصحاب المضيفة من إعادة بنائها وسط ترحيب العائلات المسلمة.

وهذان المثالان يوضحان أن الأمن العام خاصة فى مسائل التوتر الطائفى، يتطلب التدخل وتضافر عوامل أخرى وفواعل أساسية من أجل تفعيله واستمراره . وظهرت هذه العوامل الأخرى على سبيل المثال فى حالتين:

الأولى: أثناء اندلاع المظاهرات التى اندلعت فى أعقاب قيام انتفاضة الأقصى فى سبتمبر ٢٠٠٠والمستمرة للآن . قامت قوات الأمن نتيجة استمرار المظاهرات باتخاذ إجراءات مشددة لحماية المطاعم والمنشآت الأمريكية ومقار ومساكن الدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين لاحتواء الغضب الشعبى إزاء البربرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وتم عمل كردونات لتأمين كل الطرق حول جامعة القاهرة، حيث تقع السفارة الإسرائيلية بالقاهرة بالقرب منها، وفى أعلى كوبرى الجامعة الواصل بين الجامعة والسفارة، تم وضع المتاريس والسيارات المدرعة وإنشاء حوائط بشرية من ضباط وجنود الامن المركزى وقد صدرت الأوامر لأفراد الأمن بعدم الاشتباك مع جموع المواطنين فى حالة حدوث أعمال شغب، ولكن مسلسل تجاوزات الشرطة برز واضحا فى مظاهرات الإسكندرية التى قام بها طلبة جامعاتها للتنديد بالممارسات

الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين ، حيث قتل طالب من الجامعة أثناء عملية الاشتباكات بين أفراد الشرطة والطلاب ، فضلا عن إصابة العديد منهم .

والثانية: أثناء المظاهرات التى اندلعت فى أحداث بور سعيد إثر مظاهرات الاحتجاج التى قام بها تجار بور سعيد بعد تطبيق ضريبة المبيعات على الملابس المستوردة . فقامت قوات الأمن بمنع الانتشار والتجمهر والتحريض والإضرار بمنشآت عامة من الامتداد إلى مناطق أخرى.

هذا وتقوم الشرطة فى سياق مفهوم الأمن العام بالخدمات الأمنية التى يتم تكثيفها على المساجد والأماكن السياحية والطرق السريعة والحدائق العامة والمنتزهات والشواطئ والمراسى النيلية فى أيام الأعياد والمناسبات، ويتم اتخاذ جميع الاستعدادات للاستقرار الأمنى فى أيام الأعياد من خلال تحقيق الانضباط بالشارع المصرى عن طريق القيام بحملات تفتيشية مكثفة لتوجيه ضربات أمنية مؤثرة إلى البؤر الإجرامية وضبط المشتبه فيهم.

وفى الفترة من يناير ١٩٩٨ حتى أول يناير٢٠٠١ تم ضبط أسلحة نارية وبيضاء بلغ إجماليها ٣٣٨٩ قطعة وتم ضبط ٢٠٠٠ ورشة لتصنيع الأسلحة المحلية وتم ضبط ٢٩٢٨٦ تشكيلاًعصابياً و٩٩٧٧ متهماً و٢٣٠٠٧ حوادث سرقات متنوعة وتم ضبط ٦٥٨٤٨ قضايا مخدرات و١٨٢٠٩٤ آداب و٢١٧٧١٤تموين و١١٩٥٩ أموال عامة و٧٣٩٢١ أحداث. بالإضافة إلى ضبط ٢١٩٣ هارياً من تنفيذ أحكام صادرة ضدهم. وللسيطرة على الشوارع والميادين مروريا تتكثف الحملات من كبار رجال الشرطة لضبط المخالفين حيث تم تحرير ٥٢ ألف مخالفة فى حملة استمرت أسبوعاً .

هذا وقد قامت الإدارة العامة للمرور بإعادة تخطيط أماكن انتظار السيارات ودهان الأرض باللون الأبيض لتحديد مكان ومساحة السيارة ، ومنع انتظار السيارات على جانبى الطرق الجانبية بجانب خدمات أخرى قدمتها الإدارة لتحقيق السيولة المرورية.

ولا يقتصر دور رجال الشرطة على ضبط المجرمين والحفاظ على الأمن العام من خلال الوسائل الأمنية والطرق القانونية . لكن الشرطة تلعب دورا آخر يتمثل فى محاولات التوفيق بين الأفراد المتشاجرين وتحرير محاضر الصلح للتخفيف من أعباء الشرطة والقضاء وذلك برغبة أطراف النزاع دون إجبار أو إذلال، وهذا ما يحدث فى بعض الأحيان وينتشر على وجه أوسع فى محافظات (الصعيد والدلتا) ولكن رغم ذلك فمازال الأمن العام وحفظه يمثل هاجساً ، حيث إن المنوط بهم ذلك ليسوا أفراد الشرطة وحدهم بل المواطنين أيضا.

ثالثا- دور الوزارة فى تسهيل الخدمات للمواطنين :

لا يقتصر دور وزارة الداخلية على حفظ الأمن العام والنظام فى جميع أنحاء العالم . بل يتعداه إلى دور أوسع نطاقاً. ولعل من أهم هذه الأدوار ما يمثل ويعتبر علاقة مباشرة بين الوزارة والمواطنين، فدور الوزارة فى تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ، سواء فيما يتعلق بدورها المنوط بها كوزارة الداخلية أو ما تقوم به استناداً إلى تنفيذ الأدوار فى ظل (منظومة نظامية) متكاملة .

وسوف نعرض هنا لبعض هذه الأوجه:

١ - قيام مديريات الأمن فى جميع أنحاء الجمهورية بإجراء قرعة الحج سنويا بين المواطنين الذين تقدموا بطلبات لأداء الفريضة وإصدار التأشيرات الخاصة بذلك بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة السياحة.

٢- موافقـة وزير الداخليـة فى أوائل عام٢٠٠١ على استمـرار العمل بجميع قطاعات الوزارة المختلفة من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثـامنة مسـاء وذلك فى إطار سـيـاسـة الوزارة التى تقـوم على مـراعـاة ظروف عمل المواطنين لإتاحة الفرصة لهم لتلقى الخدمات التى تقدمها قطاعات الوزارة، بالإضافة إلى ضمـان عدم الازدحام وتحقيق السيولة المرورية. بجانب نشر الإدارة العامه للإعلام والعلاقات العامة بالوزارة شروط منح رخص القيادة فى الصحف اليومية.

٣- موافقة وزير الداخلية السيد حبيب العادلى على سفر والدة ووالد المضيفة مها المحروقى التى راحت ضحية الطائرة المنكوبة فى الولايات المتحد ة فى أواخر أكتوبر١٩٩٩لأداء فريضة الحج للعام ١٩٩٩ على نفقة وزارة الداخلية .

٤- إعـلان الوزارة عن بدء تطبـيق الخـدمـة الصـوتيـة فى ٣٠ يوليـو ٢٠٠٠ والتى تقوم على التيسير على المواطنين قضاء مصالحهم بالوزارة- جوازات - أحوال مدنية - تصاريح عمل ....الخ ، ويتم الاستفسار عن الخدمة المطلوبة وحلها.

٥- تكليف وزارة الداخليـة المسـؤلين فى الوزارة بتـخـصـيص خط تليفونى على تكليف ضابط مندوب من الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على مدى ٢٤ ساعة يوميا لتلقى البلاغات والشكاوى ومعلومات المواطنين لمواجة ظاهرة الإتجار بالمخدرات.

٦- إدخـال خـدمـة النظام الصـوتى الاليكتـرونى للخـدمـة الأمنيـة الجماهيرية من خلال الإدارة العامة لاتصالات الشرطة، وتم ذلك أثناء انتخابات مجلس الشورى الأخير، حيث تم إدراج شروط الترشيح لعضوية مـجلس الشـورى والمسـتندات الواجب على المرشح تقـديمـهـا مع طلب الترشيح من خلال هذه الخدمة.

٧- نشر مشروع الرقم القومى من خلال الافتتاح لعدد من المشروعات التوسعية والتنسيق مع الجهات المختصة لا ستخراج بطاقات الرقم القومى للطلبة والمدرسين .

٨- أكد السيد وزير الداخلية أن مشروع قانون المرور الجديد جاء متواكبا مع السياسة العامة للدولة للحفاظ على سلامة الإنسان المصرى، حيث تم خلاله تعديل مفهوم الطريق بحيث يشمل الطريق العام والطرق السريعة والعمل على مواجهة ظاهرة دخول العديد من السيارات إلى البلاد وعدم تجديد تراخيصها فى المواعيد المقررة، فجاء القانون واستهدف التيسير على المواطنين من خلال عدم تحميلهم أعباء جديده سواء بالنسبة للضرائب أو الرسوم مع التوسع فى الحالات التى تجيز التصالح الفورى عند ارتكاب بعض المخالفات المرورية. كما أشار القانون إلى زيادة المهلة الممنوحة لأصحاب المركبات عند تجديد التراخيص فى حالة عدم صلاحية المركبة خلال سبعة أيام إلى ثلاثين يوماً.

وعن أوضاع ذوى الاحتياجات الخاصة، وتيسير التعامل معهم فى ظل تفاعلهم مع إدارات الوزارة خاصة فيما يتعلق بالنواحى المرورية، أعفى القانون الجديد هذه الفئة من رسوم رخص القيادة أسوة بإعفائهم من الضرائب، وأصدر وزير الداخلية تعليمات بتدبير أماكن انتظار السيارات خاصة بهم مع وضع الإرشادات المرورية التى تفيد ذلك والالتزام بها . وقامت الإدارة العامة للمرور بالتنسيق مع الجهات المسئولة بالقيام ببعض التعديلات على الأرصفة وأماكن عبور المشاة لتوفير حرية الحركة لهم . وناشدت الوزارة هذة الفئة بوضع العلامة المميزة لهم (البادج الخاص بهم) على سياراتهم الخاصة.

هذا ولا يقتصر دور الوزارة على تسهيل تقديم الخدمات وفقط، وإنما يتعدى ذلك إلى حسن المعاملة من قبل رجال الوزارة للموظفين . وأكد

وزير الداخلية أنه طالب ضباطه بحسن معاملة المواطنين معتبراً أن التجاوزات التى تحدث من بعض الضباط إنما تأتى نتيجة انفعال وقلة الخبرة وفى وقائع فردية ويتم اتخاذ الإجراء الحاسم أمام تلك الحالات، نظراً لأنها تسبب فى تشويه الصورة العامة . وطالب الضباط بضبط النفس وعدم استدراجهم لارتكاب مثل هذه الأخطاء تحت أى ضغط نفسى أو عصبى.

وعن قانون الطوارئ قال الوزير: إنه يطبق على الأشخاص الذين يخرجون على القانون ولايراعون حالة استقرار الدولة ويريدون العبث بها والعمل على تخريبها.

كما أكد أن اعتقالات المواطنين تتم فى إطار ثلاثة محددات تحكم قرارات الاعتقال:

١- القرار يكون صادراً منى شخصياً وفى ضوء عرض كامل للمبررات ووفق ضوابط محددة.

٢- تواصل المراجعة المستمرة للمعتقلين لتقويم موقف المعتقل وذلك على مستوى قيادته للأجهزة المعنية والرقابية .

٣- خضوع قرارات الاعتقال لرقابة قضائية كاملة ويحق للمعتقل التظلم بالطرق القانونية المحددة .

والجدير بالذكر أن الأخذ بصلاحية قرار الاعتقال يقتصر بالدرجة الأولى على دعم إجراءات مكافحة الإرهاب ، كما يتم فى الحالات ذات الخطورة الإجرامية خاصة فى مجال الإتجار بالمخدرات و البلطجة .

كما تهتم الوزارة بشكل خاص بشكاوى المواطنين وتعمل على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لدقة فحصها والرد عليها بهدف تعميق مفهوم التعاون الفعال بين الشرطة والمواطنين من خلال مصداقية الأداء الأمنى ونحو معايشة الواقع الجماهيرى.

و فى إطار مسايرة التطورات الراهنة، تركز الوزارة على مكافحة جرائم البيئة التى يحاربها العالم بأسره، لذلك أصدر الوزير تكليفاً عاجلاً بالتعامل مع كل مخالفة تتعلق بجريمة البيئة وبشكل فعال يتم الحساب الفورى وسرعة التعامل مع الاستعمال الخاطئ لآلة التنبيه.

ويبقى التساؤل قائما: ما هو مدى تنفيذ هذة القرارات؟ وإلى أى حد يتم الالتزام بهذه التعليمات؟ أم هناك إنجاز يصدر من جهات فوقية تجاهلية أثناء التعامل مع المواطنين بفئاتهم المختلفة ودرجاتهم المتفاوتة وهل يظل المنطق الحاكم هو التعامل مع المواطنين من خلال التفضيل الطبقى والأهواء الشخصية ؟

رابعا - دور الوزارة فى توفير الأمن الاقتصادى :

يهدف توفير الأمن الاقتصادى إلى متابعة ومواجهة الجرائم الاقتصادية القديمة والمستحدثة فى إطار الالتزام بالسياسة العامة للدولة، وحماية المصالح الحكومية العليا ، ودعم التنمية الشاملة ، وضمان ضوابط حماية الاستثمار والحفاظ على استقرار السوق . ويجرى التنسيق الكامل مع وزارة الاقتصاد والبنك المركزى وسوق المال لضمان التوافق مع السياسات المالية المنشودة دون أى إخلال بالإجراءات القانونية.

وتنبع أهمية العمل على دعم الأمن الاقتصادى وتأمين التنمية الشاملة فى مصر وحماية القطاعات الاقتصادية من أيدى العابثين بها ، والعمل على استقرارها تشجيعا لحركة الاستثمار وإنعاش الاقتصاد القومى مع حماية المنتج المصرى وضبط جميع أنواع السلع الأجنبية المجهولة المصدر والمهربة لما يترتب على تداولها من أضرار بالغة بالصناعة المصرية.

وتقوم الوزارة من خلال الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بمواجهة

ومتابعة جرائم الاعتداء على المال العام والاستيلاء . ويعرف المال العام المنوط حمايته بأنه المال الذى تمتلكه الدولة وترصده لتسيير أمورها والوفاء بحاجات المجتمع فى جميع الأنشطة وما يناط بها من مسئوليات وتتمثل جرائم المال العام فى التربح والرشوة المؤكدة كعقوبة أصلية بجانب العقوبات التبعية الأخرى مثل الغرامة والرد(أى رد المال العام الذى اغتصب)، وتمتد جرائم الأموال العامة إلى استغلال الوظيفة العامة، فيعاقب القانون بالأشغال الشاقة كل من تسول له نفسه أن يتاجر بالوظيفة أو يعبث بها مثل جرائم الرشوة . ويعاقب القانون أيضا بالأشغال الشاقة للموظف العام الذى يتربح من وظيفته كأن يطلب من المواطنين أكثر مما يستحق من رسوم وتشدد العقوبة لتصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان المال العام من المكلفين من قبل الدولة لجمعه أو من الحارسين عليه فى البنوك والموظف العام وهو من العاملين فى الدولة أو الوحدات المحلية أو رؤساء المجالس وأعضاء مجالس الإدارة والوحدات والتنظيمات الشعبية وكل من لهم صفة نيابية عامة سواء جاءوا بالانتخابات أو التعيين، وكذلك أفراد القوات المسلحة وسائر العاملين فى الجهات التى تعتبر أموالها أموالاً عامة.

وفقا للمعلومات الرسمية للوزارة بأن حجم الأموال التى تم ضبطها فى قضايا الكسب غير المشروع١٤٦ مليوناً و٤٠٩ آلاف جنيه خلال عام ١٩٩٩ . وتم ضبط ٢٠مليوناً وخمسمائة واثنين ألف جنيه فى قضايا استغلال النفوذ وبلغ حجم أموال جرائم الرشوة ٧٧١ ألف جنيه والاختلاس ١٣ مليوناً و٤٠٠ ألف جنيه والاستيلاء على المال العام ١١٩ مليوناً ونصف مليون جنيه.

وتعد أهم القطاعات التى تنتشر بها جرائم الاستيلاء على المال العام هى الشركات التى تتعامل فى توزيع إنتاجها على عملائها بالأجل، حيث

تكون هناك ضمانات مطلوبة ويتم التقاعس فى أخذ هذه الضمانات، وتتزايد جرائم الرشوة فى القطاعات التى تتعامل مباشرة مع الجمهور، حيث يظهر الوسطاء بين الجمهور والموظفين فى المصالح لإنهائها.

وخلال عام ٢٠٠١ تم ضبط ١٢٢١ قضية اختلاس واستيلاء وإضرار بالمال العام ورشوة وتربح . وأيضا ضبط ١٧٨ قضية فساد، أى ما يعادل قضية كل ٢,٥ كل دقيقة.

ونشير هنا إلى بعض القضايا ذات الصلة :

(١) ضبط عضو مجلس محلى سابق أصدر صحيفة بدون ترخيص واستغلال نفوذه فى جمع إعلانات لنشرها.

(٢) ضبط عصابة يتزعمها صاحب شركة تجارية وهمية وتضم ثلاثة أشخاص تخصصوا فى الاستيلاء على منتجات بعض الشركات بموجب مستندات وشيكات مقبولة الدفع مزورة ومنسوبة لبعض البنوك.

(٣) إحباط محاولة للاستيلاء على مليونين و١٥٠ ألف جنيه من حساب إحدى النقابات بأحد البنوك قام بها موظف بالبنك ومحام.

٤) تواطؤ بعض موظفى الشركة المتحدة لتجارة المنسوجات مع بعض التجار للاستيلاء على بضائع من الشركة فى سلع معمرة.

لعل قضايا الاستيلاء على قروض من البنوك و الهروب بها إلى خارج البلاد أبرز دليل على أن الأداء التنفيذى للوزارة يحتاج إلى قواعد أكثر صرامة فى التعامل، ولا يتسع البحث هنا لتناول مختلف جوانب وأبعاد وملابسات قضايا القروض ، ولكن نشير إليها هنا على سبيل الاستشهاد:

فمن خلال متابعة أجهزة الأمن بوزارة الداخلية، كشفت التحريات لمواجهة الفساد الإدارى والوظيفى لجميع قطاعات الدولة أن حجم الأموال المصادرة والمهدرة بلغ مليارين و٨٢٤ مليوناً و١٨٣ ألفاً وتمثلت فى

جرائم رشوة واختلاس وتربح واستغلال أملاك الدولة وبلغ حجم الأموال المضبوطة فى قضايا تسهيل الاستيلاء على المال العام ملياراً، و٣٧٨ مليوناً و٥ آلالف جنيه والإضرار بالمال العام بلغ ١٧٣ مليون جنيه وتزوير بطاقات الائتمان والاحتيالات المصرفية بلغت أموالها ملياراً و٧٨٣ مليوناً و١٣١ ألف جنيه، وبلغ ما جرى الاستيلاء عليه من الأراضى مملوكة للدولة والمواطنين ٢٦٦,١ مليون جنيه.

يرجع السبب فى عملية الكسب غير المشروع، إلى أنها أصبحت آلية وثقافة متكاملة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمصر تسمح بوجود الطفيليين وتفتح الباب أمام التهرب وتجارة السلاح وانتشار تجارة ونهب الأموال العامة . ويساعد على ذلك تقليص دور الدولة وإطلاق الحرية الكاملة لاقتصاديات الظل المتمثل فى التهريب والتجارة الممنوعة . هذا مع كثرة القوانين واللوائح والقرارات الإدارية التى تصدرها الوزارات والهيئات. الأمر الذى فتح الباب واسعا أمام توفير البيئة المناسبة لخلق علاقة بين أجهزة الدولة للمرتشين.

ولمواجهة هذه الظواهر تتعامل الوزارة مع القطاع المصرفى وهيئة سوق المال وهيئة الاستثمار وأجهزة الرقابة التى تراقب المال العام والموظفين العموميين بشقين :

الأول - شق وقائى : حيث تتم دراسة ظواهر معينة وتخطر الجهات المعنية بهذه الظواهر وتشرح أسبابها وتطرح توصيات لإزالتها.

الثانى - شق ضبطى: حيث يقوم بضبط التعامل مع شكاوى المواطنين وما تضمنه من معلومات بجدية.

وعن دور الوزارة فى حماية ورقابة سوق الصرف، أكد الوزير أن المخالفين للإجراءات التى تنفذها أجهزة الدولة لضبط حركة سوق الصرف والأوراق المالية سيتم التعامل معهم باعتبارهم مخربين ، وطالب

الأجهزة الأمنية بتطبيق القانون بحزم على من يحاول المساس با ستقرار الأمن الاقتصادى وأن تتم متابعة سوق الصرف والتنسيق مع الجهات المعنية لإعادة الاستقرار إليه فى إطار سياسة الحكومة وإجراءاتها.

وتقوم الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد فى إطار المواجهة الحاسمة للمتلاعبين بسوق الصرف والمضاربين على أسعار العملات لتحقيق أرباح ضخمة . هذا وقد تم ضبط بعض الحالات وأصدر وزير الداخلية قرارا باعتقال المتلاعبين بأسعار العملات الأجنبية والمتاجرين بها خارج نطاق السوق المصرفية. كما شمل الاعتقال أصحاب شركات وأفراد . وقدأيدت محكمة أمن الدولة قرارات الوزير مستندة إلى قانون الطوارئ.

وإزاء مثل هذه الحالات وفى حالة الإخلال بالنظام العام الاقتصادى للدولة وإزاء مواجهة ظاهرة تهريب البضائع الأجنبية المنشأ، أكد الوزير أن أجهزة الأمن تتخذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة ظاهرة تهريب هذه البضائع إلى الأسواق المصرية، حيث إنها تمثل عنصراً ضاغطا على الصناعة الوطنية والاستثمارات والمسار الاقتصادى ، وكذلك تتم مواجهة ظاهرة الغش السلعى والمجهولة المصدر والمتلاعب فى الأسعار لحماية المنتج الوطنى والمواطن من الاستغلال من فئة التجار له.

خامساً - التجاوزات الفردية لبعض رجال الشرطة :

ترتكز فلسفة العمل الأمنى فى مواجهة الجرائم التى تهدد أمن الدولة على نظم دستورية وقواعد قانونية ترتبط بالدعائم الفلسفية للدولة كبناء اجتماعى ونظام اقتصادى ومواجهة الجرائم التى تهدد قيم الانتماء للوطن ، وكل ما يمس هيبة الدولة ومكانتها. وتشارك وزارة الداخلية فى الإعداد للدفاع عن الدولة فى العديد من الجوانب، ومواجهة الأزمات الطبيعية مثل الزلازل والسيول والقيام بحملات مشتركة لمواجهة تهريب

المخدرات ومحاولات إغراق البلاد بالسموم البيضاء .... الخ وتقوم الأطر الحاكمة لاستراتيجية العمل الأمنى على أسس جادة وراسخة ترتكز على تدعيم القيم الإنسانية والأخلاقية وتوفير الأمن فى الشارع باحترام القانون وسيادة الشرعية الدستورية والاهتمام بتفعيل التعاون بين الأجهزة المحلية من جغرافية ونوعية بجهاز أمن الدولة لامتلاك زمام المبادأة تثبيتاً لدعائم الأمن الوقائى .

وفى اجتماع لجنة الدفاع والأمن القومى بمجلس الشعب فى يناير ٢٠٠٢ أكد اللواء أحمد ضياء ممثل وزارة الداخلية فى الاجتماع أن الوزارة لا تتهاون فى محاسبة أى مسئول فى جهاز الشرطة لا يسعى لتحقيق التوازن بين الجميع لتحقيق المصلحة العامة .

فيواجه ضباط البحث الجنائى على سبيل المثال خلال تأديتهم لعملهم فئات بالغة الإجرام والشراسة من الخارجين على القانون. الأمر الذى قد يدفع بعض الضباط إلى التجاوز باستخدام القسوة وهى مجرد حالات فردية محدودة و متفرقة لم تتجاوز خمس حالات فقط فى عام ٢٠٠٢ وتراجعت إلى ثلاث حالات فى العامين التاليين . علما بأن عدد ضباط المباحث يبلغ ثلاثة آلاف ضابط ينتشرون بإدارات البحث الجنائى و٣٢٠ قسما ومركزاً للشرطة فى ٢٧ مديرية أمن .

وعدد من يتجاوز منهم حدود التعاون الإنسانى يتناقص نتيجة سياسة الوزارة وضوابطها والطفرة المحققة فى الأخذ بالسبل العلمية وأحدث التقنيات .

وتقوم مناهج إعداد ضباط الشرطة على الإعداد العلمى المتميز والتدريب الراقى على كفاءة الأداء وخلق عقيدة الانضباط والالتزام بالشرعية، وأن أجهزة وزارة الداخلية لا تهون من شأن أى تجاوزات .

ويحرص وزير الدخلية على استمرار ضرورة مراعاة البعد الإنسانى

والالتزام بأحكام القانون وضوابطه فى التعامل اليومى لأجهزة الشرطة مع المواطنين والاهتمام بتعميق وتعزيز الروابط بين الجانبين فى إطار متوازن من الحقوق والواجبات المتبادلة حفاظا على كرامة المواطنين واحتراما لحرياتهم وحقوقهم الأساسية والالتزامات بالحيدة والمساواة فيما بينهم .

ونشير فى هذا الإطار إلى بعض التجاوزات التى قام بها أفراد من رجال الشرطة :

١- اتهام عقيد شرطة بالحصول على رشوة قدرها ٣٠ ألف جنيه من أحد أقارب المعتقلين سياسيا للإفراج عنه، وأنه كان يتقاضى مبالغ مالية من المواطنين مقابل إنهاء مصالحهم فى بعض الهيئات المختلفة بالمصالح الحكومية وتمت محاكمته وعوقب بالحبس ٥ سنوات.

٢- محاكمة عقيد شرطة صدر حكم بحبسه ثلاث سنوات لاتهامه بضرب موظف بالمعاش فى الطريق العام مما أدى إلى وفاته.

٣- قيام ضابط شرطة مفصول من الخدمة بالنصب والاستيلاء على السيارات من معارض تأجير وتمت محاكمته وحبس ضابط شرطة بسبب تورطه فى الحصول على رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه من أحد المواطنين مقابل التلاعب فى تحرير محضر ضده وضبط ضابط شرطة فى قضية نصب على المواطنين وتم إيقاف مجموعة من الضباط بعد ارتكابهم مخالفات وإحالتهم للتحقيق.

٤- إحالة مقدم ورائد شرطة و٤مساعدين بسجن وادى النطرون إلى محكمة شبين الكوم لاتهاماتهم بضرب سجين حتى الموت والتزوير فى محاضر رسمية.

٥- سجن ضابط شرطة ٣ سنوات وأمين ورقيب شرطة لطلبهم رشوة من أحد المواطنين نظير عدم كتابة محضر ضده.

٦- إطلاق ضابط شرطة الرصاص على عامل فى بهتيم مما أدى إلى وفاته.

٧- محاكمة ضابط مباحث قسم عابدين وزميله رئيس قسم الترحيلات بدار القضاء العالى وثلاثة أشخاص آخرين بينهم سيدة لمدة ثلاث سنوات لقيامهم باختلاس ثمانى سبائك ذهبية كانت محرزة فى قضية ضبط عدد من السبائك الذهبية غير المدموغة.

٨- قتل أمين شرطة بالإدارة العامة لمباحث القاهرة سائق مينى باص بهيئة النقل العام لمطالبته بدفع الأجرة المقررة

٩- إشتراك ضابط شرطة فى خطف أستاذ التحاليل الطبية بالمعادى مقابل الحصول على ألف جنيه.

١٠- إتهام نقيب شرطة بقتل مواطن بعد القيام بضربه بالكرباج حتى الموت داخل قسم شرطة قصر النيل.

١١- فصل رئيس مباحث شرطة الأزبكية من عمله، حيث قام بعمليات نصب والحصول على قروض من أفراد وشركات.

١٢- ضبط ضابط شرطة وبحيازته ٥ كيلو بانجو، حيث كان قد اتفق مع أحد التجار فى جنوب سيناء بنقلها له مقابل مبلغ مالى.

١٣- قيام ضباط شرطة ومخبرين بإدارة البحث الجنائى بالفيوم بحرق مواطن بالكيروسين.

١٤- قيام ضابط مباحث فى مديرية أمن القليوبية و٩ من مساعديه بإلقاء جثث القتلى فى أماكن نائية لتخفيف عبء تحقيق والبحث عن القاتلين.

١٥- قيام أمين شرطة بمصلحة السجون بتكوين عصابة لسرقة قائدى السيارات الأجرة بالإكراه.

١٦- قيام ضابط شرطة بتفشيش خطيبته إجابة الامتحان فى مادة

المرافعات فى كلية الحقوق من تليفون نقطة شرطة عين شمس.

١٧- إطلاق مندوب شرطة النار على طالب جامعى رفض إعطاءه بطاقته الشخصية.

١٨- إحالة وزير الداخلية لضابطين وأمين شرطة إلى النيابة العامة بعد تعديهم على مواطنين وتعذيبهم فى قسم شرطة مدينة نصر، حيث قدم المواطنون شكوى تفيد بتعدى ضابط وأمناء قسم شرطة مدينة نصر عليهم وإحداث أضرار بالغة بهم عقب ضبطهم بنوع من الاشتباه بدائرة القسم.

١٩- إحالة رئيس مباحث إمبابة ومعاونه إلى محكمة الجنايات لاتهامه بتعذيب مواطن حتى الموت فى قضية سرقة، حيث قام بتجريده من ملابسه وضربه على الأقدام وصعقه بالتيار الكهربائى.

٢٠- محاكمة أمين شرطة بوحدة مباحث الوايلى ومخبر بوحدة مباحث الزيتون لإتهامهما باحتجاز وضرب مواطن حتى الموت بعد القبض عليه واحتجازه بدافع إرغام شقيقه على تسليم نفسه بعد اتهامه فى إحدى القضايا.

هذه بعض الحالات التى تم نشرها فى الصحف القومية والحزبية والمستقلة ،ولا يمكن اعتبار ذلك إحصائية دقيقة لكننا نشير هنا إلى أن مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء رصد خلال عام (١٩٩٩)، ٥٧٧ شكوى وبلاغاً قدمت ضد وزارة الداخلية و٥٧٧ بلاغاً، ضد مصلحة السجون.

سادساً - دور الوزارة فى التأهيل الاجتماعى :

أكد الوزير حبيب العادلى أن ثوابت العمل الأمنى هى الالتزام بأقصى درجات الحزم وحقوق الانسان، باعتباره مكوناً من مكونات السياسة الأمنية وأن قضية حقوق الإنسان سياسية بالدرجة الأولى. وتم فى وزارة

الداخلية لأول مرة تشكيل لجنة حقوق الإنسان وتضم قيادات الوزارة كل فى تخصصاته وتضم مدير مصلحة السجون ومساعد الوزير لشئون الأمن الاجتماعى والمتخصصين والمرتبطين بصورة أو بأخرى بحقوق الإنسان .

ومهمة اللجنة هى تلقى أى شكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان ، وتقوم إثر ذلك بالانتقال للتحقيق فى أى شكوى أو مخالفة ، كما تقدم مقترحاتهم إلى الوزير شخصياً خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتى تخص الإنسان المقيد الحرية .

وعن تطوير السجون يقول الوزير: إن الخطوات التى تمت تتعلق بتحسين الأوضاع داخل السجون، ومنها القيام بتصفية وتنقية المعتقلات والسجون من العناصر التى عدلت عن تفكيرها وتخلت عن ممارساتها وأفكارها، حيث تم الإفراج عن آلاف المسجونين.

فى إطار الاهتمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية لأسر المسجونين والمفرج عنهم، قررت وزارة الداخلية صرف مساعدات مادية وعينية إلى ٨٠٠ أسرة من أسر المسجونين فى ظل خطط إعادة التأهيل التى ترتكز على احترام حقوق الإنسان .

وقامت إدارة قطاع الأمن الاجتماعى بالتنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية ومشيخة الأزهر الشريف وبنك فيصل الإسلامى بتوفير مبالغ مالية و٤٠ ماكينة خياطة لبعض أسر المسجونين الذين تم تدريبهم على أعمال الحياكة بمركز التدريب لمساعداتهم فى إقامة المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى خطابات العلاج المجانى من وزارة الصحة وخطابات الإعفاء من المصروفات الدراسية لأبناء المسجونين.

اهتمت إدارة مصلحة السجون بتقديم دروس محو الأمية وإدخال الدش فى السجن لبث القنوات التعليمية لراغبى استكمال دراسته، كذلك

توفير الكتب الدراسية وتعليم الحياكة والتطريز.

فالسجين منذ دخوله السجن يتم توفير الفرصة الكاملة على الرعاية الصحية منذ خطواته الأولى داخل السجن، فيتم الكشف الطبى الكامل عليه والتحقق من سلامته وخلوه من جميع الأمراض التى قد تنتشر داخل السجن .

وقد تم إجراء عدة تجديدات فى السجون المصرية شملت :

١- إنشاء مستشفيات على سبيل المثال فى وادى النطرون وطرة وأبو زعبل وبرج العرب.

٢- تحديث المستشفيات القديمة وتدعيمها بالأجهزة فى كل المجالات المختلفة .

٣- توفير سيارات طبية وإسعاف لفحص جميع الأمراض خاصة الصدرية .

ومن الناحية الاجتماعية، يتم عمل بحث اجتماعى لكل سجين وأسرته والحالات التى عليها حكم بالإعدام، حيث يتم التنسيق مع وزارة الشئون الاجتماعية لمنح معاش الضمان الاجتماعى لمثل هذه الحالات .

ويتم الاهتمام بالنواحى الثقافية بمن خلال المكتبات المنتشرة داخل السجون والندوات واللقاءات، والاهتمام بالتعليم التى تبدأ أول جوانبه ببرامج محو الأمية انتهاءً بحصول السجين على أعلى الدرجات العلمية .

وهناك التأهيل الحرفى والمهارى للسجين والذى يحصل من خلاله على عائد يومى كبير.

وتم إلغاء عقوبة الجلد بالسجون بعد موافقة مجلس الشعب عليها، وكذلك عند خروج السجين، فإنه يخرج من بوابة الحجز مباشرة إلى حيث يتوجه، بدلاً من أن يقوم بدور داير (كعب داير) على الأقسام لبعض أيام للإفراج عنه. ومراعاة الحالات الإنسانية يتم السماح لبعض

المسجونين بزيارة ذويهم فى الحالات المرضية أو حالات الوفاة وهو ما تكرر كثيراً فى الفترات الماضية. وكذلك الإفراج عن المسجونين فى المناسبات الدينية والقومية والوطنية.

وفى دراسة للمجالس القومية المتخصصة عن الأجهزة العقابية فى مصر، أشارت فيه إلى أن السجون المركزية تبلغ ١٦٢ سجناً مركزيا موزعة على ٢٤ محافظة بالجمهورية عدا القاهرة والإسكندرية .

وهى السجون الملحقة بمراكز وأقسام الشرطة فى المحافظات التى لاتخضع للنظام المتبع فى السجون التابعة لمصلحة السجون ولا بعنوان المنطقة فيها، وإنما هى أماكن للحبس يوضع بها المحبوسون احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس مدداً قصيرة من الذين لا يودعون فى السجون العامة والخاصة بمصلحة السجون .

ويشير التقرير إلى أن معظم المسجونين يقيمون فى زنزانات مظلمة شديدة الرطوبة تجاورها دورات المياه ، كما تخلو معظم هذه الأماكن من الأسرة والفرش بالإضافة إلى افتقار العنابر للتهوية . كما تفتقر التغذية للسجون إلى الكثير من العناصر الغذائية فضلا عن رداءة الأصناف التى تقدم للنزلاء وسوء إعدادها، رغم أن قانون السجن رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ولائحته الداخلية والقرارات الإدارية قد حددت المقادير والأصناف لغذاء فئات المسجونين .

وهناك أيضاً الخدمات الفنيه.. ولقد تأكد أن مستشفيات السجون تفتقر إلى الأدوات والمستحضرات الطبية التى تسمح بتوفير العناية والعلاج المناسبين للمرضى، كما أن عدد الأطباء المعينين والقائمين بمباشرة الإشراف وهو ٣٧ طبيباً بجانب ٥٢ طبيباً يتدربون من وزارة الصحة، وهذا غير كاف لتحقيق الرعاية الصحية الكاملة بالإضافة إلى وجود عجز كبير فى أعداد المرضين .

وفيما يتعلق بعقوبة الجلد للسجين، فقد حظرت قواعد الحد الأدنى فى القاعدة توقيع عقوبة على السجين أو وضعه فى زنزانة مظلمة حظراً تاما. ورغم ذلك الحظر، فإن الجهاز العقابى أخذ بما قضى عليه العمل فى قانون السجون منذ ٤٠عاماً وطبقاً للمادة ٤٧ منه يجيز وضع المسجون فى غرف مظلمة كمايجيز جلده.

وفى تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، أوضح أنه خلال عام ١٩٩٩ كانت هناك أربعة سجون مغلقة ومعزولة تماما عن العالم الخارجى منذ عدة سنوات وهى (سجن الفيوم العمومى وشديد الحراسة بطرة وليمان أبى زعبل واستقبال طرة) .

وعن الحرمان أشار التقرير إلى أنه تمثل فى :

١- عدم الإفصاح عما يدور بالعالم الخارجى للمسجونين .

٢- فرض قيود مشددة على ممارسة السجناء والمعتقلين لحقهم فى الاتصال بالعالم الخارجى .

٣- منع تلقى الزيارات الأسرية أو المحامين المكلفين بالدفاع عنهم .

٤- انتشار ظاهرة قصر مدة الزيارة التى تتراوح بين ١٥دقيقة للزيارة العادية و٣٠دقيقة فى الزيارات الخاصة لتصل إلى خمس دقائق .

٥- منع دخول الكتب الدراسية إلى السجون ومنعهم من دخول الامتحانات، ورصد التقرير ٢٧ حالة لهذه الانتهاكات .

وكذلك رصد ٢١١ حالة وفاة بين المسجونين والمعتقلين بسبب نقص التغذية والعلاج وسوء الرعاية الصحية وانتشار الدرن الرئوى وأمراض الصدر والأمراض الجلدية.

وفى تقرير مالى للمركز، أكد خطورة استمرار ظاهرة الاختفاء القسرى التى بدأت منذ أوائل التسعينيات وارتفع عدد ضحاياها إلى ٣٤ حالة .

وأشار التقرير إلى وجود العديد من الحالات المتعلقة بالاعتقال والاختفاء القسرى لأشخاص لا توجد لديهم أى انتماءات أو أنشطة غير قانونية.

4

السياسات العامة
فى الحزب
الوطنى
والأحزاب الأخرى

ترجع نشأة الحزب الوطنى الديمقراطى إلى عام ١٩٧٨، حيث حل محل حزب مصر العربى الاشتراكى، الذى تطور عن منبر الوسط، ضمن ثلاثة منابر سمح لها بالعمل فى إطار تنظيم الاتحاد الاشتراكى آنذاك.

● الحزب الوطنى الديمقراطى ●

الحزب الوطنى الدميقراطى وضع السياسة العامة داخله:

أولاً- البناء التنظيمى للحزب:

يتكون البناء التنظيمى للحزب من القاعدة إلى القمة من المستويات الآتية:

١- مستوى الوحدة الحزبية.

٢- مستوى القسم أو المركز.

٣- مستوى المحافظة.

٤- المستوى المركزى ويشمل الأمانة العامة والمكتب السياسى.

ولكل مستوى تنظيمى سلطة الإشراف على المستوى الأدنى ومتابعة نمو عضويته، وعليه تصعيد مقترحاته وآراء المستوى الأدنى، ونقل تكليفات المستويات الأعلى إليه.

وللمستوى الأعلى تنظيمياً أن يطلب من المستوى الأدنى إعادة النظر فى أى قرار أو توصية سبق له اتخاذها متى رأى أنها مخالفة للنظام الأساسى للحزب أو لمبادئه أو برامجه، أو أنها ضارة بالحزب على أى نحو آخر.

وهذا الشكل يوضح الإطار التنظيمى للحزب على المستوى المركزى.

رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى

المكتب السياسى

الأمانة العامة

الأمانات المركزية **اللجنة البرلمانية**

الهيئة البرلمانية **كأمانة السياسات وغيره**

المجلس الأعلى للسياسات العامة

جاء مشروع النظام الأساسى الجديد للحزب الوطنى الديمقراطى مع المؤتمر الثامن للحزب "١٥-١٧ سبتمبر ٢٠٠٢" معبراً عن التحديث فى بنائه التنظيمى، ومحققاً لأهداف التجديد والتوصيف الدقيق لمهام ومسئوليات وسلطات مستوياته التنظيمية وتشكيلاته المختلفة، وكان من أبرز ما استحدثه النظام الأساسى: أمانة السياسات لإدارة أسلوب عمل جديد لصياغة السياسات العامة التى يتبناها الحزب.

أ - أمانة السياسات:

تتولى الأمانة دراسة مقترحات السياسات العامة، ومشروعات القوانين التى تحال إليها من الأمانة العامة، بناءً على اقتراح المؤتمر العام أو السنوى للحزب أو أى تنظيم آخر، وفقاً لأساليب العمل وإصدار التوصيات بشأنها للعرض على المؤتمر العام أو السنوى.

وتم تبنى هذا الأسلوب لتوسيع دائرة الحوار والمناقشة داخل الحزب فيما يتعلق بالسياسات التى يتبناها، وتعبر عن توجهاته لتتاح الفرصة لطرح أكبر قدر من الأفكار والآراء ووجهات النظر المتعددة فى صياغة السياسات، كما يستهدف هذا الأسلوب الجديد توسيع وتعميق دائرة المشاركة فى صياغة السياسات على مستويات الحزب المختلفة.

ب - آلية صياغة السياسات العامة:

تم وضع آلية للمشاركة فى صياغة السياسات العامة وفق آلية التنفيذ التالية:

١- يتم طرح الموضوع للمناقشة فى المؤتمر السنوى للحزب أو المؤتمر العام لمناقشته وتحديد أولوياته، ووضع إطار عام لتوجهات الحزب بشأنه.

٢- يقر المؤتمر التوجهات العامة للموضوع ويحيله إلى أمانة السياسات

لدراسته ومناقشة أبعاده المختلفة من خلال المجلس الأعلى للسياسات التابع لها على النحو الموضح فى مشروع النظام الأساسى.

٣- تتم دراسة الموضوع فى إحدى لجان السياسات الفرعية المعنية، وتحدد اللجنة الأبعاد المختلفة للموضوع، وتصيغ رؤيتها بشأنه فى شكل أهداف وأساليب محددة يقترح اتباعها مع تحديد الجهة المسئولة عن التنفيذ، والإطار الزمنى لذلك وأسلوب المتابعة، وترفع اللجنة الفرعية تقريراً بذلك إلى المجلسن الأعلى للسياسات، الذى يقوم بدوره بمناقشته ورفع تقرير باقتراحاته وتوصياته إلى أمانة السياسات لإقراره.

٤- فى بعض الأحوال يمكن لأمانة السياسات أن تطرح الموضوع لنقاش أوسع بين القواعد الحزبية والمستويات التنظيمية المختلفة، وقد ترى أمانة السياسات طرح الموضوع للنقاش من خلال لجان المحافظات أو مجموعات عمل تشكلها لهذا الغرض، على أن ترفع التوصيات من لجان المحافظات إلى أمانة السياسات.

٥- تقوم أمانة السياسات برفع تقريرها بشأن الموضوع للأمانة العامة للنظر فيه وإقراره وعرضه على المؤتمر السنوى، وتحديد آليات التنفيذ بالتعاون مع حكومة الحزب ومجلسى الشعب والشورى.

- إن الهدف الأساسى لأمانة السياسات، هو صياغة الأهداف الحزبية، وتوثيق الصلة بين الحكومة والحزب، والوصول لاتفاق قبل كل دورة برلمانية بأولوية المشروعات والقوانين التى ستعرض على مجلسى الشعب والشورى، فمهمة الأمانة صياغة سياسات تفصيلية بالتعاون مع الأجهزة المختلفة ومنذ قيامها تسعى لوضع أسس وآليات وقواعد لها تمكنها من ممارسة الأداء بشكل يحول دون الاعتماد على شخص بعينه.

ومن فعاليات الأمانة التحاور مع المؤسسات فى المجتمع، وفى مقدمتها المجتمع البحثى والأهلى.

وتتبع الأمانة منهجاً يقوم على عدة محاور عند صياغتها للسياسات:

١-المجلس الأعلى للسياسات:

الذى يتبع أمانة السياسات ،ويترأسه أمينها السيد جمال مبارك، ويتكون من عدد من أعضاء الحزب لا يتجاوز المائتين من مختلف المجالات والتخصصات. ويتولى المجلس دراسة الموضوعات المحالة إلى أمانة السياسات، وإصدار التوصيات بشأنها، وللمجلس أن يحيل تلك الموضوعات إلى لجان سياسات متخصصة لدراسة جوانبها الفنية.

٢-لجان السياسات المتخصصة:

تتكون كل لجنة منها من عدد من أعضاء الحزب لا يتجاوز المائة، ويعاد تشكيلها وتحديد موضوعات وأطر عملها دورياً، بما يتفق وأولويات عمل الحزب.

مع مراعاة استمرار نشاط اللجان التى تتناول موضوعات ذات طبيعة مستمرة.

٣-مجموعات العمل فى المحافظات:

تحيل أمانة السياسات الموضوعات التى ترى عرضها على قواعد الحزب إلى لجان المحافظات، التى تختص بمناقشتها ورفع التوصيات بشأنها إلى أمانة السياسات، بعد استطلاع رأى لجان الحزب فى الأقسام أو المراكز والوحدات الحزبية إذا ما دعت الحاجة لذلك.

وللجنة المحافظة أن تشكل من بين أعضاء مؤتمر المحافظة مجموعات عمل لبحث الموضوعات المحالة إليها من أمانة السياسات على أن يترأس كل مجموعة عمل أحد أعضاء لجنة المحافظة، وأن توافق هيئة مكتب الأمانة العامة على تشكيلها بناءً على عرض أمين المحافظة وأمين السياسات، على أن ينفض تشكيلها برفع توصياتها.

يؤكد الحزب وحكومته على أهمية تطوير منظومة الضرائب

والجمارك فى المجتمع المصرى، حتى تتواكب باستمرار مع طموح المجتمع وتجعله متسقاً مع التغيرات التى تحدث فى البيئة الاقتصادية العالمية، بما يرفع من درجة تنافسية الاقتصاد المصرية فى عالم شهد اتجاهاً متزايداً نحو تحرير الأسواق وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية.

وسوف تتم مناقشة هذا الموضوع من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: توجهات الحزب الوطنى وحكومته حول تطوير هيكل النظام الضريبى وآليات إدارته.

المبحث الثانى: توجهات الحزب الوطنى وحكومته حول تطوير نظام الرقابة والإشراف.

المبحث الثالث: أهم ملامح قانون الضرائب الجديد.

المبحث الأول:

توجهات الحزب الوطنى وحكومته حول تطوير هيكل النظام الضريبى وآليات إدارته:

بداية نؤكد أن هناك ثلاثة أهداف أساسية للإصلاح الضريبى، هى:

أ-الهدف المالى:

توفير حصيلة مالية تستخدمها الدولة فى القيام بدورها تجاه المجتمع.

ب-الهدف الاجتماعى:

بتخفيف العبء الضريبى عن الفقراء وضمان العدالة الضريبية.

ج-الهدف الاقتصادى:

حيث يمكن أن يؤدى فرض الضريبة لآثار سلبية على الاستثمار والإنتاج، فيؤثر سلباً على تواصل تيارات الإيرادات السيادية فى المستقبل.

فلا بد أن يحقق الإصلاح الضريبى الكفء التوازن بين اعتبارات

العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية ويوفر فى ذات الوقت حصيلة مالية مناسبة للدولة.

أما عن توجهات الحزب وحكومته حول تطوير هيكل النظام الضريبى فهى كالتالى:

أولاً- الضرائب على الدخل:

تفرض الضريبة على:

١- دخول الأشخاص الطبيعيين، كإيرادات النشاط التجارى والصناعى والخدمى وإيرادات المهن الحرة والمرتبات والأجور وإيرادات رؤوس الأموال المنقولة (أسهم/سندات/ودائع...) وإيرادات الثروة العقارية.

٢- أرباح شركات الأموال، وهى ضريبة تفرض على كل من الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

ولقد خضع نظام الضريبة على الدخل لتطورات عدة، فاتجه الحزب وحكومته لتطوير النظام بفرض ضرائب نوعية والتى كانت سارية منذ عام ١٩٣٩، بالإضافة إلى الضريبة العامة على الإيراد والتى فرضت بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وحتى إدخال نظام الضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين بمقتضى القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

أما عن التوجهات الأساسية التى حكمت تطوير منظومة الضرائب على الدخل فيمكن تقسيمها إلى:

أ - الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين:

حرص الحزب والحكومة على تعظيم التطوير فى نظام الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين من خلال العناصر الآتية:

١- ضمان مستوى معيشى أساسى لكل الممولين بزيادة حد الإعفاء

للأعباء العائلية الذى يراعى مفهوم الإعالة، فيتدرج الإعفاء فى الارتفاع من الممول الأعزب حتى يصل إلى أعلاه فى حالة المتزوج الذى يعول.

٢- عدم إخضاع الفئات غير القادرة للضريبة، وتدرج أسعار الضريبة لتناسب قدرات الممول وتخفيض عدد الشرائح الضريبية وتوسيعها.

٣- تمييز الفئات التى لا تملك أدوات إنتاج، وتعتمد بالأساس على التكسب من الأجور، فهى فئات تحتاج لرعاية خاصة ويتيح التشريع الضريبى لهم مزيداً من التخفيض الضريبى.

٤- ترسيخ مبادئ العدالة الضريبية بتوحيد الوعاء الضريبى على مصادر الدخول من أرباح المهن الحرة والأرباح التجارية والصناعية، وإيرادات الثروة العقارية، مع إفراد أحكام خاصة للمرتبات والأجور وإيرادات رؤوس الأموال المنقولة.

ثانياً- الضرائب على أرباح شركات الأموال:

تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال أياً كان الغرض من إنشائها أو شكل ملكيتها، وسواء كانت تلك الأرباح محققة نتيجة مزاولة النشاط فى مصر أو فى الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة.

وتسرى هذه الضريبة على شركات الأموال فى القطاعين العام والخاص، وبنوك وشركات ووحدات القطاع العام، وكذلك شركات قطاع الأعمال العام وفروع الشركات الأجنبية بالنسبة لأرباحها المحققة فى مصر، والهيئات العامة وغيرها من الشركات الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة، فيما عدا جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع.

ج- توجهات الحزب والحكومة حول الإدارة الضريبية:

فكفاءة التنفيذ للنظام الضريبى أحد العوامل المهمة فى قبول المجتمع لذلك النظام عبر العمل على ٣ محاور أساسية:

١- إرساء علاقة جديدة ومستقرة بين دافعى الضرائب والإدارة الضريبية.

٢- استهداف الحد من ظاهرة التهرب الضريبى وتحفيز المجتمع غير الرسمى على الانضمام للقطاع الرسمى.

٣- تطوير نظم العمل الخاصة بالإدارة الضريبية.

ثالثاً- ضريبة المبيعات :

وهى نوع من الضرائب غير المباشرة التى يتحملها المستهلك.

أ - توجهات الحزب والحكومة حول هيكل الضريبة:

١- إتباع منهج متدرج يستهدف تقليل فئات الضريبة، والحد من التنوع فى أسعارها، وتحويل جميع الضرائب النوعية لضرائب قيمية لإتاحة الفرصة لتطبيق سعر موحد للضريبة على المبيعات باستثناءات محدودة.

٢- اتباع منهج متدرج يستهدف تعميم الخصم الضريبى على مدخلات الإنتاج.

ب - توجهات الحزب والحكومة حول الإدارة الضريبية:

١- إصدار لائحة تنفيذية جديدة لقانون الضرائب على المبيعات تتصف بالوضوح والشمول والحد من الاعتماد على التعليمات التفسيرية.

٢- العمل على حل المنازعات بطريقة أكثر فاعلية.

ويرى الحزب وحكومته أن يتم التعامل فى الخلافات بين المصلحة والمسجلين فيما يتعلق بضريبة المبيعات من خلال نفس لجان الطعن المزمع تشكيلها فى إطار القانون الجديد للضرائب على الدخل.

رابعاً- الجمارك :

يمكن استخدام الأداة الجمركية فى تحقيق المواءمة بين العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

أ - توجهات الحزب والحكومة حول تطوير هيكل التعريفة الجمركية:

١- تخفيض العبء الجمركى من خلال خلق هيكل متدرج للتعريفة الجمركية وفقاً لدرجة التصنيع مع تحريك جميع فئات التعريفة داخل ذلك الهيكل لأسفل، بتخفيض الحد الأعلى للتعريفة الجمركية بما لا يتعدى ٣٠٪ تتدرج طبقاً لدرجة التصنيع.

٢- السماح ببعض الاستثناءات المحدودة بهدف تخفيض التعريفة الجمركية على بعض السلع النهائية الاستراتيجية والحفاظ على بعض معدلات الحماية لبعض القطاعات الاستراتيجية وتوفير حماية فعالة موجبة للصناعات المحلية.

٣- تأكيد أن يكون إعطاء معاملة استثنائية لبعض السلع أو الصناعات لفترة زمنية محددة ومعلنة للمجتمع، الأمر الذى يتطلب التواكب معه إحداث تطورات حقيقية وملموسة فى نظم الإنتاج والتسويق.

ب - توجهات الحزب والحكومة حول الإدارة الجمركية:

إن إصلاح الإدارة الجمركية هو جزء مهم من أركان الإصلاح الجمركى، وذلك لإنهاء أى معوقات غير جمركية، قد تعترض تفعيل أفكار تسهيل إتاحة السلع وتوسيع الخيارات أمام الجميع.

ويتوجه الحزب والحكومة إلى طرح رؤية متكاملة، تتعلق بالمحاور الأربعة الأساسية الحاكمة فى هذا السياق:

١- التقييم الجمركى. ٢- متوسط زمن الإفراج.

٣- حالات التحكيم. ٤- الفحص الجمركى.

ويستهدف توجه الحزب والحكومة حول تلك المحاور ما يلى:

١- تقليص نسبة إعادة التقييم الجمركى، أى رفع نسبة الشهادات المقبولة طبقاً لسعر الصفقة.

٢- تخفيض متوسط زمن الإفراج الجمركى عن البضائع.

٣- تخفيض عدد حالات التحكيم على الرسائل من خلال وضوح وبساطة الإجراءات الجمركية.

٤- تخفيض نسبة الفحص الجمركى من خلال وجود معايير محددة لاختيار الرسائل الواجب فحصها مع تحديد نسبة العينة المقرر فحصها فيقترح الحزب والحكومة حزمة من قواعد إصلاح نظام الإدارة الجمركية كالميكنة الكاملة للإدارة الجمركية والتداول الإلكترونى للأوراق وبوالص الشحن والعمل بنظام الفحص بالعينة وغيرها.

على أن يتاح للمجتمع كله القدرة على مراقبة هذا التطور من خلال تقارير دورية تصدرها مصلحة الجمارك مدققة من جهات محايدة، بحيث يتمكن المجتمع كافة من متابعة تنفيذ هذه التطورات.

توجهات الحزب الوطنى وحكومته حول تطوير نظام الرقابة والإشراف:

اتجه الحزب والحكومة إلى إنشاء مجلس أعلى للضرائب يتبع رئيس مجلس الوزراء، ويشكل من ممثلين لكل الأطراف المعنية، ويدعم بخبرات من الجامعة والممارسين من مكاتب المحاسبة الكبيرة والشخصيات العامة، ويكون المجلس مكلفاً بمتابعة التطورات العالمية فى مجال الضرائب، والتأكد من كفاءة النظام المصرى بركنيه الأساسيين: التشريع والتنفيذ.

وتتمثل أهم مهام ذلك المجلس فيما يلى:

١- إعداد وإصدار ميثاق لحقوق دافعى الضرائب يتضمن حقوق المولين.

٢- متابعة عمل الإدارة الضريبية والرقابة عليها.

٣- متابعة تنفيذ وتطبيق القوانين الضريبية ومراجعة اللوائح والقواعد التفسيرية الخاصة بها والاتفاقات الضريبية التى تكون مصر طرفاً فيها.

٤- التأكد من أن الهيكل التنظيمى والعمل الخاص بالإدارة الضريبية يسمح بتحقيق أهداف السياسة الضريبية.

٥- مراجعة تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالإدارة الضريبية، بما فيها خطط تحديث العمل فى هذه المصالح.

٦- المراجعة الدورية والتعليق على اللوائح والقرارات المعمول بها، وكذلك اللائحة التنفيذية لقوانين الضرائب.

إذن يمكننا إجمال الإجراءات التى يلتزم بها الحزب والحكومة لتفعيل منظومة إصلاح الضرائب والجمارك من خلال ما يلى:

١- إتاحة دخل إضافى للأفراد يمكنهم من رفع مستويات استهلاكهم.

٢- توحيد شرائح الضريبة إلى ٣ فئات فقط وخفض سعر الضريبة المفروضة على الشريحة الأدنى.

٣- إتاحة حرية أكبر للأفراد فى الاختيار بما يرفع من مستوى الرفاهة الناتج من الدخل المتاح.

٤- التسهيل على المستثمرين وتحقيق عدالة فى بيئة الأعمال.

٥- تطوير مهم فى الإدارة الضريبية وتفعيل رقابة المجتمع على النظام الضريبى.

٦- تخفيض كبير على مستلزمات الإنتاج لتخفيض تكلفة الإنتاج.

٧ - خصم الضريبة على المبيعات على السلع الرأسمالية الداخلة فى

إنتاج جميع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والسماح باستردادها فى حالتى السلع المعفاة وغير الخاضعة للضريبة على المبيعات.

٨- تعميم خصم الضريبة على المبيعات على جميع المدخلات السلعية المباشرة التى لا يتم خصمها الآن، وجميع المدخلات السلعية غير المباشرة والمدخلات الخدمية الداخلة فى إنتاج السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

٩- تخفيض الضغوط الموسمية والمرحلية على موازنة الدولة بتطوير نظام الخصم والإضافة تبعاً لنوع السلعة أو الخدمة وإلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات الجديدة، وإلغاء الإعفاء المقرر للشركات المساهمة المقيدة فى البورصة والمعادل لنسبة من رأس المال المدفوع لها، لا تزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع.

أهم ملامح قانون الضرائب الجديد :

يعتبر خطوة مهمة وانطلاقة جديدة نحو تطبيق سياسة ضريبية متوازنة وحافزة لمزيد من الإنتاج، وجذب الاستثمارات فى إطار من العدالة التى يقررها الدستور، فيقرر مزايا شاملة لجميع الممولين على مختلف مستويات دخولهم ومجال نشاطهم دون إغفال أهمية الضريبة كأداة مؤثرة فى السياسة المالية.

وتم ذلك من خلال العمل على عدة محاور أساسية:

- المحور الأول:

تعديل التشريع الضريبى، ليصبح واضح الصياغة، سهل الفهم، وأكثر مرونة وكفاءة ويسر، والعمل على الحد من التعقيدات القانونية والإدارية التى تعوق تحصيل الضريبة بكفاءة وتؤدى للمزيد من الخلافات الضريبية.

- المحور الثانى:

تبنى فلسفة جديدة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الممول والمصلحة، فتثق المصلحة بأن الممول سيكون أميناً فى الإعلان عن دخله الحقيقى، ويثق الممول فى أن المصلحة ستعامله بعدالة واحترام، ولذلك سيعتبر الإقرار الضريبى المقدم من الممول هو أساس ربط الضريبة كمبدأ عام.

- المحور الثالث:

المزيد من العدالة الضريبية بمفهومها الواسع (أفقياً ورأسياً)، وهو ما تم عبر الاستمرار فى الأخذ بمبدأ التصاعد فى أسعار الضريبة، وتوسيع الشرائح مع مراعاة الأعباء الشخصية والعائلية، والتمييز فى المعاملة وفقاً لمصادر الدخل بإعطاء مزايا نسبية للدخل المكتسب من الأجور والمرتبات.

كما يهدف القانون للعمل على توسيع الوعاء الضريبى بالحد من ظاهرة التهرب، والوصول لشرائح جديدة لم تكن موجودة فى النظام القائم.

فجاء القانون بالعفو الضريبى بالنسبة لغير المقيدين فى المصلحة، وذلك خلال فترة محددة يسمح خلالها بتسجيل أى ممول، وتعتبر سنة التسجيل هى سنة بدء النشاط دون المساءلة عن الماضى، وإجراء عفو ضريبى شامل للقضايا والمنازعات مع الممولين بحيث تسمح للمول بسداد نسبة من المبلغ المتنازع عليه مقابل إنهاء النزاع، الأمر الذى يسهم فى بناء الثقة.

- المحور الرابع:

تطوير الإدارة الضريبية ذاتها، وميكنة عمليات الحصر والفحص والدفع والمراجعة ،ومدها بجميع التطورات التكنولوجية، وتحقيق الربط الآلى

بين المصلحة وجميع قطاعات المجتمع بغية التدفق السليم للمعلومات والبيانات وتحقيق التكامل والربط السليم وتحسين النظام المحاسبى والنهوض بكفاءة العنصر البشرى، مادياً ومعنوياً لضمان كفاءة التطبيق.

- المحور الخامس:

التوازن بين الأهداف العامة للسياسة الضريبية (الاقتصادية والاجتماعية والمالية)، فجاء القانون الجديد بخفض كبير فى الأسعار الضريبية رغم ما يترتب على ذلك من احتمالات نقص فى الحصيلة على المدى القصير، إلا أن ذلك سيتم تعويضه عن طريق كفاءة أكبر فى الإدارة الضريبية وآثار أكثر تشجيعاً للاستثمار والادخار، ناهيك عن إخضاع جميع الدخول للضريبة.

وقد اعتمد القانون على عدد من الركائز الأساسية أهمها:

أولاً- تخفيف الأعباء العائلية:

١- تخفيض سعر الضريبة بحوالى النصف ليكون أعلى سعر ضريبى هو ٢٠٪.

٢- رفع حد الإعفاء ليصبح خمسة آلاف جنيه، ليستفيد منه جميع الأشخاص الطبيعيين، وتتضاعف الزيادة عندما يكون كل من الزوج والزوجة ممولاً خاضعاً للضريبة.

٣- المشروعات الصغيرة، حيث يتم تبسيط نظامها الضريبى وإجراءات محاسبتها.

٤- المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى، أعفيت لمدة ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ مزاولة النشاط.

٥- المرتبات والأجور منحت معاملة مخفضة بزيادة حدود الإعفاء، بحيث يستفيد جميع العاملين من هذه التخفيضات، وأيضاً زيادة الإعفاء

الشخصى إلى أربعة آلاف جنيه.

٦- تقرير نظام عقوبات عادل وفعال، إذ تقررت العقوبة بما يتناسب مع حجم المخالفة وأثرها على الالتزام الضريبى.

ثانياً: توسيع القاعدة الضريبية:

١- تقرير العفو الضريبى ليسمح للمشروعات التى تعمل فى القطاع غير الرسمى بالاندماج فى الاقتصاد الرسمى.

٢- إنهاء المنازعات صلحاً لتهيئة المجتمع الضريبى للعمل فى إطار النظام الجديد، وقد تخلص من معظم المنازعات السابقة.

٣- إلغاء الإعفاءات ومبادلتها بحوافز ميسرة لتخفيض السعر وتبسيط الوعاء.

ثالثاً: تبسيط الإجراءات:

١- اعتماد الإقرار كأساس للضريبة.

٢- الاكتفاء بنموذج موحد للاعتراض والطعن.

٣- نظام الدفعات المقدمة اختيارى، بما يسمح للممول بالاختيار بين نظام الخصم من المنبع أو دفع مبالغ تحت الحساب وفقاً لتقديره لحين تسويتها فى نهاية السنة الضريبية.

٤- إلغاء نظام الإضافة تخفيفاً من الالتزامات المالية على جميع المشروعات لتشجيع الالتزام الطوعى للحد من السلطة الضريبية.

٥- استخدام نظام الفحص بالعينة.

٦- جواز مد ميعاد الإقرار وجواز تعديله عند وقوع الممول فى سهو أو خطأ.

٧- الحفاظ على الحقوق المكتسبة مع الإبقاء على الإعفاءات الملغاة بالنسبة للمنشآت والمشروعات التى أنشئت قبل العمل بالقانون سواء كانت بدأت مدة إعفائها ولم تنته بعد، أو التى لم تبدأ وقد أعطاها

القانون مهلة قدرها ٣ سنوات لتبدأ الإنتاج ومزاولة النشاط حتى يبقى لها الإعفاء.

رابعاً: حالات دعم الثقة:

١- الالتزام الطوعى.
٢- الربط الذاتى لتشجيع الممول على التعاون والمعرفة المسبقة للمعاملة الضريبية لتحقيق الشفافية عن طريق القرارات المسبقة.
٣- لجان الطعن المستقلة المحايدة لترسيخ العدالة فى تحديد الالتزامات الضريبية.
٤- تحديد حقوق الممولين تحديداً واضحاً ببيان مدى سلطة الإدارة الضريبية بصورة واضحة.
٥- تحديد حالات يقع فيها عبء الإثبات على المصلحة، وذلك حتى لا يرهق الممول فى تقديم أدلة غير مكلف بها قانوناً.
٦- تحديد الحالات التى يقع على الممول عبء إثباتها.
٧- المجلس الأعلى للضرائب للرقابة على الأداء الضريبى وضمان حقوق الممولين.

توجهات الحزب الوطنى والحكومة حول سياسة التنمية الزراعية فى مصر:

تأكيداً للدورين الاقتصادى والاجتماعى المهم للنشاط الزراعى والأرض الزراعية فى المجتمع المصرى، عمدت الحكومات المتعاقبة للحزب الوطنى إلى إعطاء أهمية قصوى لموضوع الحفاظ على الأرض الزراعية وتنمية الرقعة المزروعة.

وسوف نناقش هذا الموضوع فى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات الحكومة فى الإصلاح الزراعى.

المبحث الثانى: توجهات الحزب الوطنى للحفاظ على الأرض الزراعية

وإدارة النمو العمرانى فى مصر.

المبحث الأول - سياسات الحكومة فى الإصلاح الزراعى:

وسوف نناقش فى هذا المبحث أهم سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى والزراعى فى مصر، وأهم التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر.

أولاً- أهم سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى الزراعى فى مصر:

تعتمد سياسات الإصلاح الاقتصادى الزراعى على دعم اتخاذ القرار لراسمى السياسات الزراعية بإمدادهم بأهم المعلومات الإحصائية والاقتصادية والبحوث والإرشاد وتطوير شبكة ربط البحوث الزراعية بالإرشاد الزراعى والنظم الخبيرة، وكذا تطوير البنية المعلوماتية لقطاع الزراعة بما يخدم السياسة الزراعية فى مصر.

وقد تم ما يلى للنهوض بالقطاع الزراعى المصرى:

١- تم إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى، وخفض الدعم على السلع الاستهلاكية الغذائية لتتماشى أسعارها مع تكلفتها الاقتصادية والأسعار العالمية.

٢- تم إلغاء نظام تحديد المساحات المزروعة لجميع المحاصيل الزراعية.

٣- إلغاء القيود على القطاع الخاص فى مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٤- تم تعديل أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعكس أسعار الفائدة التجارية.

٥- إجراء إصلاحات مؤسسية بالتحول التدريجى لبنك التنمية والائتمان الزراعى من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعى، إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية.

٦- إلغاء الدعم لسعر الصرف لاستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٧- تطوير التشريعات الزراعية حيث تم إعادة النظر فى قانون تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.

٨- تم إلغاء نظام التوريد الإجبارى لجميع المحاصيل الزراعية، فيما عدا محصول قصب السكر، الذى ينظر فى تحريره، وأصبح التوريد اختيارياً بمقتضى القانون الصادر فى العام ١٩٨٧ .

٩- العودة لنظام التسويق الحر للقطن.

١٠- تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور الوسيط بين المنتجين والمستهلكين والمصدرين، وتشجيع التنمية الريفية، ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

١١- تمت إزالة القيود على القطاع الخاص فى مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية.

١٢- تم تحرير أسعار المحاصيل الزراعية التى كانت تخضع للتوريد الإجبارى والتسعير الحكومى، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ورفع أسعارها استرشاداً بالأسعار العالمية، وتم منح الحرية للمنتجين الزراعيين فى بيع محصولاتهم وفقاً لأفضل عرض للسوق، ولهم حرية البيع للحكومة فى حالة انخفاض مستوى أسعار السوق الحرة عن أسعار التكلفة.

١٣- تقليص دور القطاع العام بالحد من ملكية الدولة للأراضى الزراعية، وبيع الأراضى للقطاع الخاص، وتشجيعه على استصلاح واستزراع وتملك الأراضى الجديدة.

١٤- توسعة الدور الرقابى الذى يتضمن مراعاة مواصفات الجودة دون الدخول فى عمليات الإنتاج أو التوزيع بصورة مباشرة.

ثانيا- أهم التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر حتى سنة ٢٠١٧:

١- إعطاء المزيد من الجهود لأجهزة البحث العلمى الزراعى، لتوليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية، وفقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية للأراضى القديمة والجديدة.

٢- الاستمرار فى تحقيق معدل نمو فى الإنتاج الزراعى يبلغ نحو ٣,٤٪ مقابل ٢,٦٪ فى بداية الثمانينيات.

٣- تطوير برامج الإرشاد الزراعى، وربط البحوث بالإرشاد، ونقل التكنولوجيا إلى الأراضى القديمة والجديدة على السواء، حيث يعد حالياً مشروع لتطوير نظم الإرشاد الزراعى على المستوى القومى والمحافظات.

٤- التوسع فى أنشطة العمل الإرشادى الزراعى، لتشمل إلى جانب الإنتاج الزراعى، مجالات الإرشاد التسويقى الزراعى والإرشاد الزراعى الموجه للنساء والشباب والثقافة السكانية وحماية البيئة والمحافظة على الموارد المائية وترشيد استخدامها.

٥- تطوير قاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والمستمرة والتفصيلية والشاملة التى تقدمها وزارة الزراعة لجموع المنتجين والمسوقين والمصدرين.

٦- ترشيد استخدامات مياه الرى وما يتضمنه ذلك من تبنى برامج الإرشاد المائى، وعدم التوسع فى زراعة قصب السكر، مع التوسع فى زراعة بنجر السكر، وعدم التوسع فى زراعة الأرز، والاستفادة من علوم البيوتكنولوجى والهندسة الوراثية.

٧- الاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والاعتماد على برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة.

٨- توفير التقاوى للأصناف والهجن والإشراف على إكثار التقاوى

المسجلة والمعتمدة للمحافظة على نقاوة الأصناف وثبات صفاتها الوراثية.

٩- إعادة النظر فى التشريعات الزراعية الخاصة بالتقاوى لتتماشى مع الاتجاه الجديد بدخول القطاع الخاص فى عملية الإنتاج.

١٠- الاهتمام بالتنمية الريفية الشاملة، وتحسين مستوى معيشة الريفيين، ودعم المؤسسات الريفية، والاهتمام بدعم أنشطة المرأة الريفية.

١١- العمل على زيادة حجم الإنتاج الوطنى من الحبوب لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى.

١٢- العمل على زيادة إنتاجية القطن وتطوير الأصناف المزروعة وفى مقدمتها الصنف مبارك ٩٣ .

١٣- الحفاظ على ما تم تحقيقه من زيادة فى إنتاجية قصب السكر حيث تحتل مصر المرتبة الأولى فى العالم فى إنتاجية الفدان.

١٤- تطوير حجم إنتاج الخضر والفاكهة من نفس المساحة مع تطوير أنشطة التسويق والتصنيع والتصدير.

١٥- العمل على زيادة إنتاج البروتين الحيوانى من مصادره المتنوعة.

١٦- قصر دور الدولة فى مجال التنمية الحيوانية والداجنة على الدور البحثى والإرشادى والخدمى والتنظيمى والرقابى والتشريعى والعمل على خصخصة تلك الأنشطة.

١٧- تنمية إنتاج اللحوم الحمراء والتوجيه لصغار المربين بشكل أساسى، وتنمية الإنتاج الداجن بتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات البنية الأساسية وإعطاء الأولوية لإنتاج الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج محلياً.

١٨- تنمية إنتاج الألبان بتشجيع المشروعات التجارية الكبيرة، وتنمية إنتاج المواد العلفية والرقابة على الجودة، بزيادة إنتاج الأعلاف الخضراء

راسياً من نفس المساحة المحصولية، والعمل على الاكتفاء الذاتى من الأمصال واللقاحات والاتجاه لتصديرها وتشجيع القطاع الخاص فى هذا المجال.

١٩- تطوير وتحديث الخدمات البيطرية ورفع الكفاءة التناسلية للماشية المصرية.

٢٠- زيادة الإنتاج السمكى، ودعم التنمية الإقليمية لبحيرة السد العالى للاستفادة من إمكانات الزراعة المروية، واستغلال موارد المصائد والنهوض بها، وإقامة تسهيلات مساندة لتصنيع المنتجات الصناعية المتصلة بمصائد الأسماك.

٢١- تطوير السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعى، ليقوم بدور تنموى متزايد وخلق وعى ادخارى بالريف، وأن تدار وحدات البنك على أساس اقتصادى.

٢٢- تشجيع قيام اتحادات للمنتجين وإعادة النظر فى قانون التعاون الزراعى، لإعطاء التعاونيات الزراعية المزيد من المسئوليات.

٢٣- توطيد علاقة التعاون الزراعى بين الدول العربية والأفريقية ودول حوض النيل وتنفيذ المشروعات المشتركة.

٢٤ تدعيم موارد الصندوق لموازنة أسعار الحاصلات الزراعية تمشياً مع سياسة تحرير القطاع، واتخاذ إجراءات إقرار نظام التكافل الزراعى لحماية إنتاج ودخول المزارعين.

٢٥- استمرار التحسين والصيانة للأراضى الزراعية ضعيفة الإنتاجية، واستكمال أعمال البنية الأساسية والاستصلاح الداخلى وبرامج استصلاح الأراضى الجديدة. وتنشيط مساهمة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية فى هذه البرامج.

٢٦- التركيز كلما أمكن على المناطق التى لا تحتاج لرفع كبير لمياه

الرى لتوفير الطاقة، والتركيز على استصلاح الأراضى بالمياه الجوفية.

٢٧- التوسع فى زراعة القمح واستزراع مساحة ١٠٨ آلاف فدان على ترعة السلام (غرب قناة السويس) وهى زمام جنوب سهل الحسينية جنوب بورسعيد واستصلاح واستزراع نحو ٥٠٠ ألف فدان على ترعة الوادى الجديد.

٢٨- إعداد دراسات للأراضى والمياه لاقتحام الصحراء الغربية، ومن المتوقع اختيار حوالى ٦ - ٧ ملايين فدان من إجمالى مساحة ٣٠ مليون فدان تكون مسرح الدراسات فى هذه المنطقة.

٢٩- دراسة ربط حقول آبار المياه فى الواحات الداخلة والخارجة بقناة للرى يتم تغذيتها بفائض إنتاج هذه الآبار وتستخدم فى رى أراض جديدة على جانبى القناة.

٣٠- استمرارية تمليك ٥٠ ألف فدان من الأراضى المستصلحة سنوياً على ١٠ آلاف من شباب الخريجين فى إطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخصيص المساحة الباقية للمستثمرين وصغار المزارعين.

توجهات الحزب الوطنى للحفاظ على الأرض الزراعية وإدارة النمو العمرانى فى مصر:

يشير الحزب إلى أن المشكلة تتمثل فى وجود طلب فعال غير مستوعب على العمران فى الريف. واختلاف حجمه من منطقة لأخرى، وبالتالى يرى الحزب أن مشكلة الحفاظ على الأرض الزراعية يجب أن تحل بناء على منهج أساسى يقوم على ٣ مبادئ:

١- التخطيط للعمران يجب أن يسبقه الحاجة للعمران.

٢- لابد من مراعاة الحاجات الإنسانية التى تظهر على المدى القصير وعدم إهمالها.

٣- تفـهم وقبـول للواقع بكل مـا يحـمله من خـصـائص ويعـانيـه من مشكلات.

٤- بالإضافة إلى البحث عن أى حلول وإجراءات جديدة يكون لها دور إيجابى فى الاستيعاب للزيادة السكانية المتوقعة، والحد من الزحف على الأرض الزراعية، على النحو التالى:

أ- تعمير الصحراء: بالتوسع فى إنشاء المدن الجديدة والاستصلاح الزراعى.

ب- المدن الجديدة: ويسعى الحزب والحكومة لتفعيل خطة تنموية واضحة المعالم، لتحقيق حجم سكانى حقيقى مقيم فى تلك المدن لا يقل عن ٦ مـلايين نسـمـة حتى سنة ٢٠٢٠، بزيادة ٤,٥ مليون من الوضع الحالى.

جـ- الأراضى المستصلحة : يعمل الحزب وحكومته على مزيد من تقليل سياسات الاستصلاح فى الصحراء والزمام الزراعى للمدن الجديدة، ومن ثم يقوم الحزب والحكومة باستهداف وضع سياسة عامة للاستصلاح، بغض النظر عن التبعية الإدارية أو توحيد التبعية الإدارية للاستصلاح، وتنسيق خطط الاستصلاح مع خطة لتحقيق الاستيطان فى الأراضى المستصلحة لتحقيق استيعاب سكانى لا يقل عن ٢ مليون نسمة.

د- الإحلال والتكثيف واستغلال المخططات داخل حيز ١٩٨٥ .

وللوصول لأقصى طاقة استيعابية ممكنة للسكان فمن المتوقع أن يتم العمل من خلال عدة محاور هى:

١- تنمية الأراضى الفضاء المتاحة (المتخططات)، حيث يسعى الحزب والحكومة إلى تفعيل خطة تنموية واضحة المعالم لتحقيق حجم سكانى حقيقى مقيم فى المدن الجديدة لا يقل عن ستة ملايين نسمة حتى سنة ٢٠٢٠ .

٢- التطوير العمرانى للمناطق المتدهورة، خاصة تلك التى فى قلب القرية، حيث يتم رفع قدراتها الاستيعابية بعد مراجعتها إنشائياً.

٣- التكثيف عن طريق الامتداد الرأسى للمبانى ذات الحالات المتوسطة والجديدة، أى زيادة عدد أدوار المبانى التى تسمح حالتها بذلك.

وتشير الدراسات العمرانية المتخصصة إلى أن إمكانات التكثيف فى القرى داخل الحيز المعتمد محدودة.

هـ- الاستفادة من الظهير الصحراوى: حيث هناك ١٦ محافظة فى مصر لها ظهير صحراوى وتضم هذه المحافظات ٩٢ مركزاً لها ظهير صحراوى بنسبة ٦٣,٣٪ من إجمالى مراكز هذه المحافظات، وترتفع نسبة المراكز ذات الظهير الصحراوى فى محافظات الصعيد لتصل إلى ١٠٠٪ من إجمالى المراكز، وتنخفض فى محافظات الدلتا لتصل إلى ٥٠٪ فى أعلى نسبة لها. وعلى الرغم من إمكانية أن تشكل الامتدادات المخططة على هذا الظهير - نظرياً - سياسة متكافئة لتخفيف الضغوط على الأراضى الزراعية على الأقل فى القرى ذات الظهير المباشر، فإن الواقع يشير إلى مشكلتين أساسيتين هما:

١- إن استغلال الظهير فى سياسات الإسكان قد يتعذر، فبعضها مستغل أصلاً فى مشروعات استصلاح ومشروعات صناعية، فلابد من استكمال الدراسة التفصيلية لكل قرية على حدة.

٢- معظم هذه القرى فى مناطق غير جاذبة للسكان وتسجل معدلات هجرة عالية.

- وفى حالة تفعيل مفهوم الظهير الصحراوى، فأفضل التقديرات تشير لإمكانية استيعاب جزء مهم من الزيادة السكانية المتوقعة حتى ٢٠٢٠، بناء على نوعيات النمو السكانى فى هذه القرى، والدراسات الاجتماعية للشرائح العمرية التى يمكن أن تنتقل إلى الظهير، وهى

الشباب من سن ١٨ - ٣٥ سنة. فتشير الدراسة إلى إمكانية استيعاب فى حدود ٦ ملايين نسمة حتى ٢٠٢٠ فى حالة تفعيل سياسات تنمية الظهير الصحراوى.

و- حيز عمرانى ديناميكى: بمراجعة كل المحاور السابقة التى تمثل البدائل لاستيعاب الزيادة السكانية القادمة حتى ٢٠٢٠، يمكن تلخيص الرؤية كالآتى:

١- المدن الجديدة : ٤,٥ مليون نسمة.

٢- الاستصلاح : ٢ مليون نسمة.

٣- الإحلال والتكثيف والمتخططات داخل حيز ١٩٨٥ : مليون نسمة.

٤- الظهير الصحراوى : ٦ ملايين نسمة.

وإذا أضفنا لها الإمكانية الضئيلة للتكثيف داخل المدن، نصف مليون نسمة، فإنه يمكن إجمالاً استيعاب ١٤ مليون نسمة من الزيادة المتوقعة فى تعداد السكان حتى ٢٠٢٠، والتى تقدر بـ٢٦ مليون نسمة، ولهذا سيتبقى فى حدود ١٢ مليون نسمة لا مفر من قبول الواقع بأنه سيتم استيعاب احتياجاتهم للأراضى والخدمات والمرافق على الأرض الزراعية، سواء خطط لها، أو تم تنظيمهم، أو تركوا للنمو العشوائى طبقاً للسياسات والتشريعات الحاكمة الآن، وهذا قد يؤدى إلى هدر كبير فى الأرض يفوق ٥٠٠ ألف فدان، أما فى حالة تنظيم النمو من خلال الاعتراف بالامتدادات خارج حيز ١٩٨٥ وكردون ١٩٨١ وإتاحة استغلال مخططاتها، فإنه يمكن الحفاظ على ما لا يقل عن ٤/٥ من هذه المساحة من التآكل.

رؤية الحزب :

الحزب وحكومته يرصدان ضرورة :

١- إعمال مفهوم ديناميكى للعراق.

٢- الرفض التام كأى تصرف يهدر هذا المفهوم.

٣- وهو ما يعنى تفعيل مفهوم الحيز العمرانى بكل ما يتطلبه ذلك من معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية مطلوب استيفاؤها.

٤- الحظر التام للبناء على الأرض الزراعية خارج هذا الحيز المعتمد.

ويقدم الحزب حلاً شاملاً متعدد الأبعاد على نحو يستوعب الزيادة السكانية ويحافظ فعلاً على الأرض الزراعية، ويقوم هذا الطرح بناءً على المبادئ الآتية :

١- حق المواطن فى استيفائه متطلباته الأساسية.

٢- الحفاظ على الأرض الزراعية يتطلب فكراً شاملاً ومتزناً ومتسقاً وعقلانياً.

٣- الحفاظ على الأرض الزراعية هو مسئولية المجتمع بأكمله.

وتبين للحزب وحكومته أن تفعيل هذا الطرح يتم من خلال منظومة مؤسسية على ٣ مستويات:

أ- المستوى الأول:

لجنة وزارية برئاسة السيد رئيس الوزراء، وعضوية السادة وزير الزراعة ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزير التنمية المحلية ووزير الداخلية وعدد آخر من الوزراء المعنيين، وتقوم على :

١- وضع السياسات العامة التى تضمن زيادة الرقعة الزراعية وكفاءة استخدام الأراضى.

٢- رصد مدى اتساق استراتيجيات الوزارات فى إطار إعداد مخطط إدارة واستعمالات الأراضى مع هذه السياسات.

٣- متابعة تحقق الاستراتيجيات ورصد آثارها.

٤- اعتماد معايير إدارة العمران، واعتماد مخطط إدارة العمران التى تقترحها لجنة المتابعة.

٥- التنسيق بين الوزارات والمحليات فيما يتعلق بالولاية على الأرض.
٦- تكليف وزارة الإسكان بتوفير تصوير جوى كلما اقتضت الحاجة لذلك.
٧- إدارة معايير لتحديد أولويات العمل.

ب- المستوى الثانى:

لجنة متابعة يكون وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزير الزراعة ووزير التنمية المحلية، مسئولين عنها، وبعضوية ممثلين من الوزارات المعنية، وتكون الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمثابة الأمانة الفنية لها - وتقوم بـ:

١- متابعة تنفيذ سياسات إدارة العمران واستعمالات الأراضى.
٢- اقتراح معايير إدارة العمران ورصد مدى الالتزام بها ورصد المشاكل التى تواجه إدارة العمران.
٣- التنسيق بين استراتيجيات الوزارات المعنية فيما يتعلق بإدارة العمران.
٤- تلقى تقارير متابعة من المحافظين عن الالتزام بالمخطط وأى معوقات أو مشاكل فى التطبيق.
٥- تقديم تقارير دورية إلى اللجنة الوزارية لرصد التقدم ومتابعة الخطة.
٦- اقتراح الحاجة إلى تصوير جوى جديد.

جـ- المستوى الثالث :

المحليات وينسق بينها وزير التنمية المحلية، وتقوم بـ:

١- وضع المخططات العمرانية فى ضوء السياسات العامة.
٢- وضع المخططات بالتشارك مع المجالس الشعبية للمحافظات وفى ضوء تصورات المجتمعات المحلية إعمالاً لمبادئ اللامركزية.
٣- تتقدم لاعتمادها فنياً من هيئة التخطيط العمرانى طبقاً للمنهج

الذى يتفق عليه.

٤- تلتزم بتقديم تقرير متابعة دورى من تنفيذ هذه المخططات بعد صدورها من المحافظ وتحيط لجنة المتابعة علماً بمشاكل التطبيق.

هذا ولابد أن يتزامن ذلك مع تعديل فى المنظومة التشريعية لاستعمالات الأراضى فى مصر بتعديل فورى لقانون الزراعة ليتوافق مع تعديل استخدام الأرض الزراعية التى تدخل بناء على معايير موحدة ضمن الحيز العمرانى للقرى أو كردون المدن ويسمح بالبناء عليها طبقاً لمخططات معتمدة، وفى الوقت ذاته يغلظ العقوبات لردع أى محاولة للتعدى العشوائى على الأرض الزراعية خارج الأحوزة الجديدة المعتمدة، وفى الوقت ذاته تعدل الأطر التشريعية والإجرائية لتسمح بالبناء على المتخططات والجيوب والسماح بالتجديد والإحلال لحظائر الماشية فى الأراضى الزراعية وإلزام أجهزة الإدارة المحلية بتوصيل المرافق لكل الحالات التى تم البناء فيها بدون ترخيص، شرط أن تكون قد حصلت على أحكام بالبراءة.

ويشير الحزب والحكومة إلى أنه من الضرورى فى مرحلة لاحقة، القيام بتعديل فى الخريطة التشريعية العامة ذات الصلة بموضوع استخدامات الأراضى على نحو يقيِّم أدوار جميع الفاعلين، بما يضمن التفعيل المتوازن على نحو متواصل لفكر ومفاهيم التخطيط العمرانى.

ويرصد الحزب وحكومته ذلك الجدول الزمنى لإتمام هذه المفاهيم:

١- تعديل الخريطة التشريعية الحاكمة بما يتلاءم مع السياسات المطروحة.

٢- توفير التصوير الجوى على مراحل تنتهى فى خلال ثمانية أشهر.

٣- ويتم استيفاء المتطلبات المالية له من الموازنة المرصودة لبرنامج الخطة العاجلة.

٤- تلتزم المحليات لإنشاء الأجهزة الخاصة بالتخطيط العمرانى التابعة لدواوين عموم المحافظات فى خلال فترة شهرين على الأكثر.

٥- تقدم المكاتب الاستشارية والمراكز الجماعية المتخصصة للقيد فى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى خلال ٦ أشهر على الأكثر.

٦- تتعاقد المحليات مع المكاتب الاستشارية أو المراكز المقيدة لدى الهيئة العامة للتخطيط العمرانى للقيام بإعداد المخطط فى ضوء المعايير التى ينظمها قانون التخطيط العمرانى المعدل.

٧- تنتهى المكاتب من إعداد المخططات فى خلال ٣ أشهر للقرية، و٩ أشهر للمدينة، من التعاقد، ويكون على المحافظ فرضها على المجلس الشعبى للموافقة.

٨- يتم دفع رسم مقابل تحسين بالنسبة للأرض التى تدخل ضمن حيز العمران.

٩- يتقدم المحافظ بالمخطط بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى لهيئة التخطيط العمرانى للاعتماد الفنى، وتنتهى الهيئة من ذلك خلال شهرين.

١٠- يصدر المخطط للقرية بقرار من المحافظ، وللمدينة بقرار من المحافظ ووزير الإسكان، ويتم الالتزام بها ولا يمكن تعديلها إلا بالمرور بالسياق نفسه ثانية.

١١- يبدأ تنفيذ مناطق الإسكان بالمخطط المعتمد فور صدور توجهات الحزب الوطنى والحكومة حول إعادة هيكلة القطاع الصحى، حيث يحتاج النظام الصحى لرؤية مستقبلية تؤكد إمكانية استمراره بآليات مختلفة قادرة على التفاعل مع المتغيرات المختلفة، وهو ما يجعل للموضوع أولوية يطرحها الحزب لضمان مستقبل الرعاية الصحية فى مصر.

وسنناقش هذا الموضوع فى عدة مباحث:

المبحث الأول : وصف الوضع الراهن للقطاع الصحى.

المبحث الثانى : أهداف إعادة هيكلة القطاع الصحى ومبادئ إعادة الهيكلة.

المبحث الثالث : سياسات إعادة هيكلة القطاع الصحى.

المبحث الأول:

وصف الوضع الراهن للقطاع الصحى:

أولاً- إدارة الرعاية الصحية :

وتقع مسئوليتها فى مصر على ثلاثة مستويات:

١- المستوى المركزى :

وهى وزارة الصحة والسكان، وهى المسئولة دستورياً عن الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية فى مصر.

٢- المستوى الإقليمى:

وتقوم فيه وزارة الصحة والمحافظات بمسئولية مشتركة فى تطبيق برامج الرعاية الصحية، والإشراف على الوحدات والمراكز الصحية فى الريف والمدن المختلفة.

٣- المستوى المحلى:

ويتكون من إدارة الوحدات والمراكز الصحية على مستوى المنطقة فى كل محافظة.

ثانياً - قطاعات تقديم الخدمة الصحية :

ويشمل المستويات الثلاثة الإدارية السابق ذكرها وتتلخص فى ثلاثة قطاعات:

١- القطاع العام والحكومى:

تمثل وزارة الصحة والسكان القاعدة الأساسية والرئيسية للخدمات

الأمامية والوقائية، وكذلك معظم خدمات المستوى الثانى، أما المستوى الثالث فيشمل وزارة الصحة ووزارة التعليم العالى ووزارة الدفاع والداخلية ووزارة الشئون الاجتماعية، كما تدير وزارات الكهرباء والنقل والزراعة بعض المستشفيات لعلاج موظفيها.

ويشمل هذا القطاع مستشفيات التأمين الصحى، والمؤسسة العلاجية، والمستشفيات التعليمية، بالإضافة للمستشفيات المتخصصة التى يتبع معظمها وزارة الصحة والسكان.

٢- القطاع الخاص:

يدير أكثر من ٤٥٠ مستشفى، إلا أن آلاف العيادات الخاصة للأطباء تعد هى مقدم الخدمة الأولية الرئيسى لهذا القطاع، أما التأمين الصحى الخاص فلا يغطى سوى ١٢٠ ألف مشترك على الأكثر.

٣- القطاع الخاص غير الهادف للربح:

وهى مجموعات مقدمى خدمات الرعاية الصحية المسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية كجمعيات أهلية، شاملة مستوصفات الجوامع والكنائس، وغالباً تقدم الرعاية الصحية الأولية بسعر رمزى أو مجاناً، بيد أنها لا تقدم خدمات الرعاية الثانية أو الثالثة.

كما توجد مشروعات تعاون دولى متعددة فى مصر للرعاية الصحية تصل لأكثر من ٦٠ مشروعاً، ويوجد ٣ مشروعات رئيسية هى الإصلاح الهيكلى، والإصلاح الحالى، ودعم تنمية السياسات الصحية.

ثالثاً- تمويل الرعاية الصحية وموازنة الدولة :

بالنظر لموازنة الدولة المخصصة للرعاية الصحية، فإنها تصل إلى حوالى ٨,٥٪ من موازنة الدولة السنوية وتقدر بحوالى ١,٨٪ من الدخل القومى، وتعطى الدراسات الإحصائية مؤشرات إلى أن حوالى ٥١٪ من الإنفاق الصحى العلاجى الأولى يقوم به الأفراد، و٥٪ تقوم به المؤسسات

و١٠٪ من التأمين الصحى و٣٪ من الدول المانحة و٣١٪ من موازنة الحكومة، ومن ثم، فإن الإنفاق على الرعاية الصحية يعتمد على الأفراد فى أكثر من ٥٦٪ من الخدمات العلاجية الأولية، وعلى القطاعات الحكومية حوالى ٤٤٪ (طبقاً لتقارير البنك الدولى)، أما الرعاية الوقائية والعلاجية فى المرحلتين الثانية والثالثة فتتحمل الدولة أغلب تكلفتها من المؤمن عليهم صحياً.

ولاشك أن التحديات التى تواجه القطاع تتمثل فى الحاجة لرفع مستوى الجودة والعدالة فى توزيع الخدمة وإمكانية استمرارية النظام وتعامله مع احتياجات المجتمع بالرغم من نقص الموازنات النسبى، كما أن زيادة السكان بالنسبة الحالية يحمل كاهل الدولة بالمزيد من الأعباء، بالإضافة إلى أن فاعلية مواجهة الحوادث والطوارئ على المستويات المحلية والإقليمية والقومية فى حاجة إلى تطوير وتنسيق مستمر بين جميع الجهات المعنية.

أهداف ومبادئ إعادة هيكلة القطاع الصحى

أولاً- أهداف إعادة هيكلة القطاع الصحى:

١- وضع خطة طويلة المدى لنظام الرعاية الصحية لتوفير تغطية شاملة لخدمات الصحة الأساسية.

٢- رفع كفاءة وفعالية التخطيط الصحى على المستويات المختلفة.

٣- التنسيق بين النوعيات المختلفة لمقدمى الخدمة سواء على المستوى الإدارى أو القطاعى.

٤- تطوير نظام المعلومات الصحية.

٥- التأكد من العدالة فى إتاحة الحصول على الرعاية الصحية بنفس الجودة.

٦- إزالة المشاكل الإدارية والتداخل والتضارب بين هيئات تقديم

وتحويل الخدمة.

ثانياً. مبادئ إعادة الهيكلة:

١- الجودة القائمة على معايير محددة.

٢- العدالة فى توزيع الخدمة.

٣- الاستجابة لتوقعات الأفراد.

٤- الاستمرارية مع الحفاظ على الجودة.

٥- المرونة والقدرة على الاستجابة للظروف الطارئة.

٦- الرشادة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد دون إهدار.

٧- الإتاحة.

٨- الاستهداف (جغرافياً، مهنياً، حسب خصائص معينة).

٩- التخطيط القائم على الشمولية والتكامل مع الحرص على لا مركزية التنفيذ.

١٠- المشاركة المجتمعية.

١١- تشجيع ودعم البحوث العلمية والتطبيقية خاصة فى مجالات الرعاية الطبية وتوفير الأدوية المناسبة.

سياسات إعادة هيكلة القطاع الصحى:

يسعى الحزب وحكومته لتفعيل السياسات التالية:

أولاً : تأكيد دور مجلس الصحة ومد صلاحياته لتحقيق أهداف التخطيط الصحى القومى للارتقاء بكفاءة وشمولية وفاعلية الخطط الصحية والتنسيق بين الأطراف الفاعلة (عام - خاص - جمعيات أهلية). ويجب تحديد الآليات المناسبة للقيام بهذا سواء على المستوى القومى أو على المستوى الأدنى، أى مستوى المحافظات.

ثانياً: مد مظلة التأمين الصحى لتغطية جميع فئات وشرائح المجتمع، وإعداد مشروع قانون شامل للتأمين الصحى لتجنب تعددية وتضارب

التشريعات والقرارات، وتحديد أسس المشاركة المجتمعية والدعم المقدم، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص ودمج إدارة صندوق الأسرة على مستوى بعض المحافظات ليكون ممثلاً لفكرة اللامركزية فى رؤية التأمين الصحى المستقبلية.

ثالثاً: تطوير النظام المؤسسى الصحى على المستويين القومى، والإقليمى بتحديد المسئوليات والفصل بين القيام بالتنظيم والإشراف وفصل الملكية من الإدارة، وتنسيق وتكامل أنشطة القطاعات المختلفة، ورفع كفاءة إدارة الهندسة الطبية ومستوى صيانة المعدات والأجهزة الطبية.

رابعاً: وضع برنامج لتطوير ممارسة المهنة الطبية، وإعداد برامج التدريب والتأهيل المستمرة، وربط ذلك بوضع التشريع اللازم للترخيص بمزاولة المهنة، وتطوير التعليم الطبى.

خامساً: تطوير الرعاية الطبية العاجلة واستقبال الحالات الطارئة.. وذلك بإنشاء قسم لطب الطوارئ والإصابات واستحداث الدراسات العليا فيه، ووضع أسس للتعاون مع الجامعات والجهات العلمية المتقدمة فى هذا المجال، واستحداث وظيفة «طبيب الرعاية العاجلة» بالمستشفيات العامة، واستكمال خطة زيادة وسائل النقل الإسعافية وتجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية، وإعداد خريطة مواقع الإسعاف واستقبال الطوارئ فى كل محافظة، والتوسع فى خدمة المنشآت الإسعافية وخدمة الإسعاف الطارئ.

سادساً: تأكيد عناصر الجودة بالنسبة للخدمات الصحية وآليات متابعة الالتزام بتطبيقها، وذلك على مختلف المستويات سواء بالنسبة للمنشآت الطبية أو بالنسبة لمقدمى الخدمة.

سابعاً: الإصلاح المالى، بزيادة الموارد المخصصة للإنفاق الصحى من

ميزانية الدولة تدريجياً لتصل إلى ٧٪ أسوة بالمتوسطات العالمية المخصصة للرعاية الصحية فى ميزانيات الدول.

ويتم تنفيذ هذه السياسة على مراحل زمنية لا تقل عن ٥ سنوات على أن يتم تقييم نصف سنوى على النحو التالى:

أ- المرحلة الأولى:

تفعيل مجلس الصحة والمشاريع الاسترشادية وإنشاء المجالس الإقليمية للصحة تحت رئاسة المحافظ.

ب- المرحلة الثانية:

إنشاء المجلس القومى لجودة الرعاية الصحية، وإنشاء قاعدة بيانات معلوماتية للمساعدة على اتخاذ القرارات وتوجيه السياسات وإصدار الأدلة.

جـ- المرحلة الثالثة:

إنشاء برنامج للاستثمار الطبى للقطاع الحكومى والخاص والأهلى.

د- المرحلة الرابعة:

وضع وتنفيذ نظام تقديم الخدمة الصحية على المستويات المختلفة.

هـ- المرحلة الخامسة:

صدور تشريع خاص بالتأمين الصحى الشامل، يحدد دور قطاعات الصحة المتعددة وطرق الإنفاق الصحى، ونظم الإصلاح الإدارى بحلول عام ٢٠٠٨.

• حزب الوفد •

يعتبر حزب الوفد من أقدم الأحزاب السياسية فى مصر، احتل مكانة مهمة على الساحة السياسية منذ ١٩١٩ وحتى ثورة يوليو، بفضل تبنيه قضية التحرير الوطنى ودوره فى مناهضة الاستعمار البريطانى.

وينادى الوفد بضرورة تعديل الدستور، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وفصل السلطات. فيؤكد الحزب أن أحد أهم أهدافه هو بناء مجتمع ديمقراطى، يضمن الحريات السياسية والاقتصادية، وديمقراطية تقوم على احترام عميق للدستور غير قابل لأى مخالفة.

ويدعو الوفد إلى الوحدة العربية الاقتصادية والسياسية، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ورفض الوفد منذ البداية السلام مع إسرائيل.

أولاً- السياسة الاقتصادية لحزب الوفد مع التطبيق على قانون الضرائب الجديد :

أ- ملامح السياسة الاقتصادية لحزب الوفد :

يرى حزب الوفد، أن الحديث عن الإصلاح المالى وإصلاح ميزان المدفوعات أو الميزان التجارى، هو انصراف من الأصل إلى الفرع، وعن السبب إلى المسبب، ويقول: «مصر بحاجة إلى إصلاح اقتصادى حقيقى، فالهيكل الاقتصادى بمصر طارد للاستثمار ورأس المال. فرأس المال لا يعمل ولا يطمئن فى ظل الأحكام العُرفية، وقانون العقوبات الذى يعج بنصوص الجرائم الاقتصادية، ومطالباً بتنقية قانون العقوبات من الجرائم الاقتصادية المستوحاة من النظام الشيوعى والاشتراكى، التى تخلط بين المديونية والجرم، والمسارعة بإلغاء قانون الطوارئ والمحاكم الاستثنائية..

يؤكد البرنامج الاقتصادى للحزب أن الإصلاح الاقتصادى يحتاج إلى:

١- قانون للبنوك:

معتبراً أن «البنوك هى أوعية تجمع الادخارات وتوظفها للاستثمار، فلابد من قانون للبنوك يقرر أن محافظ البنك المركزى يكون غير قابل للعزل، ولا يُحاكم رئيس بنك ولا مدين لبنك، إلا بإذن مجلس إدارة البنك المركزى، مطالباً بمعالجة مشكلة الروتين، لأن البيروقراطية تخنق

الاقتصاد المصرى، ومن ثم، فإن القضاء على الروتين هو «قرار سياسى»، وعلى كل وزير بالحكومة أن يتخذ القرارات اللازمة لتبسيط الإجراءات.

٢- قانون للضرائب:

يولى الحزب اهتماماً كبيراً لـ«مشكلة الضرائب»، معتبراً أنها أصبحت عقبة كبيرة، نظراً لكونها مرتفعة القيمة ومتغيرة ومتحركة دائماً لأعلى، فضلاً عن إضافة رسوم تنمية ورسوم إدارية إليها.

ويقترح البرنامج أن تكون نسبة الضريبة ١٠٪، ليتمكن الجميع من دفعها، وليتم القضاء على التهرب الضريبى. كما يقترح إعلان سياسة ثابتة للضرائب كل خمس سنوات، بحيث لا يتم تعديل الضريبة وفئاتها، حتى يطمئن المستثمر وصاحب رأس المال.

ب- رؤية حزب الوفد لقانون الضرائب الجديد:

يقول منير فخرى عبد النور: إن القانون يمثل تغييراً كبيراً فى منهج الضرائب فى مصر، فالسياسة المالية وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالى فإننا فى مصر نحتاج لنظام ضرائبى يحقق هذه العدالة.

ولكنه يقول إنه فى ظل هذا النظام الضريبى نحتاج إلى مزيد من الحريات السياسية والنقابية، حتى تستطيع جميع الطبقات فى مصر أن تدافع عن مصالحها، كما يرى عبد النور أن «الضرائب ليست الملف الوحيد فى مشاكل الاستثمار فى مصر، ولكن المشكلة التى تواجه المستثمر هى بطء التقاضى، أو إجراءات التقاضى، فالتأخير فى الفصل فى المنازعات الضريبية وعدم احترام الأحكام القضائية وعدم تنفيذها، مشكلة كبيرة ويجب أن يتم إيجاد حل لها.

ولكن هذا القانون الجديد وجهت إليه انتقادات حادة على صفحات جريدة الوفد الناطقة باسم حزب الوفد، أهمها:

١- القانون الجديد تبر اتجاها محموداً، إلا أنه نظراً لارتفاع الأسعار، فإن الأعباء الحالية أو المطروحة لا تتناسب مع الأعباء التى يواجهها الممول والتى يتحملها مع ارتفاع الأسعار، كما أن الأعباء العائلية تزيد سنوياً وتصبح ضريبة ديناميكية، ولمواجهة هذا يقترح أن تكون الزيادة فى حد الإعفاء للأعباء نسبة مئوية استناداً لمعدل التضخم كل عام.

٢- أما فيما يتعلق بلجان الطعن المزمع تشكيلها، فإن إدخال عنصر قضائى وعناصر من مجتمع الأعمال فيها، يحقق نوعاً من العدالة فى الطعن، إلا أنه كان يجب أن يكون هناك قانون خاص بالإجراءات الضريبية يعمل بصيغة أساسية على اختصار الإجراءات الضريبية وتركيزها فى قانون واحد، مما يؤدى إلى وجود محاكم خاصة بالضرائب للفصل فى النزاعات الضريبية بسرعة، كما أنه من الملائم زيادة أعداد لجَان الطعن حتى تتلاءم مع الأعداد المتوقع الوصول لها فى المنازعات الضريبية.

٣- القانون يؤدى لتمتع الممولين بإعفاء العلاوات الخاصة، وإعفاء الأشخاص بغض النظر عن حالتهم العائلية أو نوعهم، وهذا يؤدى لخفض أسعار الضريبة بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥٪ مقارنة بالوضع الحالى - أى بالوضع السابق على القانون - وبالتالى فإن هذا لن يؤثر فى زيادة الدخول إلا بالنسبة لمحدودى الدخل الخاضعين للضريبة، فى حين يتضرر منه متوسطو ومرتفعو الدخل.

٤- خلا القانون من الإعفاء المتعلق بإعانة الوالدين، حيث إن إعانة الأبناء تحجب إعانة الوالدين وهو ما يخالف الشريعة الإسلامية.

٥- فيما يتعلق بالشركات، نص المشروع على العمل بمعايير المحاسبة المصرية، وكذلك الأخذ بأسلوب الفحص بالعينة، ولم يتضمن العمل أو الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية بما يجعل التطبيق جزئياً.

٦- تخفيض الضرائب على الدخل مع تنفيذ القانون الجديد، وكذلك انخفاض الضرائب الجمركية مما سيخفض الإيرادات العامة، ومع تقلب عوائد قناة السويس وانخفاض عائد الخصخصة، فإن الحكومة مطالبة بتعويض هذه الانخفاضات فى الإيرادات العامة، إما بالبحث عن مصادر أخرى للإيرادات أو تخفيض الإنفاق العام للحكومة.

أما ما يتعلق بالإعفاء العام، فالحكومة لا تستطيع الاقتراب من بند الأجور أو التجميد ولا تستطيع التقليل من مخصصات التعليم أو الرعاية الصحية، ومن هنا لا يبقى أمامها غير الدعم، وحجتها دائماً جاهزة وهى أنها تقدم عبر المقررات التموينية دعماً مبنياً لجزء من المواطنين، ثم إنها تعطى دعماً غير مباشر يتمثل فى بيع سلعة ما بأقل من ثمن السوق، كما فى المقررات التموينية، والطريق الذى تفكر فيه الحكومة هو التمويل من الدعم العينى إلى النقدى، وهو الطريق الذى سيؤدى إلى موجة ما عاصفة لارتفاع الأسعار، كما أن فكرة استبدال جزء من الدعم بالعلاوات الاجتماعية وسيلة خداعية، لأن تلك العلاوات ستتآكل بعد فترة.

٧- المشروع يعامل مزاولى المهن غير التجارية معاملة قاسية، ففى ظل هذا القانون، لا يعفى أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال تخصصاتهم لمدة ٣ سنوات من تاريخ مزاولتهم المهن على وجه حر، وذلك إذا لم يكن قد مضى أكثر من ١٥ عاماً يعفى لمدة سنة واحدة كالقانون السابق، وهذا فيما رصد مع ما تعلنه الدولة بأنها تقف إلى جوار الشباب ومشروعاتهم الخاصة.

٨- إلغاء الإعفاء يعد بمثابة فرض ضريبة إضافية، فمن خلال رفع حد الإعفاءات والأعباء لذوى الدخول الثابتة والموظفين والعاملين وبعد خصم ١٠٪ من الوعاء الخاضع للضريبة سيرتفع تلقائياً سعر الضريبة على هذه الفئة وكتسعير حقيقى لها إلى ٣٠٪ وليس كما تظهر فى

القانون الجديد بنسبة ٢٠٪ فقط.

٩- القانون الجديد يشجع الادخار على حساب الاستثمار من خلال انعدام الإعفاءات الضريبية التى كانت مقررة بالقانون السابق، لمجالات الأعمال والاستثمار، التى تتراوح ما بين ٥ إلى ٢٥ عاماً حسب المواقع الجغرافية للمشروعات، فكيف يبقى القانون على إعفاءات فوائد ودائع البنوك، بينما يلغى إعفاءات الاستثمارات بالمناطق النائية.

١٠- إلغاء الإعفاءات الضريبية للمدن الجديدة - بحجة أن الإعفاءات خلال الفترة السابقة، أصبحت ورقة فى يد المتحايلين على القانون مما سيؤدى إلى الإضرار بالمجتمعات العمرانية الجديدة. فى حين أنه يوجد أكثر من إجراء يمكن أن يغلق الباب أمام المتحايلين على القانون، كما أنه يمكن إلغاء الإعفاءات خلال مراحل تدريجية على المدى البعيد.

١١- أما قانون الضرائب العامة على المبيعات، فعموماً مصر فى بعض نصوصه تتميز بسوء الصياغة والتعقيد، فلابد أن يكون مقدار الضريبة مقرراً بوضوح.

ثانياً- رؤى حزب الوفد لأزمتى الإسكان والبطالة :

أ- أزمة الإسكان:

يرى الحزب - على لسان جريدته - أنها من الأزمات التى ربما كانت الحكومة سبباً فيها، أو عجزت عن حلها أو السيطرة عليها بعد الزيادة الكبيرة فى عدد السكان، وعجز الكثيرين من الحصول على وحدات سكنية ملائمة، وبأسعار مناسبة بعد الارتفاع الجنونى فى الأسعار، فقد تخطت أسعار مواد البناء الحد المسموح به فى غياب الرقابة على جشع التجار وسيطرتهم، على سوق البناء، فارتفعت أسعار الوحدات السكنية بمعدلات كبيرة، فى الوقت الذى قلت فيه مساحات أراضى البناء بالمدن، وتراجع المستثمرون عن استثمار أموالهم فى بناء وحدات سكنية لمحدودى

الدخل، وظل العبء فقط يقع على عاتق الحكومة.

اى أن المشكلة لها جانبان:

١- الزيادة المطردة فى أعداد السكان.

٢- إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى مجال الإسكان كنتيجة لقوانين الإسكان، خاصة قوانين المالك والمستأجر، فأصبحت مهمة بناء الوحدات السكنية لمحدودى الدخل تقع على عاتق الحكومة التى كُلفت بما لا تستطيع القيام به، نظراً لمحدودية إمكاناتها وارتفاع تكلفة بناء الوحدات مع العجز فى ميزانية الدولة والزيادة السكانية المستمرة.

وأصبح الآن على الحكومة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال الإسكان، وتغيير المناخ بما يحفز المشترى على وضع رأس المال فى مجال الإسكان عن طريق توفير الأراضى بأسعار رمزية، وأن تساهم الدولة بجزء كبير من تكاليف المرافق، والجزء الثانى يتحمله المستثمر، وأن يجرى التخطيط لأن تقسم الوحدات كجزء لمحدودى الدخل، وجزء للقادرين، وجزء للخدمات الأخرى، ويتم بيع المحال التجارية بسعر مغر يعود على صاحبه بالربح الذى يمكن أن يدعم به إسكان محدودى الدخل وبذلك سيكون مشروعاً متكاملاً.

ب- مشكلة العشوائيات:

الإحصاءات تؤكد أن مصر بها حوالى ١٠٣٤ منطقة عشوائية، منها ٨١ منطقة تجب إزالتها وفوراً، ويقيم بهذه المناطق حوالى ١٢ مليون نسمة، أى ١٨٪ من سكان مصر، أى أن سكان العشوائيات يمثلون ٣٧٪ من إجمالى سكان الحضر، ويمثلون تفصيلياً ٣٥,٩٪ من سكان القاهرة و٦٢٪ من سكان الجيزة و٥٦,٤٪ من سكان سوهاج و٤٩٪ من سكان المنيا.

وأرجعت الدراسات المختلفة أسباب ظهور تلك المناطق إلى: البطالة،

والفقر، وتزايد السكان، وتفاقم أزمة الإسكان وانهيار المبانى القديمة، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعجز عن توفير مساكن كافية لسكان القاهرة، والارتفاع الكبير فى أسعار المساكن الصالحة لذوى الدخول المحدودة، مما أدى لاستيطان هذه المناطق الخارجة عن كردون المدينة لانخفاض قيمة الأرض فيها والبعد عن سيطرة الحكومة.

فانتشرت العشوائيات بشكل سرطانى، وأصبحت أحد مصادر الإرهاب، فنسبة كبيرة من أعضاء التنظيمات المتطرفة، والجماعات الإرهابية، ينتمون إلى المناطق العشوائية بالقاهرة والجيزة بنسبة ٥١٪، ثم محافظات الصعيد بنسبة ٣٨٪ و٦,٧٪ من محافظات الدلتا، حسب بيانات أمن الدولة العليا.

واتفقت الدراسات على ضرورة القضاء على المناطق العشوائية التى أصبحت بؤراً للإرهاب ووضعت حلولاً للمشكلة:

١- دراسة كل منطقة على حدة، لتحديد كيفية التعامل معها وفق ظروفها.

٢- الاهتمام بالمناطق العشوائية والشرائح الاجتماعية الريفية.

٣- التنسيق بين الوزارات والأجهزة الرسمية المعنية بالمشكلة.

٤- تحديد كردونات المبانى والأراضى المخصصة للبناء، وتدعيم قوانين البناء، والعلاقة بين المالك والمستأجر فى المبانى المخصصة للسكن، مع الاهتمام بالمناطق الريفية والفقيرة، خاصة فى الصعيد لمنع الهجرة إلى المدن.

٥- بناء مساكن للشباب ومحدودى الدخل، وتشجيع المشاركة الشعبية والتعاونية وتخفيف هذه المشكلة.

٦- ضرورة البحث عن مواقع ووسائل وأنماط غير تقليدية للبناء الخاص بالفقراء ومحدودى الدخل، والاعتماد على خامات البيئة المحلية،

والاستعانة بعمارة الفقراء، أو ما يسمى عمارة المهندس حسن فتحى.

٧- تغليظ العقوبات على التعدى على أملاك الدولة والبناء عليها.

٨- تخفيض رسوم ونفقات استخراج التراخيص للراغبين فى البناء، وتبسيط الإجراءات الخاصة باستصدار التراخيص، والموافقات على تقسيمات الأراضى.

٩- حصر جميع أنواع العشوائيات بدقة ودراستها لتحديد كيفية التعامل معها سواء بالإزالة أو لتحسين أحوالها، مع ضرورة إشراك سكان العشوائيات أنفسهم والمنظمات الأهلية فى وضع خطط تطوير تلك المناطق بهدف تحقيق علاج اجتماعى تنموى متكامل لكل منها.

١٠- وضع حلول لمشاكل الأمية، ووضع برامج لإكساب سكان العشوائيات القدرات والمهارات الفنية اللازمة لرفع مستواهم اجتماعياً ومادياً، وتوفير الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والرياضية بهذه المناطق لتحسين أحوالها.

- إلا أنه رغم كل هذه الدراسات، فإن الدولة لا تستفيد بها فى شىء، ولو فعلت لقضى على مشاكل العشوائيات وما يستتبعها من إرهاب.

جـ- المدن الجديدة:

وهى من الأفكار العبقرية التى خططت لها الحكومة للمساهمة فى حل أزمة الاسكان، ولكن بعد مرور عشرات السنين على إنشاء بعضها، ركزت التقييمات لهذه المدن على المشاكل المؤقتة، ولم تركز على حلها فحدثت ردة عن هذه المدن إلى القاهرة، حيث الخدمات والمرافق والمصالح والمدارس ودور العلاج والعبادة والترفيه، التى لم تتوفر فى المدن الجديدة حتى الآن. بل إن أخطاء المحليات فى إدارة الأحياء انتقلت بفسادها إلى أجهزة المدن الجديدة، وظهرت مشاكل عديدة نتيجة تكاسل الأجهزة مثل انقطاع المياه وقلة الخدمات والمواصلات واختفاء دور العلاج

والعبادة، كما أن الطرق غير صالحة أمنياً للمرور عليها ليلاً، إلى آخر تلك المشاكل المزمنة.

د- أزمة البطالة:

لكى نصل لخفض معدل البطالة إلى ٤٪ كما يرى بعض خبراء التخطيط، فإن ذلك يتطلب الوصول لمعدل نمو ما بين ٧٪ و٩٪ خلال السنوات الخمس القادمة، والحفاظ عليه لعدة سنوات تالية، الأمر الذى يقضى رفع معدل الاستثمار تدريجياً إلى ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ فى عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ بشرط انحياز الاستثمار أو التكنولوجيا المستخدمة فيه للتشغيل، ولتأمين درجة معقولة من التمويل المحلى للاستثمارات، بتعيين زيادة معدل الادخار المحلى إلى ما بين ٢٥٪ و٣٥٪ عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

ولكن ذلك لم يحدث طالما معدل النمو لا يزيد على ٣,٥٪ ومعدل الاستثمار لا يتجاوز الـ١٩,٥٪ وبدلاً من تغيير هذا الواقع الأليم، نجد الحكومة ومن بعدها بعض أعضاء مجلس الشعب، يصرون على سياسة المسكنات، التى لا تساهم فى القضاء على مشكلة البطالة.

عزت شعلان رئيس لجنة القوى العاملة لحزب الوفد، يؤكد أن كل اقتراحات ومشاريع الحكومة، وكذلك أعضاء مجلس الشعب، للأسف كلها للاستهلاك المحلى وتضييع الوقت، والبطالة وغيرها من مشاكل نص عليها قانون العمل الموحد، ووضع للبعض منها حلولاً، ولكن ما يتم على أرض الواقع عكس القانون، والعمال لا يزال يتم تسريحهم وبالقانون، وآخرون يتم إجبارهم على المعاش المبكر، وأحياناً بدون مقابل، ولم تعد القوى العاملة فى ظل حكومات الحزب الوطنى تستفيد بأى شىء. بل إن التلاعب بتلك القوى العاملة المطحونة أصبح دستورياً بفعل الحكومات، ومعها أعضاء مجلس الشعب. ويؤكد شعلان أن الحلول تتمثل فى ضرورة تشكيل هيئة قومية من كل الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الأهلية

وحقوق الإنسان للعمل بشفافية ومصداقية، على وضع الأفكار والحلول الممكنة وغير الممكنة لحل مشكلة البطالة، وخاصة فى ظل تخلى الدولة عن تعيين الخريجين، رغم سوء الأوضاع المالية، والبعد تماماً عن كل الاقتراحات التى تصب فى النهاية لصالح فئة على حساب الشباب المتعطل، والتى كان آخرها أفكار واتجاهات تنادى بتحويل المبالغ المخصصة للدعم إلى القطاع الخاص ورجال الأعمال، بشرط توجيهها لتشغيل المواطنين ودون أى ضمانات، وبعيداً عن أى نوايا حقيقية لتوظيف وتشغيل المتعطلين.

استراتيجية للتشغيل:

زيادة معدلات التشغيل تجرى من خلال ٥ عناصر لاستراتيجية شاملة تتمثل فى: تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الطلب على العمل، وخلق فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة لزيادة فاعليتها للتشغيل، والتقليص المؤقت للتدفقات الجديدة إلى سوق العمل، وأخيراً تحسين أداء سوق العمل.

١- تهيئة الظروف لزيادة الطلب على العمل:

باتباع سياسات ونظم وإجراءات حفز النمو الاقتصادى السريع، مع العمل على تعديل نمط هذا النمو، بحيث تزداد درجة انحيازه للتشغيل بوضع سياسات مالية ونقدية توسعية لتشغيل الطاقات المادية والبشرية المعطلة، وأن تستحوذ قضية زيادة الادخار المحلى على أعلى درجات الاهتمام من الحكومة والأحزاب والنقابات وسائر المنظمات الأهلية، بشرط أن تبدأ الحكومة بنفسها باتباع أقصى درجات التقشف بالحد من الإنفاق غير الضرورى، ومن الإعفاءات الضريبية والجمركية والمزايا الأخرى التى ثبت عدم جدواها فى حفز الاستثمار ، وكذلك التخلى عن سياسة الإعفاء الكامل لسنوات طويلة، والأخذ بسياسة الإعفاء الجزئى المتدرج، كما أن هناك ضرورة لتغيير نظم الحوافز والتراخيص، بحيث لا

تكون الاستفادة مهمة وعلى مختلف الاستثمارات، بل تكون مقصورة على المشروعات التى تسهم بدرجة محسوسة فى زيادة التشغيل والتصدير وزيادة المكون المحلى، أى تغيير هدف نظام الحوافز الحالى من تشجيع الاستثمار على إطلاقه إلى التوجه نحو توجيه هذا الاستثمار للحالات الإنتاجية والخدمية التى تعزز قدرات الاقتصاد، وتنشيط الوظيفة التوجيهية للاستثمار من خلال الهيئات المسئولة عن الترخيص بقيام المشروعات، مع التخلى عن نظام الأخطار بقيام المشروع والعودة إلى نظام التراخيص وفقاً لسياسات ومبادئ واضحة، حتى تتم الحيلولة دون الإفراط فى الاستثمار فى بعض المجالات كالاستثمار العقارى الكمالى.

٢- خلق فرص العمل:

تنفيذ سياسة النمو الاقتصادى السريع المنحاز للتشغيل وترجمتها لبرامج استثمارية متنوعة، وليس المقصود فقط مجرد برامج لتشغيل الشباب، بل إن الأمر يتطلب برامج الأشغال العامة والإصلاح والتوسع فى بعض المشروعات العامة، لاسيما مشروعات القطاع العام غير المباعة، كذلك النهوض بالمشروعات الصغيرة القائمة فى القطاع النظامى أو شبه النظامى، لزيادة قدرتها وكفاءتها على استيعاب العمالة، مع الأخذ بسياسة تدريجية لإدماج القطاع غير النظامى فى الاقتصاد النظامى، وهو ما يستوجب تحسين الإنتاجية فى الأجزاء الواعدة منه، وتحويل المشروعات من صغيرة تقليدية متواضعة إلى صغيرة أو متوسطة حديثة، مع توثيق الروابط بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة.

٣- تحسين نوعية العمالة:

لزيادة قابليتها للتشغيل بداية من زيادة المهارات القابلة للتسويف وذلك لسد النقص الحالى فى بعض المهارات وتشجيع قيام مشروعات تحتاج إلى عمالة ماهرة، كل ذلك من خلال التنسيق وبرامج التدريب.

٤- الحد من تدفق الوافدين الجدد على سوق العمل مؤقتاً:

باتباع وسائل تسهم فى تحسين نوعية العمل، وتزيد من قابلية الأيدى العاملة للتشغيل، زيادة عدد سنوات التدريب، والتوسع فى برامج التأجيل، وتخفيض نسبة التسرب من التعليم، وتحديث نظام الخدمة العامة للخريجين.

٥- تحسين أداء سوق العمل ورفع كفاءته فى التوفيق بين حالتى العرض والطلب:

وتبرز هنا أهمية التشريعات ونظم معلومات سوق العمل والمؤسسات.

ثالثاً- رؤى حزب الوفد للسياسة الزراعية :

وصف تقرير برنامج الغذاء العالمى لعام ٢٠٠٥ مصر، بأنها من الدول الفقيرة محدودة الدخل، وتعانى من مشكلة نقص الغذاء، وأكد التقرير أن مصر تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها من الحبوب سنوياً، وذكر أن ١٢٪ من المصريين يستهلكون أقل من ٢١٠٠ سعر حرارى يومياً، وتعد قرى الوجه القبلى من أكثر الأماكن فقراً فى مصر ،حيث تعانى من انخفاض نسبة التسجيل فى المدارس الابتدائية، وزيادة معدلات وفيات الأطفال، أما منظمة الأغنية والزراعة «الفاو» فأكدت فى أحدث دراسة لها، أن الوضع الغذائى فى مصر يعانى العديد من المشكلات مثل:

أ- قلة وانعدام الأمن الغذائى ولقطاعات سكانية واسعة تعيش فى فقر، وتعجز عن استهلاك كميات كبيرة أو غير كافية من الطاقة الحرارية والبروتين، بل وظهرت مشكلة التقزم التى وصلت نسبتها فى مصر إلى ٦٪.

ب- انتشار عادات وأنماط استهلاك غذائية غير سليمة بين مختلف الفئات الاجتماعية نتيجة للتمدن السريع والتحولات فى الثقافة وأنماط العيش.

جـ- مشكلة سلامة الغذاء والحد من تلوث الأغنية والمياه، مما يستدعى

تطوير أجهزة وإجراءات الرقابة الغذائية خاصة فى ظل تنامى التبادلات التجارية الغذائية.

- رؤية حزب الوفد للسياسة الزراعية للدولة:

المهندس حسام الخولى رئيس لجنة الزراعة والرى، وسكرتير الهيئة العليا بالوفد، أكد أن تفتيت الملكية أيام الثورة، أدى لنقص الغذاء وسوء حالة الكثير من الأراضى الزراعية، ففى الماضى كانت ملكية الأراضى الزراعية تصل إلى ٢٠٠ و٥٠٠ فدان. وكان هذا يتيح تشغيل الميكنة الزراعية وبالتالى تطوير الزراعة، وهو ما لم يحدث عندما تفتت الملكية إلى ٣ أو ٤ أفدنة لكل فرد.

ويضيف أنه ليس هناك تقييم واضح فى مصر يحدد المساحات المطلوب زراعتها اعتادوا زراعة المحاصيل التى تحقق لهم ربحية جيدة.

يستطرد، كذلك نحن نعانى عدم وجود سياسة زراعية واضحة للدولة، فمثلاً يتم التركيز على منتجات صعبة كالفواكه والموز وهى محاصيل جيدة للتصدير، ولكن من المفترض أن تتم زراعتها خارج الدلتا فى الصحراء، أما المحاصيل التقليدية التى تحتاج إلى ماء وفير فيتم زراعتها فى الدلتا، خاصة أننا نعانى من نقص واضح فى المياه!!

لذلك فالمطلوب من وزارة الرى توفير بدائل للرى بدلاً من الغمر، بأن يكون الرى بالرش والتنقيط لتوفير المياه، والاستفادة من فائضها لاستزراع أراض أخرى فى الصحراء.

- سياسة استرشادية:

وأكد رئيس لجنة الزراعة أن الوفد يطالب بوضع سياسة استرشادية، بمعنى أن الفلاح قبل الزراعة يقدم طلباً استرشادياً للوزارة بماينتوى زراعته، وبذلك تتجمع لدى الوزارة أرقام واضحة من المزروع من

المحاصيل، ولو كان هناك فائض زراعى فى محصول تعرض عليه الوزارة فكرة زراعة محصول آخر، وهى سياسة موجودة فى بلاد كثيرة، وغير موجودة فى مصر، ولذلك فإن الزراعة عندنا تتفى المغامرة!!

ونحن نطالب ببرنامج وطنى يمول جزء كبير منه من الدولة حتى نستطيع وضع خريطة زراعية صحيحة عن المساحات المنزرعة فى مصر!!

أما د. كاميليا شكرى عضو الهيئة العليا بالوفد وخبيرة البيئة بالأمم المتحدة، فأكدت أن السياسات التنموية فى مصر فاشلة، خاصة أن مصر دولة تملك كل مقومات الزراعة الصحيحة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية، ولكن السياسات العشوائية مع عدم وجود خطة بعيدة المدى أدى بمصر إلى أن تصبح أكبر الدول المستوردة للقمح، فعلى الحكومة أن تستفيد بعقول أبنائها ودراساتهم الجيدة.

جدير بالذكر أن جريدة الوفد أبرزت خيار العودة إلى الدورة الزراعية لحل الأزمة، لأن الإقلاع عن هذا النظام أدى إلى تقليص زراعة الكثير من المحاصيل بشكل أثر فعلاً على الإنتاج، ودفع مصر للاستيراد من الخارج، بالإضافة إلى أن الدورة الزراعية بها ميزات كسهولة مقاومة الآفات، لأن مساحات كبيرة من الأراضى ستكون مزروعة بنوع واحد، فتسهل مقاومة الآفات ونقل كمية المبيدات، كما أن هذا يسهل عملية الزراعة والحصاد والتسويق، ويطالب هذا الرأى بتنشيط دور الجمعيات الزراعية لأنها المنفذة لذلك النظام.

٢- موقف حزب الوفد من المشروعات العملاقة: توشكى وشرق التفريعة. قامت الحكومة بهذه المشروعات لإنشاء مجتمعات عمرانية وصناعية وزراعية للقضاء على مشكلة البطالة وتشجيع الاستثمار ورفع معدلات التنمية، ويرى الوفد أنه بعد مرور عقد كامل على هذه المشروعات، وبعد إنفاق مليارات الجنيهات لم نجن منها ثمرة واحدة بل

وتفاقمت الديون، وبدأ تسريح العاملين بعد خصخصة شركات القطاع العام، واتجهت الحكومة إلى زراعات الصوب لعدم ملاءمة التربة والبيئة للمنتجات الزراعية هناك، وبدا واضحاً أن هذه المشاريع القومية تحولت لمقابر للمال العام، استولى عليها الأجانب دون أى عائد مادى أو احتياطى حقيقى لصالح مصر.

لقد بلغ إجمالى تكلفة مشروع توشكى ٦ مليارات جنيه، ومع ذلك فحجم إنتاجه لا يتجاوز ٤٠٪ من حجم هذه الأراضى بسبب فشل تجارب وزارة الزراعة فى زراعة بعض المنتجات لعدم ملاءمة التربة والبيئة والمناخ.

والأقرب أن العاملين فى هذا المشروع، يعمل ٨٠٪ منهم بشكل مؤقت، ويحصل العامل على أجره باعتباره عامل يومية، بل إن الحكومة قررت الاستغناء عن بعض العمالة المؤقتة متعللة بضرورة ضغط الإنفاق.

- مشروع شرق التفريعة للأجانب :

بل إن الحكومة شرعت فى إنشاء مشروع شرق التفريعة لتحقيق عدة أهداف تتمثل فى :

١- تشغيل ١٠ آلاف من الشباب، وينفى الواقع ذلك، فالذين التحقوا بالمشروع يتعدون ٣٠٠ عامل بعضهم من الأجانب.

٢- إقامة محطة حاويات لخدمة المنطقة الصناعية وهى لم تنشأ حتى الآن.

بل إن البدرى فرغلى عضو مجلس الشعب -سابقاً- يقول : لأول مرة تقوم الدولة ببناء مشروع لصالح شركة أجنبية، دون أن يعود عليها بأى منفعة حقيقية، حيث يتم بناء المشروع بنظام الـBot وتم تسليمه للشركة الأجنبية التى تقوم باستثماره الآن دون أدنى عائد لمصر، وتم إهدار مليار جنيه لتخصيص أراض للمشروع دون أى مقابل مادى أو اجتماعى،

والأخطر أن العقد المبرم بين الحكومة المصرية والشركة الأجنبية يتضمن مواد شديدة الإجحاف بالحكومة المصرية، وتعطى صلاحيات عديدة للشركة الأجنبية التى استولت على أكبر منطقة دون أن تدفع مليماً واحداً فى هذا المشروع.

وأضاف فرغلى، من ضمن أهداف إنشاء المشروع، هو إنشاء مئات المصانع، وهو ما لم يحدث، وتحولت الشركة الأجنبية لخدمة نشاطها الخاص، والغريب أن مجموعة من الذين وقعوا العقد من ممثلى الحكومة قاموا بالعمل لدى الشركة الأجنبية بعد خروجهم على المعاش ويتقاضون الآن آلاف الجنيهات مقابل ما فرطوا فيه.

وتبرز جريدة الوفد الرأى القائل بأن البدء فى هذه المشروعات العملاقة فى وقت واحد يكشف عن أزمة السيولة التى بدأت عقب البدء فى تلك المشروعات التى أنفقت عليها أموال طائلة دون استفادة حقيقية، مما أدى إلى تشتيت الموارد التى هى فى الأساس غير كافية نتيجة هيمنة للتوسع فى أكثر من مشروع فى وقت واحد.

كما أن الديون مرتبطة بالتوجه العام والاستدانة والعجز الدائم فى الموازنة، وهذا العجز الهيكلى مرتبط ببنية الاقتصاد الذى لا يحقق معدلات نمو تتجاوز معدلات نمو السكان، ومعدلات خدمة الديون وسداد الأقساط، وهذا كله يرجع إلى انخفاض النمو الاقتصادى الذى ساهم فى تفاقم الديون فى السنوات الأخيرة الماضية.

٣- البناء على المتخللات:

بدأت مشكلة التعديات على الأراضى الزراعية تتفاقم منذ عام ١٩٨١، بعد اعتماد كردونات المدن ثم كردون عام ١٩٨٥، وزاد من خطورتها الإهمال المفرط من الأجهزة المعنية فى مراقبة المخالفات، مما أدى إلى إهدار ما يقرب من ١,٢ مليون فدان من الأراضى الزراعية، حيث يقوم

معظم أهالى القرى بالبناء على الأراضى الزراعية، ثم إضفاء طبقة من الأسمنت على المسكن حتى يبدو قديماً، و بذلك لا يتعرضون للمساءلة القانونية، ويتبع بعض سكان المدن نفس الطريقة، وهنا هل تدخل الحكومة لتنظيم البناء على المتخللات؟ هل يمكن أن يكون ذلك هو الحل لمواجهة أزمة الإسكان من ناحية، ومشكلة التعدى على الأراضى الزراعية من ناحية أخرى؟

الأمر يتطلب العمل فى اتجاهين مهمين:

أ- الأول يقوم على فرض أن القرية لها قدرة استيعابية محدودة للزيادة السكانية، التى لا تستطيع استيعاب كل هذه الزيادة، بل جزء محدود منها، ولذلك يجب توجيه أغلب الزيادة السكانية إلى أماكن ومواقع جديدة خارج الوادى والدلتا.

ب- الاتجاه الثانى وهو الذى يجب أن نسير فيه، وهو إعداد تخطيط عمرانى تفصيلى كامل للقرية تتحدد فيه استخدامات الأراضى فى ارتفاعات المبانى والكثافة السكانية والبنائية، وقبل التفكير فى بناء المتخللات، يجب أن نفكر فى كيفية البناء فى إطار تخطيط كامل وتفصيلى للقرية، كما أن الزيادة التى يمكن أن تستوعبها القرية لن تكون فقط فى بناء المتخللات - وهى محدودة - وإنما تكون أيضاً فى السماح للمبانى التى تقبل إنشائياً إضافة طوابق جديدة لها بالارتفاع لأقصى ما تستطيع الوصول إليه.

كما أن الأمر يتطلب إعادة بناء الجزء القديم من القرية الذى تم بناؤه بالطوب اللبن وبدور واحد غالباً، بما يسمح باستيعاب كثافة سكانية أعلى.

أما المهندس المعمارى حسين منصور عضو الهيئة العليا بالوفد، فيرى أن القرارات فى مصر تتخذ فجأة وتفتقد التخطيط العلمى والشامل لكل

منطقـة على حـدة، وهـذا الأمـر مـرتبط بخطة كل مـحـافظة والخطط التابعة للمحليات بالمدن والمراكز التابعة لكل محافظة، فمن المفترض أن يتم هذا فى إطار خطة واسـعـة ورؤية واضحـة للنمـو السكانى والنمـو الوظيفى والاحتياجى ولذلك النمو المستقبلى المنظور، ولكن هذا لا يحدث فى مصر، حيث تتخذ القرارات طبقاً لمصالح ضيقة ولحل أزمة طارئة.

وقد يؤدى ذلك لارتفاع أسعار الأراضى، وهذا فى صالح السماسرة القريبين من دوائر صناع القرار، والذين يمسكون بزمام السلطات المحلية، فـتتم المتـاجـرة بهـذه المسـألة مع حسـاب البـسطاء، فـضـلاً عن التـشـوه البصرى بسبب عدم امتلاك رؤية واسعة للأمور، فنحن نتعامل مع أى مشكلة بنظام مركزى وشمولى عقيم، نملك ممارسات واسعة من الفساد ترتكب مافيا واسعة، ومما لا شك فيه أن المساكن المتلاصقة تعمل فى النهاية على إفراز حزمة من السلوكيات المرفوضة، وعامل مساعد على انتشار الجريمة، فلابد من وجود محليات شعبية منتخبة انتخابا حقيقيا، وقوى سياسية مختلفة تساعد على تقويم رؤى وخطط جديدة للنهوض بالقرى المصرية.

٤- الجراد والنمل الأبيض:

قبل أن ترحل أسراب الجـراد من مصـر، ظهـرت كارثة جـديدة وهى هذه المرة لا تهدد الأراضى الزراعية فقط بل الثروة العقارية والمحاصيل والأقمشة والحبوب والورق وهى جيوش النمل الأبيض، التى هاجمت ٦ أحياء فى الإسكندرية، وهى ليست المرة الأولى التى يهاجم فيها هذا النمل مصر، وهو ما يعكس تقاعس المسئولين تماماً عاماً بعد الآخر فى مواجهة هذه الحشرات.

رابعاً - رؤية حزب الوفد للجنة السياسات بالحزب الوطنى والفكر الجديد:

أ- لجنة السياسات:

منذ ما يقرب من ٤ سنوات تزلزل الحزب الوطنى بعد خسارة ٢٧٠ مرشحاً من مرشحى الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٠، ولم ينجح سوى ١٧٠ مرشحاً فقط، وبعد عامين من البحث والاجتماعات والدراسات، تمخض الحزب فولد لجنة السياسات، والتى أعلن عن تشكيلها خلال المؤتمر الثامن للحزب عام ٢٠٠٢.

وتم تقديم اللجنة لمصر على أنها المنقذ لمصر من كل مشاكلها، وإنها القلب النابض للحزب، وأداة الفكر الجديد، وإنها ستضع السياسة العامة للحكومة وإجازة القوانين التى ستذهب للبرلمان.

وبدا الأمر فى البداية أن مصر على أعتاب مرحلة جديدة بعد تشكيل مجلس أعلى للسياسات ضم ١٢٥ عضواً و٩ أعضاء بأمانة المجلس، وكان أغلب الأعضاء من شباب الاقتصاديين ورجال الأعمال والأكاديميين وعدد من رؤساء وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية.

وقد أثارت اللجنة فى بدايتها واقعتين فى غاية الغرابة:

١- إنها بدت وكأنها أقوى من الحكومة ذاتها، بدليل أن كل الوزراء يحرصون على حضور اجتماعات ليسوا كمسئولين بل كأعضاء عاديين.. يتلقون التعليمات من اللجنة ويحفظونها ويحولونها لدستور عمل!! فجاءت مقولة أن لجنة السياسات هى التى تحكم مصر!!

٢- ضمت اللجنة فى عضويتها رؤساء اللجان المختلفة بمجلسى الشعب والشورى - بصفتهم - وكأن القائمين على اللجنة أيقنوا أن الحزب الوطنى سيحتكر رئاسة هذه اللجان إلى الأبد.

وبدأت لجنة السياسات أعمالها بنشاط مكثف واجتماعات دورية كل يوم، وطاف وفد من أمانتها عدداً من محافظات الجمهورية، وعدداً من

دول أوروبا، وفى سرعة واضحة قدمت اللجنة مشروع قانون بتشكيل مجلس أعلى لحقوق الإنسان، وفى سرعة غريبة تلقت الحكومة مشروع القانون، وتقدمت به لمجلس الشعب الذى مرره بسرعة أكبر، وتكرر هذا مع إلغاء محاكم أمن الدولة العليا وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة.

ووسط هذا كله، انتظر الرأى العام أن تقتحم لجنة السياسات طريقة الإصلاح، وأن تسرع فى المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ أو وضع ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات، أو إسقاط القوانين الاستثنائية، وفك القيود المكبلة للأحزاب، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، فبدأ نجم اللجنة يخفت وتباعدت فترات اجتماعها الدورى، وصار يعقد كل شهر أو شهرين وتوقف الحديث عن الإصلاح السياسى وحل أزمات البلاد.

حتى ما قامت به اللجنة اكتشفنا أنه ديكور، فالمجلس القومى لحقوق الإنسان هو اختصار مجلس حكومى بلا أنياب، كما أن إلغاء محاكم أمن الدولة- كما يقول النائب الوفدى خيرى فلج - عضو الهيئة العليا لحزب الوفد - لم يزد عن إلغاء المسمى فقط، بينما بقيت جميع الإجراءات كما هى فى محكمة الجنايات التى أحيلت لها قضايا محاكم أمن الدولة العليا، اللهم إلا بعض الإجراءات فيما يتعلق بتقييد سلطة النيابة العامة فى بعض القضايا التى كانت تمارس فيها اختصاصات قاضى الحقيقة وهكذا لم تقدم اللجنة شيئاً يذكر، اللهم إنها تجميل وجه النظام الحاكم.

ب- الفكر الجديد:

تحت شعار فكر جديد وحقوق المواطن، انطلقت فاعليات المؤتمر الأول للحزب الوطنى، مع تأكيد قياداته أن المؤتمر سيسهم فى رسم، وصياغة سياسات ستفعّل العمل الحزبى، وأكد الحزب على ضمان الحقوق الأساسية، وأن عملية الإصلاح الاقتصادى وتحديث خدمات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات مهام أساسية لا يمكن التخلى

منها، واستخدم الحزب أدوات أخرى أوهم بها المواطنين أنه الراعى الأول والعين الحارسة لمصالحهم.

وانتهى المؤتمر، وخرجت التوصيات، وانتظر الجميع تحقق أى بند إلا أن المدة طالت، وتفاقمت معها كثير من المشكلات، ففشل الحزب وحكومته فى إيجاد فرص عمل، واستمرت الأوضاع الاقتصادية فى التدهور، وأهدرت كرامة المصريين بعد الارتفاع الجنونى للأسعار، وإهدار كرامتهم فى المواصلات العامة وازدياد حالات الفقر.

يقول محمد علوان مساعد رئيس حزب الوفد: إن أفضل وصف أطلق على الحزب الوطنى هو ما ذكره د. عثمان جمعة بأنه صورة للاتحاد الاشتراكى الجديد «حيث يضم مجموعة من المنتفعين والباحثين عن الثراء من خلال العمل السياسى ومعظم أعضائه يعيشون فى كنف الدولة لحماية مصالحهم»، ورغم أن مؤتمرهم الأخير عمل عدداً من الشعارات الرنانة كالفكر الجديد وحقوق المواطنة.. إلا أن ذلك لم يكتب له التحقيق على أرض الواقع، فالسلطة مسيطرة على أماكنها منذ عشرات السنين، ولم تحدث تغييرات واضحة داخل قيادته.

والأكثر من ذلك هو ما حدث داخل أروقة مؤتمرهم الأخير، فخرجوا علينا بعدد من المبادرات الجادة فى مضمونها، لكنها صعبة التنفيذ.

• حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى •

ظهرت بوادر إنشاء حزب التجمع فى العام ١٩٧٥، كالمنبر اليسارى للاتجاه الاشتراكى العربى، الذى كان الحزب الوحيد الموجود فى البلاد فى تلك الفترة.

وبعد انحلال الحزب السابق ذكره، استطاع التجمع أن يبرز كحزب سياسى مكتمل، وقد تأسس فى العام ١٩٧٦ بقيادة خالد محيى الدين. وكان أعضاؤه خليطاً من الشيوعيين والناصريين والقوميين العرب، كما

ضم فى صفوفه أعضاء من أحزاب ممنوعة مثل الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمل، ومنذ نشوئه تبنى الحزب سياسة متشددة ليصبح أحد أهم أقطاب المعارضة للرئيس السادات.

وبعد اضطرابات عام ١٩٧٧، حظرت الحكومة جميع نشاطاته، كما أغلقت فى عام ١٩٧٨ جريدة الأهالى الناطقة باسمه بعد إصدارها ١١ عدداً تمت مصادرة سبعة منهما.

وبوصول مبارك إلى الحكم، أعاد الحزب النظر فى معارضته الشديدة للحكومة، وبدأ يتبنى سياسة أكثر اعتدالاً وواقعية.

شارك الحزب فى انتخابات ٢٠٠٠ بعد أن قاطع انتخابات ١٩٩٠ وشكك فى انتخابات عام ١٩٩٥ .

وأعلن حزب التجمع مبادرته المتكاملة، وبرنامجه للتغيير الذى يعد تتويجاً للعديد من البرامج والتحليلات التى تميز بها الحزب منذ إنشائه:

أولاً- الرؤى الاقتصادية لحزب التجمع مع التطبيق على قانون الضرائب الجديد :

تعانى مصر من تصاعد مخيف لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتدنى معدلات النمو، فى ظل انسحاب الدولة من عملية الاستثمار وتخليها عن مسئولية التنمية، وعجز القطاع الخاص عن سد ذلك الفراغ، وانخفاض مستوى وحجم الخدمات التى توفرها الدولة، والفشل فى جذب الاستثمارات الأجنبية والعجز عن التصدير، وسد الفجوة بين الصادرات والواردات.

وأدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم، إلى استمرار انخفاض معدل الادخار المحلى، وزيادة العجز فى الموازنة العامة بصورة مطردة، وارتقاع الدين المحلى لأرقام فلكية تهدد الاقتصاد الوطنى، والانخفاض والتخفيض المتوالى لقيمة الجنيه أمام الدولار والعملات الأجنبية

العربية، وزيادة الاعتماد على تحويلات المصريين فى الخارج ودخل قناة السويس، وعائدات البترول، وهى مصادر تشهد تراجعاً، وانخفاض الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى، والارتفاع المتوالى للأسعار.

لهذا، فإنه من الضرورى لمصر الإسراع بتحقيق تنمية مستقلة شاملة ومطردة، والاستقلال هنا لا يعنى القطيعة مع العالم الخارجى والانكفاء على الذات، فذلك طريق يكاد يكون مستحيلا، ولكن الاستغلال بين توفير عوامل القوة الداخلية لمواجهة الضغوط الخارجية وآليات العولمة.

والتنمية الوطنية المستقلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية خاصة الحد المستمر من الفقر وصولاً إلى تصفيته. وإنقاذ الاقتصاد المصرى من الأزمة التى قادتنا إليها السياسات المتبعة منذ عام ١٩٧٤، وبصفة خاصة منذ الخضوع لروشتة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وهيئة المعونة الأمريكية، وتوقيع أول اتفاق مع البنك عام ١٩٩١.

هذا يتطلب سياسات جديدة ترتكز على قاعدة متينة، تقوم مع أوسع ديمقراطية اجتماعية، وتتضمن عدداً من الأولويات فى مقدمتها:

١- الضغط من أجل خطة جادة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته، للحد من الفوارق بين الطبقات فى توزيع الدخل والثروات، ورفع الحد الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار.

٢- محاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة لتنشيط النمو الاقتصادى، وتكثيف الجهد فى مجال الاستثمار الإنتاجى من جهة، ورفع معدل الادخار بالتوسع فى برامج الأشغال العامة، وبرامج إصلاح مشروعات القطاع العام غير المباع من جهة أخرى، فضلاً عن مد يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقتها، وقصر الإعفاءات الضريبية على المشروعات كثيفة العمالة. والأهم من ذلك وجود استراتيجية شاملة للتنمية المستقلة والمعتمدة على الذات، وفى

القلب منها استراتيجية نشطة للتصنيع، وصرف تأمين كاف ضد البطالة وحماية أموال التأمينات الاجتماعية وامتدادها لتشمل جميع العاملين فى القطاعات المختلفة.

٣- تحقيق إصلاح ضريبى ومالى. والأساس فى الإصلاح يجب أن يكون تحقيق العدل الاجتماعى، بإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ومحدودى الدخل، وتخفيض الضرائب عن ذوى الدخول المنخفضة لا سيما الضرائب غير المباشرة، ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأسعار ومستوى الدخل، ومراجعة شاملة للإعفاءات الضريبية والجمركية، بما يؤدى إلى التخلص من الكثير منها، والذى ثبت أن مساهمتها ضئيلة أو معدومة فى حفز الاستثمار، وتوجيه جهد خاص لإصلاح الإدارة الضريبية والجمركية ورفع كفاءتها، ومكافحة الفساد، وخفض سعر الضريبة المرتفع حالياً، والذى يشجع على التهرب من دفع الضرائب.

٤- وقف التدهور المتواصل فى سعر صرف الجنيه، والذى أدى وسيؤدى إلى ارتفاع كبير فى المستوى العام للأسعار، أى إلى التضخم وتآكل الدخول الحقيقية للمواطنين، وبخاصة الكتلة الكبيرة من ذوى الدخول المحدودة والمتوسطة، وسيؤدى إلى زيادة النفقات العامة من جراء الارتفاع فى تكلفة خدمة الدين الخارجى.

ومع التأكيد أن علاج الخلل فى سوق الصرف الأجنبى يكمن فى معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصاد المصرى وتحفيز النمو الاقتصادى، إلا أن الحل على المدى القصير يتمثل فى السيطرة على الطلب على النقد الأجنبى بالحد من الواردات والمدفوعات عن الخدمات.

٥- مواجهة التدنى فى معدلات الادخار والاستثمار ومأزق التصنيع والنمو الاقتصادى بسياسات للتنمية الوطنية المستقلة والمعتمدة على

القوى الذاتية المصرية.

٦- مواصلة المعركة ضد الخصخصة، خاصة خصخصة الخدمات وضد التعهد ببيع البنوك وشركات التأمين والنقل الجوى والسكك الحديدية وقناة السويس والمجمعات الصناعية الكبرى وبحيرة ناصر.

ثانياً: رؤية حزب التجمع لقانون الضرائب الجديد:

استطاع الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية مع مجموعته الوزارية، أن ينجز القانون الجديد للضرائب.. وأن يتلقى المواجهات الساخنة من بعض أعضاء مجلسى الشعب والشورى، حتى يتمكن من تمريره والحصول على شهادة ميلاده رغم بعض الاحتجاجات والاعتراضات هنا أو هناك على بعض بنود القانون.

ولكن ما لفت نظر الحزب هو الإعلانات الضخمة المتلاحقة فى الصحف المصرية التى صاحبت صدور القانون، ومن سيتحمل تكلفتها التى قدرها خبراء الإعلان بما يقرب من ٢٠ مليون جنيه؟

هل ستتحملها ميزانية الدولة التى تعانى من العجز وارتفاع أرقام الدين العام إلى أرقام غير مسبوقة، وهى إعلانات صادرة من إدارة حكومية «مصلحة الضرائب» والتى أذهلت الرأى العام لعدة أسباب:

أولاً: هناك فارق بين الإعلان والإعلام.

فالإعلام قد يصلح لترويج سلعة، ولكنه لا يصلح لترويج قانون جديد، والذى يحتاج إلى إعلام لشرح المزايا التى يحققها للمواطن وللمجتمع ككل، لتشجيع المولين على دفع المستحقات عليهم من ضريبة الدخل.

ولكن الذى حدث مع «الإعلان» عن القانون، أنه تم التعامل معه كسلعة لها مذاق جيد.

ثانياً: لم تختر هذه الحملة الإعلانية التوقيت الصحيح لتحقيق الهدف منها، فهى تلازمت مع صدور القانون الجديد، ولكن التنفيذ

التفصيلى للجانب الرئيسى من هذا القانون والذى يتعامل به كبار الممولين فى المهن التجارية وغير التجارية يبدأ عملياً أول يناير وحتى آخر مارس من كل عام، وهو التوقيت المحدد لتقديم الإقرارات الضريبية.

وهذه الإقرارات الضريبية لكبار الممولين، هى التى تمثل الحجم الأكبر من حصيلة الضرائب، كما تمثل الحجم الأكبر من محاولات التهرب، أما فئة الموظفين التى تستقطع من مرتباتهم الضرائب تلقائياً، فهم القطاع المضمون الذى يحقق حصيلة للضرائب، وهم بالتأكيد ليسوا الهدف من وراء هذه الحملة الإعلانية المكثفة.

ثالثاً: هذا الإتفاق الضخم كان يمكن أن ينفق على إصلاح وتحديث مصلحة الضرائب ذاتها سواء بإدخال الميكنة فى جميع مأموريات الضرائب لسهولة تداول ومعرفة بيانات ملف كل ممول وتغيير أسلوب التعامل بين الممولين ومأمورى الضرائب، وكان من الأفضل أن توجه هذه الأموال لتدريب رجال الضرائب على أسلوب تعامل أفضل يبادر بالثقة.

ومما لا شك فيه أن هذه الحملة الإعلانية كانت خيراً فقط على بعض المؤسسات الصحفية التى حصلت على مقابل نشر هذه الإعلانات.. وجاء هذا العائد المادى ليسدد جزءاً من الخسائر التى تعانى منها أغلب المؤسسات الصحفية سواء قومية أو مستقلة.

ثالثاً- رؤى حزب التجمع فيما يتعلق بالمياه والزراعة والأراضى :

إحدى النقاط التى يؤكد عليها الحزب فى برنامجه، هى الاهتمام البالغ بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية، والتصدى للسياسات المدمرة للزراعة ولمصالح الفلاحين، والضغط من أجل تمكين الحركة التعاونية الزراعية من آداء مهامها من خلال بنكها المستقل وتشريعها الديمقراطى، ووضع خطة قومية لتنظيم وتطوير العلاقات مع دول حوض النيل للاستفادة المشتركة من مياه نهر النيل، وجهة نظر حزب

التجمع فى ملكية الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية.

تحفظ حزب التجمع على التعديلات الجديدة فى قانون الشركات وحوافز الاستثمار على ما ورد بها من تقنية حق المستثمرين - أياً كانت جنسياتهم - فى تملك الأراضى المصرية، ويعد هذا القانون إحدى حلقات مسلسل إهدار «قيمة» أرض مصر لصالح المستثمرين الأجانب، ذلك الاتجاه المتواصل منذ منتصف السبعينيات الذى يتمثل فيما يلى:

١- القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦:

الذى أباح لمجلس الوزراء الحق فى تمليك الأراضى المصرية للأجانب.

٢- قوانين الاستثمار الأجنبى منذ ١٩٧٧:

والتى مكنت الأجانب من أرض مصر تحت دعوى التكامل للأصول الرأسمالية لمشروعاتهم.

٣- استراتيجية تعمير سيناء عام ١٩٩٥:

والتى دفعت أحد دنواب الحزب الحاكم «جليلة عواد» أن تقول إن ما لم تتمكن منه إسرائيل بالحرب، فإننا نعطيها بأيدينا.. وفق هذه القواعد - الفرصة الذهبية للسيطرة على سيناء.

٤- البروتوكولات والاتفاقيات التى عقدها د. يوسف والى باسم مصر مع الإسرائيليين، وأحدها يتضمن إقامة إسرائيل لمجمعات زراعية فى الأراضى المستصلحة بمعرفة خبراء إسرائيليين وعمالة مصرية ودعم تمويلى أمريكى على عشرات الآلاف من الأفدنة فى الأرض المصرية.

٥ـ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦:

الذى تم عرضه ومناقشته وإقراره فى مجلس الشعب فى أقل من ساعة، والذى ينص على حق المستثمرين أياً كانت جنسيتهم فى تملك أى مساحة من الأرض الصحراوية بالمجان أو بإيجار رمزى.

إن قـضـيـة تملك الأجـانب للأراضـى لهـا أضـرارها الاقـتـصـادية ومخاطرها الشديدة على أمن مصر القومى.

رابعاً- رؤية حزب التجمع للجنة السياسات بالحزب الوطنى :

يقول أحد أعضاء الحزب أن لجنة السياسات قامت بأشياء كثيرة.. فمن ينكر أنها أثارت الرعب والفزع فى أوصال الحكومة وجميع أجهزتها التنفيذية.. فكل الأجهزة الحكومية اعتبرت توجيهات اللجنة بمثابة قرارات واجبة السمع والطاعة دون نقاش.. ولهذا تركوا البلد كله رهن إشارة اللجنة لتفعل به ما تشاء.. فما كان منها إلا أن أوصت بتحرير سعر الصرف، وعلى الفور أصدرت الحكومة قرار تحرير سعر الصرف، وفى لحظة واحدة فقد كل مواطن ٣٠٪ من دخله، وغرقت البلاد فى ديون خرافية تخطت النصف تريليون جنيه، كما شهدت البلاد تدهوراً اجتماعياً وصل لحد المجاعة، وهذا ما جنته مصر والمصريون من لجنة السياسات !!

خامساً- رؤية حزب التجمع فى المرافق العامة :

علاج التدهور فى خدمات التعليم والصحة ومشاكل السكن فى المدن والريف، ووضع سياسات متكاملة للحد من الهجرة إلى المدن، ونشوء أحزمة الفقر الهامشية حولها، ووضع برنامج لإصلاح التعليم، ومنع التسرب أو تخريج تلاميذ أميين، وخطة قومية لمحو الأمية خلال فترة زمنية محددة تشارك فيها أجهزة الإعلام والحكومة والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب، واستعادة مجانية التعليم الكاملة، وتبنى مشروع التأمين الصحى القومى الشامل، وإقامة مساكن لمحدودى الدخل.

● حزب الوسط الجديد●

بدأت فكرة الحزب نتيجة لتطورات فكرية وخبرات عملية لمجموعة من شباب الحركة الإسلامية فى مصر، رأت أنه بات من الضرورى تكوين تجربة

حزبية سياسية مدنية، تترجم المشروع الحضارى العربى الإسلامى، بعد أن خاضت هذه المجموعة تجارب فى العمل العام بدءاً من الحركة الطلابية فى السبعينيات فى الجامعات المصرية، مروراً بالعمل النقابى فى النقابات المهنية منذ منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك الخبرات الأخرى فى المجالس المحلية والعمل البرلمانى.. الخ.

فالتقت مجموعة من هؤلاء فى نهاية عام ١٩٩٥، لترجمة هذه الفكرة، وانتهوا بصياغة البرنامج، وضم المشروع لأول مرة عدداً من الأقباط المسيحيين، وعدداً من الفتيات والنساء، ولكن أجهزة الأمن قبضت على وكيل المؤسسين أبو العلا ماضى واثنين من المؤسسين ضمن مجموعة من قيادات الإخوان، بتهمة محاولة إنشاء حزب ليكون واجهة لجماعة محظورة هى "جماعة الإخوان المسلمين"، وأصدرت لجنة الأحزاب قراراً برفض قيام حزب الوسط فى ١٩٩٦/٥/٨ .

فتم الطعن فى القرار أمام محكمة الأحزاب، وصدر حكمها بالرفض فى ١٩٩٨/٥/٩، وبعد أقل من يومين، تقدم وكيل المؤسسين بطلب جديد بمشروع وبرنامج جديد باسم "حزب الوسط المصرى" والذى ضم عدداً أكبر من المؤسسين الجدد من المرة الأولى، التى انسحب عدد كبير منهم، نتيجة لضغوط من قيادة جماعة الإخوان المسلمين.

ونجح المؤسسون فى رسم صورة واضحة عن المشروع من حيث استقلاله عن "الإخوان المسلمين" وسعياً لأن يكون حزباً مدنياً ذا مرجعية إسلامية ومستقلاً ويعبر عن شريحة واسعة من المواطنين المصريين بشكل أوسع من فكرة جماعة دينية دعوية.

وتم رفض هذا المشروع أيضاً من لجنة الأحزاب، وتطورت أفكار المؤسسين ونضجت أكثر مع الوقت، حتى تبلور المشروع الأخير باسم "حزب الوسط الجديد" وتم التقدم به رسمياً يوم ٢٠٠٤/٥/١٧، وقد ضم عدداً أكبر

من المؤسسين منهم ٧ أقباط و ٤٤ فتاة وسيدة وعدداً من الرموز الفكرية والسياسية والثقافية مثل د. عبد الوهاب المسيرى والسياسى المخضرم فكرى الجزار الملقب بشيخ المستقلين.

السياسات العامة لحزب الوسط الجديد:

إن طريق الإصلاح الذاتى - كما يرى مؤسسو الحزب - ينبنى على قيمنا الحضارية وخصوصيتنا الثقافية المستمدين من الدين الذى يؤمن به المصريون كافة، إسلاماً كان أو مسيحية، وهم يرون أن مرجعية الإسلام العامة محل احترام أبناء هذا الوطن أجمعين، فهى بالنسبة للمسلمين مرجعية دينهم، وبالنسبة لغير المسلمين مرجعية الحضارة التى بها تميزت بلادهم، وفى ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وقادتهم، وبلغتها نطق وعاظهم وقديسوهم، ولهم فى إنجازاتها دور مشهود، وهم فيها صناع أصلاء، ولذلك فإن السعى - بالوسائل الديمقراطية - لتطبيق المادة الثانية من الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، سيكون عملاً أساسياً يضعه الحزب فى مركز اهتمامه.

ومهمة المؤسسين حين يسعون إلى جعل الشريعة متفاعلة مع جوانب الحياة جميعاً، هى تخير الاجتهادات التى لا تصيب حركة المجتمع بالشلل بل تدفعه للأمام، وهم يعتقدون أن ما يقدمونه فى ذلك اجتهادات بشرية تستضئ بمقاصد الشريعة العامة وكلياتها الإسلامية، ولكنها تظل اجتهادات تحتمل الصواب والخطأ، وقابلة للأخذ والرد والنقد والمراجعة، وقابلة لإعادة النظر والتغيير من زمان لزمان ومن مكان لمكان.

أولاً- الرؤى الاقتصادية لحزب الوسط:

يرى المؤسسون أن بناء اقتصاد قوى يحقق الرفاهية للشعب، لابد أن يعتمد على بناء الإنسان الصالح جسداً وعقلاً وروحاً.

المبادئ الأساسية التى تشكل رؤية الحزب لتوجه الدولة

الاقتصادى:

١- تهيئة مناخ الأعمال للاستثمار فى مصر:

والثقة فى الحكومة وسياستها الاقتصادية تأتى على رأس بنود مناخ الأعمال، ويرون أن بداية الانطلاق الحقيقى للاقتصاد لا تتحقق إلا بتوافر الثقة وإزالة معوقات الاستثمار كافة.

٢- دور القطاع الخاص:

الاقتصاد الناجح يجب أن يقوم على حرية القطاع الخاص دون احتكار أو استغلال وإن حدث تعثر فواجب الدولة إصلاح المسار أو الإقالة من العثرات، لا توجيه التهم الجنائية والإحالة إلى المحاكم، إلا فى حالات الانحراف ومخالفة القانون التى تستوجب المحاكمة أمام القضاء المختص.

٣- دور الدولة:

على الدولة إنشاء وتحديث الخريطة الاستثمارية مع تقديم الدعم والحوافز لإقامة المشروعات، وعليها تنظيم ومراقبة السوق لحماية الضعفاء والعمل على عدم انتهاك القواعد الأخلاقية والقانونية لاقتصاد السوق ومحاربة الاحتكار وحماية حقوق العمال والمستهلكين ومراعاة القواعد الصحية وإجراءات السلامة وحماية البيئة والقيام بدور نشط فى مجال الإنتاج والاستثمار فى المجالات الأمنية والاستراتيجية، أو التى تقوم على استغلال وإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط أو المرافق العامة الحيوية مثل قناة السويس.

٤- تشجيع الاقتصاد الاجتماعى:

تحقيقاً للمشاركة الشعبية ومشاركة المؤسسات الأهلية فى تقديم النفع، وفى دعم خطط التنمية، وللتخفيف عن كاهل الموازنة العامة، فإن

المؤسسين يرون ضرورة تشجيع ودعم الاقتصاد الاجتماعى بعدة طرق:

أ - قيام مؤسسة أهلية لجمع الزكاة وإنفاقها فى مصارفها، وضمان حد أدنى من مستوى المعيشة، كذلك يرى المؤسسون أن دور الزكاة يمتد لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة بما يسهم فى القضاء على مشكلة البطالة وظاهرة الفقر.

ب - تشجيع الوقف الخيرى ودعمه تشريعياً بإصلاح قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والقوانين المعدلة له، وتقديم التيسيرات والإعفاءات اللازمة لإنجاح تلك المؤسسات الأهلية التى تعتمد فى تمويلها عليه فى تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية.

جـ- ترشيد استخدام الصدقات والنذور فى دعم المشروعات الصغيرة وإقامة نظام فعال لفكرة الأسر المنتجة.

د- تجديد ثقافة العطاء والعمل التطوعى وإدخالها ضمن المقررات الدراسية فى مختلف المراحل التعليمية، ووضع برامج لنشر هذه الثقافة وتعميمها بأساليب جديدة ومبتكرة عبر وسائل الإعلام، وتوظيف جانب من الأعمال الفنية والترفيهية لخدمة هذه الثقافة وإكسابها القدرة على التوسع الاجتماعى.

الاقتصاد المصرى.. المشكلات والحلول :

يرى المؤسسون أن مشاكل الاقتصاد المصرى تتمثل فى:

١- انقلاب الفائض فى الموازنة العامة فى عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى عجز، وتدهور الحال من سنة لأخرى، فارتفع الدين المحلى بما يجاوز الناتج المحلى الإجمالى.

٢- ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود تقترب من ٢٠٪ من حجم قوة العمل.

٣- انخفاض معدل النمو.

٤- الارتفاع الجنونى لأسعار أغلبْ السلع الأساسية نتيجة لسياسة تحرير سعر الصرف.

٥- مازالت مشكلة المتعثرين فى سداد أموال البنوك بلا حل، مما يهدد العملية الإنتاجية بأكملها.

٦- عدم كفاءة آليات تسوية المنازعات بسبب إطالة الوقت، وزيادة تكلفة التقاضى، بالإضافة إلى قلة الخبرة القضائية المتخصصة فى المنازعات التجارية والبحرية ومنازعات سوق المال والبورصات وغيرها.

٧- ترتيب مصر فى "التقرير العالمى عن القدرة التنافسية" يتراجع من عام لآخر.

٨- تعانى بيئة الأعمال فى مصر من عدم توافر الثقة فى إدارة السياسات الاقتصادية، وارتفاع معدل الضريبة الفعلى فى مصر، واتسام إجراءات الجمارك بعدم الكفاءة والبيروقراطية، وارتفاع أسعار الفائدة، وتركيز البنوك علي الإقراض التجارى قصير الأجل بدلاً من التمويل طويل الأجل، ولا يزال دور البورصة فى تمويل القطاع الخاص غير ذى أهمية حتى الآن، بالإضافة إلى جمود الآداء البيروقراطى وتعدد الإجراءات والاشتراكات وضعف الشفافية.

وفى سبيل التغلب على تلك المشكلات، يرى المؤسسون ضرورة تنفيذ حزمة من الإصلاحات هى:

١- تصميم منظومة متكاملة للضرائب تحقق الكفاءة والعدالة والنظر فى إمكانية تخفيض سعر الضريبة لتشجيع الاستثمار والمساعدة على الالتزام بأداء الضريبة المفروضة بالقانون. مع السماح للمحافظات بتحصيل نسبة من الضرائب المحصلة لديها لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإنشاء محاكم متخصصة للضرائب، وإعادة النظر فى نظام حوافز التحصيل. وليست هناك جدوى كبيرة لإصلاح القانون إذا كان

نظام التحصيل سيظل على مشاكله الحالية، مع ضرورة إعطاء حوافز للسداد الفورى وتحقيق الشفافية التى ستوفر وازعاً أخلاقياً للالتزام بالضرائب.

٢- تطوير الجهاز المصرفى وتحقيق الاستقلال الحقيقى للبنك المركزى، وإعادة النظر فى أسعار الفائدة السائدة والسعى لتخفيضها تشجيعاً للاستثمار وتحقيقاً للتنمية.

٣- التدرج فى إنشاء محاكم متخصصة للضرائب وسوق المال والبورصة والجمارك وإنشاء ما يوازيها من مكاتب خبرة تخصصية من خبراء وزارة العدل.

٤- إنشاء لجنة فنية مستقلة تتبع الهيئة العامة للاستثمار، بحيث لا تصدر قوانين أو قرارات اقتصادية إلا بعد عرضها على هذه اللجنة للتأكد من وجود حاجة حقيقية لإصدار القانون أو القرار لحل مشكلات قائمة، وأن يكون متسقاً مع القوانين القائمة، ويراعى فى تشكيل اللجنة المقترحة أن تضم خبراء من لجان القانون والاقتصاد المتفرغين.

٥- إعادة النظر فى حدود الإعفاء للأعباء العائلية للضريبة على دخول الإشخاص الطبيعيين، وأيضاً فى أسعار وشرائح تلك الضريبة، خاصة فى ظل الارتفاع الحاد فى أسعار السلع والخدمات إلى جانب ضرورة مراجعتها دورياً.

٦- تطوير وتبسيط النظم الجمركية، مع مراجعة أوضاع الموانئ والمنافذ البحرية والجوية والبرية لتكون بوابات لعبور البضائع وليست مخازن، والتحول إلى الأسلوب الأمثل فى تقدير الرسوم الجمركية مع أساس سعر الشراء الحقيقى للسلع.

٧- لترشيد إدارة الدين العام المحلى فى مصر، لابد من ترشيد الإعفاءات الضريبية، وإعادة النظر فى الإعفاءات التى لم تحقق هدفها

سواء فى زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمل أو التصدير، والعمل على تحصيل الرصيد غير المتحرك من المتأخرات الضريبية وسرعة إنجاز القضايا المعلقة أمام المحاكم وإدارات الخبراء، وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية وزيادة قدرتها على تمويل استثماراتها الذاتية ووضع برنامج زمنى يتم من خلاله توقف بنك الاستثمار القومى عن تمويل الهيئات الاقتصادية، فبالإضافة إلى ترشيد الإنفاق الحكومى حظر الصرف خارج الموازنة، ومحاربة الفساد وتشجيع وتدعيم الوقف الخيرى تحقيقاً للمشاركة الشعبية.

٨- رؤية حزب الوسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه المشروعات عماد الجهاز الإنتاجى المصرى

وتصل نسبة إسهامها من إجمالى الناتج المحلى حوالى ٢٥-٤٠٪ تقريباً ويعمل بها حوالى ٦٥٪ من إجمالى القوى العاملة فى مصر.

ولكن هذه المشروعات تعانى نقص وصعوبة التمويل والتسويق ونظام التأمينات الاجتماعية أو الضرائب غير محفز على الإنتاج، بالإضافة إلى نقص الدعم الفنى والإدارى وتعقد الإجراءات الحكومية والإدارية، وتعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة، بما يحول دون وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

ويرى المؤسسون للحزب أن السبيل لدعم هذه المشروعات يتمثل فى الآتى:

أ - استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة الهادفة.

ب - وضع خطة لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة الهادفة لتوفير بديل للسلع المستوردة، ودعم المشروعات الهادفة للتصدير.

ج - إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة، على سبيل المثال، "اتحاد للأعمال الصغيرة" "معهد للمشروعات الصغيرة" "منظمة

لترويج الأعمال الصغيرة" "جمعية لمراقبة الجودة فى المشروعات الإنتاجية"، ومن شأن هذه المنظمات أن تساهم بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى الارتقاء بالمشروعات الصغيرة، كما أنها ستساعد فى بناء قاعدة معلومات من الصناعات الصغيرة ونشرها وإجراء البحوث لتطويرها وربطها بالصناعات الكبرى.

د- زيادة علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة والكبيرة والأجنبية التى تسهم فى تلبية الحاجات المحلية.

هـ- تأسيس صندوق للمشروعات الصغيرة لتفادى حالات التعثر.

و- تعميم تجربة "الشباك الواحد" لإنهاء الإجراءات بسرعة وفى خطوة واحدة.

ز- تشجيع ودعم الصناعات الابتكارية وتقديم التيسيرات والحوافز لها.

ثانياً: رؤى حزب الوسط لتطوير الرعاية الصحية:

لا تزال مصر تأتى فى المراتب المتأخرة على قائمة الدول فى هذا المجال، وتعانى مصر بوجه عام فى المدن الكبرى أو الريف من تدهور الرعاية الصحية، وارتفاع مستوى التلوث البيئى، ولذلك يرى المؤسسون معالجة هذا الموضوع فى ضوء هذه السياسات:

١- التوسع فى إنشاء وحدات صحية صغيرة متطورة فى جميع الأحياء السكانية فى المدن وفى جميع القرى والتجمعات الريفية (العزب والكفور والنجوع).

٢- العناية بالتأهيل العلمى للطبيب إعداداً وتدريباً، وتحسين أوضاع الأطباء بمختلف فئاتهم مالياً ووظيفياً ومهنياً.

٣- العناية بمهنة التمريض إعداداً وتدريباً وتحسين أوضاع الممرضات.

٤- تشجيع إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية

بأنواعها كافة، ودعم مشروعات تطوير الصناعات القائمة عليها حالياً وكذلك صناعة الدواء، والعمل على تحقيق الاكتفاء المحلى فى هذا المجال الحيوى.

٥- تطوير النظام الصحى والكشف الدورى على الطلاب بالمدارس والجامعات وعلى الموظفين والعمال فى القطاعات الحكومية والخاصة.

وهذه هى خطوات نحو نظام صحى تأمينى حقيقى يغطى جميع فئات المواطنين بتكلفة معقولة للمواطن حسب دخله.

ثالثاً: رؤية حزب الوسط لحل مشكلة البطالة:

رغم أن الاقتصاد المصرى يتميز بندرة نسبية فى موارده المادية من ناحية، فإنه يتميز بوفرة نسبية فى موارده البشرية، إلا أن حجم البطالة الذى قارب ٢٠٪ من حجم قوة العمل يثبت عجز الإدارة الحالية عن استغلال موارد المجتمع البشرية الاستغلال الأمثل، لذلك يرى مؤسسو الحزب ضرورة اتباع الآتى:

١- القضاء على ظاهرة العدد الوظيفى، على أن يكون شاغلو الوظائف الكبرى هم القدوة فى هذا المجال.

٢- تأكيد أهمية الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقاً لإنعاش القطاعات الإنتاجية الأخرى.

٣- إدخال برامج التوجيه والتدريب المهنى فى مراحل التعليم الأساسى، بحيث يتوجه الشباب لأنواع التعليم المهنى، وبالتالى إلى المهن التى تتطبق واستعداداته الطبيعية والمكتسبة.

٤ - وضع فترة زمنية تلتزم الدولة خلالها بالقضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لرفع مستواهم الصحى والنفسى والعلمى، حتى يصبحوا ثروة مضافة لا عبئاً على جهود التنمية.

٥- فتح أسواق جديدة للعمل والخبرة المصرية فى البلاد العربية

والأفريقية فى إطار اتفاقات التعاون الاقتصادى.

٦- تأهيل المجندين الذين لا يتقنون عملاً لأعمال وحرف نافعة أثناء مدة تجنيدهم.

٧- إعادة تخطيط خريطة التعليم فى الدولة، بحيث توازن بين التعليم النظرى والعملى والجامعى والمعاهد الفنية فى ضوء دراسة احتياجات السوق المحلية والخارجية.

٨- تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة الاستثمارات ومنح حوافز للصناعات كثيفة العمل.

٩- تخصيص جانب من حصيلة الزكاة والصدقات لإنشاء مشروعات منتجة صغيرة.

رؤية مقارنة لبرامج هذه الأحزاب:

أولاً- السياسة الاقتصادية:

أ - الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم:

- ركز الحزب على ضرورة تهيئة المناخ المناسب للإنتاج والاستثمار، عبر مساندة القطاع الخاص بالقضاء على البيروقراطية وتقديم الحوافز الاستثمارية.

- اهتم الحزب بالتصدير كتوجه رئيسى للاقتصاد وبدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الصندوق الاجتماعى للتنمية وإنشاء مكاتب الشباك الواحد.

- بالنسبة لمحدودى الدخل، يؤمن الحزب الوطنى أن مساندتهم تتم بخلق المناخ المناسب لتمكينهم من كسب مستوى أعلى من الدخول من خلال التشغيل والاستثمار، ولهذا يرى الحزب أن دعم السلع والخدمات التى يستهلكها محدودو الدخل وإن كان عنصراً أساسياً لمكافحة الفقر،

إلا أنها سياسة مرحلية لا تكسر حلقة الفقر المفرغة.

- أما السياسة المالية، فيؤمن الحزب بضرورة تحديث الإدارة المصرفية بصندوق خاص يمول بموارد جديدة، وإدماج البنوك الصغيرة، والتحول نحو الكيانات المصرفية الكبرى، وإنشاء هيئة للرقابة المالية.

ب - حزب الوفد:

لا نجد اختلافاً كبيراً فى سياسات حزب الوفد من الحزب الوطنى، فيما يتعلق بمبادئ الإصلاح - وإن اختلفوا فى بعض التفاصيل أو الخطوات الإجرائية - فدعا حزب الوفد كذلك للإصلاح المالى، وإصلاح ميزان المدفوعات، وإصلاح مناخ الاستثمار فى مصر، وتنقية قانون العقوبات من الجرائم الاقتصادية المستوحاة من النظام الشيوعى والاشتراكى - وهى نقطة أضافها حزب الوفد - كذلك أكد البرنامج الاقتصادى للحزب، أن الإصلاح الاقتصادى يحتاج إلى قانون للبنوك، يعزز دور محافظ البنك المركزى، وقانون آخر للضرائب، معتبراً أنها أصبحت عقبة كبيرة لارتفاع الرسوم، وهو ما يتفق أيضاً مع سياسات الحزب الوطنى فى هذا المجال، وهذا لا يمنع أن حزب الوفد - رغم ترحيبه بقانون الضرائب الجديد - كان له بعض التحفظات أثناء تطبيقه، ولكنها تحفظات لا ترقى إلى مستوى رفض القانون كلية.

جـ- حزب التجمع:

ركز حزب التجمع على مفهوم التنمية الوطنية المستقلة، وانتقد برامج الإصلاح الاقتصادى تحت إشراف المؤسسات الاقتصادية الدولية - على عكس الحزب الوطنى - واستمر على معارضته لبرنامج الخصخصة، وطالب بالتوسع فى برامج الأشغال العامة، وإصلاح مشروعات القطاع العام غير المباع، ونادى الحزب بقصر الإعفاءات الضريبية على

المشروعات كثيفة العمالة، وربط الحد الأدنى للأجور والمرتبات وربطها بالأسعار، وهى سياسات تبتعد عن السياسات الليبرالية للحزب الوطنى.

- بالنسبة للسياسة المالية، نادى الحزب بوقف التدهور المتواصل فى سعر الجنيه، وتحقيق إصلاح ضريبى ومالى لتحقيق العدل الاجتماعى بإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء، وتخفيض الضرائب عن ذوى الدخول المنخفضة، ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية وهو ما تحقق بشكل جزئى فى قانون الضرائب الجديد.

ولكن يمكننا القول أن الفلسفة العامة لقانون الضرائب الجديد لا تتناقض مع رؤية حزب التجمع، اللهم إلا فى الأجزاء الخاصة بدفع حد الإعفاء للأعباء العائلية، والتى ربما لم تأت على مستوى توقعات الحزب، كما أن الحزب انتقد "الحملة الإعلانية" الضخمة غير المبررة وغير المدروسة لقانون الضرائب الجديد.

د- حزب الوسط:

يتفق حزب الوسط مع كثير من سياسات الحزب الوطنى، فأكد على ضرورة تهيئة مناخ الأعمال للاستثمار فى مصر، وعلى دور القطاع الخاص وأهمية إنشاء وتحديث الخريطة الاستثمارية، وعلى ضرورة تصميم منظومة متكاملة للضرائب (وإن أضاف الحزب اقتراحاً استقلالية المحافظات فى التحصيل) وتطوير الجهاز المصرفى وإنشاء محاكم متخصصة للضرائب (وهى نقطة أضافها الحزب) كما أضاف الحزب اقتراح بإنشاء لجنة فنية مستقلة تتبع الهيئة العامة للاستثمار، ويتفق الحزب كذلك مع الحزب الوطنى فيما يتعلق بتطوير وتبسيط النظم الجمركية، كذلك يتفق الحزب مع الحزب الوطنى على أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولكن النقطة الجوهرية التى أضافها حزب الوسط هى تشجيع الاقتصاد الاجتماعى.

ويمكننا هنا ملاحظة الآتى:

١- اتسمت برامج الحزب الوطنى بكثير من التفصيل، تلاه فى ذلك برنامج حزب الوسط.

٢- لم تكن هناك اختلافات كبيرة فى برامج الأحزاب فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية - على الأقل فيما يتعلق بالمبادئ العامة - باستثناء حزب التجمع الذى لا يزال محتفظاً بطابعه الاشتراكى.

ثانياً- سياسة الصحة والإسكان والأراضى الزراعية:

أ- الحزب الوطنى:

- بالنسبة للسياسة الصحية، اقترح الحزب دوراً لما اسماه بمجلس الصحة، وركز على مشاركة الحكومة والقطاعين الخاص والأهلى فى برامج الرعاية الصحية، وضمان المنافسة الحرة لمقدمى الخدمة، وتأكيد عناصر الجودة بالنسبة للخدمات الصحية، كما ركز الحزب على مد مظلة التأمين الصحى لكل شرائح المجتمع.

- بالنسبة للسياسة الزراعية والإسكان، أكد الحزب على أهمية تعمير الصحراء بالمدن الجديدة والاستصلاح الزراعى، وأعطى الحزب أولوية للإحلال والتكثيف واستغلال المتخللات، بالإضافة إلى الاستفادة من الظهير الصحراوى.

ب- حزب الوفد:

- أكد الحزب فيما يتعلق بمشكلة الإسكان، على أن الحكومة نتيجة لقوانين الإسكان خاصة قانون المالك والمستأجر، تتحمل ما لا طاقة لها به، ونادى الحزب بضرورة تشجيع القطاع الخاص، ولكن الحزب انتقد مشكلة العشوائيات، ووضع حلولاً لها ورغم اقتناعه بفكرة المدن الجديدة إلا أن الحزب انتقد المشاكل الموجودة بهذه المدن.

- بالنسبة للسياسة الزراعية ومشاكلها، ينتقد الحزب سياسات تفتيت الملكية إبان الثورة، وعدم وجود سياسة زراعية واضحة للدولة، وقدم الحزب اقتراح"الطلب الاسترشادى".

كما انتقد الحزب المشروعات العملاقة (كتوشكى وشرق التفريعة). كما طالب الحزب بضرورة التخطيط الدقيق قبل الشروع فى سياسة البناء على المتخللات، كما انتقد الحزب كارثة الجراد والنمل الأبيض.

ج- حزب التجمع:

- يهتم الحزب فى برنامجه بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية، والتصدى للسياسات المدمرة للزراعة، ويؤكد على تمكين الحركة التعاونية الزراعية وتنظيم العلاقات مع دول حوض النيل، ولكن كل هذه المقترحات أتت بشكل أقرب إلى العمومية منها لسياسات وإجراءات واضحة متتابعة، فاكتفى الحزب بالتأكيد على هذه المبادئ "العامة".

- وركز الحزب بشدة على معارضة ملكية الأجانب للأراضى الزراعية وانتقد بعض المشروعات القومية كمشروع شرق التفريعة.

- ركز الحزب على علاج التدهور فى خدمات التعليم والصحة ومشاكل السكن فى المدن والريف، والحد من الهجرة إلى الريف من المدن، وإقامة مساكن لمحدودى الدخل، ولكن فى إطار عيادات عامة دون اقتراح سياسات متكاملة واضحة تفصيلية.

د- حزب الوسط:

- أكد الحزب فى برنامجه - فى فقرة وحيدة - أهمية الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة، ولم يفصل أكثر من ذلك رغم تفصيله فيما يتعلق بموضوعات أخرى كالسياسة الاقتصادية مثلاً.

- فيما يتعلق بالرعاية الصحية، ركز الحزب على التوسع فى إنشاء الوحدات الصحية الصغيرة، وتأهيل الطبيب والعناية بمهنة التمريض، وهى سياسات لا تختلف عن الحزب الوطنى كثيراً الذى جاء بسياسات أكثر تفصيلاً.

السياسات الاقتصادية للأحزاب المصرية:

أ- الحزب الوطنى:

١- تهيئة مناخ الاستثمار.

٢- دعم القطاع الخاص.

٣- الاهتمام بالتصدير.

٤- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥- التحول نحو الكيانات المصرفية الكبرى.

٦- تحديث الإدارة المصرفية وهيئة الرقابة المالية.

٧- زيادة معدل التشغيل والاستثمار.

ب- حزب الوفد:

١- مناخ الاستثمار وأهمية إصلاحه.

٢- دعم القطاع الخاص وإزالة الجرائم الاقتصادية من قانون العقوبات.

٣- إصلاح ميزان المدفوعات.

٤- قانون البنوك.

٥- قانون الضرائب.

ج- حزب التجمع:

١- التنمية الوطنية المستقلة.

٢- لا للخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادى.

٣- التوسع فى برامج الأشغال العامة.

٤- إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء.

٥- تخفيض الضرائب عن ذوى الدخول المنخفضة.

د- حزب الوسط:

١- تهيئة مناخ الاستثمار.

٢- أهمية دور القطاع الخاص.

٣- تصميم منظومة متكاملة من الضرائب واستقلالية المحافظات فى التحصيل.

٤- تطوير وتبسيط النظم الجمركية.

٥- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٦- تشجيع الاقتصاد الاجتماعى.

السياسات الزراعية للأحزاب المصرية وسياسات الإسكان:

أ- الحزب الوطنى:

١- تعمير الصحراء بالمدن الجديدة والاستصلاح الزراعى.

٢- الإحلال والتكثيف واستغلال المتخللات.

٣- استغلال الظهير الصحراوى.

ب- حزب الوفد:

١- تعديل قوانين الإسكان، خاصة قانون المالك والمستأجر.

٢- تشجيع القطاع الخاص.

٣- ضرورة علاج مشاكل العشوائيات.

٤- علاج مشاكل المدن الجديدة.

٥- معارضة المشروعات العملاقة.

ج- حزب التجمع:

١- الاهتمام بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة.

٢- التأكيد على تمكين الحركة التعاونية.

٣- تنظيم العلاقات مع دول حوض النيل.

٤- معارضة المشروعات العملاقة كشرق التفريعة.

٥- عدم ملكية الأجانب للأراضى الزراعية.

د- حزب الوسط:

١- أكد الحزب على أهمية تطوير قطاع الزراعة.

الأحزاب المصرية والسياسات العامة الصحية:

أ- الحزب الوطنى:

١- إقامة مجلس للصحة وتفعيل دوره.

٢- مشاركة الحكومة مع القطاعين الخاص والأهلى فى برامج الرعاية الصحية.

٣- تأكيد عناصر الجودة للخدمات الصحية.

٤- مد مظلة التأمين الصحى لكل شرائح المجتمع.

ب- حزب الوفد:

انتقد الحزب إهمال وزارتى الصحة والزراعة بسبب بعض مشاكل حماية المستهلك.

ج- حزب التجمع:

١- ركز الحزب على علاج التدهور فى خدمات التعليم والصحة.

د- حزب الوسط:

١- التوسع فى إنشاء الوحدات الصحية الصغيرة.

٢- تأهيل الطبيب.

٣- الاعتناء بمهنة التمريض.

5

الإخوان المسلمون والإصلاح السياسى فى مصر

في ظل الحراك السياسى الذى تشهده مصر ، بعد أن طلب الرئيس مبارك تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وإقرار مجلس الشعب للنص المعدل تمهيداً للاستفتاء الشعبى عليه، والذى تم إقراره، والموافقة عليه بالفعل، شهدت مصر مخاضاً سياسياً، واسعاً بين العديد من الأحزاب السياسية، والقوى، والجماعات المختلفة حول الرؤى الإصلاحية لكل فريق، وشهدت مصر عدداً من التظاهرات أخرجتها جماعة الإخوان المسلمين، وبعض الحركات الأخرى، ورد الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم ببعض التظاهرات بدوره ، هذا فى الوقت الذى تعاملت فيه الحكومة بصرامة، وعنف مع تظاهرات الإخوان، الذين صعَّدوا لهجتهم تجاه الحكومة، والقيادة المصرية .

وسوف أحاول هنا، إلقاء الضوء على الحركة الإسلامية المصرية بشكل عام ، ثم أعرض بعدها لجماعة الإخوان المسلمين، وموقفهم من الإصلاح، والقيادات الجديدة لهم، ورؤاهم ، وبعدها سنناقش مسألة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، ودوره فى عملية الإصلاح ، ونعرج بعدها لنظرية الإسلام الليبرالى، وعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بجماعة الإخوان المسلمين ، ثم نعرض أخيراً للسجال بين جماعة الإخوان، والحكومة المصرية فى ضوء كل هذه المتغيرات السابقة .

وسوف تنقسم رؤيتنا إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى عدة مباحث:

أولاً : الحركة الإسلامية المصرية : الديموقراطية، ورؤى الإصلاح .

ثانياً : الإخوان المسلمين، والتناقض الجيلى .

ثالثاً : التنظيم الدولى للإخوان المسلمين .

رابعاً : الولايات المتحدة، والإخوان المسلمين.. نظرية الإسلام الليبرالى.

خامساً : السجال بين الإخوان المسلمين، والحكومة المصرية .

أولاً - الحركة الإسلامية المصرية .. الديموقراطية، ورؤى الإصلاح :

إذا حاولنا رصد مواقف الحركة الإسلامية السياسية المصرية من الديموقراطية، فيمكننا أن نصنفها فى اتجاهين رئيسيين، سواء لدى الحركيين، و المفكرين الإسلاميين ، وهما :

أ - الاتجاه الرافض للديموقراطية :

وأبرز العناصر الفكرية، والفقهية، والحركية الممثلة لهذا الاتجاه، هو الشيخ تقى الدين النبهانى مؤسس حزب التحرير الإسلامى فى رام الله الذى يذهب إلى القول " من الضرورى أن نتغلب على ما ألفناه من أنواع النظم ، ونرتفع عن الواقع، وعن جميع أنظمة الحكم الموجودة فى العالم ، ونختار الحكم الإسلامى ، نظاماً متميزاً، ولانحاول أن نوازنه بباقى أنظمة الحكم، ونفسره حسب رغباتنا ليطابق ما يشابه غيره ، كلا لأننا لانريد أن نعالج نظام الحكم فى الإسلام على حسب مشاكل العصر ، بل نريد أن نعالج مشاكل العصر بنظام الإسلام ، لأنه هو النظام الصالح.

ويذهب للقول أيضاً "، وكثير من كان يحاول أن يجعل الإسلام ديموقراطياً أو اشتراكياً أو شيوعياً، مع أن الإسلام يتناقض مع الديموقراطية، كما يتناقض مع الشيوعية ... فجعل الإسلام ديموقراطياً أو اشتراكياً ... استحساناً لتلك الأفكار و تأثراً بالثقافة الأجنبية ، وليس انتفاعاً بها .

ويذهب إلى أن " الفقهاء لم ينتفعوا بالثقافات غير الإسلامية، ولم يمارسوها، لأن الشريعة الإسلامية نسخت جميع الشرائع ...، وأمر أصحابها بتركها، واتباع شريعة الإسلام ، وإن لم يفعلوا ذلك فهم كفار " .

هذا الرأى يكاد يكون ممثلاً لاتجاه كامل فى الفكر، والحركة

الإسلامية، وورد فى أدبيات مثل " رسالة الإيمان للدكتور صالح سرية مؤسس الجماعة الفنية العسكرية ، ولدى شكرى مصطفى مؤسس جماعة المسلمين المعروفة إعلامياً بالتكفير، والهجرة ، ثم جماعة الجهاد حيث يذهب عبود الزمر إلى القول " نحن نرفض مبدأ الديموقراطية القائم على منح البشر حق التشريع، كما نرفض بعض تفصيلاتها الأخرى، ولأنها لاتلتزم بالتشريع الإلهى، والتشريع مصادره معروفة وهى الكتاب والسنة والإجماع، والقياس، وطريقته معروفة، وهى الاجتهاد، أما السلطة فهى للشعب فى إطار شرع الله. فسلطة الشعب تستمد شرعيتها من الالتزام بالتشريع الإلهى، وليس من نفسها كما هو الحال فى الديموقراطية.

وهناك جماعات أخرى تعتنق هذا الفكر كـ «القبطيون، والشوقيون، والتوقف، و التبين، والفرماوية».

وهو اتجاه غالباً ما ارتبط بتوظيف التفسير، والتأويل للنصوص الدينية، والمصادر الفقهية التاريخية لخدمة الجوانب التنظيمية، والأدائية، والتجنيدية، والتعبدية للجماعة، فحزب التحرير، والشيخ النبهانى كانا يحاولان التمايز عن البنية الأيديولوجية للإخوان فى مصر ، لأنه بدون صناعة الحدود الرمزية الأيديولوجية، ولاسيما فى الحقل الدينى، تفقد هذه الجماعات مبرر وجودها التنظيمى والعقائدى .

ويمكن إرجاع اتجاههم هذا لعدة اعتبارات :

١- عدم قدرة هذه الجماعات على توسيع قاعدتها الاجتماعية، والتنظيمية، من حيث عدد الكوادر، والأعضاء عموماً، أى عدم خضوعها للتداخل، والتفاعل مع الجماعات السياسية، والفكرية، والنقابية الوسطية.

٢- عجزها عن تحقيق نجاحات سياسية كبرى، أو تغيير جذرى أو كلى

أو جزئى للنظام السياسى، وبنيته، وقواعد عمله .

٣- فشل استراتيجيات الأسلمة، والتغير السياسى من أعلى، ومن أسفل لدى الجهاد، والجماعة الإسلامية .

٤- قدرة جهاز الدولة على السيطرة على عمليات العنف وتخفيض معدلاته، وخرائطه الجيوبوليتيكية الداخلية .

٥- الانكسارات التنظيمية، والتشتت، والتناثر للهياكل القيادية بعد هجرة بعض الكوادر القيادية للخارج ،مما أدى إلى التناقضات فى الرؤى، والأولويات ، كالخلاف حول مبادرة، وقف العنف بين قادة الداخل، والخارج.

ورغم جهود هذا الاتجاه للمنتجات النظرية الغربية كالديموقراطية، وحقوق الإنسان، تحت نعت أنها غربية، و علمانية، وكافرة لدى بعضهم ، نجد أن بعض كبار قادته، وكوادره الحركية تعيش فى ظل هذا النظام، ويتمتعون ببنية حقوقية، وقضائية بل، وسياسية تعطيهم حقوق الإقامة، واللجوء السياسى، وعدم التسليم لدولهم لتنفيذ أحكام قضائية بعقوبات مشددة أو مغلظة كالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن.

ب- الاتجاه القابل للديموقراطية :

وهو يمثل امتداداً لميراث الإصلاحية الإسلامية، أو ما يطلق عليه البعض الاتجاه الليبرالى الإسلامى، وهو الاتجاه الانفتاحى الذى سعى لإزالة بعض الالتباسات حول الإسلام، ومتغيرات الوقت، وذلك مع الإمام جمال الدين الأفغانى ثم الإمام محمد عبده، ورشيد رضا، وقبلهم رفاعة رافع الطهطاوى ، وشيخه حسن العطار .

هذا الاتجاه ميز بين النظام الثيوقراطى فى المفهوم الغربى، وبين النظام الدينى ، ففى الأول: يتلقى الحاكم سلطته إما من رجال الدين أو

من الحق الإلهى بوصفه ظل الله على الأرض ، أى ادعاء شخص أو مؤسسة الحق فى تفسير الدين، وفهمه مما يكسبها حقوقاً سياسية، ودينية ، وهذا يتناقض مع الإسلام، الذى لاتوجد فيه مؤسسة تلعب أى دور فى علاقة الإنسان بخالقه .

ويذهب الدكتور محمد يوسف مرسى إلى " أن مصدر السيادة هو الأمة، وحدها لا الخليفة ، لأنه، وكيل عنها فى أمور الدين، وفى إدارة شئونها حسب شريعة الله، ورسوله "، وهو لهذا يستمد سلطانه منها، ولها حق نصحه، وتوجيهه، وتقويمه إن أساء ، بل حق عزله من المنصب إن توجب ذلك، فيكون من المنطقى أن يكون مصدر السيادة هو الموكل الأصلى لها.

ويمكننا القول أنه فى ظل التغيير الذى حدث بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، كان هناك عدد من التغيرات :

١- الخصومة العنيفة بين الإخوان، والثورة، والتوظيف المتبادل للدين، والعنف فى السياسة المصرية .

٢- انقطاع التجربة الليبرالية المصرية بعد إعلان الأيديولوجية الناصرية، وتأسيس التعبوية التسلطية ، وانتزع الدين ليلعب أدواراً عديدة فى السياسة الناصرية كمصدر للشريعة السياسية، وللتعبئة ، ثم استخدمه السادات لإحداث التوازن السياسى مع قوة المعارضة، وتحالفه مع الإخوان حتى أزمة سبتمبر ١٩٨١، واغتيال الرئيس فى أكتوبر ١٩٨١ .

٣- كان هناك توظيف للعقل الدينى فى غالبه - مع استثناءات محدودة - من الدور التأصيلى الاجتهادى، والتوفيقى بين النقل، والعقل ، إلى الدور البربرى، والتسويقى بخطاب التسلطية الرسمية ، ثم أنماطاً شمولية، وتسلطية معارضة على أساس دينى .

٤- إنتاج أيديولوجيات دينية إسلامية تناهض الأيديولوجيات الحديثة، بل والدولة القومية ذاتها ، نتيجة لظواهر الحرمان الاجتماعى ، والعمومية ، والهزائم السياسية ...الخ .

٥- تأثرت بعض المؤسسات الدينية الرسمية المعتدلة بمناخ التشدد الدينى، مما أدى لظهور نمط من المحافظة السلفية فى التفسير .

إلا أنه بوفاة السادات، وبروز اتجاه سياسى للدولة نحو الإدماج النسبى لعناصر إسلامية داخل بنية النظام السياسى، ومؤسساته بالسماح لكوادر الإخوان بالترشيح فى انتخابات البرلمان عبر تحالفاته مع حزب الوفد سنة ١٩٨٤ ، ثم مع حزبى العمل، والأحرار فيما بعد ، وترتب على ذلك دخول بعض كوادرهم البرلمان المصرى .

وأدت سياسة الدمج الجزئى هذه إلى :

أولاً : تطور فى موقف الإخوان تمثل فى دخول اللعبة السياسية سواء من زاوية القبول النظرى بالديموقراطية، والتعددية السياسية، أو المناورة السياسية كما يذهب البعض.

ثانياً : شهدت مرحلة الثمانينيات عدة استراتيجيات من جماعة الإخوان إزاء التعامل مع نظام التعددية الحزبية، والمفرطة من أعلى :

أ - الانخراط فى تحالفات سياسية مع أحزاب المعارضة للوصول للبرلمان فى ظل نظام القائمة النسبية المقيدة .

ب - الأسلمة من الوسط عبر الانخراط فى المؤسسات الوسطية ، وتمكن الجماعة من تحقيق أغلبية فيها، إلى أن تصدت الدولة لهم فى التسعينيات فى ظل تصاعد عنف الجماعات الراديكالية ثم فرض الحراسات على النقابات .

ج- إصدار الجماعة مجموعة من البيانات السياسية إزاء قضايا المرأة ، والتعددية السياسية ، والمواطنة ، تشكل نمطاً للتكيف السياسى

الفكرى إزاء المتغيرات السياسية فى المجتمع المصرى، ومن أهم ما جاء فى هذه البيانات :

١- فى شأن الشورى:

أمر المسلمين شورى بينهم، لإقامة العدل، وتنفيذ حكم الله، وتحقيق مصالح المسلمين ، حتى لايستبد فرد أو فئة بالتصرف ، فالأمة هى مصدر السلطات ، فهى التى تولى من تثق فى دينه، وأمانته، وخبرته، وعلمه، ومواهبه، وتحدد له الأمور التى يقوم عليها بالعدل، والإحسان، والإنصاف .

٢- الدستور المكتوب :

تصنعه الأمة، وتتفق عليه وتأخذه من نصوص الشريعة ، ويتضمن الدستور ما يحقق توازناً بين اختصاص مختلف المؤسسات ، كما يتضمن ما يحفظ، ويصون الحريات العامة، والخاصة للمسلمين، وغير المسلمين ، ويجعل الحكام مسئولين أمام الشعب، وتمكينه من تقويمهم سلمياً .

٣- مجلس نيابى :

له سلطات تشريعية، ورقابية فعالة، تتمثل فيه الإرادة الشعبية الحقيقية نتيجة انتخابات حرة نزيهة.

٤- رئيس الدولة :

ما هو إلا وكيل عن الشعب، ورئاسته محددة، ولايجوز تجديدها منعاً للطغيان .

٥ـ الأحزاب، وتعددها:

فلا حاجة لوضع قيود تكوين، ونشاط الجماعات أو الأحزاب السياسية ، ما دامت الشريعة هى القانون الأسمى ، الذى يطبقه قضاء مستقل محصن.

٦-تداول السلطة عن طريق الانتخابات الدورية .

٧- مسألة المواطنة، وقضية الدين، والسياسة، وحقوق الإنسان :

بالنسبة للأخوة المسيحيين لهم مالنا، وعليهم ماعلينا، وهم شركاء فى الوطن، والشريعة .

ثانياً: الإخوان المسلمون، والتناقض الجيلى :

بعد إفراج السادات عن قيادات الإخوان، والسماح لهم بالتحرك بصورة شبه علنية كجماعة منظمة ، تم ما يسمى " بالتأسيس الثانى " للجماعة، بفصل مجهودات قيادات مرحلة تأسيسها الأولى، ومجهودات العديد من الدعاة والقيادات الإسلامية المستقلة عن الجماعة .

أسفر عن هذا جذب أعداد ضخمة من هؤلاء الطلاب فى ظل مناخ إسلامى عام، تبنته وأشاعته الدولة الساداتية ، وزاد بريق الجماعة لتلك الشريحة النشطة دائماً فى التاريخ السياسى المصرى المعاصر بعد ما بدأت فى الصدام مع الدولة بعد قيام الرئيس السادات بزيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ .

كان هذا الانضمام الواسع هو الإنقاذ الحقيقى للجماعة من التراجع أمام صعود الجماعات الإسلامية الأخرى ذات الطابع الدينى الجهادى التى كانت تعيب على الجماعة اعتدالها، ووسطية أطروحاتها، وتجنبها الصدام مع الدولة .

وباغتيال السادات راح ابناء ذلك الجيل الجديد ينشطون فى إعادة تأسيس، وبناء الجماعة بعد أن صاروا أبناء مهن ذات وزن فى المجتمع، واستطاعوا أن يحققوا للجماعة على المستوى السياسى، والنقابى ما لم يتحقق لها فى تاريخها، بل ودخل بعض أعضائها مجلس الشعب فى انتخابات (أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧ ، ٢٠٠٠) محققين فى الأخيرتين منها الموقع الثانى من حيث العدد بعد الحزب الوطنى الحاكم، ونجحوا فى بناء جسور الحوار، والتنسيق بين الجماعة، ومعظم قوى المعارضة السياسية من اليسار إلى اليمين ، بل، وضعوا جيلاً ثالثاً يصغرهم بنحو عشرين أو خمسة وعشرين عاماً من خلال نشاطاتهم النقابية، و السياسية، والإعلامية، والطلابية.

التناقض الجيلى :

وراحت تتشكل لهذا الجيل الصاعد شرعية يمكن تسميتها " الشرعية الواقعية " فى الوقت الذى ظلت فيه الجماعة ممثلة فى مرشدها العام، ومكتب الإرشاد، ومجلس الشورى خاضعة لأغلبية من الجيل الأول بما له من " شرعية تاريخية "، وظلت قضية المواءمة بين الشرعية التاريخية، والواقعية هى الأكثر إلحاحاً برغم النفى العلنى لمعظم الأطراف لحقيقة وجودها ، وبدت الجماعة بذلك جزءاً أصيلاً من الحياة السياسية المصرية ، على الرغم من تفوقها الظاهر على نظرائها فى معسكر المعارضة ، سواء من حيث طريقة الأداء أو حجم الإنجاز .

فالجيلان يختلفان إلى حد بعيد فى الخبرة، والعلاقة مع الدولة، والقوى السياسية الأخرى ، فالجيل الأول نشأ فى مرحلة ما قبل الثورة، وسط اختلافات، ومصادمات الجماعة مع مختلف القوى الوطنية المصرية، وتذبذب مواقفها من النظام الملكى، وبدأت مصادماتها الدموية مع الدولة، واغتيل حسن البنا سنة ١٩٤٩ ، ثم دخلت الجماعة فى صدام

أوسع مع نظام ثورة يوليو ، فتطبع هذا الجيل بخصائص، واضحة فى علاقته المضطربة بالقوى السياسية المعارضة الأخرى، وحذره المستمر من الدولة.

أما الجيل الثانى فبدأ فى النصف الثانى من السبعينيات، ورغم نشاطهم المعارض، إلا أنهم ظلوا بعيداً عن سجون الدولة، ولم يدخلوها، ويشعروا بوطأتها سوى مع النصف الثانى للتسعينيات، ولفترة قصيرة قبل ذلك سبقت، وتلت اغتيال السادات، فتحرر هذا الجيل من اضطراب علاقاته، وشكوكه فى القوى المعارضة الأخرى وكذلك من حذره من الدولة رغم احتفاظه برؤيته النقدية لتكوينها، وسياساتها، وفى ظل تلك الخبرة المختلفة راح التطلع نحو حصول الجماعة على موقع شرعى أسوة بالقوى الأخرى، بالرغم من حذر الجيل الأول من الفكرة، وتخوفاته الأمنية تجاهها.

وقد زاد اختلاف الجيل الثانى عن الجيل الأول بفعل ٣ عوامل :

أ - خبرة الاحتكاك بالعالم الخارجى، وما يضمه من قوى إسلامية، وغير إسلامية .

ب- تعرضهم لمؤثرات فكرية جديدة.أتته من ٣ مصادر رئيسية هى:

١- الكتاب، والمفكرون المستقلون الذين تحولوا إلى الأفكار الإسلامية كالمستشار طارق البشرى، وفهمى هويدى، وعادل حسين، وعبد الوهاب المسيرى، ومحمد عمارة، وحامد ربيع، وجمال حمدان .

٢- بعض المفكرين أصحاب التوجه الإسلامى الأصيل، الذين لم يرتبطوا تنظيمياً بالجماعة كالدكتور كمال أبو المجد، ومحمد سليم العوا.

٣- بعض مفكريهم التقليديين الذين ارتبطوا بالعصر، وقضاياه، وأبرزهم الشيخ يوسف القرضاوى .

ج- اتساع دائرة النشاط الإعلامى لأبنائه، وقياداته، واضطرارهم

للتعامل شبه المنتظم مع وسائل الإعلام العامة ، فأثر ذلك فى شكل، ومضمون خطابهم .

علاقة الجماعة بالدولة المصرية :

مرت فى عهد الرئيس مبارك بثلاث مراحل :

أ- مرحلة التجاهل والتسامح :

منذ اغتيال السادات، وحتى عام ١٩٨٨ تقريباً ، كان هدف الدولة تفكيك حالة التوتر التى واكبت، وأعقبت الاغتيال، وخلق شرعية جديدة للحكم، تقوم فى جوهرها على فكرة المصالحة الوطنية .

فتمتعت الجماعة بقدر واسع من حرية الحركة، والتعبير دون الاعتراف الرسمى بشرعية وجودهم ، فدعموا وجودهم السياسى، والشعبى فى هذه المرحلة .

ب- مرحلة التدهور والصدام :

ويمكن إرجاع قرار الحكومة الدخول فى مواجهة معهم إلى تزامن انتشارهم فى مختلف قطاعات المجتمع السياسى، والنقابى مع موجة العنف الإسلامى الواسعة الحادة، حيث رأت الدولة أنهما، وجهان لعملة واحدة .

كذلك رأت الدولة فى الجماعة خطراً سياسياً زاحفاً، ومنافساً يمكنه إذا توافرت الظروف الملائمة أن يهدد تلك السيطرة، فتبنت الدولة استراتيجية الإجهاض المبكر منذ نهاية ١٩٩٤، بتوجيه ضربات متتالية متفرقة للجماعة لتحقيق عدة أهداف :

١- إنهاك الجماعة المحظورة بجرها لساحة القضاء، والحكم على قيادييها بالسجن ، باعتبار أنها لاتملك تصريحاً رسمياً بالتواجد، والعمل.

٢- حرمان الجماعة من التحرك بكامل قوتها، خاصة فى الحملات السياسية، والانتخابية الرئيسية ، وقد ركزت الحكومة على الجيل الثانى صاحب إنجازات الإخوان السياسية، والانتخابية .

٣- توجيه رسالة سياسية، واضحة سواء للجماعة أو للقوى السياسية الأخرى أو للأطراف الخارجية المهتمة بأوضاع الإسلام السياسى فى مصر ، مضمونها هو أن الدولة مصممة على موقفها من عدم السماح فى أى وقت، وفى ظل أى ظروف بإعطاء الجماعة، وصفاً قانونياً شرعياً كغيرها من القوى السياسية الشرعية الأخرى .

وفى هذه المسألة بالتحديد، يمكننا القول إن الإخوان لديهم ارتباك فى مسألة التحول للعمل السياسى المؤسس ، فيذكر د . عصام العريان أحد قادة الجماعة، ورموزها الفكرية، أن مسألة التحول لحزب سياسى تثير لدى البعض داخل الجماعة بعض التحفظات كإشكالية الوجود الدولى للجماعة، وطبيعة مهام، المرشد فهل يدخل الحزب أم لا ، باعتباره مرشداً للإخوان فى العالم كله، وليس مصر وحدها ، ويذكر العريان فى مسألة حجم القناعة بالتحول للعمل المؤسسى داخل الجماعة فيقول " لو تحدثنا عن القيادات فيمكنك القول بوجود أغلبية من ٦٠ إلى ٧٠ ٪ فى صالح التحول لمؤسسة حزبية ، أما إذا تحدثت عن القاعدة فستجد الأمر مختلفاً، لأن ذلك يحتاج إلى تهيئة سياسية، فهو يؤكد أن القيادة أكثر تفهماً للمتغيرات السياسية، ولكن القاعدة علاقتها بالسياسة علاقة موسمية.

جدير بالذكر أن جماعة الإخوان طرحت مبادرة للإصلاح فى مارس ٢٠٠٤، أكدوا فيها على مبادئ الإصلاح التى يرونها كفيلة بإصلاح المجتمع المصرى .

وأكد المرشد العام محمد مهدى عاكف، أن الجماعة لاترفض تغيير

اسمها فى حالة السماح لها بتأسيس حزب، وقال إن " الاسم غير مهم، لأن الإخوان هم هيئة إسلامية جامعة، و يحملون أفكارهم، ومبادئهم الإسلامية تحت أى مسمى "، ولم يعترض عاكف على تأسيس حزب قبطى أو تصعيد للأقباط لأعلى المناصب القيادية فى مصر.

المرشد الجديد، ونائبه :

لم يخرج اختيار محمد مهدى عاكف - ٧٦ عاماً - كمرشد جديد للجماعة عن التوقعات التى أكدت أن المرشد سيكون من الحرس القديم، أما نوابه الاثنان فهما محمد خيرت الشاطر، والدكتور محمد السيد حبيب، فهما ينتميان عمرياً لجيل أصغر من جيل المرشد ، وإن كانا فكرياً أقرب إلى الجيل القديم ، وبمجيئهما أسدل الستار على بعض التوقعات التى رشحت عبد المنعم أبو الفتوح أحد أبرز رموز جيل الوسط التجديدى فى حركة الإخوان المسلمين كنائب للمرشد الجديد.

وفيما يلى عرض مختصر لسيرة كل من المرشد، ونائبه :

١- المرشد العام :

محمد مهدى عاكف، هو المرشد السابع للجماعة التى أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨ ، ويعد ثالث أعضاء مكتب الإرشاد من جيل الحرس القديم ، وهو أحد أشهر رموز الجماعة، وتنظيمها الخاص السرى ، ثم تحولت أفكاره بعد ذلك بفضل مرشد الإخوان الأسبق عمر تلمسانى، ليعد من أكثر الأعضاء انفتاحية .، وهو من مواليد مركز أجا بمحافظة الدقهلية عام ١٩٢٨، وقضى فى السجن ٢٠ عاماً بعد خضوعه للمحاكمة عام ١٩٥٤ فى إطار محاكمات الإخوان آنذاك بعد محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد صدر بحقه حكم الإعدام لكنه خفف إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، وخرج من السجن عام ١٩٧٤ ضمن إطار عفو

أصدره الرئيس السادات .

وغادر عاكف مصر متوجهاً إلى السعودية، ومن ثم انتقل لألمانيا قبل أن يعود إلى مصر إبان الثمانينيات، ويعد أحد مؤسسى التنظيم الدولى للإخوان .

٢- محمد حبيب :

ولد عام ١٩٤٣ فى محافظة دمياط بدلتا مصر، وهو أستاذ متفرغ بكلية العلوم بجامعة أسيوط، وانضم فى السبعينيات إلى الإخوان المسلمين، لذا فهو أقرب فكرياً للجيل الإصلاحى .

أصبح حبيب عضواً فى مكتب الإرشاد عام ١٩٨٥ ، وانتخب عضواً فى البرلمان عام ١٩٨٧، وفى عام ١٩٩٥ أصدرت محكمة عسكرية حكماً بسجنه ٥ سنوات لانتمائه إلى الإخوان .

وفى عام ٢٠٠١ تم التحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة بالتهمة نفسها، ووضع فى الحبس الاحتياطى لمدة عام، و ٣ أشهر .

٣- خيرت الشاطر :

يبلغ من العمر ٥٥ عاماً، وهو حاصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة المنصورة، واعتقل فى مظاهرات ١٩٦٨ الطلابية احتجاجاً على الأحكام المخففة ضد المسئولين عن نكسة ١٩٦٧

وكانت له ميول ناصرية ، وانضم إلى منظمة الشباب عام ١٩٦٩، ثم سافر إلى لندن فى منحة دراسية من الدولة ليحصل على الدكتوراه، ويتخصص فى مجال الكمبيوتر، ثم انضم للإخوان بعد ذلك، وكون شركة سلسبيل للكمبيوتر ، والتى ارتبط اسمها بقضية سلسبيل الشهيرة، والتى ضبطت فيها قوات الأمن خريطة تنظيم الإخوان، وتحركات الأفراد .

وكان الشاطر المتهم الأول فى تلك القضية التى أغلقت التحقيقات

فيها، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات من محكمة عسكرية فى عام ١٩٩٥ ، ويتمتع الشاطر بشعبية ضخمة داخل التنظيم، لكنه لايقبل على العمل العام، والسياسة، ولم يسبق له ترشيح نفسه فى الانتخابات البرلمانية أو النقابية رغم أنه يعد من أبرز مهندسى الإخوان .

إذاً لعل الفارق بين التيارين (.التقليدى، والإصلاحى) داخل الجماعة، يكمن أساساً فى تلك المساحة التى يتعامل فيها كل منهما مع الدين والمقدس، فالتيار الدعوى التقليدى انضم أساساً للجماعة، لأنها تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وليس باعتبارها جماعة سياسية، واضحة المعالم ، أما التيار السياسى فهو ينطلق من الثوابت الدينية الإسلامية، ويطالب بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن فى إطار رؤية سياسية تنحو نحو النضال السياسى السلمى ، وتتعامل مع ما تقدمه من أفكار باعتبارها أفكاراً مدنية تتحرك فى الحيز السياسى، وليس المقدس، وبالتالى قابلة للنقد، والاختلاف.

ثالثاً - التنظيم الدولى للإخوان المسلمين :

تزداد أهمية الاقتراب من هذا التنظيم بعد أحداث ١١ سبتمبر، التى تركت بصماتها على الحالة الإسلامية عموماً، والحركات الإسلامية بصفة خاصة، ومن بينها الإخوان.

أ- نشأة التنظيم الدولى للإخوان المسلمين :

ربما كانت وثيقة ميلاد التنظيم قد وقعت فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٨٢، بتوقيع المرشد الخامس مصطفى مشهور، لكن البداية الحقيقية كانت على يد مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا، ويؤثر عنه وهو يؤسس الجماعة أن رسالتها عالمية، وكان على قناعة أن أفضل الطرق لإصلاح الأمة الإسلامية هو بناء الفرد المسلم، فالمجتمع المسلم فى الخلافة

الإسلامية وصول لأستاذية العالم .

وبمجرد أن استقرت الجماعة أسس البنا قسم الاتصال بالعالم الإسلامى لإنشاء فروع للجماعة خارج مصر، والتواصل مع الشخصيات، والتيارات القريبة من جماعته ، وفى سنوات قليلة، استطاع القسم ربط الجماعة بالعالم، وتأسيس عدد كبير من تنظيمات الإخوان فى العالم الإسلامى من إندونيسيا إلى المغرب، ومن الصومال إلى سوريا ، اضطلع بالمهمة عدد من أبناء هذه البلدان الذين درسوا بمصر، وارتبطوا بالجماعة، كان هذا قبل اغتيال البنا، وغاية النظام الناصرى الاستئصالية ضد الإخوان، الذى كان هذا هو السبب فى انتشارها بالخارج، وزيادة تنظيماتها، ونشأ التنظيم الدولى الذى لم يكن قراراً فوقياً اتخذته القيادة الإخوانية بقدر ماكان تجميعاً لتنظيمات، ومؤسسات موجودة على أرض الواقع .

وينسب الفضل لدور الشيخ مصطفى مشهور أحد أكثر قيادات الجماعة تأثيراً فى بنائها بعد البنا، فاتجه مع زملائه لجمع خيوط كل التنظيمات الإخوانية المنتشرة فى الأقطار المختلفة خاصة العربية منها، التى كانت فى تنام سريع، وأغواهم الزخم الإسلامى المتصاعد، وأجواء الانفتاح الغربى على الإسلام، والتسهيلات التى كانت تلقاها القيادات فى أوروبا، والرغبة فى حشد موارد الجماعة، وتعبئتها، كل ذلك أغراها بالإسراع لوضع اللمسات النهائية لإعلان أول تنظيم دولى رسمى فى تاريخ الجماعة .

ب- لائحة التنظيم :

تناول الباب الأول: اسم الجماعة، ومقرها الرئيسى مدينة القاهرة .

الباب الثانى: تناول الأهداف، والوسائل التى يعتمد الإخوان فى تحقيقها على الدعوة بطريقة النشر، والإذاعة، والوفود، والبعثات .

جاء الباب الثالث: بشروط عضوية الجماعة، حيث يقضى المرشح لعضويتها مدة ٦ أشهر على الأقل تحت الاختبار، ثم توافق الجهة المسئولة عنه، ويقبل عضواً فى الجماعة، ويصبح أخاً منتظماً لمدة ثلاث سنوات، ولو ثبتت جدارته يمكن اعتباره أخاً عاملاً .

أما عن الهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان، فهى المرشد العام ، ومكتب الإرشاد العام، ومجلس الشورى العام .

فور انتخابه، وأدائه للعهد يجب على الأمين العام للجماعة أن يستقيل من عمله الخاص، ويتفرغ كل التفرغ لمهمته، ولايصح أن يشترك فى إدارة أى أعمال حتى لو خاصة بالجماعة، ولكن له الحق فى مزاولة الأعمال العلمية، والأدبية بموافقة مكتب الإرشاد العام .

وتنتهى مهمته إذا أخل بواجباته، أو فقد أهليته، حيث يتخذ مجلس الشورى القرار فى هذا ، وقد يقدم استقالته فيدعى مجلس الإرشاد لمناقشتها، وحال إصرار المرشد عليها تقبل بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس ، وإذا توفى المرشد يتولى نائبه جميع صلاحياته، وينتخب مرشد جديد .

٢- مهام مكتب الإرشاد العام :

تحديد مواقف الجماعة الفكرية أو السياسية فى ضوء الخطة العامة التى يضعها مجلس الشورى .

وله أن يقوم بنفسه أو يكلف من يرى بتأليف الرسائل، وإصدار النشرات، والتعليمات، التى تكفل شرح الدعوة، وبيان أغراضها ومقاصدها، ومراجعة ما تصدره من تنظيمات قبل نشرها، وتنفيذ أحكام اللائحة العامة، ومراقبة القائمين على التنفيذ، ورسم خطوات تنفيذ قرارات مجلس الشورى، وإعداد التقرير السنوى العام من أعمال القيادة، والوضع المالى لعرضه على مجلس الشورى العام .

٣- مهام مجلس الشورى العام :

انتخاب المرشد العام، وأعضاء مكتب الإرشاد العام، وإقرار الأهداف، والسياسات العامة للجماعة، وتحديد موقفها من مختلف الاتجاهات، والتجمعات، والقضايا، وإقرار الخطة العامة، والوسائل التنفيذية اللازمة، ومناقشة التقرير العام السنوى والتقرير المالى وإقرارها، واعتماد الميزانية، وانتخاب أعضاء المحكمة العليا التى تنظر فى القضايا التى تحول إليها من قبل المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو المجلس .

أما قضية التنظيم الدولى من خلال تنظيم العلاقة بين القيادة العامة، وقيادات الأقطار ، فإنها تحدد ضمن الدوائر التالية :

- **الدائرة الأولى :** وهى التى يجب فيها على قيادات الأقطار الالتزام بقرارات القيادة العامة متمثلة فى فضيلة المرشد العام، ومكتب الإرشاد، ومجلس الشورى وتشمل :

١- الالتزام بالمبادئ الرئيسية الواردة فى اللائحة عند صياغة لائحة القطر.

٢- ضرورة وجود مجلس للشورى إلى جانب المكتب التنفيذى .

٣- الالتزام بالشورى فى جميع أجهزة الجماعة .

٤- الالتزام بسياسات الجماعة، ومواقفها تجاه القضايا العامة، والالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام، قبل اتخاذ أى قرار سياسى مهم .

٥- الإلتزام بفهم الجماعة للإسلام المستمد من الكتاب و السنة .

- **الدائرة الثانية :** يجب فيها على قيادات الأقطار التشاور، والاتفاق مع فضيلة المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار، وتشمل جميع المسائل المحلية المهمة، والتى قد تؤثر على الجماعة فى قطر آخر .

- **الدائرة الثالثة :** تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة، ثم تعلم

مكتب الإرشاد فى أقرب فرصة ممكنة، وتشمل كل ما يتعلق بخطة الجماعة فى القطر، ونشاط أقسامها، ونمو تنظيمها، والمواقف السياسية فى القضايا المحلية التى لاتؤثر على الجماعة فى قطر آخر .

ج- ضعف التنظيم الدولى :

منذ تأسيسه كانت خيوطه عند الرجل الحديدى مصطفى مشهور، فكانت سلطته على التنظيم تفوق سلطة المرشد نفسه، قبل إعلانه مرشداً خامساً فى عام ١٩٩٦ .

وشهدت الثمانينيات زخماً لتنظيمات الإخوان فى أقطارها، وحققت حضوراً داخلياً كثيفاً، وتكونت لها هياكل، ومؤسسات قوية، وبدأت الشعارات الكبرى التى كانت تلهم التنظيمات العالمية، تصبح أقل دافعية مع انغماسهم الكبير، والمتسارع فى العملية السياسية، وما تستدعيه من واقعية، وتستدعى خفض السقف، وبدأت تحدث انشقاقات كإعلان تنظيم إخوان الكويت انفصاله عن الجماعة عقب العدوان العراقى على الكويت، وعندما تم تعيين المأمون الهضيبى مرشداً سادساً، أشارت كل الدلائل إلى أن التنظيم الدولى سيموت بموت مؤسسه مصطفى مشهور .

فلم يحتفظ الهضيبى بعلاقات جيدة مع أقطاب التنظيم الدولى، وهمش أى دور للقيادات الإخوانية من خارج مصر، ووصل الصدام إلى ذروته بتوحيده جهة الحديث باسم الجماعة، وجعلها من اختصاصه فقط، وإلغاء منصب المتحدث الرسمى للإخوان فى الغرب، والذى كان يحتله كمال الهلباوى المصرى المقيم فى لندن، والذى اضطر للاستقالة احتجاجاً على هذا .

كما أن الهضيبى لم يكن ليغفل أو يغفر لقيادات الخارج تطلعهم المستمر لدور فى قيادة الجماعة التى ظلت دائماً مصرية خالصة .

وعلى العكس من هذا، تأتى رؤية المرشد السابع محمد مهدى عاكف

التى بدت، وكأنها تنبعث برسالة تؤكد الاتجاه لإحياء رسالة التنظيم الدولى، فقد كان من أبرز من تحملوا مع الأب الروحى مصطفى مشهور عبء تأسيس التنظيم الدولى، حيث تولى مهام، وتأسيس، وإدارة المركز الإسلامى فى ميونيخ، وهو المكان الذى ولد فيه التنظيم رسمياً ، كما تولى مهام، ومسئولية قسم الاتصال بالعالم الإسلامى، مما مكنه من عمل شبكة علاقات عالمية، واسعة مع التنظيمات الإخوانية المعتمدة، وتنظيمات إسلامية أخرى مستقلة .

ولكننا لو عدنا لمواقفه، وتصريحاته، نجد أن الواقع يعكس ذلك، فهو فى قضية مشاركة إخوان العراق فى مجلس الحكم الانتقالى لم يرفض، ولم يقبل، وقال إنهم أصحاب القرار رغم خطورته ، وحين تقدمت الجماعة بمبادرتها لم تكن سوى نص البرنامج الانتخابى لمرشحيها فى انتخاب برلمان ٢٠٠٠، وحين تدخلت الجماعة بالتغيير، كان الحذف من نصيب كل ما يتعلق بالخارج، وحتى فى قضية محورية كفلسطين، بدأت الجماعة تنأى بنفسها، وباستراتيجية غير معلنة حتى فيما يخص تنظيم الإخوان فى فلسطين (حركة المقاومة الإسلامية حماس)، وربما كان هذا استباقاً لسياسات أمريكية قد تضع الجميع فى سلة واحدة يتجاور فيها التنظيم الأم فى مصر مع التنظيم الفلسطينى، الذى أدرجته الولايات المتحدة فى قوائم الإرهاب . .

إذن تتضافر الأوضاع الداخلية، والإقليمية، والعالمية، والتطورات الفكرية داخل التنظيم الرسمى، والتى تميل للتحول تدريجياً نحو حزب مصرى، كل ذلك يعطى مؤشراً حول تراجع التنظيم الدولى، واحتمالات تصفيته ، فالحديث غير المعلن بين قيادات الجماعة كان يؤكد أن التنظيم الدولى صار عبئاً عليهم من الناحية السياسية، والأمنية ، وتفصيل ذلك على النحو التالى:

١- كان التنظيم مصدراً قوياً للتمويل (خاصة من تنظيمات الخليج)، كما كان ذراعاً إعلامياً فى أوروبا، والغرب للضغط على النظام المصرى ، وهو ما تغير الآن بعد ضرب، وتصفية مؤسسات التمويل الإخوانية فى الخليج، وتقلص مساحة الحركة السياسية، والإعلامية لإخوان الخارج بعد تراجع الدول الغربية عن سياسة إيواء الحركات الإسلامية فى بلادها بعد أحداث سبتمبر .

٢- يعطى التنظيم الجماعة حجماً أكبر من حجمها الفعلى لدى الأنظمة، وأجهزة الاستخبارات العالمية التى تحاسبها بأكثر مما هى عليه فعلاً ، كما أنه يحمل الجماعة أعباء إدارية، وكلفة سياسية بأكثر مما يعود عليها، خاصة وأن التنظيم لايملك سلطات فعلية من التنظيمات القطرية.

٣- ينظر للتنظيم أيضاً كعبء أمنى على التنظيمات الفرعية ، فكان سبباً لعدد من الضربات الأمنية التى تعرضت لها بعض تنظيمات الإخوان القطرية فكانت اجتماعاته فى ألمانيا صيداً ثميناً لأجهزة الاستخبارات العالمية .

إذن فالقناعة التى تترسخ يوماً بعد يوم لدى كثير من القيادات الإخوانية، هى أن التنظيم الدولى، ولد فى التوقيت الخطأ، وأن الأفضل هو البحث عن صيغة أخرى له بأن يتحول مثلاً لمنتدى فكرى أو سياسى، بعيداً عن الطابع التنظيمى، والسرى .

رابعاً - الولايات المتحدة، و«الإخوان المسلمين »:

نظرية الإسلام الليبرالى :

هناك عدة دراسات أكاديمية أمريكية تركز على هذا الموضوع، وقد ذكر بما يندر عندما درس العلاقة بين الليبرالية الإسلامية، والليبرالية السياسية، أن العلمانية تنخفض معدلات قبولها ، ومن المستبعد أن تصلح

كأساس أيديولوجى لليبرالية السياسية فى الشرق الأوسط ، ونتساءل فيما إذا كان من الممكن بلورة ليبرالية إسلامية ، ويخلص إلى أنه بغير تيار قومى ليبرالى إسلامى ، فإن الليبرالية السياسية لن تنجح فى الشرق الأوسط بالرغم من ظهور دول بورجوازية وهو نفسه ما تؤكده الباحثة شيريل بينارد التى تعمل فى قسم الأمن القومى بمؤسسة راند الأمريكية ، حيث طرحت مشكلة الإسلام الليبرالى باعتباره المدخل الرئيسى لتطوير ممارسة الديموقراطية فى البلاد العربية، من خلال تدعيم التيارات العلمانية، والحداثية لإفساح المجال أمام أنصارها لاقتسام السلطة من خلال الضغط المباشر، وغير المباشر على الأنظمة السياسية العربية ، وفى النهاية تقدم بينارد توصيات عملية لصانع القرار لاصطناع شركاء من الإسلاميين فى سبيل تنفيذ المشروع، وهى نفسها لاتخفى أن للغرب مصالحه المؤكدة فى تطوير إسلام ليبرالى، يشارك بإيجابية فى الممارسة السياسية العربية، وتقول إنه من الواضح أن الولايات المتحدة، والعالم الصناعى الحديث، والمجتمع الدولى ككل، تفضل عالماً إسلامياً يتفق فى توجهاته مع النظام العالمى بأن يكون ديموقراطياً ، وفاعلاً اقتصادياً ، ومستقراً سياسياً ، وتقدمياً اجتماعياً ، ويراعى قواعد السلوك الدولى، ويطبقها .، وهم أيضاً عون لتلافى صراع الحضارات بكل تنويعاته الممكنة ، والتحرر من عوامل عدم الاستقرار الداخلية التى تدور فى جنبات المجتمعات الغربية ذاتها من الأقليات الإسلامية، والسكان الأصليين فى الغرب ، وذلك تلافياً لتزايد التيارات المتشددة عبر العالم الإسلامى ، وما يؤدى إليه من عدم استقرار، وأفعال إرهابية .

فهى تؤكد وجود مصلحة مؤكدة للولايات المتحدة، والدول الغربية فى دعوة وتنمية تيار الإسلام الليبرالى .

وكشفت مصادر دبلوماسية غربية، أن وزارة الخارجية الأمريكية أعدت مذكرة تدعو لفتح حوار سياسى مباشر ودائم مع الإخوان، حيث ترى واشنطن أنهم من أكثر الفصائل قوة فى الشارع المصرى .

ونصحت المذكرة بفتح حوار معهم، والتوصل معهم لمفاهيم مشتركة لسياسات الإصلاح فى مصر، وسياسات المنطقة، والقضايا الدولية ،وأنه يجب النظر إليهم بأسلوب مختلف، وألا تسعى، واشنطن للتصادم المباشر معهم، والعلنى أيضاً مع كل القيادات الدينية، لأن ذلك سيزيد العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية ، وأنه من الممكن العمل على احتواء هذه التيارات الدينية إذا كان هناك مجال للحوار، وأن يتفهم الدينيون طبيعة السياسة الأمريكية. ورأت المذكرة أن المحاولات التمهيدية الأولى للحوار مع الإخوان فى السنوات الماضية، كان لها بعض النتائج الإيجابية، وكانت هناك بعض المشكلات فى التوصل إلى الفهم المشترك.

وحسب المصادر، فقد طلبت الخارجية الأمريكية من سفارتها بالقاهرة إجراء اتصالات تمهيدية أولية مع بعض قيادات الإخوان تمهيداً للانتقال لفكرة الحوار المنظم .، واعتبرت المذكرة أنه بعد التوصل لتفاهم مشترك بينهم، فإنهم سيسعون للضغط على الحكومة المصرية من أجل إطلاق قنوات التعبير الحر أمام قيادات الإخوان، وأن يكون لهم دور فى الحياة السياسية.

من ناحيته، أعلن محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام للإخوان، أن الجماعة لاترفض الحوار مع الإدارة الأمريكية ، ولكن هذا لابد أن يتم عبر وزارة الخارجية المصرية، وبحضورها ،ونفى حبيب حدوث أى حوارات تمهيدية تمت بين الإخوان، والإدارة الأمريكية منذ سنوات ، وأعلن أنهم لايتعاملون مع السفارة الأمريكية، وأن من يريد الاتصال بهم فعليه أن يأتى عبر الخارجية المصرية.

ويرى البعض أن ما يريده الأمريكيون الآن يقتصر على مجرد إخضاع الإخوان، وكل تيارات الإسلام السياسى لإعادة تأهيله وترويضه، بحيث يتخلون عن تشددهم السياسى، ويعترفون بإسرائيل، ويتخلون عن منطلقاتهم العقائدية المتزمتة، ويوافقون على إعطاء المرأة حقوقها، ويؤمنون بالديموقراطية، والتعددية، ويقبلون بالآخرين، ويرفضون صراع الحضارات.

لقد اتضح للولايات المتحدة استحالة تطبيق الانتخابات الحرة ، مع منح الإسلاميين المشاركة فيها ، فهدف الإدارة الأمريكية من تطبيق نظام ديموقراطى يتيح للنخب الليبرالية المحلية الوصول للحكم لتشكيل أنظمة حكم متحالفة، وتابعة أو أنظمة حكم تمارس عملها بالوكالة عن الإدارة الأمريكية، وذلك للحفاظ على مصالحها مع المنطقة.

فالمطلوب الآن تطبيق الديموقراطية بصورة تجعل عملية التغيير مفتوحة لكل الاحتمالات، وستدخل الإدارة الأمريكية طرفاً فى التغيير الحادث بكل الوسائل السياسية المباشرة، وغير المباشرة، حتى تصل لهدفها النهائى المتمثل فى تحقيق نظام سياسى، وحضارى غربى فى العالمين العربى، والإسلامى.

لهذا رأت فتح الباب أمام الحركات الإسلامية المعتدلة، ولكنها تريد بعض الضمانات، فنراها تحاول تسريع عملية التغيير، فتعتبر نفسها حصلت بالفعل على بعض الضمانات بسبب نموذج حزب العدالة، والتنمية التركى، وتجربة حماس فى الانتخابات، ولهذا تسارع بإعلان قبولها لحركة الإخوان المسلمين.

وتراهن الإدارة الأمريكية على أن فتح باب الديموقراطية، ومعه باب الحوار مع الإدارة الأمريكية، سيحدث العديد من التأثيرات فى الجماهير، والقوى السياسية، والحركات الإسلامية ، بحيث تنتشر تدريجياً القيم الغربية ، وكان التطبيق السليم لآليات الديموقراطية سيؤدى تلقائياً لنشر قيم الديموقراطية.

رغم كل هذا نفت السفارة الأمريكية فى القاهرة فى العشرين من مايو، وجود أى مذكرة صادرة من الحكومة الأمريكية بشأن إجراء محادثات مع تنظيم الإخوان المسلمين ، ونفى " جيمس بوبوك" مستشار الشئون العامة فى السفارة الأمريكية بالقاهرة، وجود أى فكرة صادرة عن الحكومة الأمريكية تقترح إجراء محادثات مع الإخوان ، كما نفى حدوث هذه المحادثات.

خامساً - السجال بين الإخوان، والحكومة المصرية :

سوف نستعرض فى هذا المبحث، تسلسل الأحداث، والمواجهات بين الحكومة المصرية، وجماعة الإخوان المسلمين ، ثم نستعرض أهداف كل من الطرفين ، وشكل المباراة بينهما .

أولاً - مواجهات الحكومة المصرية مع جماعة الإخوان :

فى ديسمبر ٢٠٠٤، رفض الإخوان المسلمون اتهام الرئيس مبارك لهم بالإرهاب، وأن لهم تاريخاً إرهابياً ، وأعلنت الجماعة أنها تدين الإرهاب، ومن أحرص الناس على خدمة، وطنها، والعمل على أمنه واستقراره.

وفى ٣ يناير ٢٠٠٥، حدثت أزمة داخل إخوان مصر بسبب تصريحات المرشد الرافض لتعديل الدستور، والمؤيدة لمبارك ، وبرر عاكف موقفه بأن تغيير الدستور الآن خطر كبير، لأن الحكومة، والحزب الوطنى لهما قوة ضاغطة، ومتحكمة فى البرلمان، بما يشير إلى أن أى تعديل سيطرح لن يستفيد منه إلا الحزب الحاكم ، وأن الأولى الآن هو إطلاق الحريات، وإلغاء القوانين الاستثنائية.

وفى ٢٨ يناير ٢٠٠٥، بدأت الجماعة المستبعدة من الحوار الوطنى فى الإعداد لتكوين جبهة وطنية موحدة بالمشاركة مع مؤسس حزب الكرامة الذى يقوده مجموعة من الناصريين، وتجرى مشاورات مع القوى السياسية الأخرى المستبعدة من الانضمام لتوافق أحزاب المعارضة.

وفى ٣ فبراير ٢٠٠٥، أعلنت الجماعة تأييدها للرئيس مبارك لتولى فترة رئاسة خامسة.

وفى ٢٢ مارس ٢٠٠٥، كان الإخوان يدرسون الانسحاب من نقابة المحامين المصرية، ودعوا لإعادة الانتخابات التى وصفوها بالمزورة ، واعتصم أنصارهم احتجاجاً، بعد أن شهدت الانتخابات هزيمة مدوية للإخوان الذين فقدوا ٧ مقاعد مقارنة بالمجلس السابق.

ثم فى ٢٦ مارس ٢٠٠٥، وجهت الجماعة دعوة للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) للمشاركة فى المظاهرة أمام مقر البرلمان، والتى أكد نائب المرشد محمد حبيب أنها ستكون رمزية.

وبالفعل نظمت المظاهرة للمطالبة بالإصلاح، رغم رفض السلطات، ومنعت قوات الأمن المتظاهرين من الوصول إلى مقر البرلمان، واعتقل العشرات من الإخوان فى محافظات القاهرة، والجيزة، والشرقية، والغربية، والفيوم ، وقال عصام العريان: إن أجهزة الأمن اعتقلت ٤٩ من القياديين المنظمين للمظاهرة ، بينما قال مسئول بوزارة الداخلية إنهم اعتقلوا ٤٥ بتهمة حيازة كتابات، ومنشورات مناوئه للنظام الحاكم.

وفى ٢٩ مارس ٢٠٠٥، أعلن الإخوان أنهم يؤيدون ترشيح مبارك أو نجله للرئاسه، بشرط إجراء إصلاح سياسى ، وأكدت الجماعة اعتقال ٢٤٤ من أعضائها، من بينهم شخصيات قيادية ، إلا أن أجهزة الأمن أكدت أن عدد المعتقلين لم يتجاوز الخمسين، أما عن التحول فى سياسة الإخوان، ونزولهم إلى الشارع لأول مرة منذ تولى مبارك السلطة، فقال محمد حبيب " لم يكن من الممكن أن نقتصر فى التعبير عن رؤيتنا فى قضية من أخطر القضايا المطروحة، وهى التعديل الدستورى، والإصلاح السياسى ، خاصة أننا نمر بمرحلة مهمة فى تاريخ مصر السياسى.

وفى ٨ أبريل ٢٠٠٥، أعلن محمد حبيب رفضه لتصريحات المسئولين

الأمريكيين بشأن قبول أمريكا بصعود الإسلاميين للحكم، وتحركات جماعة الإخوان ، وأكد أن نموذج الإخوان لن يتحول إلى النموذج التركى ، وقال نحن ضد الأمريكيين، ونختلف معهم ١٨٠ درجة، فما حدث فى العراق، وأفغانستان ماثل أمامنا، كما أن أمريكا هى صاحبة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الساعى لإلغاء الخصوصية الإسلامية، والعربية بمنطقة الشرق الأوسط ، وأضاف أن نقاط الاتفاق بينهم، وبين النظام المصرى أكثر مما بينهم وبين أمريكا.

وفى اليوم التالى أكد حبيب أنهم يقبلون رئيساً قبطياً إذا جاء بالانتخابات، ويرفضون دستوراً علمانياً ، وأكد أنه لاصفقة بينهم وبين الحكومة بعد الإفراج عن المعتقلين فى نفس اليوم، لأن الحكومة لاتزال مستمرة فى تضييق الخناق على الجماعة ، واتهم النظام بعدم الرغبة فى الإصلاح ، وقال إنهم لم يتخذوا قراراً بترشيح أحد لرئاسة الجمهورية إلا بعد إزالة جميع الشروط التعجيزية التى تستهدف إبعاد الإخوان عن المشاركة.

ثم اتهم حبيب الحكومة المصرية فى ١٢ أبريل بتخريب الأحزاب من الداخل، وشن هجوماً على الأحزاب المعارضة بعد خروجها على اتفاقيات سابقة مع الجماعة بشأن تشكيل جبهة، وطنية تشرف على خطوات الإصلاح الوطنى ، وأكد أن الإخوان لم يبايعوا الرئيس مبارك لفترة رئاسية جديدة، رغم التصريحات السابقة للمرشد التى أوحت آنذاك بذلك، وقال إن هذا الحديث فهم بشكل خاطىء، وأنهم لم يتخذوا قراراً بهذا الشأن .

وفى ١٤ أبريل، أعلنت الجماعة أنها تجرى مباحثات مع السلطات المصرية حول عزم الجماعة تنظيم مظاهرة شعبية حاشدة للاحتجاج على الضغوط الخارجية لفرض الإصلاح، ودفع الجهود المحلية من أجل

التغيير ، وأكدت الجماعة تمتعها بالدعم الشعبى اللازم للمنافسة على الرئاسة بعد التحديد البرلمانى للشروط.

وفى ١٧ أبريل حذر نواب الإخوان فى مجلس الشعب، من أن عدم تلبية مطالب القضاة باستقلالهم لإشرافهم الكامل على الانتخابات القادمة سيفتح الباب أمام التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية بالرقابة الدولية على الانتخابات، وقال نائب الإخوان حمدى حسن فى طلب إحاطة لرئيس الوزراء أحمد نظيف: إن الحكومة تكيل بمكيالين، ففى الوقت الذى ترفض فيه التدخلات الخارجية فى الانتخابات النيابية، ترفض الإشراف القضائى الكامل عليها .

وفى ٢٨ أبريل، رد الإخوان بشدة على تصريحات مبارك، رداً على رفضه إنشاء حزب للإخوان على أساس دينى ، وأعلنت الجماعة تمسكها بإقامة حزب سياسى ذى مرجعية دينية، وأنهم سيعملون على ممارسة حقوقهم السياسية، والدستورية ، واتهمت الجماعة النظام بأنه سبب فى التدخل الأجنبى لوتباطأ فى الإصلاح السياسى.

وفى ٤ مايو، وفجأة، وبدون تصريح أو تنسيق مع أجهزة الأمن ، نظمت الجماعة سلسلة من المظاهرات الحاشدة فى ثمانى محافظات، بما فيها القاهرة ، شارك فيها قرابة ٣٥ ألف شخص للمطالبة بالإصلاح السياسى، ورفض التدخل الخارجى، ووقعت مصادمات مع قوات الأمن فى أكثر من مدينة، واعتقل قرابة ٣٠٠ من الناشطين بالجماعة، والغريب أن المظاهرات لم تشهد تطبيقاً أمنياً من قبل قوات الأمن على المتظاهرين كما حدث فى المظاهرات التى دعت إليها الجماعة فى ٢٧ مارس أمام مجلس الشعب، مما أعطى دلالة لقبول مظاهرة الإخوان التى رفعت شعارات تطالب بالإصلاح ، غير أنها أعلنت رفضها للتدخل الأجنبى.

وفى ٥ مايو، أعلنت الجماعة أن معتقليها تجاوزوا ١٥٠٠، واتهموا السلطة بإساءة معاملة المعتقلين، ومنع المستشفيات من استقبال المصابين، بينما أكدت السلطات المصرية أنها تحقق مع ٤٠٠ من أعضاء الجماعة فقط ، وتعهد عاكف بأن حركته ستواصل المطالبة بكل الوسائل السلمية، وعبر القنوات الدستورية بحقوق الشعب.

وفى تصعيد خطير للعلاقة بين الحكومة، والإخوان قتل إخوانى، وأصيب ٣٠، واعتقل ٢٠٠ بينهم القيادى عصام العريان فى تصعيد خلال مظاهرات نظمها الإخوان فى ٥ محافظات، حاولت الشرطة تفريقها بالغاز المسيل للدموع فى السادس من مايو الجارى أمام مسجد الغنام فى طلخا .

وفى تطور آخر، ذكر أن الأجهزة الأمنية أعدت مذكرة تحريات اتهمت خلالها عدداً من نواب الإخوان بالبرلمان المصرى بتحريض المواطنين على التظاهر، وقيادة مظاهرات من دون ترخيص رسمى ، وأن الأجهزة الأمنة، ستحيل المذكرة إلى النائب العام لرفع الحصانة عن النواب للتحقيق معهم فيما نسب إليهم أمام النيابة العامة.

وفى ٨ مايو، وفى البيان الصحفى للمرشد العام فى مؤتمره الصحفى، استعرض المرشد هذه الأحداث، وشجب سلوك الحكومة وقال " إن الإخوان المسلمين، ومصر تمر بهذه المرحلة الحساسة، والخطيرة من تاريخها يعلنون ":

أولاً : لابد من تحقيق الإصلاح الشامل فى المجال السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى مع عدم التسويف أو المماطلة .

ثانياً : على النظام أن يقدم المسئول عن هذه التجاوزات، وهنا فنحن نحمل النظام المسئولية الكاملة عن كل تلك الممارسات القمعية التى تمارسها المؤسسة الأمنية .

ثالثاً : لابد من إعادة النظر، ومراجعة دور الأمن الذى تغول، ونشر ثقافة القوة، والعنف فى المجتمع.

رابعاً : يجب الإفراج عن كل من اعتقل فى هذه الأحداث المؤسفة .

خامساً : وعلى النيابة أن تنصف هؤلاء المظلومين.

سادساً : إن مؤسسات المجتمع، وكل الشعب مدعوون للمشاركة الفعالة بكل الوسائل السلمية المشروعة لتصحيح هذا الوضع المشين.

سابعاً : إن الإخوان يؤكدون استمرارهم فى المطالبة بالإصلاح السياسى كمدخل للإصلاح الشامل.

ثامناً : وإن مطالبهم، واضحة جلية، وهى :

١- إيقاف العمل بقانون الطوارئ نهائياً، وفورياً، وتهيئة المناخ الحر السليم للممارسة الديموقراطية الحقيقية .

٢- إلغاء المحاكم، والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وخاصة قانون الأحزاب، وقانون المدعى الاشتراكى، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، ولائحة الاتحادات الطلابية، وقانون ١٠٠، وتعديلاته بشأن انتخابات النقابات .

٣- تهيئة المناخ المناسب لإجراء انتخابات حرة، وتوفير الإشراف القضائى الكامل على جميع مراحلها .

٤- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى، وإزالة المعوقات أمام إنشائها، وعدم التدخل فى شئونها من قبل الأجهزة الأمنية .

٥-تعديل مواد أخرى من الدستور خاصة بعدد مرات، ولاية الرئيس، ومدة الولاية الواحدة.

تاسعاً : نطالب بعدم موافقة مجلس الشعب فى جلسته التى ستنعقد فى ٢٠٠٥/٥/١٠ بعدم الموافقة على نص المادة التى وافقت عليها اللجنة الدستورية، والتشريعية بالمجلس، وإزالة الشروط التعجيزية الخاصة

بالترشيح .

وفى نفس اليوم، أفصح القيادى البارز عصام العريان عن نيته الترشيح للرئاسة، وأن اعتقاله جاء بسبب ذلك ، فيما وجهت إليه النيابة ٤ تهم.

وبعد ان أقر مجلس الشعب التعديل المقترح، رفعت الحركة المصرية من أجل التغيير الدعوة للعصيان السياسى، ومقاطعة الانتخابات الرئاسية المرتقبة، ووصفها بأنها مهزلة، مما دفع البعض بعد تزامن الدعوة مع موجة الاعتقالات الجديدة فى صفوف الإخوان، للتنبؤ بتحالف بين كفاية، والإخوان ، فيما أعلن محمد مهدى عاكف " أن هناك حالة استقواء من جانب بعض رموز النظام بالأمن، ولم نعد نعرف إلى أى محك تدفعنا هذه التصرفات غير العقلانية.

وفى ١٢ مايو، قدم أعضاء مجلس نقابة المحامين المنتمين للجماعة بلاغاً إلى النائب العام للإفراج عن المعتقلين ، وتعهد النائب الأول للمرشد محمد حبيب أنه إذا كانت الدولة ترسل رسائل قمعية فنحن نرسل رسالة أخرى تؤكد أنه لاعودة عن سياسة المظاهرات ، وأعلن حبيب عن دراسة تشكيل جبهة وطنية من مختلف القوى يكون هدفها التنسيق للتحركات القادمة، والدعوة للإصلاح الشامل، وذكر أن الإخوان، وكفاية، ونقابة الصحفيين سينظمون ظهر الثالث عشر من مايو اعتصاماً أمام مقر النقابة من أجل تعديل قانون السلطة القضائية.

وفى ١٨ مايو، صعدت المعارضة المصرية مواقفها الاحتجاجية بدعوتها للمقاطعة استفتاء ٢٥ مايو حول التعديل الدستورى، وتدعو الشعب المصرى لمقاطعته، والتزام المنازل فى هذا اليوم ، بعد فرض شروط قاسية على المرشحين للترشيح لرئاسة الجمهور ية ، وأعلنت الأحزاب الثلاثة انسحابها من الحوار مع الحزب الحاكم.

وفى ٢٠ من مايو، وفى أكبر تصعيد بين الحكومة، والجماعة، أمرت نيابة أمن الدولة العليا فى مصر بتجديد حبس د . عصام العريان القيادى فى الجماعة، ومعه د. حمدى شاهين نائب رئيس نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، ود. عمر دراج الأستاذ بالجامعة، والمحاسب ياسر عبده القيادى الإخوانى ، ١٥ يوماً على ذمة التحقيق فى القضية المتهمين فيها بالانتماء لجماعة الإخوان ، واستمرار حبس ١٢٠ عضواً آخر ينتمون لمحافظة القاهرة ، كما ألقت قوات الأمن المصرية أمس – أى فى ١٩ مايو – القبض على ١٥ عضواً آخرين من الإخوان ينتمون لأسوان، وقنا، وأسيوط، والمنيا بصعيد مصر ، وأكد عبد المنعم عبد المقصود محامى الإخوان أن عدد الذين أحيلوا إلى النيابة، وصل إلى ٨٦ شخصاً، منهم أطباء، ومهندسون، ورجال أعمال، ومحامون، ومحاسبون، وأعضاء هيئات التدريس، ووجهت إليهم تهم الانتماء لتنظيم محظور، وتعبئة الجماهير للتظاهر ضد النظام، ويتوقع أن يصل عدد هؤلاء إلى ألف .

كما قررت نيابة أمن الدولة العليا فى مصر حبس ٧٢٣ من أعضاء الجماعة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق فى أكبر قضية تضم هذا العدد من قضايا الجماعة ، وفى غضون ذلك، أبدت مصادر داخل الجماعة تخوفاتها من إحالة المقبوض عليهم إلى المحاكم فى مجموعات على غرار ماحدث فى عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ عندما أحيل ٨٢ من أبرز قيادات الجماعة إلى المحكمة العسكرية العليا فى ثلاث قضايا تم حبسهم فيها مدداً تتراوح ما بين ٣، و ٥ سنوات.

وفى ٢٣ مايو، تصاعدت المواجهة بعد اعتقال أجهزة الأمن المصرية أكثر من ٢٠ من قيادات الجماعة على رأسهم أحد أكبر رموز الجماعة الدكتور محمود عزت، الأمين العام لمكتب الإرشاد المعروف بأنه الرجل الحديدى، وأحد صقور الإخوان، وأحد رجالات العمل التنظيمى،

والمؤسس داخل الجماعة، ومن الوجوه المحركة، وليس الإعلامية فيها ، وعلق مهدى عاكف على هذه الاعتقالات مرجعاً سببها إلى أن الدولة تريد منعهم من خوض الانتخابات البرلمانية.

وشهد اجتماع لجنة الأمن القومى، وحقوق الإنسان بالبرلمان المصرى، لمناقشة قضية الاعتقال، مواجهة ساخنة بين نواب الإخوان، ونواب الحزب الحاكم ، فيما قرر الإخوان تقديم شكوى رسمية للنائب العام من لجنة الدفاع، والأمن القومى في البرلمان للحصول على إذن رسمى بزيارة وفد من اللجنة فى طليعته نواب من الإخوان إلى المحتجزين للاطلاع على أحوالهم ، هذا فى الوقت الذى قررت فيه نيابة أمن الدولة العليا فى مصر حبس ٢٣ من قيادات الجماعة لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات.

وفى ٣٠ مايو، كشف محمد حبيب أن جماعته بدأت اتصالات، وتحركات مكثفة لتشكيل جبهة وطنية موحدة لتحقيق الإصلاح، ومواجهة الحزب الوطنى، ولم يستبعد أن ينضم للجبهة بعض الأحزاب أو الحركات التى أعلنت مقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦، مؤكداً أن الجبهة ستضم رموزاً وطنية معبرة ، وقال إنه سيكون للجبهة أجندة يتفق عليها ، وقال إن الجماعة لم تحسم بعد قرارها فيما يتعلق بانتخابات الرئاسة ، إلى ذلك قال مكتب الإرشاد أن ضباطاً فى مقر مباحث أمن الدولة فى القاهرة قاموا بتعذيب عضو فى جماعة الإخوان المسلمين، وتهديده، وهو المواطن خيرى محمد عمر الباحث فى العلوم السياسية.

وفى ١٩ يونيو، وفى الوقت الذى أعلن فيه النائب العام المصرى المستشار ماهر عبد الواحد أمس، أنه تم الإفراج حتى الآن عن ٤٦٣ من أعضاء الجماعة بدات أسر ٤٩ معتقلاً إسلامياً بسجن "، وادى النطرون» وأعضاء حركة كفاية اعتصاماً أمام مكتب النائب العام للمطالبة بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين ، من ناحية أخرى، بدأ ٢٥ نائباً من

المعارضة، والمستقلين فى البرلمان المصرى، فى إعداد مشروع مصالحة وطنية شاملة تضع حداً للاحتقان السياسى الذى تعيشه مصر ، ويشمل المشروع تقديم التماس للرئيس مبارك يدعونه لمبادرة تاريخية تشمل إطلاقه لسراح كافة المعتقلين السياسيين فى مصر.

وعلى صعيد آخر، وفى ٢١ يونيو، وفى تصريحاتها الصحفية بالقاهرة، نفت كونداليزا رايس، وجود حوار بين الولايات المتحدة، وجماعة الإخوان المسلمين، وعدم وجود نية لدى واشنطن لإقامة مثل هذا الحوار فى المستقبل.

وفى ٢٦ يونيو، وفى تحرك سياسى غير مسبوق نظم عدد من الحركات السياسية ، والمنظمات الحقوقية، والشخصيات العامة أمس ، مظاهرة فى ميدان لاظوغلى المواجه لمقر وزارة الداخلية المصرية، وجهاز مباحث أمن الدولة، وهو ما اعتبره المراقبون تحدياً غير مسبوق، اعتراضاً على ممارسات اعتبرتها الجبهات المنظمة غير مقبولة ضد بعض المواطنين، والتى جرت الشهر الماضى ، ودعا المتظاهرون إلى الإفراج عن المعتقلين من جماعة الإخوان الذين لم يبق منهم سوى ٣٠٠ معتقل فى السجون.

وبعد ساعات قليلة من إعلان التأسيس، ووسط توقعات فشل التحالف الوطنى من أجل الإصلاح، والتغيير الذى تقوده جماعة الإخوان وفى ٢ يوليو، فجرت الحملة الشعبية من أجل التغيير مفاجأة بإعلان انسحابها من التحالف احتجاجاً على ما اعتبرته تجربة سيئة مع الإخوان، مشيرة إلى أن هناك ممارسات غير مقبولة قامت بها الجماعة، وخالفت بها اتفاقات سبق إبرامها قبل إعلان التحالف، وهو ما يعد أول انشقاق داخل التحالف، وكانت جماعة الإخوان قد أعلنت عن تأسيس التحالف بعد ٣ ورش عمل عقدتها الجماعة لدعوة عدد من الأطراف،

والحركات، والأحزاب السياسية للمشاركة، غير أن محاولات الإخوان قوبلت بعدد كبير من الاعتذارات، كان على رأسها حركة كفاية، والتجمع الوطنى للتحول الديموقراطى، وحركة الكرامة ، وفى الوقت الذى تقرر فيه بشكل مفاجىء تأجيل إعلان البيان التأسيسى للتحالف بعد وجود اعتراضات من بعض المشاركين الذين رغبوا فى رفع سقف المطالب بصورة أكبر مما اعتمدته الجماعة.

ثانياً - أسباب التعامل الحكومى الرافض لمظاهرات الإخوان :

هناك عدة أسباب داخلية، وخارجية :

١- مظاهرة استاد القاهرة المليونية، التى سمحت بها أجهزة الأمن للقوى السياسية المعارضة، وقيل إن الإخوان شكلوا ٩٧٪ من المشاركين فيها، والتى كشفت عن قدرتهم على حشد ما بين نصف مليون إلى مليون من الأنصار، والمتعاطفين .

٢- القلق الأمنى بعد نجاح سيناريو المظاهرات فى إسقاط أنظمة الحكم فى أوكرانيا، وقيرغيزستان بعدما نجح المتظاهرون فى دخول مبانى الحكومة، والبرلمان .

٣- استمرار الضغوط الأمريكية على المنطقة تحت دعوى التغيير الديموقراطى ، وإعلانها صراحة أنها لاتخشى " نزاع "، وصول الإسلاميين للحكم فى حالة إجراء انتخابات ديموقراطية ، وقد أكدت كوندا ليزا رايس هذا بتصريحاتها لواشنطن بوست فى ٢٦ مارس ٢٠٠٥ بقولها إنها لاتقر اهتماماً لمخاوف من انتصار الإسلاميين المتشددين، وحلولهم مكان الأنظمة القمعية "لأن جذور التطرف تنشط فى غياب القنوات البديلة للنشاط السياسى .

٤- سبق للرئيس مبارك أن قال " إن السماح بانتخابات حرة معناه، وصول الإخوان إلى السلطة فى مصر، وفلسطين، والأردن، وغيرها، وهو

ما يمكن أن يؤدى لتكرار السيناريو الجزائرى ، وعندما سئل فى باريس عن المظاهرات المعارضة قال فى حواره مع " لوفيجارو الفرنسية " إن الإسلاميين فقط هم الذين يطالبون بإلغاء قانون الطوارئ " .

٥- توعد وزير الداخلية المصرى بوقفة مع من سماهم " بالشتامين، وألمح لسياسة جديدة فى التعامل مع هذه المظاهرات .

ثالثاً - أسباب مظاهرات الإخوان :

إن قراءة الإخوان للواقع السياسى الحالى، على أنه لصالح المعارضة، كان وراء التصعيد، وهناك عدة عوامل كانت وراء تحركهم:

١- ربما شعروا كغيرهم من القوى السياسية، بأن النظام فى مصر بات ضعيفاً بسبب الظروف الداخلية الضاغطة، والضغوط الأمريكية، والدولية المطالبة بالتغيير الديموقراطى، وأن الوقت قد حان للتحرك، وإنهاء سياسة اللعب الحذر مع النظام، والاعتراف بهم كقوة مهمة أو على الأقل الضغط على النظام لوقف أسلوب التعامل الأمنى مع الجماعة، والتحول للتعامل السياسى معها.

٢- يدرك الإخوان أن قوتهم فى الشارع السياسى أكبر من باقى الأحزاب المصرية، وساءهم استبعادهم من الحوار الوطنى، لهذا قرروا التحرك وحدهم للفت الأنظار .

٣- كشف مهدى عاكف عن عقد لقاء رسمى بين قادة الجماعة، ووفد حركة حماس يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٥ عقب انتهاء مؤتمر الحوار الفلسطينى بعلم الحكومة المصرية، والأجهزة السيادية، وبمشاركة ممثلين عنها "كما قال : وربما اعتبر هذا جواز مرور، واعترافاً رسمياً يدفعهم للتحرك الآن.

٤- كثرت الاتهامات بأن الإخوان فى غيبوبة سياسية، وأنهم يمالئون الحكومة، ويعقدون صفقات معها خصوصاً مع تضارب بعض

التصريحات من الجماعة بخصوص موقفهم من إعادة انتخاب الرئيس مبارك، وعدم مشاركتهم فى المظاهرات ضد رفض التجديد، والتوريث .

٥- الضغوط الدولية المتمثلة فى سقوط عدة أنظمة حكم بفعل التحركات الجماهيرية الشعبية - آخرها قيرغيزستان - ربما أقلقت الحكم ، وساهمت فى خروج قرار التظاهر للعلن ، وهو أمر لايخفيه بعض قادة الجماعة .

رابعاً - المباراة بين الحكومة، وجماعة الإخوان المسلمين :

أصبح الصراع بين الحكومة المصرية، والإخوان المسلمين مكشوفاً، وعلنياً، كل طرف فيه يحاول أن يوظف كل الأوراق المتاحة له ليجنى أكبر قدر من المكاسب من الطرف الآخر .

وهى المباراة التى اتخذت شكل مباراة التهديد بين طرفيها، حيث تصاعدت حدة المواجهات بين الحكومة، والإخوان، وردت الحكومة بشكل عنيف، وحاد على مظاهرات الإخوان الذين تعهدوا بعدم وقف المظاهرات حتى تقوم الحكومة بالمزيد من الإصلاحات السياسية .

وهناك ٤ احتمالات لهذه المواجهة بين الطرفين :

أ - الاحتمال الأول: هو تحقيق أو الاستجابة إلى كل مطالب جماعة الإخوان المسلمين بالإفراج عن المعتقلين، وإعادة النظر فى دور المؤسسة الأمنية، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء المحاكم، والقوانين الاستثنائية، وإجراء انتخابات حرة بإشراف قضائى كامل، وتعديل مواد أخرى من الدستور ، والأهم هو الاستجابة لطلب الجماعة بالتحول إلى حزب سياسى معترف به .

وهو احتمال بعيد الحدوث فى حالتنا الراهنة، ومحددات تحققه قد تكون:

١- انقلاب المظاهرات الحالية لثورة عامة لاتستطيع أجهزة الأمن

الوقوف ضدها، او اعتقال كل المشاركين فيها ، ويعتمد هذا على قدرة الإخوان لتحقيق تعبئة لكل أنصارها، وأن تستقطب تأييد الأحزاب الأخرى، ومؤيديها، وعدداً كبيراً من أولئك الذين لاينتمون لأى كتلة سياسية .

٢- التدخل الأمريكى العنيف، وانقلابه على النظام، والحكومة المصرية، وحدوث تنسيق بين الإخوان، والولايات المتحدة بالفعل، ووصولها لتفاهم مشترك.

وهذه الاحتمالات صعبة التحقق فى ظل المناخ الحالى، ولهذا أعتقد أن هذا الخيار قد يكون بعيداً عن التحقق فى الحالة الراهنة .

ب- الاحتمال الثانى: أن يستمر التعامل الحكومى مع الإخوان كملف أمنى، وليس سياسياً، وتستمر سياسة الاعتقالات، والتضييق الأمنى على الجماعة، وعدم الاستجابة لأى طلب لها، واستهداف قياداتها خاصة من جيل الوسط ، وقد يساعد الحكومة على الاستمرار فى هذا النهج:

١- القبض على القيادات الإخوانية، وجر الجماعة إلى ساحات القضاء قد يضعف من قدرتها على تعبئة الجماهير، وتشتيت جهودها.

٢- قد تقنع هذه السياسة المتشددة الجماعة أن الحكومة، والقيادة السياسية مصرة على موقفها، فتتوقف الجماعة مؤقتاً انتظاراً لفرصة أخرى .

٣- تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد زيارة نظيف الأخيرة، فمن غير المتوقع حدوث ضغط مباشر، وفعلى على القيادة المصرية من الجانب الأمريكى .

وهذا هو الخيار الثانى الذى لاتزال الحكومة المصرية تتتهجه ضد الإخوان، خاصة بعد تجديد حبس القيادات الإخوانية، وتوقع استمرار عمليات الاعتقال، والإحالة إلى المحاكم العسكرية .

ولكن هذا لايعنى أن الاحتماليين التاليين قد لايحققان فى هذه الحالة، فمن الواضح أن الإخوان المسلمين مصرون على نهجهم، وهو ما يدعو الحكومة - حال استمرار هذا النهج الإخوانى - إلى اللجوء إلى مواءمات وحلول، وسط حتى لايشتعل الموقف أكثر من ذلك .

ج- الاحتمال الثالث هو: حدوث مواءمات، والاستجابة الجزئية من الحكومة لبعض مطالب الجماعة دون أن تحيد عن الخطوط العريضة لسياساتها تجاه الإخوان، كأن تسمح لهم بحرية الحركة، والحق فى الإعتصام، والتظاهر ، أى تمنحهم حيزاً سياسيا ضمنيا، وليس كحزب سياسى شرعى، مع استمرار قوانين الحريات كما هى ، أى التعامل مع الإخوان بانفتاح أكبر .

وقد يساعد على تحقق هذا الاحتمال عدة اعتبارات :

١- محاولة الظهور أمام الرأى العام العالمى، والحليف الأمريكى، على وجه الخصوص، كما لو أن الحكومة تستجيب لمطالب الإخوان، رغم أنها كانت تتهمهم بالإرهاب -، وصفهم الرئيس مبارك -، ونعتهم بالجماعة المحظورة ، بما يعكس مناخ الانفتاح الذى تريد الحكومة تأكيده - على القوى السياسية فى المجتمع المصرى خاصة، وأن بعض الإشارات من بعض المسئولين الأمريكيين قد صدرت، وأكدت القبول بالإسلاميين لو أتت بهم الانتخابات الحرة (نذكر هنا على سبيل المثال تصريح كونداليزارايس المشار إليه) .

٢- محاولة إرساء الاستقرار، والهدوء قبل الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ فى ٢٥ مايو ، والأهم قبل انتخابات الرئاسة فى سبتمبر القادم .

٣- محاولة احتواء جماعة الإخوان بهذه المكاسب التى تقل كثيراً عن السقف الذى حددته الجماعة، ويمكن أن نعدها مكاسب رمزية - حتى لاتستمر فى تظاهراتها .

٤- قد يرضى الإخوان بهذا بشكل مؤقت حتى تتوقف عمليات الاعتقال ، ثم يستغلوا حرية الحركة الممنوحة لهم فى الضغط على الحكومة، والتعبئة الشعبية ، لذا فمن المرجح حال الاستمرار فى النهج الإصلاحى - أن تتجه الحكومة لاحقاً إلى اختيار الخيار الأول.

د - الاحتمال الرابع هو: أن يسمح للإخوان بحزب سياسى ذى مرجعية إسلامية -، وليس حزباً دينياً -، ومنحهم بالتالى حق التظاهر ككيان شرعى (هذا بالطبع بعد استئذان السلطات الأمنية أو فى حالة إلغاء قانون الطوارئ)، وهو احتمال ضعيف، ولكنه وارد .

وقد يتحقق هذا الاحتمال حال تصاعد الضغوط، واستمرار التظاهرات، واتساع مداها، ونطاقها، وحدوث بعض الضغوط الخارجية ، ولكن فى نفس الوقت هناك اعتبارات أخرى تحد من احتمال تحققه :

١- بعد تحول الأخوان لحزب سياسى شرعى، ومع ملاحظة القدرة التعبوية، والشعبية السياسية للجماعة لدى قطاعات كبيرة فى المجتمع ، فإنها قد تتحول لمنافس سياسى شرس، يهدد مكانة الحزب الوطنى الحاكم .

٢- تحول الإخوان لحزب سياسى سيفقد الحكومة سلطاتها الأمنية، وحجتها فى اعتقال، وتحجيم قيادات الإخوان باعتبارهم منخرطين فى تنظيم غير شرعى، ومحظور ، وسيتحولون لأعضاء حزب سياسى شرعى معترف به، وهو ما سيمنحهم المزيد من حرية الحركة، والتى ستزعج الحكومة، والحزب الحاكم بكل تأكيد .لذا فإنه من المرجح أنه فى حالة حدوث بعض أو قدر من الانفتاح، والتسامح تجاه الإخوان، فإن هذا لن يتعدى إعطاءهم بعضاً من حرية الحركة، أى الخيار الثانى.

6

حركات التغيير المؤيدة والمعارضة

فى الفترة القليلة الماضية، والتى لم تتجاوز العامين، نشأت الكثير من التنظيمات والحركات والجبهات، سواء داخل مصر أو خارجها، مؤيدة أو معارضة للنظام .. وأصبحنا أمام مشكلة كبيرة - متداخلة أحياناً - من الحركات الاجتماعية الناشئة، فرضت علينا ضرورة الإحاطة بهذه الحركات والجبهات وبأهدافها وأساليب عملها ومطالبها.

ولهذا فإن هذا الفصل سوف ينقسم إلى جزءين رئيسيين:

أولاً : سنتناول التعريف بمفهوم الحركات الاجتماعية وتصنيفاتها وأنواعها ومراحل تطورها.

ثانياً : وسنناقش الحركات الاجتماعية التى ظهرت مؤخراً فى مصر أو خارجها، وكذلك بعض الفاعليات الاجتماعية المعارضة.

أولاً- مفهوم الحركات الاجتماعية :

الحركات الاجتماعية هى تلك الجهود التى تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم الفلسفية العليا التى تؤمن بها الحركة.

ولا يبدو أن هناك تعريفاً جامعاً مانعاً لمفهوم الحركة الاجتماعية، حيث يتسع حيناً ليشمل مختلف المسارات الاجتماعية مهما تنوعت أو تعددت، ويضيق حيناً آخر ليشير فقط إلى سلوك جمعى له فرادته تميزه، وله بناء وتنظيم وقيادة، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، أو تغيير بعض جوانبها على الأقل.

تصنيف الحركات الاجتماعية:

البعض يصنفها إلى حركات ريفية وأخرى حضرية، أو حركات قومية وأخرى عالمية، وغير ذلك من التصنيفات التى تستند لأسس فئوية أو عرقية.

أنواع الحركات الاجتماعية:

يميز البعض بين نوعين منها:

أ - الحركات الساعية لتغيير القواعد والأحكام المعمول بها.

ب - الحركات الهادفة لتغيير القيم وتجديد الأخلاق.

ويتحفظ البعض على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعى وآخر مثالى للحركة الاجتماعية مواجهة خادعة، فالمشاركون فى حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية، وأخرى نفعية فى آن واحد، وفضلاً عن ذلك، فإن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلاً متجانساً، فالإرهاب الروسى كان حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلبية لغاندى، وإن كان الأول يلجأ للعنف والثانى يجعل من تتكره للعنف أحد مبادئه الأساسية، ومع ذلك يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم، وهى أنها المكان الراجح لليقين الذاتى حسب تعبير ماكس فيبر.

أما الفكر الماركسى فيميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهى:

العمالية والطلابية والفلاحية والنسائية والثقافية، ويستند هذا التميز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه، هى التى تشكل القوة الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهى فى الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج.

ظهور الحركات الاجتماعية:

إن تاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ غالباً بمرحلة التعبئة الأولية، وهى كما يقول كارل دويتش: حالة اجتماعية متسمة بتزايد الحركية الجغرافية (الهجرة الداخلية) والمهنية وسرعة توصيل الأفكار وانتشارها وكثافة الاتصالات.

ولكن هذا الشرط لا يكفى، فلا بد أن يتحرر الأفراد من القيود التقليدية، وأن يطوروا قدرة تنظيمية يستطيعون بفضلها تحديد أهداف مشتركة، ووضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضوع العمل.

وعادة ما يلاحظ فى بدء عملية التعبئة وجود مرحلة مبادرات لا مركزية وغير منسقة تطبع بدايات الحركة، وتليها مرحلة العمل المنظم.

ويختزل بعض علماء الاجتماع مراحل تطور الحركات الاجتماعية فى مرحلتين:

١- المرحلة التلقائية:

لا تتميز إلا بشىء قليل من التنظيم، وتكون الأدوار غير واضحة، والأهداف غير متبلورة بشكل كاف.

٢- مرحلة التنظيم الواضح:

والبناء الاجتماعى الذى تحددت فيه الأدوار، وتبلورت الأهداف فى إطار أيديولوجية متكاملة.

ويمكن القول بأن تلك الحركات تمر بثلاث مراحل:

١- تبلور فكر جديد واتساع دوائر انتشاره.

٢- حشد التأييد الاجتماعى له.

٣- تغيير الواقع، أو الإسهام فى تغييره.

ويغلب على كل مرحلة نمط خاص من النشاطات والبرامج التى من المفترض أن تسهم فى تحقيق أهداف الحركة. وبقى هنا أن نشير إلى الحركات الدينية.

الحركات الدينية:

هى نوع من الحركات الاجتماعية، وإن كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية كالحركات الإسلامية، فلديها مطلقات

عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت فى سبيلها، كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادى وتفسيراته الوضعية، كما أن رسالتها تسمو فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية والإثنيات العرقية واللون والجنس، ولذلك نجد أن خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين، وتتسم أهدافها بالشمول والكلية، مثل هدف تغيير الحياة، وتجديد الأخلاق، وإصلاح المجتمع، والقضاء على الفساد وغيرها.

والخلاصة هى، أن الحركة الاجتماعية تتشكل حول مبادئ ومصالح معينة بهدف الدفاع عنها أو للسعى من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة المصالح هنا، الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية.

تطور وتنامى الحركات الاجتماعية

السياق التاريخى العام (الاجتماعى والسياسى) الذى تنشأ فيه تلك الحركات عادة هو سياق الأزمة، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التى شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات - والتى تعنينا هنا - هى أزمة الديمقراطية. حيث تنشأ هذه الحركات فى مواجهة الدولة نتيجة تعثرها فى أداء دورها، وتدخلها المتزايد للسيطرة على السوق وتوسعها، وتدعيم قوتها على حساب المجتمع المدنى، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبيين، وعندما تندمج الأحزاب مع النظام وتدور فى فلك الحكومة رغبة ورهبة فتفشل فى أداء وظيفتها الطبيعية فى تقديم سياسات بديلة.

فدور الأحزاب أصبح أكثر ميلاً لإضفاء الشرعية على الدولة، وفى أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة إذا طغت براجماتيتها على أيديولوجيتها.

وتنشط الحركات الاجتماعية فى ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل

المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها.

وهى تضم قطاعات واسعة من المواطنين - خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة - للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية، ومع اتساع ظاهرة اللا منتمين الذين لا يشاركون عادة فى التصويت، وقد ينضمون للحركات ،تطلعاً لتحقيق التغيير، وأيضاً ذوى الأصوات المستقلة.

وقد يكون الضغط سلمياً، كما قد يؤدى لظهور أعمال تمرد.

ثانيا - الحركات والفاعليات الاجتماعية فى مصر:

وسينقسم هذا الباب إلى ٣ فصول هى:

أولاً : الحركات الاجتماعية داخل مصر.

ثانياً : الحركات الاجتماعية بالخارج.

ثالثاً : الفاعليات الاجتماعية الأخرى.

الحركات الاجتماعية داخل مصر

نشأت العديد من الحركات الاجتماعية داخل مصر فى فترة وجيزة لا تتجاوز العام الواحد، واتخذت شعارات لأنفسها وأعلاماً وهتافات ومتحدثاً رسمياً أحياناً، وسعت لحشد وسائل الإعلام وراءها، وبث بياناتها عبر شبكة الإنترنت.

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية):

التعريف بالحركة:

تقول الحركة عن نفسها: إنهم مواطنون مصريون، اتفقوا مع اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية والمهنية، على وجود مخاطر وتحديات هائلة تحيط بالأمة، متمثلة فى الاحتلال الأمريكى للعراق،

والعدوان الصهيونى على فلسطين، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربى، وأنهم أجمعوا أن الاستبداد الشامل هو السبب فى عدم قدرة مصر على مواجهة هذه المخاطر، مما يستلزم إصلاحاً شاملاً سياسياً ودستورياً وتداولاً فعلياً للسلطة، وإعلاء القانون واستقلال واحترام أحكامه، وإنهاء احتكار الثروة الذى أشاع الفساد والظلم الاجتماعى، والعمل على استعادة دور مصر الذى فقدته فى كامب ديفيد.

فالخروج من الأزمة يتطلب إنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة، وإلغاء حالة الطوارئ وجميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والفصل بين السلطات، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وتكوين الجمعيات ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية حقيقية تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة. وهى المبادئ التى أكد عليها البيان التأسيسى للحركة.

جدير بالذكر أن حركة كفاية هى أولى الحركات المعارضة ظهوراً، حيث نشأت فى ٨ أغسطس ٢٠٠٤ .

ثانياً - بيانات الحركة :

فى السابع من يناير، أكدت كفاية مشروعية مطالبة القوى الديمقراطية المصرية التى أجمعت على حق الشعب فى انتخاب رئيسه مباشرة من بين أكثر من مرشح، ولفترتين زمنيتين على أكثر تقدير، مع تقليص صلاحياته المطلقة، وأكدت الحركة على شعارها:

" لا للتمديد ... لا للتوريث ... كفاية "

وفى نفس اليوم، نفى جورج اسحق المنسق العام للحركة، أنها تقدمت بطلب رسمى للسماح لها بمراقبة الانتخابات التشريعية القادمة، واستفتاء رئيس الجمهورية، إلا أن الحركة لا تعترف أصلاً بنظام الاستفتاء وتطالب بتعديل الدستور.

وفى ٣١ يناير، أدانت الحركة اعتقال أيمن نور، ورفضت الحركة الأساليب البوليسية المتكررة التى تمارسها أجهزة أمن النظام فى مواجهة كل المخالفين فى الرأى أو الموقف.

وفى بيانها فى ٢٧ فبراير، قدمت الحركة اقتراحاتها لتعديل الدستور مقدم من ألفين من الشخصيات السياسية والنقابية وفنانين وكتاب إلى الرأى العام، لتعديل المادة ٧٥ المتعلقة بشروط انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، وكذلك المادة ٧٦ المتعلقة بإجراءات ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، بأن يجرى انتخابها بالاقتراع السرى المباشر بإشراف قضائى كامل، وكذلك المادة ٧٧ والتى تحدد مدة الرئيس ونائبه بـ ٤ سنوات ولا ينتخب أحدهما أكثر من مرتين متعاقبتين.

وفى ٢٨ فبراير، أكدت الحركة أهمية استجابة الرئيس لأحد مطالبها باختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى المباشر، وإن أشارت إلى عدد من الملاحظات:

١- المذكرة الإيضاحية لطلب الرئيس تضمنت عدداً من القيود تهدد بتفريغ التعديل من مضمونه.

٢- لم يتضمن التعديل المقترح تعديلات ضرورية لصيقة به كتعديل المادتين ٧٦ و ٧٧ من الدستور.

٣- يظل التعديل أمراً شكلياً منقوصاً قابلاً للطعن فى جدواه ما لم يقترن بإطلاق الحريات، وإلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين.

٤- لا يمكن ضمان نزاهة أى انتخابات مصرية بدون إشراف قضائى مصرى كامل.

٥- لا يمكن تصور انتخابات نزيهة مع بقاء هذا الدمج بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، فلا بد من تشكيل حكومة محايدة تسبق إجراء الانتخابات الرئاسية بوقت كاف.

٦- التقاليد السائدة فى الديمقراطيات تكتفى بضمانات جدية شخصية وقانونية، ليس منها العضوية فى أحزاب معينة، أو تأييد أعضاء البرلمان، وتكتفى بتوقيع عدد معين من توقيعات المواطنين وإيداع مبالغ مالية.

وفى ١٩ مارس، أعلنت الحركة رفضها الكامل لتدخل السفير الأمريكى فى الشئون النضالية للقوى الديمقراطية المصرية، ورفضت قبول أى تمويل خارجى لأنشطتها وأنها تعلن فى كل مؤتمراتها وبشفافية مطلقة مصروفاتها على كل أعضائها.

وفى ٣٠ مارس، أعلنت كفاية أن حديث الرئيس مبارك للفيجارو الفرنسية استند على معلومات مضللة، وطالبت الدولة بمواجهة تليفزيونية لعرض الحقائق ومطالب الشعب، جاء ذلك رداً على تصريح الرئيس مبارك الذى قال فيه بعد سؤاله عن حركة كفاية - بما يفيد- أنها حركة تسقط علينا من الخارج، ونحن نعرف تلك الحركات جيداً.

وفى ٣١ مارس، طالبت الحركة بالمطالب الآتية:

١- إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية.

٢- إطلاق حق كل القوى المدنية السلمية فى التنظيم وفى تشكيل الأحزاب والنقابات والهيئات والجمعيات بدون قيود.

٣- الاعتراف بحق التظاهر والإضراب والاعتصام السلمى.

٤- إطلاق حريات التعبير وتحرير أجهزة الإعلام.

٥- تشكيل جمعية تأسيسية وطنية تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد.

٦- تأسيس جمهورية برلمانية تفصل بحسم بين السلطات، وتحد من استبداد الحاكم.

٧- المطالبة بفترة انتقالية مناسبة قبل إجراء الانتخابات.

وفى ٩ أبريل، رفضت الحركة العمل الإرهابى الذى تم فى الأزهر، ودعت كل القوى السياسية المدنية للتضامن لإنجاز التحول الديمقراطى بشكل سلمى.

وفى الأول من مايو، أدانت الحركة بكل قوة أعمال الإرهاب الإجرامية ضد المواطنين والسائحين الأجانب، معتبرة إياها جرائم ضد مصر والإنسانية، وضد الإسلام وجميع الرسالات الدينية.

وفى نفس اليوم، ناشدت الحركة المواطنين الذين تعرضوا لانتهاك حقوقهم الدستورية فى التظاهر والتعبير عن الرأى والتقدم ببلاغات رسمية بما تعرضوا له إلى السلطات المختصة كل فى مجاله الجغرافى.

وفى ٧ مايو، نعت الحركة طارق مهدى غنام، وتمسكت بحق التظاهر وإجراء تحقيق محايد حول ملابسات استشهاده..

وفى ١١ مايو، أعلنت الحركة أنها إزاء الإمعان فى إهانة الشعب المصرى والاستخفاف بحركته ومطالبه فإنها تعلن:

- الرفض القاطع والحازم لمشاريع الإصلاح بالقطعة.

- تدعو الحركة المواطنين لمقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور، ومقاطعة مهزلة الانتخابات الرئاسية، وتهيب الحركة بكل الأحزاب والقوى الوطنية أن تنأى بنفسها عنها.

وفى ١٤ مايو، نددت الحركة بسلوك السلطات الهمجى باعتقالها طاقم قناة الجزيرة لإعاقته عن آداء عمله فى تغطية أعمال الجمعية العمومية التاريخية لنادى القضاة.

وفى ١٥ مايو، رفضت الحركة مزاعم الرئيس مبارك الذى قال أن «ما قامت به كفاية مدفوع الثمن» وأعلنت الحركة أنها ستلجأ للقضاء رداً على هذا التشوية وانها ستستمر فى نظالها.

وفى ١٨ مايو، رفضت الحركة التعديل للمادة «٧٦» ووصفته بأنه

تعديل معكوس يمهد للتوريث ويغل يد المحكمة الدستورية.

وفى الثانى من يونيو، اتهمت الحركة مبارك وصفوت الشريف وحبيب العادلى ونبيل العزبى مدير أمن القاهرة بالمسئولية عن قمع قوات الأمن لمظاهرات ومسيرات الحركة يوم الاستفتاء فى ٢٠٠٥/٥/٢٥ .

وفى ١٥ يونيو، وفى مؤتمر «كفاية» الأول بالإسكندرية بمقر الحزب الناصرى بالمنشية، أكد الحضور على الاستمرار فى ممارسة حقهم فى التعبير عن رأيهم، وتأييد مواقف أندية القضاة بالإسكندرية والقاهرة والتنديد بما حدث من اعتداءات يوم الاستفتاء، واختتم المؤتمر عمله بتشكيل لجنة عمل يومى للحركة بالإسكندرية.

وفى ١٥ يونيو، أدانت الحركة استمرار ممارسات النظام القمعية وتعرضه لبعض أعضاء الحركة.

وفى ١٨ يونيو، دعت للاحتشاد بنقابة المحامين ضد إرهاب النظام.

وفى ٢١ يونيو، أعلنت الحركة بخصوص «التحالف الوطنى من أجل الإصلاح» أن الحركة لم تبت فيه ولم يعرض على هيئات الحركة لاتخاذ قرار نهائى بشأنه، وإن كانت تشير لموقفها المبدئى المرحب بالتعامل الإيجابى مع كل دعوات تجميع الجهود السياسية لكل الفصائل الوطنية على أن تكون موجهة لإحداث تغيير حقيقى فى بنية السلطة الحاكمة.

وفى ٣٠ يونيو، دعت الحركة دعوة عامة لشعب مصر وكل القوى والتيارات السياسية والتنظيمات المهنية والعمالية إلى مظاهرة حركة كفاية بميدان عابدين فى ١٤ يوليو ٢٠٠٥ .

حركة الشارات البيضاء :

احتجاجاً على ما تعرضت له صحفيات مصريات من تحرشات، أطلقت ٣ سيدات حركة الشارات البيضاء منهن غادة شهبندر وهى مدرسة وعضوة فى حركة كفاية.

وقالت شهبندر لوكالة الأنباء الفرنسية «لقد بدأنا من خلال البريد الإلكترونى ورسائل الهواتف النقالة هذه الحملة الداعية لارتداء هذه الشارات للاحتجاج على ما تعرض له النساء من تحرشات يوم الاستفتاء، ولقد تلقينا دعماً هائلاً، لقد كانت فى البداية مبادرة شخصية، ولكننا نحاول أن نضع خطة منظمة للحفاظ على هذا الرقم.

وأكدت أن ٤٠٠٠ شريط أبيض تم إعداده بالفعل، وأن الإطلاق الرسمى للحملة سيكون الأول من يونيو أمام مبنى نقابة الصحفيين وسط القاهرة، حيث سيتجمع القائمون على الحملة فى نفس مكان الإعتداء على صحفيات خلال قيامهن بتغطية مظاهرات حركة كفاية احتجاجاً على الاستفتاء وقمع المتظاهرين المعارضين.

وأوضحت شهبندر عن مطلبهم بضرورة أن يكون هناك اعتذار رسمى من قيادة الحزب الوطنى والحاكم ووزارة الداخلية.

جمعية الأمهات المصريات :

فى الوقت الذى بدأت فيه النيابة المصرية تحقيقاً فى الاعتداء على الصحفيات المصريات والتحرش بهن من قبل من وصفتهم المعتدى عليهن بأنهم بلطجية استأجرهم الحزب الوطنى الحاكم، دعت جمعية غير معروفة تسمى «رابطة الأمهات المصريات» المصريين والمصريات لارتداء ملابس «سوداء» يوم الأربعاء الأول من يونيو ٢٠٠٥ احتجاجاً على هذه الاعتداءات.

وقالت الرابطة التى شددت أنها ليست تابعة لحركة كفاية المعارضة.

قررنا نحن الأمهات المصريات اللاتى يحلمن بمستقبل أفضل للوطن، وحياة أفضل لأولادنا، أن ندعوا الشعب المصرى كله يوم الأربعاء القادم إلى الخروج من منازلهم كالمعتاد، ولكن وهم يلبسون السواد، فى طريقهم مثل كل يوم إلى مصالحهم وأماكن عملهم أو قضاء حوائجهم اليومية.

وأضـافت أن كل مـواطن يسـتنكر مـا حـدث حـتى لو لم يكن ناشطاً سياسياً وأننا ندعوهم فقط لارتداء السواد، أما النشطاء فإننا ندعوهم فى كل محافظة إلى تنسيق التجمع السلمى الصامت أمام نقاباتهم أو فى حرم جامعاتهم أو فى الأماكن العامة التى يتفقون عليها، صامتين فى وجوم تام فى ملابسهم السوداء.

وحددت الرابطة مطلبها باستقالة وزير الداخلية وشددت على أنهم ليسوا من حركة كفاية ولا ينتمون لأى قوة سياسية شرعية أو محجوبة، لكن حين تدفع المرأة المصرية ثمن مشاركتها السياسية حرمة جسدها وعرضها، فإن كل أم مصرية بل مصر كلها ستخرج وهى ترتدى ملابس الحداد.

وقالت الأمهات المصريات: إن حركتهن ليست حركة سياسية، إنها صوت الأغلبية الصامتة من النساء ربات البيوت والعاملات، لكنهن يدركن اليوم أن وزارة الداخلية قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأن الصمت اليوم جريمة ولابد من وقفة دفاعاً عن أعراض المواطنات المصريات من بنات وسيدات فى أقسام الشرطة وفى الشارع وفى المظاهرات.

جدير بالذكر أن صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى نفى تورط حزبه فى هذه الأحداث، وقال النائب العام المصرى المستشار ماهر عبد الواحد: إنه يجرى التحقيق فيما تقدم للنيابة من بلاغات من هذه التجاوزات.

وكان المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير سليمان عواد قد اتهم وسائل الإعلام الأمريكية بـ «تضخيم الاعتداءات» ولكنه أدانها وقال إنها غير مقبولة، جاء هذا عقب تصريحات جورج بوش الرئيس الأمريكى التى انتقد فيها تعرض المتظاهرين للضرب.

التجمع الوطنى للتحول الديمقراطى :

نشأ هذا التجمع المعارض الأكبر بجانب حركة «كفاية» بعد إعلان عدد من السياسيين والمفكرين والأكاديميين عنه يوم ٤ يونيو، موجهين نداء لجميع القوى الوطنية للانضمام إليه من أجل تشكيل «جبهة وطنية» تتوافق حول رؤية استراتيجية للتغيير السياسى فى مصر تشمل وضع دستور جديد للبلاد لا يحصر عملية التغيير المنشود فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور.

وترجع أهميته إلى أنه:

١- يضم عدداً من الرموز والمسئولين السابقين والأساتذة والخبراء فى الاقتصاد والتعليم والدبلوماسية والإعلام والقانون، يقودهم الدكتور عزيز صدقى رئيس وزراء مصر الأسبق لـ ٨٠ عاماً.

٢- حدد التجمع دوره على عكس حركة كفاية التى اكتفت بالتظاهر فى «بلورة» الأفكار التى من شأنها إخراج مصر من حالة الجمود الراهنة ومواجهة «تحالف الفساد والاستبداد» الذى «يوصد باب الإصلاح».

٣- أطلق التجمع نداء لكافة القوى الوطنية المصرية للانضمام إليه، كما قرر تكليف «لجنة تنسيق» مكونة من عدد محدود من الرموز بالاتصال بممثلى كافة التيارات السياسية المصرية لاستطلاع رأيها حول أنسب السبل المتاحة لتشكيل أوسع جبهة وطنية ممكنة تكون قادرة على الاضطلاع بالمساهمة الفاعلة فى وضع رؤى استراتيجية للتحول الديمقراطى فى مصر وتمهد بعقد مؤتمرعام للقوى الوطنية والديمقراطية يتولى تشكيل هيئة تأسيسية ممثلة لجميع التيارات السياسية والفكرية الوطنية تكلف بوضع مشروع دستور جديد للبلاد.

وترددت أنباء عن إجراء اتصالات بين هذا التجمع وجماعة الإخوان للإنضمام إليه بشكل رسمى على عكس حركة كفاية التى تضم رموزاً

فقط من جماعة الإخوان، كما أن هذه الجبهة الجديدة - بعكس كفاية- لن تنزل إلى الشارع وفق تصريحات مؤسسيها، رغم أن د. عزيز صدقى قال فى مؤتمر تأسيس التجمع يوم ٢٠٠٥/٦/٤ إن نسبة الغاضبين فى الشارع المصرى ارتفعت فى العامين الأخيرين حتى وصلت إلى ٨٥٪، وإذا ارتفعت هذه النسبة، فلن يستطيع أى نظام الصمود أمامها، وهى فى تزايد مستمر.

بل إنه فى تصريح آخر قال :إن أحوال البلد تنذر بكارثة، ونحن «كأغلبية صامتة» لابد أن نتحرك ولا نترك فئة قليلة تتفرد بالسلطة، وأضاف أن ما وصلت إليه مصر هو بسبب الفساد والإسراف الحكومى غير المبرر، وإقامة الحفلات الصاخبة والشعب يعانى من البطالة والوضع الاقتصادى مهلهل، وأشار عزيز أن «مصر جمهورية والنظام الجمهورى لن يورث» وأن ضمانات الترشيح للرياسة التى وضعت بعد تعديل المادة ٧٦ وضعت حتى لا يرشح أحد نفسه إلا مرشح الحزب الوطنى.. نحن نطالب بوضع دستور جديد.. وهذا مطلبنا قبل انتخابات الرئاسة القادمة.

كما أضاف: وعلى مسئوليتى الشخصية أقول إن الذين يديرون مصر يتبعون سياسات الخارج مع أن مصلحة الشعب تحتم عليهم أخذ آرائه والعمل على مصالحه العليا، وقال إذا دعتنى الأمور لكى أخرج وأقود مظاهرة سلمية للمطالبة بالإصلاح سأفعلها ولكنها ليست الآلية الوحيدة لمواجهة السلطة لو لم يتم الاستماع إلينا.. وسنضغط على السلطة لكى نجبرها على الإنصياع لنا.

صحفيون من أجل التغيير:

نشأ هذا التجمع المعارض بعد اعتصام مجموعة من الصحفيين بمقر النقابة، احتجاجاً على الاعتداء على عدد من الصحفيات يوم الاستفتاء،

ثم تم الإعلان عنه يوم ٢٠٠٥/٦/٤ بعد إعلان ٣٠ صحفياً مصرياً فى اجتماع بمقر النقابة، عن تأسيس حركة جديدة تحمل اسم «صحفيون من أجل التغيير» كشكل من أشكال الاعتراض على سطوة السلطة، والأجهزة الأمنية على الحياة السياسية عموماً، وعلى الصحف القومية والمستقلة والحزبية، مما أدى إلى تشويه الحقائق وفقدان الصحف لمصداقيتها أمام القراء الذين يتهمونها بالتستر على الفساد.

وتعهد الصحفى «كارم يحيى» السكرتير العام للحركة بالعمل على ممارسة الضغط على السلطة لإطلاق حرية الصحافة وإنهاء تحكم أجهزة الأمن فى تراخيص الإصدار والتوزيع، وفى تعيين وتغيير القيادات الصحفية، وكذلك السعى الحثيث لإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر، مع التوصل لصيغة ديمقراطية لإدارة الصحف القومية، والمطالبة بوقف تدخل الأمن والحزب الحاكم وكافة مؤسسات الدولة فى شئون المؤسسات الصحفية المختلفة.

البيان التأسيسى للحركة :

يتوجه البيان بالتحية لقوى المجتمع المدنى والتجمعات المهنية والشعبية المطالبة بالتغيير، وفى مقدمتها حركتا استقلال القضاء والجامعات، ويؤكد أن إنجاز هذا التغيير وضمان نزاهة الانتخابات لا يتحقق إلا بصحافة حرة، ولذا فهم يتعهدون بالعمل معاً بالسبل المشروعة كافة من أجل:

١- إنهاء حالة الطوارئ، واحتكار السلطة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأى وإطلاق الحريات العامة.

٢- سرعة إصدار قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس فى قضايا النشر، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة، والتى أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضافة المزيد من الحصانة على

ذوى النفوذ ورموز الفساد.

٣- إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين، وإنهاء تحكم أجهزة الأمن فى تراخيص الإصدار والتوزيع، وفى تعيين وتغيير القيادات الصحفية.

٤- إعادة الاعتبار للقانون فى الصحف القومية، بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوز سن المعاش، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها والفصل بين الإدارة والتحرير وإعلان معايير النزاهة والكفاءة فى اختيار قيادات المؤسسات الصحفية، وذلك إلى حين التوصل لصيغة الديمقراطية لإدارة الصحف القومية.

٥- حصانة الصحفى ضد سيف السلطة ورأس المال وإغراءاتها، بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور، وإلغاء الخلط المتفشى بين التحرير والإعلان.

أدباء وفنانون من أجل التغيير:

يقول بيان الأدباء والفنانين: إنهم إدراكاً منهم لمسئولية الدور الطليعى للمثقف المصرى، وتضامناً مع الحركة الوطنية من أجل التغيير «كفاية» وحركة المجتمع من قضاة وأساتذة جامعة وصحفيين وجميع النقابات المهنية، يعلنون المبادئ التالية، بوصفها تعبيراً عن أشواق المجتمع المصرى للحرية والتغيير:

١- التأكيد على مبدأ الحرية، خاصة فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى والفكرى والبحث العلمى.

٢- إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

٣- التأكيد على حق المواطنين فى التظاهر السلمى والإضراب وجميع

أشكال التعبير عن الرأى.

٤- رفض التمديد أو التوريث.

٥- تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحديد فترة الرئاسة بدورتين.

٦- الفصل بين السلطات الثلاث، وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين.

٧- الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات.

٨- رفض جميع أشكال التدخل الأجنبى فى الشأن الوطنى.

٩- رفض التطبيع مع العدو الصهيونى.

ويعلنون أنهم سيعملون على تحقيق هذه المبادئ مع سائر القوى الوطنية بكل الوسائل السلمية.

محامون من أجل التغيير :

يتحدث البيان التأسيسى للحركة، أن تردى الأوضاع المعيشية والظروف السياسية الناتجة عن مناخ الفساد والقهر والاستبداد السياسى الذى تمارسه سلطة تابعة للأمريكان والصهاينة، هو الأمر الذى دفع المحامين لتأسيس تلك الحركة، التى تهدف لجمع صفوف المحامين الغيورين على مصلحة الوطن، وكجزء وثيق الصلة بجميع حركات التغيير الناهضة فى مصر.

لذلك يسعى المحامون الموقعن على البيان التأسيسى لضمان تحقيق ما يلى:

١- التداول السلمى للسلطة، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، مع تحديد فترة الرئاسة بما لا يزيد على دورتين.

٢- إعمال مبدأ الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات فى ظل سلطة قضائية مستقلة تماماً.

٣- رفض التجديد أو التمديد للرئيس حسنى مبارك، وكذلك توريث الحكم.

٤- إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة.

٥- إلغاء قانون التجمهر، وقانون النقابات المهنية، وتنقية جميع القوانين والتشريعات المصرية من أى نصوص تتعارض مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والعمل والنقابات العمالية.

٦- إطلاق حرية الرأى والتعبير، وتداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى جرائم النشر.

جماعة المهندسين الديمقراطيين :

بدأوا نشاطهم بعدد قليل من المهندسين والمهندسات منذ قرابة العامين، بلقاءات فى نادى النقابة للتشاور وتبادل الرأى حول ما آلت إليه أوضاع المهندسين من تردٍ على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، مع الغياب الكامل لنقابتهم بسبب وضعها تحت الحراسة القضائية لمدة تصل للعشر سنوات، مما أفقد المهندسين أهم سلاح للدفاع عن أنفسهم وحماية مصالحهم، وهو سلاح العمل الجماعى المنظم من خلال نقابتهم.

لقد أدرك هؤلاء أن دورهم ليس العمل نيابة عن جموع المهندسين المصريين، وإنما يسعى لاستنهاض وتجميع المهندسين للتصدى بشكل جماعى للدفاع عن نقابتهم واستعادتها أولاً من يد الحراسة، ثم وضع الأسس والقواعد لإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة تسفر عن وجود مجلس من المهندسين والمهندسات الغيورين على مهنتهم، والقادرين على التصدى للدفاع عن مصالحهم كقضية المعاشات الهزيلة وقضية البطالة بين المهندسين والمهندسات، وقضية توفير الرعاية الطبية لهم، وقضية

كادر المهندسين الضعيف، وقضية إلغاء القانون الذى كان السبب الرئيسى فى عدم إجراء الانتخابات طوال السنوات الماضية، وأخيراً قضية النقيب الوزير، حيث يمارس الوزير وظيفتين متناقضتين فى آن واحد، الخصم والحكم.

إن تجمع المهندسين الديمقراطيين حفز الكثيرين لاستعادة النقابة، يحيث قام نفر منهم برفع الدعوى القضائية لمطالبة الحارس القضائى بعقد الجمعية العمومية والدعوة لإجراء الانتخابات المعطلة، ثم المبادرة بإصدار نشرة المهندسين الديمقراطيين لعرض تصوراتهم عن مستقبل النقابة ومناقشة مشاكلهم الحالية. وهذه المجهودات سواء التى قام بها المهندسون الديمقراطيون أو من خلال تجمع مهندسين ضد الحراسة تعد بدايات على طريق استعادة النقابة المسلوبة وإجراء انتخابات ديمقراطية لاختيار مجلس نقابة يعبر عن جموع المهندسين ومصالحهم وفقاً لأسس وقواعد يضعها المهندسون بأنفسهم، وليس وفقاً لقوانين تضعها الحكومة لتحكم بها سيطرتها على النقابة، وتحرم جميع المهندسين من العمل المستقل الذى يرتقى بمهنتهم وبأوضاع أصحابها.

الحركات الشبابية

أولاً - حركة شباب من أجل التغيير :

هذه الحركة بدت وكأنها انشقاق مبكر عن حركة "كفاية"، إلا أن الذين يقفون وراءها يؤكدون أنهم ليسوا منشقين وإنما هم "الابن الأكبر" للحركة، فهم يقومون بما لا تستطيع كفاية القيام به من أنشطة، وأهم ما يطبع حركة من أجل التغيير شباب أن ربع أعضائها من الفتيات، وهى ترفض أن تسمى قائداً وتختار لجنة تنسيق خماسية، يتبدل أعضاؤها كل شهر، وهم الذين يتحركون ويحركون الوسط السياسى.

خالد عبد الحميد، أحد المنسقين الخمسة فى الحركة يقول: نحن أذرع "كفاية" وأقدامها. ونحن الذين نتولى تنظيم التظاهرات وتوزيع البيانات باسم "الشباب الذين يريدون التغيير" ومطالبنا هى مطالب كفاية : لا للتوريث ولا للتجديد، وفى الوقت نفسه لنا مطالب خاصة كشباب، مثل إلغاء حرس الجامعة، وإلغاء اللائحة ٧٩، وإيجاد إدارة ديمقراطية بين الطلاب والأساتذة ومطالب أخرى متصلة بتكافؤ الفرص فى التعليم المجانى الجيد والرعاية الصحية المتميزة والقضاء على البطالة.

ويؤكد خالد أنه تم الاتفاق بين أعضاء الحركة على ألا تهتم بالبيانات السياسية التى تتبناها الأحزاب، وأن تكون لغتها هى لغة الشارع ورجل الشارع العادى، ويشير إلى أن الحركة تضم ٦ لجان هى:

١- لجنة للعمل الجماهيرى: تهتم بالأنشطة فى الشارع السياسى.

٢- لجنة فنية: تهتم بالأدب والغناء وإقامة معارض الرسوم والكاريكاتير.

٣- لجنة تثقيفية: تهتم بعقد ندوات ومناقشة وضع التيارات السياسية.

٤- لجنة للمحافظات.

٥- لجنة إعلامية: تهتم بالصحف والصحافة الإلكترونية والنشر الإلكترونى لمتابعة جميع الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية فى مصر.

٦- لجنة الحريات: وتضم مجموعة من المحامين والصحفيين للدفاع عن أعضاء الحركة فى ضوء المخاطر التى سيواجهونها.

ثانياً - حركة بركان البطالة (إحباط) :

التعريف بالحركة:

هم مجموعة من الشباب المصرى - وكما يتحدثون عن أنفسهم - ضحايا الفساد والاحتكار والظلم الاجتماعى - أنهوا دراستهم ويريدون بعد طول صبر المشاركة فى بناء وطنهم كل حسب قدراته لا وفق حسبه ونسبه.

وهم يؤمنون أن لمصر دوراً ومكانة فى محيط الأمة العربية والإسلامية، وأن ضعف وتراجع هذا الدور يرجع لشيوع الفساد وانتشار المحسوبية والاحتكار بشتى أنواعه من احتكار السلطة والنفوذ إلى احتكار الحقيقة المطلقة وحتى احتكار المال والوظائف، فهم شباب يؤمنون بطاقاتهم وقدراتهم على تغيير الواقع المؤلم للشباب العاطل.

ويقولون إن عددهم يزداد كل يوم حتى تجاوز ثمانية ملايين، كما ازداد الفقر حتى أصبح يحيط بـ ٣٤ مليون مصرى، وهم يرون أن مشكلتى الفقر والبطالة ليستا سبب زيادة النسل كما يدعى الفاشلون، ولكن المشاكل تراكمت بسبب عقول جرداء تصدت للقيادة وفشلت.

فقضيتهم الأولى هى "العدل والمساواة" عدالة اجتماعية تعدل بين أصحاب القدرات والكفاءات فى الاستفادة من موارد الأمة والمساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات، فلا تمييز ولا عنصرية بسبب الدين أو الاعتقاد أو الفكر السياسى، فالعدالة والمساواة والحرية أساس تقدم الأمم.

شعار الحركة:

" العدالة والمساواة هما الضمان الوحيد للسلم الوطنى".

أهداف الحركة:

١- المطالبة بتوفير فرص عمل حقيقية للشباب العاطل على كل المستويات.

٢- مناهضة التميز والعنصرية فى شغل الوظائف الحكومية الأهلية.
٣- تشكيل هيئة قانونية للدفاع عن حقوق العاطلين وأسرهم.
٤- تبنى قضايا ومشاكل زملائنا العاطلين والمهددين بالتسريح من العمل.

- ولقد دعت الحركة الشعب المصرى للاستجابة لمطلب رابطة الأمهات المصريات بارتداء اللون الأسود فى الأول من يونيو للتعبير عن رفضهم لسياسة الدولة وحزبها الحاكم ممثلاً فى الشرطة والأمن المركزى والبلطجية من المأجورين .

الحملة الشعبية من أجل التغيير:

وتتكون من أبناء وبنات من الشعب المصرى - كما يعرِّفون أنفسهم - طامحون للمشاركة الفعلية فى حكم بلادهم، لكى يستعيد الشعب حقه فى اختيار حكامه ومحاسبتهم، وحقه فى حياة حرة وكريمة لجميع المواطنين، خالية من البطالة والفساد وتكميم للأفواه والتعذيب فى السجون وأقسام الشرطة، وهم يطالبون بالآتى:

١- تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، على ألا تتجاوز فترة رئاسته دورتين، مع تقليص صلاحياته لضمان الفصل بين السلطات.
٢- إلغاء حالة الطوارئ وجميع القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن جميع المعتقلين ومساجين الرأى .
٣- تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائى الكامل على جميع مراحل الانتخابات .

بيانات الحملة:

وقد أعلنت الحملة أنها كانت موضوعاً كحلقات المسلسل الأمنى

المتشدد منذ يوم إعلانها، حيث تدخل الأمن لمنع المؤتمر الصحفى الذى أرادت الحملة تنظيمه فى نقابة الصحفيين لتدشين بدايتها فى يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠٤ .

وفى بيانها فى ٢٩ يناير ٢٠٠٥، أعلنت الحملة أن أجهزة الأمن اعتقلت فى اليوم السابق ثلاثة زملاء أثناء تواجدهم بمعرض القاهرة الدولى للكتاب، بتهمة توزيع منشورات تحرض على عدم التجديد لمبارك، وعدم التوريث، والدعوة لتجمع احتجاجى يوم ٤ فبراير ٢٠٠٥ بمعرض الكتاب لكى تنادى بمطالبها - السالفة الذكر - التى وقع عليها ١١ من القوى السياسية المصرية و ١٥ من اللجان والمنظمات الشعبية المصرية وما يتجاوز الألفين من الشخصيات العامة وأساتذة الجامعة والصحفيين والكتاب والفنانين والنقابيين والمحامين والمهندسين والطلاب .

وفى ١٦ أبريل ٢٠٠٥، عقدت الحملة اجتماعها الدورى وتدارست خلاله الأحداث التى عززت قناعتهم بضرورة تغيير نظام الحكم فى مصر تغييرا جذرياً، كما رحبوا بوقفة المصريين الذين اجتمعوا بالاسكندرية الذين قرروا ألا يكونوا طرفاً فى لعبة الديمقراطية المزيفة، ولن يشاركوا إلا فى انتخابات حقيقية، كما أكدوا حتمية استقلال السلطة القضائية التى لا تكتمل سوى باستقلال السلطة التشريعية .

وفى بيانها يوم ٢٠ أبريل ٢٠٠٥، أعلنت أن أسيوط تحولت يوم ١٢ أبريل إلى ثكنة عسكرية لا لشئ إلا أن الحملة الشعبية من أجل التغيير (أسيوط) قررت القيام بمظاهرة رفعت شعارها ضد الطوارئ والتجديد أو التوريث، وأعلنت الحملة استمرارها من أجل التغيير رغم القبض على عدد من أعضائها .

ولقد ناقشت الحملة فى اجتماعها الأخير يوم السبت الموافق ٢٠٠٥/٧/٢، موقفها من التحالف العربى من أجل الإصلاح والتغيير الذى دعا إليه الإخوان المسلمون، وقررت الحملة أنها ليست طرفاً فى هذا التحالف .

جمعية المساواة لحقوق الإنسان " تحت التأسيس" :

تلاقت إرادة عدد من المهتمين بالعمل الأهلى فى بورسعيد على تأسيس جمعية باسم «جمعية المساواة لحقوق الإنسان» لتكون أول جمعية تعنى بحقوق الإنسان فى إقليم القناة وشرق الدلتا، واتخذ المؤسسون جميع الإجراءات اللازمة لشهر الجمعية، غير أنه ومنذ اللحظة الأولى - كما يقول بيانها الإعلامى - شرعت مديرية الشئون الاجتماعية ببورسعيد فى وضع العراقيل وإملاء طلبات على المؤسسين لم يرد لها نص فى قانون الجمعيات ولا لائحته التنفيذية، ووصل الأمر لحد الامتناع عن تسلم طلب قيد ملخص النظام الأساسى للجمعية ومرفقاته.

الأمر الذى حدا بمؤسس الجمعية إلى تسليم جميع أوراق التأسيس إلى المديرية بإنذار على يد محضر ليفاجأ المؤسسون بإخطار من الشئون الاجتماعية تبدى فيه اعتراضها على مقر الجمعية، بزعم عدم استقلاله وملاءمته لأنشطة الجمعية، وردت الجمعية بأن المكان ملائم وأن القانون لا يوجب أن يكون المقر منفصلا عما سواه، ولا يحق للجهة الإدارية أن تحل تقديرها محل تقدير مؤسس الجمعية .

ومع اقتراب مهلة الـ ٦٠ يوماً المحددة قانونا للبت فى شهر الجمعية، واستمراراً لنهجها فى حرمان المواطنين من حقهم المشروع، سارع مدير عام الشئون الاجتماعية بإصدار قراره الإدارى رقم ١ سنة ٢٠٠٤ برفض قيد ملخص النظام الأساسى لجمعية المساواة لحقوق الإنسان.

وإذ يستهجن مؤسسو الجمعية موقف الجهة الإدارية المخالف لأحكام ونصوص القانون، فإنهم يرون فيما وقع تجسيدا للهوة المتسعة بين الخطاب الديكورى لمؤسسات الدولة والممارسات الفعلية لجهات الإدارة فى مضمار حقوق الإنسان، ويؤكدون حقهم فى تكوين جمعيتهم عبر اللجوء إلى القضاء .

مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات :

وهى المسماة أيضا بحركة ٩ مارس، وولدت فى مايو ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأمريكى للعراق .

وبعد اجتماعات عدة لعدد من أساتذة الجامعات فى القاهرة وحلوان وعين شمس، وجد المؤسسون أنهم يستطيعون التأثير فى محيط عملهم، ولذلك رأى فريق منهم - حسب ما يؤكده الدكتور هانى الحسينى باسم الحركة - أن الحديث عن استقلال الجامعة يكون أكثر تأثيرا ومدخلا إلى التفاعل مع الأوضاع السياسية فى مصر والمنطقة .

والحركة ترى أنها مجموعة من المواطنين يتحملون العبء الأكبر، لأنهم قادة رأى ورؤية فى المجتمع، وعلى الرغم من نفى مؤسسيها وجود طابع سياسى لها، باعتبارها حركة جامعية مهنية لا تتعاطف مع أى من الأحزاب أو الحركات أو القوى السياسية على الساحة، ولا تشارك فى أعمال السياسة وتركز على الجامعات واستقلاليتها، فإن أغراضها السياسية واضحة .

ومن بين قادة الحركة الدكتور محمود عبد الفضيل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتورة رضوى عاشور من كلية الآداب جامعة عين شمس، والدكتور عاطف كشك من جامعة المنيا، والدكتور عمر السيافى من جامعة الاسكندرية، وعلى الرغم من عدم عقد مؤتمرات صحفية خاصة، إلا أن وسائل الإعلام تناولت تحركات أعضاء الحركة، مما كرس وجودها فى كل الجامعات وشجع ذلك رموزها ومؤسسها على عقد اجتماعات ومؤتمرات كان آخرها مؤتمر جامعة المنيا الذى رفض رئيس الجامعة إقامته داخلها، فانتقل الأساتذة إلى نادى أعضاء هيئة التدريس.

توصيات المؤتمر الأول:

عقد هذا المؤتمر مساء الخميس ١٩ مايو ٢٠٠٥ بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وقد اتسم جوه بالغضب من تكرار وقائع القبض على أساتذة الجامعات، وقد أقر المؤتمر التوصيات التالية:

التوصيات الخاصة بشئون أعضاء هيئة التدريس:

١- تحسين الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

٢- رفض سياسة ترقيع المرتبات المعمول بها الآن.

٣- التأكيد على ضرورة تفرغ أعضاء هيئة التدريس التام للعمل الجامعى والبحثى.

٤- تعديل المعاشات ومراعاة حالات الوفاة أو العجز قبل سن ٦٠ سنة.

٥- توحيد قواعد المكافآت فى الجامعات المصرية.

٦- تشكيل لجنة لدراسة جدول المرتبات والضوابط الخاصة بها.

٧- تشكيل لجنة من أعضاء هيئة التدريس لإعداد مشروع لعلاج أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع مكانتهم الاجتماعية.

التوصيات الخاصة باستقلال الجامعات:

١- أهمية احترام الحريات الأكاديمية والفكرية للجامعيين .

٢- تعديل قانون تنظيم الجامعات بما يكفل الاستقلال المالى والإدارى لكل جامعة دون وصاية من السلطة السياسية أو المجلس الأعلى للجامعات، مع خضوع الجامعات لرقابة الأجهزة الرقابية على المال العام.

٣- انتخاب القيادات الجامعية مع تشكيل لجنة لوضع مقترحات وضواب ذلك.

٤- مراعاة الشفافية فى القرارات الجامعية وميزانياتها .

٥- إعادة تشكيل الحرس الجامعى من أفراد تعينهم الجامعات،

ويتبعون لإدارتها كما تنص المادة (٣١٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

٦- وقف التدخلات الأمنية فى إدارة شئون الجامعة، على أن تتولى وزارة الداخلية مهامها خارج أسوار الجامعة .

٧- الإفراج الفورى عن جميع أعضاء هيئة التدريس المحتجزين فى قضايا الرأى بضمان وظائفهم.

٨- الإفراج الفورى عن جميع الطلاب المعتقلين حفاظاً على مستقبلهم.

٩- تشكيل وفد لمقابلة وزير العدل ووزير الداخلية والنائب العام لمعرفة موقف الزملاء والطلبة المعتقلين .

١٠- اتخاذ إجراءات لانتخاب مجالس إدارة النوادى التى لم يتبع الانتخاب فى تشكيلها .

١١- تأسيس لجنة الحريات العامة بالجامعات المصرية تتابع وتواجه كافة التجاوزات والاعتداءات على حريات الجامعيين .

التوصيات الخاصة بالشئون القومية:

١- إنشاء المؤتمر بالموقف المشرف لقضاة مصر .

٢- ودعا لعودة الأزهر لاستقلاله بانتخاب جميع قيادات وشجب إهانة علماء الازهر فى طنطا لمطالبتهم بالإصلاح .

٣- واستنكر تدنيس المصحف الشريف فى جوانتانامو، ودعا الأزهر ووزارة الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع توجيه خطاب اجتماع مع السفير الأمريكى .

٤- ودعا المؤتمر لمقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ .

٥- وطالب بالوقف الفورى لقانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات وإلغاء المحاكم الاستثنائية .

٦- أكد المؤتمر أن المواطن المصرى يتمتع بالنضج والوعى السياسى الكافى للحصول على جميع حقوقه السياسية .

حركة أوقفوا مبارك :

دعت نخبة من المعارضة المصرية لتأسيس حركة سياسية تتبنى نفس مطالب المعارضة المصرية فى الداخل، والمتمثلة فى مطالب حركة كفاية وتأسيس موقعها الاكترونى على شبكة الإنترنت، ليكون منبرا سياسيا لصوت المعارضة المصرية فى الداخل والخارج، تنصهر فيه وتتفاعل من خلاله الرؤى، وبعد مئات المقابلات مع كثير من النخب المصرية، كانت المحصلة هى التاكيد على:

١- عدم القبول بأى خداع يقدم عليه النظام، فهذا لا يفرز إصلاحاً دستورياً وقانونياً كاملاً وحقيقياً.

٢- لا يمكن الحديث عن الإصلاح فى ظل انعدام الحريات، وقانون الطوارئ.

٣- لا يمكن الحديث عن الإصلاح بدون إطلاق حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية تملك وسائل الإعلام، وحرية التظاهر والاعتصام.

٤- رفض سياسة الإقصاء والعزل السياسى لأى تيار سياسى.

- وبناءً على ذلك، فهم يرون أن الرئيس مبارك لم يعد مؤهلاً لقيادة عملية الإصلاح السياسى، لأنه المسئول الأول عن الحالة الراهنة، لذا فهم يطالبون باعتزاله العمل السياسى بانتهاء فترته الرئاسية فى أكتوبر ٢٠٠٥، ويرون أن تتشكل لجنة برئاسة السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية كل من رؤساء مجلس الدولة ومحكمة النقض لإعادة كتابة الدستور لصالح جمهورية برلمانية.

حركة مصريون بلا حدود :

والتى حددت أهدافها فى الآتى:

١- إعلام وتوعية وتحفيز الرأى العام المصرى بضرورة خلق مجتمع ديمقراطى، والدعوة لمحاسبة كل من استغل سلطاته، وانتهك حقوق الإنسان من قبل الرئيس مبارك وحكوماته.

٢- تشجيع التعددية الحزبية، وحرية تكوين الأحزاب، وإلغاء قانون الطوارئ، وتشجيع الانتخابات الحرة، وتجريم تزوير الانتخابات العامة والمحليات.

٣- متابعة وبحث ومراقبة أنشطة الرئيس مبارك ومسئولى حكومته ومؤسسات الدولة، للتأكد من عدم انتهاك المواثيق الدولية، واحترام حقوق الإنسان.

٤- إعلام وتوعية الرأى العام بممارسات نظام الرئيس مبارك ومباحث أمن الدولة.

٥- إعلام وتوعية الرأى العام فى الداخل والخارج، بأهمية النظام الديموقراطى والمجتمع المدنى فى إرساء قيم التسامح والسلام الاجتماعى.

أطفال من أجل التغيير :

شهد وسط القاهرة أغرب مظاهرة من نوعها، قام بها مائتا طفل، رفعوا شعارات طالبوا خلالها الرئيس مبارك بالإفراج الفورى عن آبائهم وإخوانهم المعتقلين، وقد حضر معهم أمهاتهم وأخواتهم واشتعل شارع رمسيس بهتافاتهم.

وتعد المظاهرة التى استمرت لمدة ساعة هى الأولى التى يقوم بها الأطفال، والثانية التى تشارك فيها نساء المعتقلين، وقد عادت الهتافات القديمة التى كان يطلقها أعضاء الجماعات الإسلامية فى مظاهرات

الجامعة ومنها "إسلامية..إسلامية".

التجمع الوطنى من أجل الإصلاح "على الإنترنت" :

التعريف بالتجمع:

يعرفون أنفسهم على أنهم مجموعة من شباب وفتيات مصر لا تدعو إلى جماعة جديدة أو حزب جديد، ولكنهم يدعون كل المصريين (أفراد - جماعات - أحزاب - المخلصين فى كل قطاعات الحكومة) إلى الالتقاء على مشروع واحد، هو كف الظالم عن ظلمه، وإزالة حكومة الفساد والاستبداد، فهم يريدون حكومة تسعى إلى:

١- تحرير البلاد من الهيمنة الأمريكية.

٢- إرساء مبادئ الحرية والعدل.

٣- القضاء على الفساد بكل ألوانه فى جميع المستويات.

وهم يؤكدون أنهم لا يعادون الرئيس لشخصه، ولكنهم يرفضون النظام القائم، والرئيس بالنسبة لهم ليس إلا رمزاً للنظام. فإذا هتفنا "لا لمبارك" فإننا نهتف "لا للنظام".

ومن أوائل اهتمامات الحركة :

١- نشر الوعى الخاص بثقافة التغيير بين المخلصين والأحرار من أبناء مصر (أحزاب - جماعات - تيارات فى الحكومة - أفراد مستقلين).

٢- تقديم المادة اللازمة لصناع الرأى العام حول قضية التغيير، بحيث تصبح ثقافة شعب.

مطالب التجمع:

أ- مطالب سياسية:

١- إنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة.

٢- إلغاء حالة الطوارئ وجميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات.

٣- تعديل دستورى فورى يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة، لمدة لا تزيد على مدتين، ويحد من الصلاحيات المطلقة للرئيس، ويحقق الفصل بين السلطات، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وتكوين الجمعيات، ويرفع الوصاية على النقابات.

٤- إجراء انتخابات برلمانية نزيهة تحت إشراف القضاء.

٥- محاسبة كل متورط فى قضايا الفساد.

ب - مطالب اقتصادية:

١- الحد من مشكلة البطالة.

٢- الحد من مشكلة الغلاء.

سياسات ومبادئ التجمع:

١- عدم المساومة على مشروع التغيير الاستراتيجى.

٢- رفض مشاريع التغيير من الخارج الأجنبى وعدم التعاون معها.

٣- تقديم مصلحة المشروع على مصالحنا الشخصية.

٤- تجنب الارتجال والاعتماد على قواعد البحث العلمى.

٥- اعتماد منهجية الكفاح اللاعنيف فى التغيير.

٦- التدرج فى الخطوات.

٧- عدم الجمود فى اختيار الوسائل والتكتيكات.

٨- طلب النصح والإرشاد والنزول على الحق أياً كان قائله.

٩- الانفتاح على الجماهير.

١٠- الانطلاق من القواسم المشتركة بين أبناء الوطن.

١١- رفض الانعزالية الحزبية والطائفية.

١٢- تشجيع ودعم المبادرات التى تخدم المشروع.

١٣- الدعوة للمشاركة فى المشروع وليس التجنيد.

١٤- عدم تجريح الأحزاب أو الجماعات أو الأشخاص.
١٥- عدم التعميم ورفض فكرة الثنائيات.
١٦- عدم الإقصاء أو الوصاية فى العاملين فى المشروع.

اللجنة الشعبية لحقوق المواطن بشمال سيناء :

وهى وسيلة ابتكرها حزب التجمع بشمال سيناء كإطار جبهوى منظم للعمل الجماهيرى لأعضاء الحزب والمواطنين غير المنتمين لأى حزب أو تيار سياسى أو نشطاء من تيارات أخرى.

والمشترك بين هؤلاء هو استعدادهم لأن يشاركوا الحزب معاركه لنيل حقوقهم، ليس فقط بتقديم شكاوى بل المشاركة فى حل المشاكل بشتى الطرق الجماهيرية، كالمظاهرات والمؤتمرات وتوزيع البيانات.. إلخ.

ومن الطبيعى أن تكون القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى صدارة عمل اللجنة، لأن انتهاكات حقوق المواطن تمتد تقريباً إلى كل مظاهر حياته اليومية من رغيف الخبز إلى السكن إلى التعليم والعلاج وخدمات المرافق الأساسية كالماء والكهرباء والنظافة وغيرها.

وعضويتها مفتوحة على حسب النشاط الذى يحدد المنتمين إليها، فكانت عضويتها من المواطنين الذين عانوا من الاعتقالات ومن مصادرة أراضيهم وهدم منازلهم.. إلخ.

ومن الممكن أن يظل المواطن عضواً بها بعد تحقيق مطالبه، ومن الممكن لعضو اللجنة أن ينضم للحزب إن أراد.

تطور عمل اللجنة :

اهتمت اللجنة بحكم انتمائها إلى سيناء، ليس فقط بحقوق الملكية لأهالى سيناء، بل أيضاً بحق الشعب الفلسطينى فى الحياة، فقد ولدت

اللجنة من مخاض صحوة العريش مع بدء انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠/٩/٢٨، وكانت أول مظاهرة تأييد ومناصرة فى مصر بالعريش يوم ٢٠٠٠/١٠/٥ وبعدها أصبحت المسيرات والمظاهرات شبه أسبوعية، حتى كان ميلاداً للجنة الشعبية لمناصرة انتفاضة الأقصى بالعريش، والتى مارست نشاطها بنقل وتلقى المعونات والضغط الشعبى السياسى بالمظاهرات والبيانات والمؤتمرات فى كل المناسبات الوطنية والقومية.

ثم طورت اللجنة الشعبية إلى اللجنة الشعبية لحقوق المواطن والتى أعلنت فى ٢٠٠٤/٢/٢٥ وحددت لها ٣ أهداف:

١- وقف الاعتراف بإسرائيل وكل ما يرتبط بذلك.

٢- حرية الوطن هى حرية المواطن بممارستها فى كل مكان وزمان وبكل طريق.

٣- حقوق المواطن الأساسية لا تباع ولا تشترى.

وأصدرت اللجنة فى حينها بياناً موجهاً لكل القوى الوطنية بعنوان "لا تعترفوا بإسرائيل" وفى ذكرى حرب العراق، أصدرت بيان (كيف نواجه أمريكا بمواطن مقهور) وآخر بعنوان (الأسعار والخصخصة هنا.. والحرب والاحتلال هناك).

وشاركت اللجنة فى إعداد أوراق عمل أمام المؤتمر الجماهيرى يوم ٩ أبريل الذى شاركت فيه كل القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى ويصدر عنها إعلان العريش.

وبعد تفجيرات طابا وحملة الاعتقالات والتنكيل بالمواطنين، حمَّلت اللجنة الرئيس مبارك المسئولية الأساسية عن اعتقالات سيناء، وانتهاكات حقوق الإنسان، مع ربطها بالترتيبات الأمنية بالمنطقة لصالح المشروع الصهيونى - الأمريكى بالمنطقة.

لجنة حماية الحقوق التأمينية :

كانت الحكومة المصرية قد اقترضت ١٧٥ مليار جنيه من أموال المعاشات من بنك الاستثمار القومى، بالإضافة إلى مبلغ ١٦ مليار جنيه هى خدمة الدين الداخلى، ولأنها عجزت عن سداد الدين، فقد اقترحت - على لسان د. مدحت حسنين عام ٢٠٠٣ - بمقايضة هذه الأموال بشركاتها الخاسرة.

وللتصدى لهذا، تم تأسيس لجنة حماية الحقوق التأمينية من عدد من المنتفعين والنشطاء والمحامين والصحفيين، وأعلنت فى بيانها التأسيسى اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والديمقراطية لحماية أموال التأمينات. واستهدفت اللجنة مشاركة جميع القوى الوطنية والنقابية والسياسية للتصدى للمشروع الحكومى، وقامت اللجنة بنشر دراسات علمية فى الصحف حول قضية التأمينات، كما شكلت لجنة قانونية قامت برفع دعاوى قضائية ضد الحكومة للمطالبة باسترداد الأموال التى استولت عليها، وعجزت عن سدادها بموجب توكيلات من المنتفعين، كما عقدت اللجنة مؤتمراً عاماً بنقابة الصحفيين وعدة مؤتمرات بالمحافظات، ونظمت لجاناً فرعية بالمحافظات لحماية الحقوق التأمينية.

ونجحت اللجنة من خلال حركتها المتصاعدة إعلامياً وجماهيرياً، فى وقف التقدم بمشروع قانون التأمينات الذى أعدته الحكومة.

ولكن نشر فى الصحف أن وزارة المالية تبحث حالياً تعديل نظام المعاشات واستبداله بنظام آخر يرفع مسئولية الدولة عن أموال التأمينات وعن أصحاب المعاشات، ويهدف لاستيلائها على مليارات من أموال التأمينات وإدماجها فى الموازنة العامة.

وبالتالى، فإن لجنة حماية الحقوق التأمينية ستعيد تحريك الدعاوى القضائية ضد وزارة المالية.

وأكد د. "شكرى عازر" المنسق العام للجنة على أن اللجنة لن تقف صامتة أمام أى عدوان على أموال التأمينات، أو على القانون الحالى أو على الأموال التى استولت عليها الحكومة وأرادت مرة أن تبادلها بشركات، والآن يريدون ضم الديون القديمة التى استولت عليها الحكومة، أى الـ ١٧٥ مليار جنيه إلى ميزانية الدولة.

الحركات المؤيدة للرئيس مبارك

أولاً - حركة "مش كفاية" :

وهى أول حركة مؤيدة للرئيس مبارك تظهر للعلن - ولكن بدون إعلان تأسيس رسمى - للرد والوقوف أمام الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حينما تحولت مناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس رقم ٧٧ يوم ٤ مايو ٢٠٠٥، وعيد العمال إلى مناسبة لإطلاق حملة رسمية شعبية من جانب وسائل الإعلام ومن قبل عمال مصريين تابعين لاتحاد العمال لإعادة ترشيح مبارك للرد على حركة "كفاية" مرددين عبارة "مش كفاية".

وقد ردد عمال مصريون ومن بعدهم مناصرون للحزب الوطنى فى مظاهرات مؤيدة أمام نقابة الصحفيين، شعارات حماسية يطالبون فيها مبارك بالاستمرار لفترة رئاسية أخرى، وركزوا على شعار "مش كفاية.. مش كفاية.. معاك ياريس للنهاية".

ثانياً - حركة الاستمرار من أجل الازدهار :

أعلن فى يونيو ٢٠٠٥، عن تأسيس أول حركة رسمية لتأييد ومناصرة الرئيس، طالبت فى أول بياناتها بضرورة استمرار الرئيس فى الحكم، وحذرت من عواقب وخيمة حالة تركه الحكم.

ومع أن الأمين العام لهذه الحركة هو رئيس حزب العدالة الاجتماعية "محمد عبد العال" الذى سبق اتهامه فى عدة قضايا بالنصب والاحتيال،

فقد لوحظ أن التجمع المؤيد الجديد للرئيس مبارك، يضم عدداً من الفنانين والرياضيين من المشاهير، فى خطوة تستهدف إسباغ نوع من الشهرة على الحركة لضمان تأييد المصريين لها.

كما تضم الحركة المصارع المصرى الشهير "كرم جابر" ونبيلة عبيد. وشهد مؤتمر التأسيس حضور عدد آخر من الفنانين مثل إبراهيم خان وأحمد عبد الوارث ويوسف داوود، والذين ألقوا كلمات أكدوا فيها تأييدهم لبقاء الرئيس مبارك.

وقد عَّرف البيان التأسيسى الحركة بأنها "حركة وطنية من أجل الازدهار" تضم رموز المجتمع المصرى من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والمستقلين وجميع القوى الوطنية الشريفة، وأول أهدافها "كشف المغرضين والمضللين والخونة الذين يعملون لحساب القوى الخارجية التى تستهدف أمن الوطن واستقراره".

وناشد البيان الرئيس مبارك بالاستمرار والترشح لولاية جديدة.

وقد نشرت صحف مستقلة مصرية أنباء عن أن "صفوت الشريف" هو صاحب فكرة تكوين الحركة لمواجهة النفوذ المتزايد لحركة كفاية، إلا أنه نفى ذلك.

ثالثاً - جماعة مبارك الشعبية الوطنية :

فى محاولة للحد من نشاط حركة "كفاية" وتغلغلها فى المحافظات المصرية، أسست قبيلة العيادية، إحدى القبائل البدوية بمحافظة الإسماعيلية الساحلية، جماعة سياسية أطلقت عليها اسم "جماعة مبارك الشعبية الوطنية" وعقدت الجماعة عشرات الندوات والمؤتمرات المؤيدة للرئيس مبارك فى محافظة الإسماعيلية والمحافظات المجاورة بطبع آلاف من الصور واللافتات لتأييد الرئيس بمساعدة مسئولين محليين.

ويقول الشيخ سويلم حمادة شحاته مؤسس الجماعة ورئيسها :

"الجماعة أصبح لها شعار فى عشر محافظات حتى الآن، وانضم إليها الآلاف، ونطوف حالياً كل محافظات مصر لفتح المقار الجديدة، ودعوة المواطنين للانضمام للجماعة".

الحركات الاجتماعية خارج مصر

أولاً - جمعية مصر الديمقراطية :

ظهرت هذه الحركة فى لندن، وأصدرت حتى الآن قرابة ١٠ بيانات، كلها تطالب بالإصلاح والديمقراطية، وتخاطب المصريين بعبارة "أختى المواطنة.. أخى المواطن" وترفع شعار "عاشت بلادى حرة.. مستقلة" وتؤكد أنها تصدر بياناتها من لندن.

وحددت هذه الحركة مطالبها فى تعديل الدستور بما يحقق إقامة نظام برلمانى حر، ويضمن انتخابات حقيقية لمنصب رئيس الجمهورية، وتحديد صلاحياته غير المحدودة، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وإلغاء كافة المحاكم والقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب وحريته فى اختيار ممثليه فى مجالس الشعب والشورى والمحليات، تحت إشراف قضائى كامل، ومحاسبة المسئولين عن البطالة والفساد.

ثانياً - أبناء مصر فى الولايات المتحدة :

وهم يقولون إنهم يتابعون بثقة وأمل التطورات السياسية الأخيرة فى مصر، وبالرغم من تفاؤلهم وتأييدهم لهذه الصحوة، فهم ينظرون بقلق إلى المحاولات التى يقوم بها النظام الحاكم، لوضع العقبات أمام الشعب المصرى، بوضع شروط تعجيزية أمام من يرغبون فى ترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهورية، وحظر التظاهر والتجمعات السلمية والعزل السياسى لبعض التيارات،وتقييد حرية تشكيل الأحزاب، واحتكار وسائل الإعلام

لخدمة الحزب الحاكم، وفى ضوء هذا فهم يتقدمون بعدة مطالب:

بيان النقاط العشر:

١- إلغاء قانون الطوارئ وغيره من القوانين الاستثنائية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية.

٢- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، والتخلى عن الشروط التعجيزية التى تحد من فرص المنافسة فى انتخابات الرئاسة، واستكمال الإصلاحات الدستورية.

٣- إعادة فتح باب التسجيل للناخبين للمشاركة فى الانتخابات الرئاسية، وإتاحة الفرصة لملايين المصريين خارج مصر للمشاركة فى الانتخابات.

٤- فتح أجهزة الإعلام أمام مرشحى الرئاسة جميعاً.

٥- الاستجابة لمئات من القضاة الشرفاء فى مصر بالإشراف الكامل على الانتخابات الرئاسية.

٦- السماح لمراقبين دوليين مستقلين بمراقبة عملية الانتخابات لضمان نزاهتها.

٧- البدء فى التحضير لفترة انتقالية، لوضع نظام سياسى تأسيسى جديد وإتاحة الفرصة لتنظيمات الشعب للتعبير عن آمال الشعب المصرى.

٨- دعوة الشخصيات الوطنية المستقلة لخوض غمار الحراك السياسى الحالى.

٩- دعوة قوى الجيش والشرطة المصرية إلى عدم الانجراف نحو قمع المواطن المصرى، أو التحيز للنظام الحاكم، فحيادهما هما الضامن للتغيير السياسى السلمى فى مصر.

١٠- دعوة القوى الدولية المهتمة بمصر، أن تتفهم حاجة الشعب

المصرى للتغيير، والانتقال السلمى من الاستبداد للديمقراطية.

ثالثاً- جبهة إنقاذ مصر: .

تأسست هذه الحركة فى لندن فى أبريل ٢٠٠٥، من مجموعة صغيرة من المصريين الذين يعيشون فى لندن، منهم أسامة رشدى (متحدث باسم الجماعة الإسلامية) وأحمد صابر (رجل أعمال) وأشرف السعد (صاحب شركة توظيف أموال).

ميثاق الجبهة:

ويتكون من عدة أركان هى:

أ- الركن الأول .. التغيير:

وتقع تحته البنود الآتية:

١- لا مزيد من الحلول الوسط وإضاعة الوقت.

٢- بداية جديدة.

٣- الحق للشعب وحده ولا يستجديه من أحد.

٤- حركتنا سلمية ومطالبة بالمكاشفة والمواجهة.

ب- الركن الثانى .. العدالة:

وتقع تحته البنود الآتية: .

١- لا أحد فوق القانون.

٢- لا أحد أكبر من المحاسبة والمساءلة.

٣- المساواة.

٤- حقوق الإنسان المصرى منحة من الله، وليست فضلاً أو عطية من النظام الحاكم أو غيره.

ج - الركن الثالث .. الانتماء :

و تقع تحته البنود التالية:

١- لا للتدخل الأجنبى - محلية ووطنية التغيير والإصلاح.

٢- لا وقت لنزاع الأيديولوجيات والأحزاب.

د- الركن الرابع .. البناء :

وتقع تحته تلك البنود:

١- الأولويات أولاً. ٢- مصر أولى بأبنائها.

مبادئ الجبهة:

١- حق وحرية الاختيار حق لكل إنسان.

٢- العدل هو الحل.

٣- فلنخلق الأمل ونصر عليه، فهو خير من الصبر على الذل.

٤- العبد لا يحرر العبد والحر لا يرضى بذل العبودية.

٥- السلمية فى الحركة أجدى وأجلب للنتائج.

٦- لا نتحدث بالنيابة عن الناس ولندعهم يتحدثون عن أنفسهم.

٧- لا ننتمى إلى حزب ولا ننطق باسم أحد منهم.

٨- نحن لسنا مجموعة سياسية فقط بل ثقافية.

٩- لا نرفع شعاراً دينياً وإن كنا نمارس روح الدين وتعاليمه السمحة.

١٠- نلتمس مشروعيتنا من الشعب أو حكومة ينتخبها الشعب.

١١- لا نقدس الأشخاص ولكننا نفهم الواقع.

١٢- لا تغنى الحملة عن سائر الحركات الإصلاحية ومشاريعها.

أهداف الجبهة :

١- تغيير الوضع المزرى الحالى.

٢- خلق الأمل ومحاربة الخوف واليأس بين أبناء وبنات شعبنا المصرى.

٣- تحريك جموع الناس نحو هدف واضح واحد.

٤- توحيد المصريين من مختلف أنماط الحياة والأفكار والأفهام والأيديولوجيات والمستويات.

٥- خلق وعى سياسى.

٦- خلق جو مقاومة قائم على أسس سلمية مدنية.

٧- فضح النظام الحاكم وكشف وحشيته وديكتاتوريته وظلمه وتحديه.

٨- التجهيز لانتخابات ٢٠٠٥، وقطع الطريق على كل من يحاول خطف الرئاسة المصرية سواء أكان النظام الحاكم أم القوى الأمريكية المتغطرسة.

٩- خلق ثقافة جديدة يشيع فيها التعددية والتنوع والأمل والإيجابية والاحتواء وقبول الآخرين والوطنية المسئولة والبناءة.

١٠- تحدى أى قوة استعمارية تسيطر على قراراتنا.

١١- تكوين نواة نحو خلق أول رأى عام مصرى شعبى يستطيع أن يحمى الديمقراطية ويمارس المحاسبة ويحافظ على استقلاله.

١٢- توطيد القيم الأخلاقية فى المجتمع والتى ستؤدى إلى الاستقرار والتطور ومستقبل أفضل.

إذاعة الإنقاذ :

بعد موافقة لندن على إنشاء إذاعة الإنقاذ بدأت البث التجريبى لها

فى الخارج على القمر الصناعى هوت بيرد.

وقال الإسلامى المصرى أسامة رشدى المتحدث الإعلامى باسم تنظيم "الجماعة الإسلامية" فى مصر فى الخارج: إن إرسال الإذاعة الجديدة سيكون على مدار الـ ٢٤ ساعة، بينها ٣ ساعات مساء كل يوم ستخصص للبث الحى المباشر.

وكشف العضو التنفيذى للجبهة د. أحمد صابر أن الإذاعة سيكون أسمها "إنقاذ"، وقال إنه تم تأجير ست ساعات يومياً لممثلين عن حزب الغد الذى يقوده النائب المصرى أيمن نور.

الفاعليات الاجتماعية الأخرى

العمال:

شهدت مصر فى الفترة الأخيرة، العديد من الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات فى مؤسسات مختلفة نذكر منها:

أولاً- عمال مصنع غزل قليوب:

وهم ٤٠٠ عامل فى مصنع غزل قليوب، التابع لشركة إسكو للغزل والنسيج، الذين أعلنوا الإضراب فى ١٣ فبراير الماضى احتجاجاً على بيع مصنعهم، ورفضاً للعمل فى ظل استغلال القطاع الخاص، مطالبين بالعودة إلى شركتهم الأم (إسكو) بالإضافة إلى المطالبة بالحصول على أجورهم كاملة عن شهرى مارس وأبريل.

ولم يتلق العمال على مدار شهور من الإضراب والاعتصام فى ظروف سيئة داخل المصنع سوى التجاهل التام من جميع المسئولين سواء إدارة الشركة أو إدارة المصنع الذى أصبحت تابعة للمشترى الذى اشترى المصنع (هاشم الدوغرى) أو حتى مكتب العمل الذى أخذ يماطل ويدفعهم لقبول شروط المستثمر والعمل معه، حتى النقابة العامة والاتحاد العام

تجاهلهم، مما دفعهم إلى الاعتصام فى مبنى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ونفذوا تظاهرة أمام مبنى إدارة الشركة فى بهتيم بشبرا الخيمة، مطالبين بأجورهم المتأخرة وحل مشكلتهم.

هذا ويكمل العمال إضرابهم وسط حالة من الحصار الأمنى الذى منع تواصل العمال مع أى من المتضامنين معهم أو الصحفيين الذين كانوا يتابعون حركتهم، بل إن الأمن حاول منع دخول المأكولات إليهم، مما دفع ١١ عاملاً إلى الإضراب عن الطعام ،محملين الأمن المسئولية عن حياتهم ثم انضم إليهم ٥ عمال آخرين فى اليوم التالى.

ثانياً - عمال شركة أورا مصر:

أكثر من ٧ شهور هى عمر اعتصام عمال شركة أورا مصر بالعاشر من رمضان، حيث خرج علينا رجل الأعمال "أحمد عبد العظيم لقمة" بقرار فصل أكثر من ٨٠ عاملاً من إحدى شركاته "الشركة المصرية الإسبانية لمنتجات الإسبستوس أورا مصر" تنفيذاً - كما يدعى - لقرار مجلس الوزراء فى ٢٠٠٤/١١/٩ وقرار وزير التجارة الخارجية والصناعة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١١

وكان العمال قد اعتصموا فى ٢٠ نوفمبر الماضى احتجاجاً على سقوط عدد من زملائهم قتلى أو مرضى نتيجة للعمل فى مادة الإسبستوس المحرمة دولياً، وعندما أحرج اعتصام العمال الجميع، صدرت القرارات الوزارية يوم ٢٣ ديسمبر الماضى التى تؤكد وقف تصنيع أو إنتاج أو استخدام أى منتجات من مادة الإسبستوس وهى القرارات التى لعب بها "لقمة" واستخدمها لفصل العمال المعتصمين.

ثالثاً - أزمة الطيران فى مطار القاهرة:

بدأ ضباط المراقبة الجوية احتجاجهم للضغط على المسئولين بوزارة

الطيـران المدنى لتلبيـة طلبـاتهم بزيادة رواتبـهم وتحسـين أوضـاعـهم الوظيفية.

أدى هذا لتـأخـر إقـلاع ٢٠ طائرة من بينهـا ٨ رحـلات داخليـة، وأدى ذلك لحدوث تجمهر للركاب فى صـالات الترانزيت، احتجاجاً على تـأخر رحلاتهم واضطر ١٠ لإلغاء سفرهم.

وبدأ المسئولون فى وزارة الطيران المدنى فى عقد اجتماع مع المراقبين لبحث طلباتهم، وقـالت مصـادر فى رابطة المراقبين الجويين أنهم يسعـون حالياً لرفع الجزاءات التى وقعت على ٨ من رجال المراقبة الجوية بسبب تباطؤهم فى العمل.

اللجنة التنسيقية لحقوق الحريات النقابية والعمالية:

عقد المؤتمر الثانى السنوى للجنة تحت شعار "العمال والتغيير" والذى أكد على عدة نقاط:

١- العـمـال يقـفـون فى مـقـدمـة القوى الداعـيـة للتـغـييـر، وأن النظم السياسية القائمة لم تعد جديرة بالاستمرار.

٢- النظام الحاكم أصبح هشاً عاجزاً عن إجراء أى إصلاحات، وغير راغب فيها، واشتدت حاجته لزيادة القمع لتبنيه سياسات تضر بحقوق الطبقات الشعبية.

٣- كذلك المعارضة السياسية أشد ضعفاً، أى أن الأزمة المجتمعية أصبحت شاملة تبحث عن حل جذرى.

٤- لابد أن تكون القيادة الجديدة ذات طابع عمالى.

٥- التـغـييـر أصبح ضـرورة لا مـفـر منهـا، وتوسيع القـوى المطالبـة بالتغيير وتمتين الروابط بينها وخلق جذورها فى الأوساط الشعبية أصبح أكثر إلحاحاً مما مضى.

٦- يعلن المجـتـمعون أنهم بصدد تشكيل (الهيئـة التـأسيسيـة لمؤتمر

عمال مصر) ببلورة قيادة عمالية جديدة خارج النقابات الرسمية المفلسة.

٧- يحيى العمال المجتمعون إصدار الحركات المطالبة بالتغيير رغم همجية النظام الحاكم.

٨- ويحيون كذلك موقف قضاء مصر وهيئات تدريس الجامعات.

٩- ويطرح المجتمعون على الرأى العام تصورهم للتغيير من خلال:

أ - أى تطور للمجتمع يكون بفعل قواه الداخلية، فالتغيير لا يفرض من الخارج.

ب - الديمقراطية لا تمنح ولا تستجدى، ولكنها تستخلص عبر كفاح طويل من الجماهير.

ج- الديمقراطية هى بالأساس ديمقراطية المشاركة التى تتسع لانتخابات المجالس المحلية الشعبية، ومنحها سلطة الاستجواب ومحاسبة وعزل المسئولين وانتخاب شاغلى المناصب الكبرى.

د - لابد من النضال من أجل المطالب الاجتماعية للعمال والكادحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب.

الفلاحون :

تعرض الفلاحون من المنتفعين بأراضى الإصلاح الزراعى فى السنوات الأخيرة، لحملة شرسة لانتزاع أرضهم منهم، وشملت هذه الحملة الكثير من القرى والمواقع الفلاحية، سواء فى الوجه البحرى أو فى الصعيد، مثل عزبة البيضاء الشرقية والإبعادية والبشواى بالفيوم وعزبة بازيد ببنى سويف والروضة بالدقهلية الذين يعيشون فى ظروف غير محتملة من صور المعاناة من بطش وبلطجة لمن يدعون ملكية هذه الأراضى وتساندهم قوات البوليس وأجهزته القمعية.

وعلى أرض قرية كمشيش، وفى ذكرى استشهاد مناضلها صلاح حسن، تم إعلان قيام:

الجبهة الديمقراطية لمساندة الفلاحين:

كقوة دعم للحركة الفلاحية، وإضافة لاتحاد الفلاحين، وليس كحركة موازية له، وكتنسيق بين التوجهات والتشكيلات الخاصة بالعمل الفلاحى فى الأحزاب والهيئات والمنظمات الديمقراطية واليسارية، وليس كحلول محلها.

وهى تناضل من أجل حقوق الحركة الفلاحية من محاولات كبار الملاك والإقطاعيين الجدد، والأجهزة الأمنية والإدارية للعدوان عليها والبطش بها.

وكانت أولى الخطوات العملية فى سبيل قيام هذه الجبهة، هى تشكيل لجنة من شيوخ المحامين وشبابهم لتولى مهام المسائل القانونية والقضائية، وكانت أول انتصارات هذه اللجنة هو صدور حكم قضائى ببراءة فلاحى قرية "سراندو" من اتهامات جنائية حاول إلصاقها بهم بعض الإقطاعيين وأذنابهم.

.. وهكذا تتحدث هذه الجبهة عن نفسها.

محتويات الكتاب

صدر من سلسلة «كتاب الحرية»

١- هذا هو الإسلام

لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى

٢- ٧٢ شهراً مع عبدالناصر

للأستاذ فتحى رضوان

٣- الطب والجنس

للأستاذ الدكتور مدحت عزيز

٤- الدولة والحكم فى الإسلام

للأستاذ الدكتور حسين فوزى النجار

٥- أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن

للأستاذ عبدالمغنى سعيد

٦- مصر وقضايا الاغتيالات السياسية

للأستاذ الدكتور محمود متولى

٧- الطب النفسى

للأستاذ الدكتور عادل صادق

٨- أزمة الشباب وهموم مصرية

للأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد

٩- المسيحية والإسلام على أرض مصر

للأستاذ الدكتور وليم سليمان قلادة

١٠- الإرهاب والعنف السياسى

للواء دكتور أحمد جلال عزالدين

١١- كنت نائباً لرئيس المخابرات

للأستاذ عبدالفتاح أبوالفضل

١٢- مصر من يريدها بسوء

للأستاذ محمد جبريل

١٣- فى الاقتصاد الإسلامى

للأستاذ الدكتور راشد البراوى

١٤- المشكلات النفسية للطفل وطرق علاجها

للأستاذ الدكتور ملاك جرجس

١٥- الشيعة - المهدى - الدروز (تاريخ ووثائق)

للأستاذ الدكتور عبدالمنعم النمر

١٦- ثورة الابن (أسرار ووثائق قضية ثورة مصر)

للأستاذ مصطفى بكرى

١٧- مشوارى مع عبدالناصر

(مذكرات د. منصور فايق، الطبيب الخاص للرئيس عبدالناصر)

١٨- تنظيم الجهاد.. هل هو البديل الإسلامى فى مصر؟

للأستاذة الدكتورة نعمة الله جنينة

١٩- فى بيتنا مريض نفسى

للأستاذ الدكتور عادل صادق

٢٠- عبدالناصر.. والمخابرات البريطانية

للأستاذ محمد شكرى حافظ

٢١- سنوات الغضب (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)

للأستاذ صبرى أبوالمجد

٢٢- إيران بين التاج والعمامة

للأستاذ أحمد مهابة

٢٣- البنوك الإسلامية

للأستاذ الدكتور محسن الخضيرى

٢٤- الصوم المقبول

للأستاذ عطية عبدالرحيم عطية

٢٥- مذكرات حكمت فهمى

إعداد: الأستاذ حسين عيد

٢٦- اعترافات قادة حرب يونيو

للأستاذ سليمان مظهر

٢٧- المراهقات.. والطب النفسى

للأستاذ الدكتور يسرى عبدالمحسن

٢٨- خفايا حصار السويس

للأستاذ حسين العشى

٢٩- منظومة العقل البشرى

للأستاذ رمزى الغنيمى

٣٠- معنى الحب

للأستاذ الدكتور عادل صادق

٣١- يوميات حرب أكتوبر

للمشير محمد عبدالغنى الجمسى

٣٢- القضية هى الإنسان

للأستاذ الدكتور يحيى الجمل

٣٣- روعة الزواج (الجزء الأول)

للأستاذ الدكتور عادل صادق

٣٤- من لوكيربى إلى طرابلس

للأستاذ الدكتور محمد إسماعيل على

٣٥- السلام السرى من عبدالناصر إلى عرفات

للأستاذ على منير

٣٦- روعة الزواج (الجزء الثانى)

للأستاذ الدكتور عادل صادق

٣٧- مصر والسودان.. بين الوئام والخصام

للأستاذ عبدالفتاح أبو الفضل

٣٨- الإنفاق العسكرى العربى «ترشيده كمدخل للتنمية»

للأستاذ الدكتور محمود أبو سديرة

٣٩- حرب السلام

للسفير صلاح عابدين

٤٠- الملف السرى لحرب أكتوبر

للكاتب الصحفى الأستاذ محمد جبر

٤١- الزواج العرفى

للأستاذة فاطمة مصطفى

٤٢- اليهود فى المغرب

للأستاذ ماهر سمك

٤٣- الحرية فى القرآن

للأستاذ محمد عبدالواحد حجازى

٤٤- الأحزاب السياسية المصرية

للأستاذ الدكتور محمد رجب

٤٥ - وليمة للإرهاب الديني

للأستاذ حلمي النمنم

٤٦ - يوميات صحفى مشاغب

للأستاذ الدكتور أيمن نور

٤٧ - فلسطين العربية فى التاريخ

للأستاذ سليمان مظهر

٤٨ - سوزان مبارك.. صانعة النهضة الجديدة للمرأة المصرية

للأستاذة لوسى يعقوب

٤٩ - جمال مبارك.. تجديد الليبرالية الوطنية

للأستاذ الدكتور جهاد عودة

٥٠ - الشرق الأوسط الكبير

للأستاذ عاطف الغمرى

٥١ - أكراد العراق - الطموح بين الممكن والمستحيل

للأستاذ رجائى فايد

٥٢ - الإصلاحيون الجدد.. تطوير نظام مبارك السياسى

للأستاذ الدكتور جهاد عودة

بنقرب البعيد
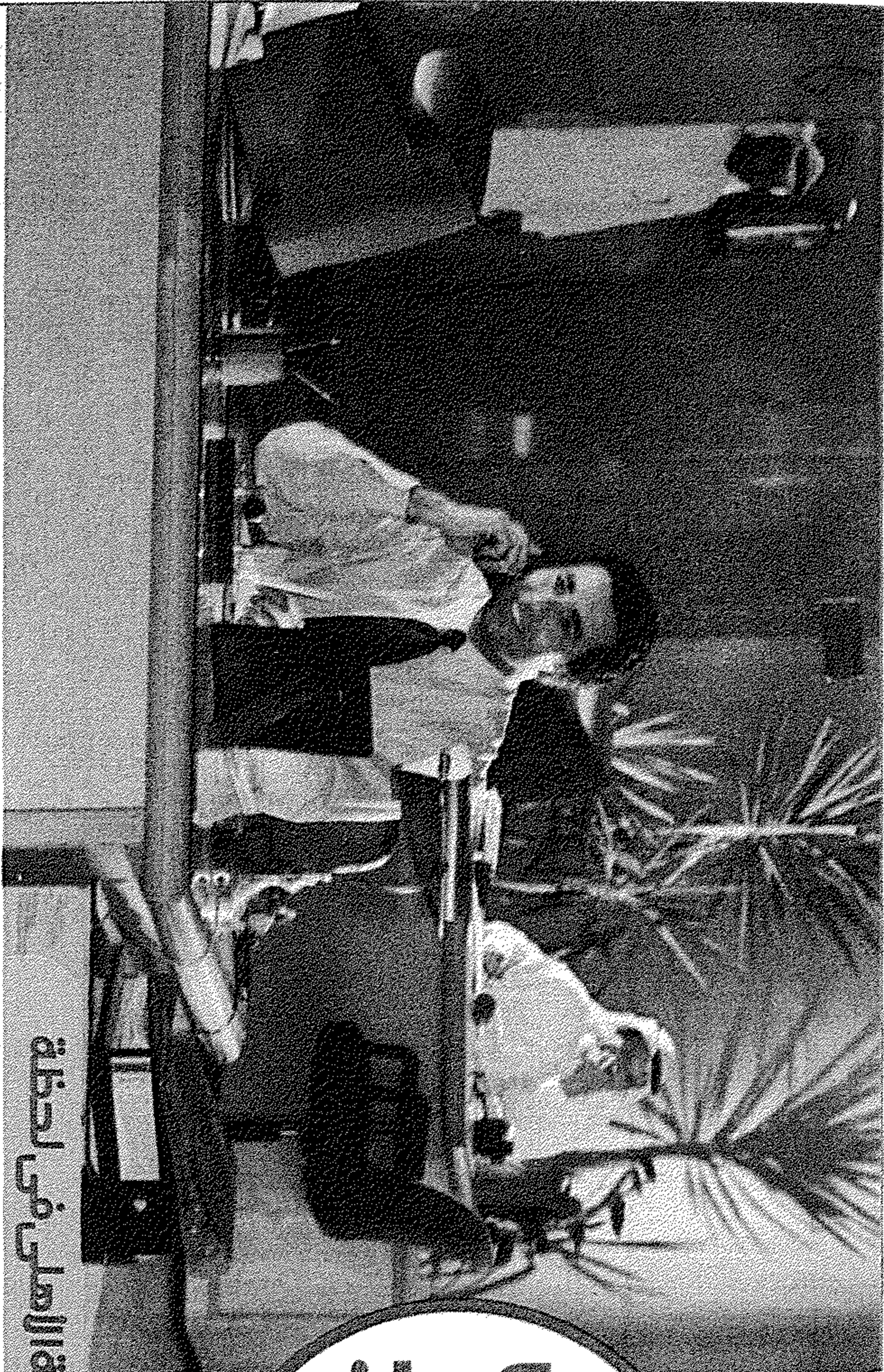
بطاقة الأهلي في لحظة

- تحويل فوري للأموال في أمان وسهولة وبأقل عمولة في مصر.
- إمكانية التحويل حتى مبلغ ١٠٠٠٠ دولار يوميا.
- يستطيع حامل البطاقة الصرف بالدولار من خلال فروع البنك الأهلي المصري المعلن عنها.
- يستطيع حامل البطاقة الصرف نقدا من أى ماكينة ATM حول العالم.
- يستطيع حامل البطاقة التسوق بها فى أى مكان فى العالم.
- تصدر البطاقة بدون اية اجراءات ائتمانية.
- الاتصال بخدمة الأهلي فون ٥٧٦٠٧٧٧ .

الخدمة متاحة حاليا بدولة الإمارات (جميع فروع مؤسسة الفردان للصرافة) ت: ٠٠٩٦٧٦٢٢٣٣٣١ ودولة الكويت (جميع فروع مؤسسة المزيني للصرافة) ت: ٠٠٩٦٥٢٤٦١١٥٣

وتتوالى دول العالم تباعا

البنك الأهلي المصري

الأقرب إليك

www.nbe.com.eg
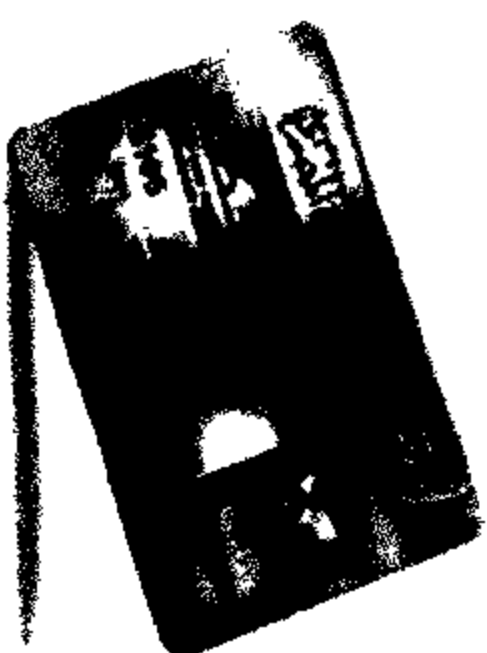
دعنا نشاركك الحلم ونجعله حقيقة
وثيقة الحماية والاستثمار
مع الاشتراك فى الأرباح

مصر للتأمين
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١ / ٢٠٠٠

- تستحق الوثيقة فى سن ٤٥ أو ٥٠ او ٥٥ او ٦٠ أو ٦٥ سنة.
- يصرف مبلغ التأمين بالإضافة إلى الأرباح فى نهاية مدة الوثيقة.
- يصرف مبلغ التأمين + ما يخص الوثيقة من ارباح فى حالة الوفاة الطبيعية.
- يصرف ضعف مبلغ التأمين + ما يخص الوثيقة من أرباح علي مبلغ التأمين الأصلي في حالة الوفاة بحادث (لا قدر الله).
- الاشتراك في سحبين كل عام لتربح مبلغ التأمين بالكامل.
- ادفع القسط الذي يناسب دخلك واختار مدة التأمين التي تناسب سنك.

E-mail:misr_ins@misrins.com
W-site:www.misrins.com
www.investment.gov.eg

لو عمرك ٣٥ سنة

ومدة التأمين	والقسط الشهرى	يستحق لك فى نهاية مدة التأمين: مبلغ التأمين	+	الأرباح المتوقع تحقيقها
٢٠ سنة	٨٤ جنيه	٢٠٠٠٠ جنيه	+	٣٨٠٠٠ جنيه

وذلك طبقاً لآخر معدل معتمد لتوزيع الأرباح
وفى حالة الوفاة لاقدر الله يستحق مبلغ التأمين بالإضافة إلى ما يخص الوثيقة من ارباح حتى تاريخ الوفاة

لدينا وثائق تناسب كافة الدخول والأعمار

الخط الساخن : ١٩١١٤

- الإدارات المركزية : ١٤٤ ش الدقى الجيزة ت: ٣٣٥٥٣٥٠ / ٠٢
- منطقتنا القاهرة : ٧ ش طلعت حرب القاهرة ت: ٢٩٣٢٦٠٠ / ٠٢
- الإسكندرية : ٦١ طريق الحرية ت: ٤٨٤٧٢٥٠ / ٠٣
- وسط وغرب الدلتا : ٢٥٥ ش الجلاء طنطا ت: ٣٣٣٦٢٠٨ / ٠٤٠
- شرق الدلتا : ٨ ش الجيش - برج المحافظة - المنصورة ت: ٢٣١٠٩٦٢ / ٠٥٠
- القناة : ميدان عرابى - الإسماعيلية ت: ٣٩١٥١٥٧ / ٠٦٤
- شمال ووسط قبلى: أرض سلطان ش طه حسين - المنيا ت: ٢٣٣٦١٢٢ / ٠٨٦
- جنوب قبلى: ٦٤ عمارة مصر التأمين طريق أسيوط / سوهاج ت: ٢٣٢٢٢٧٤ / ٠٩٣

رأس المال
المصدر والمدفوع
١٩٨ مليون
دولار أمريكي
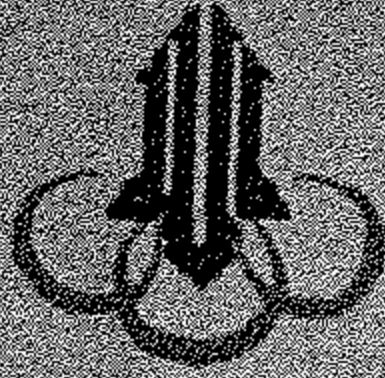
رائد العمل المصرفى الإسلامى

يسعده أن يقدم لعملائه الكرام

مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المتميزة

شهادات الإدخار السباعية بالجنيه المصرى ذات العائد المجمع "نماء"

حسابات جارية واستثمارية

شهادات الإدخار الثلاثية بالجنيه المصري ذات العائد المتغير

صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذو العائد الدوري

خدمة البنك الصوتي

خدمة التعامل عبر الإنترنت

بطاقات الصارف الآلى وفيزا إلكترون

الخدمات المصرفية عبر الفروع

فروع البنك فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقي ——— فرع القاهرة: (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة
الأزهر - عمرة - مصر الجديدة - الدقي - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا - بنها
المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق - مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب

فروع قيد الافتتاح القاهرة الجديدة - مدينة السادس من أكتوبر

النقابة العامة للصحافة والطباعة والإعلام

فى دورتها الجديدة ٢٠٠٦/٢٠١١

فور تشكيل مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام برئاسة النقابى طلعت محمد المتسى وفى الجلسة الأولى وضع المجلس على أجندته أهم القضايا التى لا تحتمل التأجيل نوجزها فيما يلى:

■ ما أفرزته الإنتخابات الجديدة من تغيير كبير فى عضوية مجالس إدارات اللجان النقابية التابعة للنقابة العامة على مستوى الجمهورية بنسبة تعدت الـ٦٠٪ معظمهم من الشباب والنساء حديثى العهد بالعمل النقابى.. ولمواجهة عملية إعداد هذه القيادات وخلق الكادر النقابى المدرب، كان للنقابة السبق فى الإتفاق مع المؤسسة الثقافية العمالية على عقد مجموعة من الدورات المتخصصة لهيئات المكاتب بالاضافة للدورات التثقيفية والتدريبية فى مجال تنمية مهارات العمل النقابى.

■ إنهاء المشكلة الأزلية بين النقابة العامة ونقابة الصحفيين حول شعبة المحررين باتخاذ الإجراءات التالية:

- إلغاء مسمى المحررين العماليين من شعبة الصحافة باللجان المهنية بالقاهرة والجيزة والإسكندرية.
- حظر ذكر الوظيفة فى كارنيه العضوية وذكر صفة العضوية فقط.

■ تشكيل لجان إدارية بالمنشآت التى لا يوجد بها لجان نقابية لرعاية مصالح العاملين بهذه المنشآت تمهيداً لإنشاء لجان نقابية منتخبة.

■ تم اتخاذ الإجراءات لعمل لجان نقابية مهنية بالمدن الجديدة لتنمية العضوية بداية بمدينة العاشر من رمضان.

■ التحرك السريع لحل كافة المشاكل التى تواجه صناديق التكافل فى بعض المؤسسات الصحفية.

■ تم التعديل للأفضل لمجموعة من لوائح الإعانات التى تقدمها اللجان النقابية بالمنشآت للعاملين.

■ توقيع بروتوكولات تعاون مشترك مع كل من سوريا والسودان والأردن والكويت حول تفعيل العلاقات الثنائية وتبادل الزيارات وعقد الدورات التثقيفية المشتركة وتنسيق المواقف فى المحافل العربية والدولية.

النقابة العامة للعاملين المدنيين بالإنتاج الحربي

برنامج الدورة النقابية ٢٠٠٦/٢٠١١

- إنشاء صندوق للرعاية الإجتماعية والمساعدة القانونية.
- إنشاء مظلة صحية لأسر العاملين.
- إقامة مصنع ملابس يتم فيه تدريب أبناء العاملين من أعضاء النقابة.
- إقامة مشروع لنقل العاملين من أماكن عملهم إلي منازلهم.
- إفتتاح مصيف النقابة العامة في أبو قير بالإسكندرية بعد تطويره وتجديده.
- إفتتاح مكتب جديد للنقابة بالخانكة لأول مرة لخدمة العاملين بشركات الإنتاج الحربي بمحافظة القليوبية.

ويؤكد مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين المدنيين بالإنتاج الحربي برئاسة عبد الرحمن خير إستمرار النقابة في رفع مستوي العاملين وتحسين الإنتاج وزيادة جودته خدمة لقواتنا المسلحة وشعبنا المصري العظيم.

الغلاف بريشة الفنان

ماهر بدر

الاخراج الفنى

عاطف عبد الغنى

المراجعة اللغوية والتصحيح

فصيح حجاج

هذا الكاتب:

■ رئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة حلوان.
■ أستاذ زائر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وجامعة ٦أكتوبر ومعهد كروك بجامعة نوتردام.
■ خبير بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط.
■ أول مدير لمركز الحرية للدراسات الإستراتيجية.
■ كاتب صحفى بجريدتى الأهرام والأخبار ومجلة روزاليوسف.
■ من أهم مؤلفاته: «نظام السياسة الخارجية المصرية.. الهياكل والعمليات والنماذج»، «قواعد إدارة الصراعات الدولية»، «فلسطين وإرهاب الدولة الإسرائيلية»، «إسرائيل والعلاقات مع العالم الإسلامى»، «صراعات غير تقليدية.. أشكال جديدة للعنف فى الشرق الأوسط»، «عولمة الحركة الراديكالية الإسلامية»، «أقباط المهجر والسياسة الخارجية المصرية»، «جمال مبارك... تجديد الليبرالية الوطنية».

..وهذا الكتاب:

يبحث قضية الإصلاح السياسى فى مصر كقضية ليست فقط متعلقة بالنخبة السياسية ولكن أيضا كمسألة اجتماعية مرتبطة بمدى ظهور واستمرار ظواهر التغيير الاجتماعى والحركات الاجتماعية، ويرصد كيف حدث التحول من نظام سياسى سمته الأساسية عدم الانسجام البنائى المتكلس للهياكل السياسية والسلطات فى الدولة إلى نظام يتميز بصفة السيولة السياسية.
كما يرسم خريطة آليات وديناميات التحول من الداخل وليس من الخارج الذى أطلقها التفاعل بين جانب من النخبة السياسية الإستراتيجية والتى سعت إلى تطوير النظام السياسى حفاظاً على الاستقرار الإستراتيجى لمصر وبين حركات اجتماعية واسعة النطاق فى البلاد تحت أسماء عدة.
إن هذا الكتاب يفتح بعمق الحوار حول مستقبل النظام السياسى للرئيس مبارك.

..وهذه الدار:

هى أول دار مستقلة للصحافة والطباعة والنشر فى مصر، نشأت نتيجة جهد وعرق وإيمان مجموعة من المشتغلين بالفكر والكتابة.
□ لتكون ساحة للحوار وملتقى للفكر المستنير وللتفاعل بين الآراء والاتجاهات المختلفة فى مصر والوطن العربى.
□ ولتكون حلقة وصل بين التيارات الوطنية المختلفة والأجيال العاملة فى الحقل العام.
□ ولتكون إطلالة على الغد تستشرف آفاقه وتبحث مشكلاته وتسعى إلى فحص حلولها.
وهى من هذا المنطلق تتجاوز معارك الأمس وتخوض معارك الغد، وتعتمد فى ذلك على الجيل الجديد من الشباب، تتحدث إليه وتعمل من خلاله وبواسطته.
وفى كل ما يصدر عنها فإن «دار الحرية» تلتزم بالموضوعية فى التحليل وبالتفكير العلمى، وباحترام عقل القارئ، وذلك بهدف دعم الحوار الفكرى وجذب كل الآراء والاتجاهات إلى دائرة الحوار.

Bibliotheca Alexandrina
07077803